

مقالات في اللغة والأدب

الجزء الأول





الأستاذ الدكتور

تمام حسان

الجزء الأول

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٢٦٤٠١

عالم الكتب
نشر، توزيع ، طباعة

❖ الإدارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 3924626
فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3926401 - 3959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى لعالم الكتب
1427 هـ - 2006 م

❖ رقم الإيداع 22133 / 2005

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N
977- 232-494 -6

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com

مقالات في اللغة والأدب

مقـــدمة

ليسوا سواء . . فأن تنشيء عملا ذا وحدة عضوية لدورانه حول موضوع بعينه في زمن بعينه شيء ، وأن تنشيء عملا متنوع الموضوعات موحد زمن البحث والانتاج شيء آخر ، وأن تنشر عملا متنوع الموضوعات ولكنه متباين أزمنة الإنتاج شيء ثالث . ذلك بأنك في هذه الحال الأخيرة تنظر إلى نفسك فى مرآة حياتك العقلية ، فترى وجهك فيها واضحاً لا زيف فيه ، فترضى عن بعض ملامحه أحياناً وتحمد الله إن هيأ لك القدرة على الوصول إلى الصواب . أو مالاتزال ترى أنه الصواب ، وقد تنكر بعضا آخر من ملامحه ، فتقول : إنه كان أولى بهذه الفكرة أن تكون كذا ، أو كان أولى بهذه العبارة أن تكون على نحو آخر . وفى كلتا الحالتين تجد في الرجوع إلى ماضيك الماثل أمامك بين السطور راحة وشوقا . أما الراحة فلما يبدو لك من أنك لم تضيع وقتك الماضى سدى ، وأما الشوق فإلى تلك اللحظات الفتية التي خلفتها وراءك ولم تعد تجد منها إلا كقبضك على الريح ، وإن كانت قد أسلمتك إلى لحظات أخرى لها ما يناسبها من لذة وعطاء .

وهذا العمل الذى بين أيدينا من النوع الأخير ، متنوع الموضوعات متباين أزمنة الإنتاج .

أما من حيث الموضوعات فقد إمتد إهتمام هذه البحوث والمقالات على مدى تعليم اللغة والنقد اللغوى وتقويم التراث اللغوى ، فهى بحوث تدور فى فلك اللغة وإن إختلفت منازلها وأبراجها ، وأما من حيث أزمنة الانتاج فقد إمتدت في فلك هذه البحوث منذ عينت عضوا بهيئة التدريس في كلية دار العلوم عام ١٩٥٢ إلى يومنا هذا من عام ١٩٨٥ م .

ليست هذه البحوث إختيارا مما كتبت في هذه الحقبة من الزمن ، وليست هى كل البحوث التى كتبت . كيف ذلك ؟ إننى لو أردت احصاء البحوث التى كتبتها على مدى ذلك الزمن ما إستطعت ؛ فهي والحمد لله كثيرة كثرة أظنها عظيمة ، تشهد على ذلك المجلات العلمية المختلفة في وطننا العربى من مشرقه إلى مغربه ، ولكنى امرؤ لايحسن تسجيل ماضيه ولايهتم لهذا التسجيل ولربما خططت المقال في نسخة وحيدة ثم دفعت بها

إلى النشر دون أن أحتفظ لنفسي بنسخة أخرى ثم يظهر المقال منشوراً فلا أعنى بإقتنائه مطبوعا ، فإذا مرت السنين لم أذكر المقال ولا المجلة التي نشرته ، ويتكرر منى هذا فيضيع عليّ جزء من انتاجي فأنساه ولربما انكرته إن ذكرني بعض الناس به . هذا هو الذى قصدته حين قلت ان هذه البحوث ليست مختارات مما كتبت . فأنا لم انتقها إنتقاء لانها هي كل ما وجدته بين يدىّ حين نويت ان أقدم بعض بحوثي الماضية للنشر .

وعدة البحوث التي إشتمل عليها هذا الكتاب ستة عشر بحثا بيانها كما يلى :

أولاً : أربعة بحوث في تعليم اللغة ، وهى :

١ ـــ جدوى استعمال التقابل في تعليم اللغة العربية لغير ابنائها	(١٩٨١)
٢ ـــ من مشكلات تعليم النحو العربي	(١٩٨٢)
٣ ـــ تعليم النحو بين النظرية والتطبيق	(؟)
٤ ـــ من مسائل النحو	(؟)

ثانياً : سبعة بحوث في علم اللغة ، بيانها كما يلى :

٥ ـــ ضوابط التوارد	(١٩٨٥)
٦ ـــ ظاهرة الربط في التركيب والاسلوب العربي	(١٩٨٢)
٧ ـــ النحو العربي ومناهج التحليل	(١٩٧٨)
٨ ـــ وحدة البنية وتعدد النماذج	(١٩٨٣)
٩ ـــ من خصائص العربية	(١٩٨٤)
١٠ ـــ الخليقة والسليقة	(١٩٥٩)
١١ ـــ تشقيق المعنى	(١٩٥٩)

ثالثاً : أربعة بحوث في النقد اللغوى :

١٢ ـــ اللغة والنقد الادبي	(١٩٨٣)
١٣ ـــ موقف الأديب من اللغة	(١٩٥٩)
١٤ ـــ صرتية الأدب	(١٩٥٩)
١٥ ـــ المذهب الرمزى في الأدب	(١٩٥٤)

رابعاً : مقال واحد في تقويم التراث اللغوى العربى .

١٦ ـــ التراث اللغوى العربى ـــ نظرة نقدية (١٩٨١)

فالمقالات التى تحمل ارقام ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ كتبت قبل عام ١٩٦٠ . تلك فترة اسميها مرحلة ما قبل التأطير اذ لم أكن حتى ذلك العام قد وصلت الى الاطار الفكرى الذى اودعته كتاب اللغة العربية ـــ معناها ومبناها . بل إن هذه الفترة قد امتدت الى ما بعد ذلك ، لأنى انتدبت في عام ١٩٦١ مستشارا ثقافيا في سفارة الجمهورية العربية المتحدة بلاجوس عاصمة نيجيريا فظللت في هذا المنصب منقطع الصلة تقريبا بالتفكير الأكاديمى حتى مطلع عام ١٩٦٥ وهكذا تمتد فترة ما قبل التأطير فلا تنتهى الا بعودتى الى كلية دار العلوم في العام المذكور إذ بدأت فترة جديدة كانت ارهاصا للهيكل البنيوى الذى اشتمل عليه الكتاب . وتمثل الارهاص فى صورة بحثين كان عنوان اولهما «منهج النحاة العرب» وكان الثانى «أمن اللبس ووسائل الوصول اليه» .

وظلت أفكار البحثين تغرينى بفضل نظر فيها حتى عملت استاذا ورئيسا لقسم الدراسات اللغوية في كلية الآداب جامعة الخرطوم ، وكلفت إيجاد موضوع يدرسه الطلاب فوقع إختيارى على مضمون هذين البحثين ومازلت أقلب الفكر فيهما حتى وصلت في النهاية الى محتويات كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، وهى في رأيى (ولا أزكى نفسى) إطار وبنية متكاملة لم يقع مثلها في بابها من قبل .

أما ما عدا ذلك من المقالات (وهى التى كتبت بعد ظهور الكتاب المذكور) فتقع في طائفتين : الأولى تتمثل في الثلاث الأول والفضل في التفكير في موضوعاتها يعود الى عملى بمعهد اللغة العربية في أم القرى في الفترة من ١٩٨٠ الى اليوم . ذلك بأن اهتمامى لم يتصل قبل هذه الفترة بالجانب التطبيقى (التعليمى) من علم اللغة ، وانما انصبّ في جملته وتفصيله على النظر والتنظير وأما الطائفة الثانية فهى مقالات تحمل تفسيرا أو اجتهاداً أو أمرا آخر يتصل بما ذكرته من نظر أو تنظير . بعض هذه المقالات كان مشاركة في ندوات وبعضها في مؤتمرات وهناك بعض ثالث حديث لم يسلك طريقاً الى النشر ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على المقال الخامس « ضوابط التوارد » اذ كتب منذ البداية ليحتل مكانه في هذا الكتاب الذى بين ايدينا وليشتمل هذا الكتاب على احدث افكار صاحبه ، بل ليشتمل بما حواه هذا المقال على مناقشة فكرة لصاحبه سابقة

وردت في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، وهي كفاية المعنى الوظيفي للاعراب دون حاجة إلى غيره من أنواع المعاني ومن ثم على اقتراح تعديل عبارة النحاة إلى «الاعراب فرع المعنى الوظيفي» فجاء هذا المقال ليكون دفاعا عن ضرورة الاعتماد على المعنى المعجمي في كثير من صور الاعراب . بل ان المعنى السياق ايضا يصبح في بعض الاحوال فيصلا في معرفة الباب النحوى الذى تعبر عنه احدى الكلمات في السياق .

لقد تساءلت عند العزم على جمع هذه المقالات في كتاب هل يحق لى أن أعود بالقراءة الى هذه المقالات التى مضى عليها وقت طويل لأعرض افكارها على آرائى الحاضرة مما يتصل بمواضيعها فأعمل عند الحاجة على تعديل بعض هذه الأفكار ، فوجدت أن هذا نوع من التزوير لايليق بالأمانة العلمية ولأننى لو فعلت ذلك لكنت كمن يبدى للقارىء رأيين متعارضين في شخصى .

الأول : « لقد كنت في بداية عملي ناضج التفكير بدرجة نضجي في الوقت الحاضر » .

الثاني : « إن تفكيري لم يتقدم خطوة منذ الخمسينيات إلى اليوم » .

وكلا القولين غير صحيح وان كان احدهما يطوى شبابي والآخر يسلب حياتي الفكرية اللاحقة للمقالات ويتهمني بالركود وعدم القدرة على الابتكار . وهكذا قررت ان أترك المقالات القديمة على حالها وان اضع نفسي في العراء أمام القارىء وأن اتحمل تبعة ذلك واتقبل رأيه فيما يقرأ .

أما ما ذكرته من تعديل رأيى في قول النحاة « الاعراب فرع المعنى » فإن القياس مع الفارق لان التعديل لم يأت في كتاب اللغة العربية وإنما جاء في هذا الكتاب تعقيبا على ذلك بعد أن نشر كتاب اللغة العربية وذاع أمره وتقبله القراء . أما المقالات المذكورة فلم يذع امرها بين الناس حتى ما نشر منها ، لأننا درجنا في حياتنا العلمية على أن نعطى الكتاب من الاحترام اضعاف ما نعطيه للمجلة وإن كانت علمية . وليس ذلك انتقاصا من قيمة هذه المقالات القديمة لأن كل واحدة من هذه المقالات تتناول موضوعات غير مطروقة مثل توزيع مسائل باب الاستثناء على أبواب نحوية اخرى ، والكلام في طبيعة السليقة اللغوية والقول بإنها مران ، وابتكار مصطلح الخليقة ليقابل السليقة ويدل على الطبع ، والكلام في تشقيق المعنى إلى أنواع مختلفة ، ثم الكلام في مدى حرية الأديب في الابتكار في اللغة ، ثم الكلام في الطابع الصوتي للأدب العربي . وهكذا يرى القارىء الكريم أن لدى كل واحد من هذه البحوث رسالة يريد أن يبلغها الى القارىء في موضوع

لم يألف الناس القول فيه . فهذه المقالات القديمة من حيث موضوعاتها على الأقل لايمكن أن يقترن نشرها بالاعتذار عنها ، فلو كان الامر كذلك ما استحقت أن تعرض للنشر .

وبعد فهأنذا أتقدم للقارىء الكريم بموضوعات تختلف طابعا وزمنا فمثلها في كل من الأمرين مثل الوان الطيف فأما في الطابع فقد اختلفت من حيث النظر والتطبيق واختلفت من حيث اللغة والنحو وتقويم التراث والنقد اللغوى وأما زمنا فقد رأينا انها امتدت على مدى حياتي العملية منذ ١٩٥٢ الى وقتنا هذا . وإنني لأرجو مخلصا أن تضيف هذه المقالات شيئاً ذا بال الى ما تعوده الناس في حقل موضوعاتها .

هذا الكتاب جهد أتقدم به للنشر ضمن خطة وحدة البحوث في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى . فلقد درجت هذه الهيئة الموقرة على نشر النافع من الأعمال في حقل اللغة العربية علما وتعليما وفي حقل طرق تدريس اللغة وصياغة مناهجها وأتمت في نطاق خطتها أعمالا تحتل مكاناً رفيعا لدى المشتغلين بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها أذكر منها الكتاب الأساسي في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها (٤ أجزاء) وكتبا اخرى يمكن قراءة عناوينها على غلاف هذا الكتاب الذى تصدره الوحدة كذلك و ....

وتبذل الوحدة في سبيل الوصول الى هذه النتائج الطيبة الكثير من الجهد والمال وتجند لها الأكفاء من منسوبي معهد اللغة العربية ومن غيرهم أحيانا . غير أن التقدير الذى تحظى به جهود المعهد من قبل المؤسسات والأفراد في قارات مختلفة في هذا العالم يجعل بذل الكثير من الجهد والمال أمرا هينا فمما يثلج الصدر ويجلب السعادة حقا أن تقرأ العديد من الرسائل يطلب أصحابها تزويدهم بمطبوعات المعهد التى ..... والتى ..... مما يغدقون عليها من كريم الصفات .

نسأل الله تعالى أن يبارك هذه الجهود المخلصة في سبيل خدمة لغة كتابه العزيز .

والله ولي التوفيق

مكة المكرمة

تمام حسان

جدوى استعمال التقابل في تعليم اللغة العربيّة لغير أبنائها

(*) بحث مقدم إلى ندوة تعليم اللغة العربية بالدوحة
١-٣ رجب ١٤٠١ هـ ٥-٧ مايو ١٩٨١ م

جدوى استعمال التقابل في تعليم اللغة العربية لغير أبنائها

حين وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها احس الناس في كل مكان ولا سيما الغرب بما خلفته من دمار ، ونشأ لدى الناس اتجاه عقلى وعاطفى الى اشاعة التفاهم بين الشعوب واتخاذ هذا التفاهم وسيلة لمنع الحروب أو الاقلال من دوافعها في المستقبل ، وقد عرف الناس في الغرب ان تعدد اللغات عندهم يمثل عقبة في سبيل التفاهم لأن كل لغة ترمز الى قومية معينة وكل قومية ترمز الى اختلاف في المصالح وفى الثقافة بينها وبين جاراتها وكل اختلاف في ذلك يدعو الى اختلاف في الولاء والعصبية ولقد رؤى ان تعليم اللغات لغير اهلها ربما أعان على اشاعة التفاهم ، فكان لابد على ضوء هذه الملابسات من القاء نظرة فاحصة على طرق تعليم اللغة التى كانت سائدة في ذلك الوقت وتلمس جوانب النقص فيها ومحاولة علاج هذه الجوانب ليكون التعليم ايسر تناولا وأبلغ اثرا وأرسخ في تربة الاصلاح جذورا . وكان لابد لهذا العلاج ان يقوم على اساس من ربط طريقة التعليم بالدراسات اللغوية الحديثة وبالدراسات التربوية والدراسات النفسية . فأما الدراسات النفسية (والمقصود هنا المذهب السلوكى) فقد رأت اكتساب اللغة من قبيل العادات وبنت تصورها في هذا المجال على أن الانسان يستطيع بالتعود ان يتعلم لغة غير لغته . يقول أحد ممثلى هذه النظرة[1] : «لقد لاحظنا ان عملية الاتصال بواسطة اللغة كما نعرفها انما

صارت ممكنة بسبب وجود نظام من العادات التى تؤثر فينا الى حد كبير دون وعى منا . وهذه العادات عميقة الجذور في الجهاز العصبى للفرد وفى سلوكه العضوى والعقلى والعاطفى . ان تغيير أى جزء من نظام العادات هذا لهو عمل شاق . وان انشاء نظام مواز في تعليم اللغة الأجنبية لهو عمل مساو لذلك في المشقة » .

واما من الناحية التربوية فقد كان من المنطقى ان يبنى علماء التربية على تصور العادة مبدأ التكرار وان يتجاوزوا طريقة الترجمة في تعليم اللغة الى ابداع طريقة اخرى اطلقوا عليها الطريقة المباشرة . لقد كانت اتجاهات الطريقة المباشرة أن تدخل علم الأصوات في تعليم اللغة وتؤكد على الاهتمام باللغات الحية وتعليم الكلام والاعتماد من الناحية النفسية على مبدأ التداعى association والادارك البصرى Visualization والتعليم بواسطة الحواس من خلال الوسائل التعليمية ثم التعليم بواسطة اللعب والنشاط[1] .

وأما الدراسات اللغوية الحديثة فقد أعطت تعليم اللغة أثمن ما يعتز به في الوقت الحاضى من تغلغل النظرة في المادة وشمول النظرة والكشف عن البنية ووضوح الأقسام ودقة المصطلحات وقد تبدى كل ذلك لأول وهلة في الدراسات الصوتية التى لم يكن لتعليم اللغة عهد بها ثم توالت النتائج الباهرة في فروع الدراسات اللغوية الأخرى . لقد حملت الدراسات الصوتية في جعبتها هدية قيمة لتعليم اللغة هى فكرة التقابل . لقد عرفت الدراسات اللغوية في منشئها في القرن التاسع عشر فكرة التقابل ولكن ذلك كان في اطار تاريخى يرتبط باللغات البائدة لا باللغات الحية وقد عرف ذلك التقابل المطرد باسم قانون جريم Grimm 'S

Lau ، اذ تمكن جريم من الكشف عن اطراد التحول الصوتى في تاريخ اللغات الهندية الأوربية اطراداً يمكن الدارس من التنبؤ بمقابلات صوتية بين هذه اللغات في فترات تاريخية سحيقة .

ولو اقتصر الأمر على هذه النظرة التقابلية الأولى لحالت فكرة « الانقراض » اللاصقة بهذه اللغات البائدة دون الايحاء بالطريقة المباشرة التى تدعو الى تعليم اللغة الحية بنظمها الصوتية القائمة وكلامها المسموع ، غير ان فكرة الفونيم في صورها المختلفة (صورتها البراغية الوظيفية المرتبطة بالمعنى ، وصورتها الأمريكية التوزيعية المرتبطة بالموقع ، وصورتها الفرنسية النفسية المرتبطة بالاحساس) فتحت الطريق امام التحليل التقابلى في داخل نظام لغة واحدة بعينها ، وسمى هذا التحليل التقابلى عند البراغيين باسم « الاستبدال » وعند التوزيعيين باسم « قيمة الموقع » ولدى الفرنسيين باسم « الفرق بين أحاسيس المتكلم » .

ولما كانت فكرة التقابل فى صورتيها البراغية والامريكية أكثر قابلية للضبط منها في صورتها الفرنسية (لعدم قابلية احساس المتكلم للقياس) كان اصحاب الطريقة المباشرة أكثر احتفاء بالمعايير الوظيفية والتوزيعية ، فبنوا طريقتهم عليها .

واذا نظرنا الى الأصوات اللغوية من الوجهتين العضوية والسمعية المجردتين اللتين تتجاوزان لغة بعينها وتنطبقان على الأداء الانسانى في عمومه وجدنا هذه الأصوات تخضع للاعتبارات النوعية ، لأن اى مخرج في عمومه يعتبر نوعا من النطق والشدة نوع يوجد في كل اللغات وكذلك الرخاوة والجهر والهمس الخ . . ومن ثم نجد الاحتمالات النظرية لتجمع هذه الأمور النوعية في حزمة من الخواص النطقية المميزة او غير

المميزة تنتج أنواعا من النطق ايضا فتنتمى الأصوات اللغوية الى أنواع وهذا ما تعبر عنه الرموز الكتابية المثبتة في جدول الكتابة الصوتية العالمية فكل رمز من رموزها يدل على نوع من النطق وليس على نطق فى لغة خاصة ، وانما يخصصه التطبيق ، فهناك نوع للباء تشترك فيه اللغات على وجه العموم وتختلف فيه كل لغة عن الأخرى من حيث تفاصيل النطق والسماع . وهناك نوع يشبه ذلك للسين ، والراء ، والميم ، والنون وغيرها من الأصوات . وهذا الأساس النوعى typological هو الذى نبنى عليه احكامنا في تفسير أصوات نسمعها من لغات لانعرفها فنفهم صوتا معينا من هذه اللغة بانه باء أو سين أو راء أو ميم أو نون الخ ونرد كل ذلك الى خبرتنا بأصوات لغاتنا التى اكتسبناها في الطفولة ، وننتفع به في تعلمنا للغة الثانية . « ان نعليم اللغة يبدأ في العادة بعد أن يكون المتعلم قد عرف من لغته الاصلية قواعد التركيب أو النظام ، وقد عرف في معظم الحالات القراءة والكتابة بلغتة الاولى . وبهذا يكون قد عرف ضمناً (أو صراحة في بعض الحالات) طبيعة اللغة الانسانية »[١] . وهكذا نفسر أصوات المتكلم الأجنبى في ضوء هذه الخبرات ولكننا في الأعم الأغلب من الحالات نصيب في معرفة النوع ونخطىء في معرفة التفاصيل فنمد هذا النوع او ذاك بتفاصيل مما تشتمل عليه عاداتنا النطقية في نطق اللغة الأولى .

ويأتى تقديمنا لهذا المدد بحسب ما يسمى في علم اللغة النفسى : « مبدأ التعاون » أو Co operative principle الذى تتم في ضوئه عماية الفهم[٢] .

---

1 - S,pit ccrcer, Introducing Appiled Linguistics, p. 224.

والأقواس من وضع المترجم

2 - Herbert Clark & Eve Clark, Psychology and Language, p,72,

وهكذا نتكلم اللغة الثانية في ظل عاداتنا النطقية السابقة فنخطىء ونعتقد اننا على صواب وقد ندرك اننا على خطأ ولكن تعوزنا معرفة مطالب النطق الصحيح عضويا وسمعيا . من هنا تدخل الدراسات التقابلية الى مسرح تعليم اللغة لتكشف عن العادات المعوقة للتعلم . وليس التقابل هنا ذلك الذى تسميه الدراسات اللغوية النظرية : « الاستبدال » أو « قيمة الموقع » مما يكون بين وحدة صوتية وأخرى في نظام لغة واحدة ، بل هو مقابلة الفونيم من اللغة المنبع بالفونيم من لغة المصب للكشف عن نقل العادات transfer أو تداخلها interference وهما أمران معروفان في تراثنا العربى معرفة تامة[١] .

« فإذا تصدينا لتحليل النطق حدّدنا من الوحدات الصوتية في بنية اللغة الأولى مالا يرد مثله في اللغة الثانية وما يوجد فيهما معاً مما يختلف فيه النطق بينهما ـــ يصدق هذا على الصوائت كما يصدق على الصوامت »[٢] .

فالتحليل التقابلى اذاً يضع بنية في مقابل بنية ليرى القسط النوعى Typological المشترك بينهما وغير المشترك . فإذا كانت البنيتان بنيتى أصوات اختلف النظر الى الوحدات الصوتية (الفونيمات) عنه الى متغيرات الأصوات ، أى أن نظرتنا تتجه الى النون العربية في مقابل n الانجليزية ، ولانهتم بالنظر في فرع من كل منهما في موقع قبل الكاف مثلا كما في « من كان » و man Kind حيث تدغم في النطق العربى

---

(١) اقرأ لابن جنى في الخصائص فصلين : أحدهما عنوانه : « فصل في العربى يتقل لسانه » ، والثانى : « فصل في تداخل اللغات » .

2 - wililam Francis Mackey, Language Teaching Analysis p. 80.

وتظهر في النطق الانجليزى . ذلك بأن « اللغة نظام » ويعد دور التقابل دورا مركزيا في هذا النظام . ليس هناك نظام كلى معروف صادقاً على كل اللغات . بل ليس هناك لغتان ذواتا بنية متشابهة . فأبواب الصياغة في احدى اللغتين ربما احتملت بعض التوازى من الناحية الجدولية Paradigmatically (أى رأسيا) مع ما في اللغة الأخرى ، ولكن التطبيق النحوى لهذه الأبواب في اللغتين سيختلف ، وهكذا يختلف معه نظام التقابل مع كل لغة أخرى[1] ولقد رأينا منذ قليل أن تقابل الوحدات في داخل البنية الواحدة يهم الدراسات النظرية لا التطبيقية . أما علم اللغة التطبيقى فالمهم عنده تقابل بنية احدى اللغتين وبنية الأخرى . « ويري بعض اللغويين أنه لا حاجة بنا الى تعليم العناصر المتشابهة بين اللغات ، اذ يكفى أن نعرضها في مواقف تكشف عن قيمتها ، ويتطلب الأمر عناية في التعليم من نوع آخر حين تكون الخلفيات اللغوية مختلفة[2] . ونستطيع بالمقارنة أن نحدد ما نأخذ وما ندع[3] .

فإذا وضعنا البنيتين في وضع التقابل وجدنا من أصوات احداهما ماله مقابل في الأخرى ، كما نجد من اصواتها مالا مقابل له في البنية الصوتية للغة الأخرى . فمثلا إذا قابلنا البنية الصوتية للغة العربية الفصحى بمثيلتها في اللغة الانجليزية ، وجدنا من أصوات اللغة العربية مالا مثيل له في الانجليزية كالحاء والخاء والصاد والضاد والطاء والظاء

---

1 - W.A. Bennett, Aspects of Language and Language Teaching, P.35

(٢) يقصد حين يكون الخطأ في عناصر لا تخضع للتحليل التقابلي .

3 - D.A. Wilkins, Linguistics in Language Teaching, p.198.

وأيضا

R. Lado, Linguistics Across Across Cultures, p.6.

والعين والغين والقاف ، ووجدنا في الانجليزية مالا مثيل له في العربية مثل P و V . فهذه الأصوات التى لا مقابل لها لا تدخل في نطاق التقابل ، ومن ثم تمثل صعوبة للطالب والمعلم على حد سواء ، ويفتقر علاجها الى طرق أخرى غير التحليل التقابلى ، كطريقة تحليل الأخطاء . وأما القسط المشترك بين البنيتين فهو موضوع التحليل التقابلى . فما المجال الذى يكون فيه هذا القسط المشترك ؟ .

ان التحليل التقابلى لم يعد مقصورا على النظم الصوتية كما كان في بادىء الأمر ، فلقد أصبح يجرى الآن مقابلة النظام المقطعى بالنظام المقطعى ، ومقابلة النبر بالنبر ، والتنغيم بالتنغيم ، والبنية الصرفية بمثلها ، ونمط التركيب النحوى بمثله، والمعنى الوظيفى بالمعنى الوظيفى ، والمعجمى بالمعجمى ، والموقف الثقافى بالموقف الثقافى ، فنسعى بكل ذلك الى أن نضع الطالب أمام عادتين استعماليتين متعارضتين اكتسب احداهما من قبل ، ومن ثم يحول تمكنها منه دون ان يكتسب العادات النطقية الأخرى في اللغة الثانية .

فاذا قابلنا النظام المقطعى العربى بمثيله في الانجليزية تبين لنا أن هناك فروقا بنيوية بينهما تبدو على النحو التالى :

١ ــ لا يبدأ المقطع العربى بأكثر من صامت واحد ولكنه يبدأ بذلك في الانجليزية نحو Street فلو اراد العربى أن ينطق هذه الكلمة لأدخل على بدايتها همزة وصل للتوصل الى النطق بالساكن ، ولجاء بحركة بعد التاء الأولى للتخلص من التقاء الساكنين حسب العادات النطقية العربية ولكانت النتيجة (istireet) وهى بالطبع خطأ يمكن اصلاحه بالتحليل التقابلى .

٢ ــ لايكون مركز المقطع في العربية الا حركة أو مدا بعكس ما نجده

في النظام المقطعى الانجليزى من صوامت توصف بأنها Syllabic اى أنها تقع مركزاً للمقطع وذلك مثل I فى bottle و M فى bottom و N في button .

٣ — لاينتهى المقطع العربى وسط الكلام بصامتين غير متحركين ويحدث ذلك في الوقف . أما في الانجليزية فذلك مباح في الوسط والآخر كما فى distrust فلو نطق العربى هذه الكلمة لدعته العادة الى تحريك t الأولى .

وعلى هذا النحو نستطيع رصد الفوارق بين البنيتين المقطعيتين . واذا قابلنا نظام النبر في العربية بمثله في الانجليزية ، أدركنا أن نظام النبر العربى يخضع لقواعد مطردة تتلاءم مع البنية المقطعية للكلمات المفردة من جهة ، ويلحقه بعض التعديل في السياق فيخضع لايقاع الكلام المتصل من جهة أخرى . أما في الانجليزية فان نظام النبر لا يخضع للقواعد لأن الكلمات الانجليزية الأصلية يغلب فيها أن تكون على مقطع واحد ، وقليل منها ما يأتى على مقطعين ، وأما الكلمات المتعددة المقاطع في الانجليزية فهى مستعارة من لغات أخرى في أغلبها ، فاذا اقترضت الانجليزية لفظا من لغة أخرى أبقت على كل خصائصه التى كانت له في لغته الأصيلة من صورة هجائية الى بنية مقطعية الى نبر الخ ، ونكتفى لبيان ما نلمحه من فروق في التنغيم عند مقابلة النظامين أن نستمع الى انجليزى يقول : good heavens ثم تحاول أن تقلد تنغيم كلامه وأنت تقول : « ياالله » وستدرك الفرق بين اللغتين في ربط الاطار التنغيمى بالمعنى . واذا قابلنا طريقة البنية الصرفية بمثلها عرفنا مثلا :

١ — أن أقسام الكلم غير متماثلة في اللغتين فليس في اللغة العربية adverb مثلا .

٢ ــ أن الاشتقاق يختلف في هذه اللغة عنه في تلك ، فاشتقاق العربية يعطيها صفة اللغة التصريفية ويخضع لقواعد محددة ويمكن أن يحسب حسابا رياضيا فيعرف منه المهجور كما يعرف المستعمل . أما الاشتقاق في الانجليزية فهو صلة جدولية pacadigmatic لاحقة لوجود الكلمات لا سابقة عليها كما في العربية وما دام الأمر كذلك فلا يمكن في الانجليزية أن نقول إن الصيغة الفلانية من مادة كذا مهجورة .

٣ ــ تعتمد اللغة العربية على التصريف حيث تعتمد الانجليزية على اللصق ، فإذا كانت اللغة العربية تدل على من يقتل بلفظ « قاتل » الذى صيغ بزيادة الف في داخله فان الانجليزية تأتى بكلمة مكونة من عنصرين التصق أحدهما بالآخر وهى « Kill - er » فاذا جمعت العربية لفظ «قاتل» على «قتلة» فغيرت البنية الداخلية للكلمة قصد الدلالة على الجمع فان الانجليزية تلصق بالكلمة صوت « s » فتصير الكلمة الانجليزية « Kill - er - s » .

وعلى هذا النحو يمكننا ان نقابل من الناحية الصرفية بين اللغتين .

واذا قابلنا النظام النحوى لاحدى اللغتين بالأخرى عرفنا أن ما نسميه في العربية التفريق بين الجملتين الاسمية والفعلية لا نظير له في اللغة الانجليزية ، فاذا تصدرت الجملة الانجليزية « is » أو « do » أو « have » أو نحوها فليس ذلك للتفريق بين جملة اسمية واخرى فعلية وانما هو للفرق بين الخبر والاستفهام ، وقد يستعمل ماضى الأخيرتين في الشرط الامتناعى subjunctive الذى تعبر عنه العربية بحرف « لو » فاذا عدنا الى لفظ « قتلة » وجعلناه في تركيب اضافى نحو « قتلة النساء »

وجئنا بمقابل ذلك في الانجليزية the Killers of أو women's Killers women أدركنا ان ما تعبر عنه العربية بمنع التنوين في المضاف ومعه الجر في المضاف اليه تعبر الانجليزية عنه بكلمة وظيفية مستقلة هى « of » أو لاصقة هى « s » مع اختلاف في الرتبة التى بين المتضايفين ، واذا قابلنا المعانى الوظيفية هنا بمثيلتها هناك وجدنا أن ما تسميه الانجليزية subject يقابله في العربية « المبتدأ » و « الفاعل » و « نائب الفاعل » واذا قابلنا المعانى المعجمية هنا وهنا وجدنا ان ما تعبر عنه الانجليزية بلفظ « uncle » يقابله في العربية « العم » و « الخال » وما تسميه العربية من الألوان « أحمر » يقابله في الانجليزية « red » و « crimzon » و « scarlet » وحتى « pink » فاذا اردنا ان نترجم ذلك عن الانجليزية قابلنا « red » بالكلمة العربية الأصلية التى على وزن أفعل وترجمنا الكلمات الأخرى بألفاظ النسبة وهي ألفاظ طارئة على حقل أسماء الألوان في العربية فقلنا «قرمزى » و « أرجوانى » و « بمبى » وهكذا . وفى مقابل الكلمة الانجليزية « camel » نجد في العربية حشدا من الأسماء كابن اللبون والفصيل والجذع والبازل والراحلة والقلوص وغير ذلك . واذا اردنا أن نقابل موقفا ثقافيا بآخر فلربما عز علينا أن نجد في الانجليزية ما يقابل الظعينة والهامة وأهل الخطوة وحلقة الذكر ونحوها ولربما وجدنا المفاهيم المشتركة بين الثقافتين تخضع لبعض الاختلاف ، كمفهوم الأسرة والقرابة والعلاقة الزوجية والخطبة وعلاقات العمل والدولة وهلم جرا ، مما ينبغى لكل منه أن يوضح التوضيح الكافى عند تعليم العربية لغير العرب .

حين يطرد التقابل بين العناصر المشتركة في البنيتين وتوضع فكرة « العادة » في الاعتبار يمكن التنبؤ بأخطاء المتعلم في أدائه اللغة

« المصب » أو اللغة الثانية ولقد سبق عند الكلام عن النظام المقطعي أن وردت النبوءة القائلة : « فلو أراد العربي أن يبدأ كلامه بكلمة مثل stay لدعته العادة الى ان يبدأ النطق بهمزة وصل وكذلك : « فلو نطق العربي هذه الكلمة (أى distrust) لدعته عادته النطقية الى تحريك (t) . وهذا هو التنبؤ السابق على أداء الطالب ، وهو تنبؤ مبنى على الجانب اللغوى النظرى الذى يضع في اعتباره ماكان من العناصر عرضة للمقابلة في النظامين اللغويين ، وبصرف النظر عن العناصر التى ينفرد بها كل نظام منهما . فلا يمكن بواسطة التحليل التقابلى مثلا ان نتنبأ بأن الطالب الأجنبى سيكسر عين المضارع ، أو يجعل مصدر « استقام » على صورة « استقوام » أو حتى « استقام » بكسر التاء ، أو ان يرفع المستثنى بعد الا ، أو يعدل عن ادغام النون في « من يكون » لأن كل هذه الأمور مما ينفرد به نظام اللغة الفصحى ولانعلم له نظيراً في لغة أخرى ، من هنا يقصر التحليل التقابلى عن التنبؤ بهذه الأمور من جهة ، وعن وصف العلاج لها قبل وقوعها في الأداء من جهة أخرى . « ان اتيان الأخطاء بسبب الخلافات التقابلية حينا وبسبب بنية اللغة الثانية حينا آخر يجعل من المستحيل علينا ان نبنى محتوى تعليم اللغة كله على نتائج التحليل التقابلى »[1]

ان التحليل التقابلى اذا امكننا من التنبؤ في حقل الأصوات والنحو بمعناه الواسع الذى يشمل (الصرف) فان من المشكوك فيه أن يكون له جدوى في الحقول الأخرى كالمعجم والثقافة . مَنْ ذا الذى يستطيع ان يتنبأ بان الطالب الانجليزى بعد أن يتعلم معنى كلمة « رجل » بالعربية سيطلقها ذات يوم على سفينة حربية فيسميها « رجل

---

1 - D.A. Wilkins, Lnguistcs in Language Teaching, p.204.

الحرب » وهل يتحتم عليه أن ينقل الى العربية مفهوم اللفظ الانجليزى، « man o' war » ومن ذا الذى يتنبأ بحتمية اطلاقه « عربة الشارع » على « الترام » بسبب وجود لفظ « street car » في الانجليزية . هذا من الناحية المعجمية . أما من الناحية الثقافية فهل يتحتم على الطالب الانجليزى الذى يتعلم العربية حين يكتب موضوعا في التعبير أن يهنىء زملاءه بعيد الفصح أو عيد القيامة أو أن يصف رحلة على الشاطىء كان فيها مع صديقته أو يصف شعوره حين كان يحضر حفلا راقصا أو اثناء شرب البيرة في الحانة ؟ لا يمكن بالطبع أن يتنبأ بأى أداء لغوى يدور حول هذه الممارسات الثقافية التى توجد في البيئة الانجليزية دون البيئة العربية . فاذ كان الأمر كذلك عرفنا ان التحليل التقابلى وما يصحبه من تنبؤ لايغطى الا جانبا من جوانب الأخطاء التى يقع فيها المتعلم في الأداء اللغوى .

هناك إذاً نوع من الأخطاء لايمكن التنبؤ به لأنه لايمكن اخضاعه للتحليل التقابلى بسبب اختصاصه بلغة المصب دون لغة المنبع . فلا يمكن لنا أن نتنبأ بأداء الطالب الانجليزى لحروف الحلق العربية لعدم وجودها في الانجليزية ، لأن الطالب قد ينطق الحاء هاء وقد يحولها إلى جهد حلقى غامض يدنو من الصوت الاسكتلندى الذى تنتهى به كلمة « loch » وقد يهتدى الى نطقها العربى ولكنه يبذل فيها من جهد المبالغة ما يجعلها غريبة على السمع نابية عن بيئتها من الكلام ، واقفة بسبب المبالغة في الجهد النطقى في منتصف الطريق بين الافراد والتشديد . ولا يمكن أن نتنبأ بموقف الطالب الانجليزى من همزة الوصل فى الأداء العربى ولا بموقفه من التخلص من التقاء الساكنين ولا من القلقلة ولا جموع التكسير وصيغ المرة والهيئة والزمان والمكان والمصدر الميمى وما

أشبه ذلك كما لايمكن ان نتنبأ بموقفه من ضمير الفصل او الحاق الفاء بجواب الشرط او من المطابقة او الربط بالضمير او الحرف او الرتبة بين الكلمات او التضام بينها . ولانستطيع التنبؤ بقدرة الطالب او عدمها على التفريق بين المعنى اللغوى والمجازى ولاعلى التفريق بين ابن اللبون والجمل او بين المهر والحصان أو بين عريشة تتخذ للصلاة وبين المسجد الجامع اذ قد يسمى كل منهما جامعا كما أنه لايمكن التنبؤ بانه سيرد التحية على من مر به بقوله : «عليكم السلام » أو « السلام عليكم » ايضا . كل ذلك خطأ لا يمكن التنبؤ به وقد تكفى نظرة عابرة الى التفريق بين أنواع منه : فمنه ما يعد كسرا للنظام وبنية اللغة ومنه مايعد سوء استعمال لها . فمن الأول ما يتصل بالعناصر المفردة ومنه ما يتصل بالتركيب والسياق ومن الثانى ما يتصل بسوء المناسبة بين اللفظ واللفظ أو بين اللفظ والمعنى ومنه ما يتصل بعدم مراعاة المقام .

فمما يتصل بالعناصر المفردة ان تجمع الكتاب على كتائب أو حتى « كتابون » أو ان تسمى ابن عرس فأرا أو الحدأة صقرا أو تنسب الى العرب بلفظ «عرباوى» أو تصوغ « أفعل » من الألوان فتقول : « هذا أبيض من ذاك » . أو ان تؤنث احمر على « أحمرة » أو تلحق تاء التأنيث بحائض وطالق وناشز . أو أن تذكر «حبلى » فتقول « احبل » أو تكسر تاء المضارع أو تبدل همزة « رعناء » تاء مربوطة فتقول « رعنة » وهلم جرا .

وأما ما يتصل بالتركيب فمنه ان تتحدى مطالب التركيب فتقول « صاحبها في الدار » بدل ان تقول : « في الدار صاحبها » أو أن تحذف الفاء من جواب الشرط في نحو : « من عمل صالحا فلنفسه » فيتحول الجار والمجرور من جواب شرط الى صفة للنكرة التى قبله ويظل

الجواب معلقا . أو أن تقول : « التقيته » وأنت تقصد « التقيت به » أو «لقيته » أو تقول : « صالحا أكان أخوك » وأنت تقصد « أكان أخوك صالحا » ؟ أو أن تقيس على العطف بعد «بين» في نحو «اجلس بين زيد وعمرو» فتقول « اجلس بينى وعمرو » ، دون أن تكرر « بين » .

وأما سوء المناسبة فقد يتخذ واحدا من اتجاهين : لفظى أو معنوى : فأما اللفظى فمنه التعقيد الذى يأتى من ارباك الترتيب بين الكلمات والفصل بين العناصر المتلازمة في السياق نحو قول الشاعر :

فأصبحت بعد خط بهجتها ... كأن قفرا رسومها قلما

وهو يريد : « فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها » .

أو قوله :

الى ملك ما أمه من محارب ... أبوه ولا كانت كليب تصاهره

أى الى ملك ما أم ابيه من محارب . وأما المعنوى فنحو فخر عليهم السقف من تحتهم .

ونحو قول المجنون بن جندب :

محكوكة العينين معطاء القفا ... كأنما قدت على متن الصفا
ترنو الى متن شراك أعجفا ... كأنما ينشر فيه مصحفا

لأنه على الرغم من أن كل كلمة مفردة في البيتين ذات معنى نجد الكلام في جملته لا معنى له لخلوه من التناسب بين الكلمات فليس بين احداها والاخرى علاقة توارد أو كما يسمونها collocation ومثل ذلك أن

تقول « حطمت هواء الزكاة» اذ لا صلة تواردية بين التحطيم وبين الهواء وهو في موضع المفعولية ولا يمكن انشاء علاقة اضافة بين الهواء والزكاة . هذا هو المقصود بعدم التناسب بين الكلمات من حيث المعنى وقد حال عدم التناسب هنا دون قبول تراكيب مستوفية شروط النحو حتى انه ليمكن اعرابها دون اشكال .

وأما عدم مراعاة المقام (وهو خطأ في الجانب الثقافى) فمنه أن يوجه التلميذ كلامه الى أستاذه قائلا : « ما معنى هذه الكلمة ياولد ؟» أو « قال المتنبى كرم الله وجهه » أو أن يقول القادم « وداعاً » أو يقال للمعزى « العاقبة عندكم » أو ان يقف التلميذ في درس المطالعة فيتمتم بالموضوع الذى امامه في سره . أو أن ينطق جملة التأكيد بتنغيم الاستفهام وهلم جرا .

لا مجال للتحليل التقابلى في هذه الأنواع المذكورة أخيرا من الأخطاء ومن ثم لا مجال للتنبؤ ومن هنا كان على علم اللغة التطبيقى ان يرصد لهذا النوع علاجا من نوع آخر يسمى تحليل الأخطاء . وقد كشف تحليل الأخطاء عن الأسس التى يقوم عليها الخطأ النابع من داخل اللغة (وهو يقابل الخطأ النابع من نقل احدى البنيتين الى الأخرى أو تداخلهما معها) فوجد أن الأساس يمكن ان يكون واحدا من ثلاثة : توسيع مجال القاعدة أو تضييقه أو الجهل به . فمن توسيع مجال القاعدة صياغة افعل التفضيل مما الوصف منه على وزن افعل كأحمر وأبرص وأشدق دون مراعاة لقيود القاعدة . ومنه تطبيق قاعدة قلب الواو ألفا على الفعل «استحوذ » ليصير « استحاذ » على الرغم من أن الفعل سمع هكذا . ومنه تجاهل لزوم بعض الأفعال واستعمالها متعدية كأن يقول اجتمعتهم والتقيتهم ومنه احياء صيغة مهجورة لاتصلح للإحياء لأسباب

من المعنى كاستعمال المطاوع من « قرأ » على صورة « انقرأ» أو من «ضرب » على صورة « انضرب » ومن هذا القبيل ما نسمعه عن مصطلح « الانقرائية » الذى قصد به أن يكون ترجمة كلمة Readability ومن ذلك قلقلة مالا يقلقل من الحروف ونحو ذلك . ومن تضييق مجال القاعدة عدم مراعاة تطبيق قاعدة الاستثقال التى تقول ان الضمة تحذف مع الياء للثقل ولهذا تتحول كلمة « مديون » و « معيوب » الى « مدين » و « معيب » فيصرف التلميذ خطأ عن النطق الأخير الى النطق الأول . ومنه تجاهل قاعدة قلب الواو الفا وقاعدة التعويض وقد اجتمعتا في كلمة مثل « استعاضة » فيستعمل التلميذ بدلا من ذلك « استعواض » واما جهل مجال القاعدة فمثاله الا يعرف التلاميذ أن قبل السين من كلمة « الاستقلال » همزة وصل اغترارا بقولهم ان همزة الوصل تأتى عند بدء النطق بالساكن فيقطع الهمزة . ومنه عدم تقصير الألف في قولك « مندوبا الشركة » جهلا بقاعدة التخلص من التقاء الساكنين ، ومنه نطق الدال مقلقلة في «قد تم» جهلا بقاعدة ادغام المثلين . وهكذا .

ولقد حددت الدراسات اللغوية التطبيقية لتحليل الخطأ ثلاث مراحل : أولاها تبين الخطأ والثانية وصفه والثالثة تفسيره . فأما تبين الخطأ فأساسه معرفة الاستعمال الصحيح ولايشترط له معرفة القاعدة ولقد كان الناس قبل نشأة النحو العربى يتبينون الخطأ عند وقوعه وقد أثر عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ارشدوا اخاكم فقد ضل وعن عمر قوله للرماة : والله لخطؤكم في الكلام أشد وقعا على من خطئكم في الرمى » وأما الوصف فيتطلب معرفة موطن الخطأ وكنهه اولا ثم معرفة الوجه الصحيح للاستعمال وربما تطلب الماما بالقاعدة التى جرت مخالفتها

في هذا الموضع بعينه . ومن هنا يحمل الوصف بعض الشبه بالتحليل التقابلى اذ يضع صواب مراعاة القاعدة فى مقابل خطأ مخالفتها ولكن هذا الشبه غير تام لأننا لا نقابل بنية ببنية وانما نقابل صواباً بخطأ أو بعبارة أخرى نقابل ايجاب بنية واحدة بسلبها . وأما التفسير فأشد هذه الخطوات صعوبة وأكثرها طلبا للتروى وامعان النظر . ذلك أن التفسير في الكثير من صوره يصدر عن أصول منهجية بعينها فاذا اختلفت المدرستان اختلف التفسيران ونستطيع ان نضرب مثلا لذلك . لنفرض أن الطالب جاء بفعل الأمر من قال على صورة « قول » بالقاف المضمومة وواو المد واللام الساكنة . عندئذ سنجد في هذه الصورة نوعين من الخطأ مدارهما على اثبات الواو :

(أ) مخالفة قاعدة تصريف الفعل .
(ب) مخالفة قاعدة الحذف لالتقاء الساكنين .

عند هذا الحد تعرفنا على الخطأ وذلك بكلامنا عن اثبات الواو ووصفناه باشارتنا الى مخالفة القاعدتين . فكيف نفسره ؟ الجواب على ذلك ان تفسيره في ضوء منهج النحو العربى لابد ان يختلف عن تفسيره في ضوء المنهج البنيوى الوصفى . فالنحو العربى يفسره بالرد إلى الأصل أو كما يسمونه « اصل الوضع » والمنهج البنيوى يفسره بالرد الى الجدول و كما يسمونه paradigm . فيقول النحو العربى فى تفسير ذلك ان الأصل «أقول» بهمزة وصل في البداية فقاف ساكنة فواو مضمومة فلام ساكنة .

هناك قاعدة تقضى بنقل حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها ، عندئذ تصبح القاف متحركة فلا يعود هنا ما يتطلب وجود همزة الوصل التى لاتكون الا للتوصل الى النطق بالساكن ومعنى نقل الحركة

عن الواو اسكان الواو فلما سكنت الواو وكانت اللام ساكنة بقاعدة بناء الأمر على السكون التقى ساكنان فحذفت الواو وصارت الكلمة : «قل» بضم فسكون . فالنحو العربي يرد الصيغ المستعملة الى أصول بنية عقلانية مفارقة للاستعمال وعلى الطالب ان يعرف كيفية العدول عن الأصل وكيفية الرد الى الأصل . اما التفسير الوصفي فيضع الجدول امام الطالب ويجعل ذلك تفسيرا للخطأ اذ يقول : انما عددت هذا خطأ لمخالفته للتوزيع في الجدول ، وينظر الى « قل » تحت مبدأ « أي هكذا خلقت » .

ولكن ثمة حالات اخرى من التفسير لايظهر معها هذا التعارض بين المنهجين فمثلا عند تفسير الخطأ في عبارة : «من عمل صالحا لنفسه » يمكن أن نقول : انما كان هذا خطأ لان عدم ذكر الفاء حول جواب الشرط الى صفة لما قبله وجعل الجواب معلقا ولو ان مذيع التلفزة قال : «أيها المتفرجون » « بدل » « أيها النظارة » لفسرنا الخطأ بأن الناس لا يجلسون امام التلفزيون لمجرد التفرج وانما للاستفادة . واذا قال قائل : « اذا كانت الشمس طالعة فقد أكلت عسلا » فسرنا الخطأ بفقدان المناسبة بين الشرط والجواب على رغم الصحة النحوية . وحين يقول التلميذ لأستاذه « ما معنى هذه الكلمة ياولد » يكون تفسير الخطأ بأنه مخالفة لعرف التخاطب وللمقام الاجتماعي . ولا نجد في واحدة من هذه تفريقا بين مدرسة وأخرى ولا بين منهج وآخر .

كل ذلك يدل على أن التحليل التقابلي ليس حاكما مطلقا في اقليم تعليم اللغة لغير اهلها وعلى أنه حيث يعجز التحليل التقابلي عن مواجهة المواقف يخف تحليل الأخطاء الى نجدة المعلم وربما تضافر النوعان من أنواع التحليل على علاج موقف بعينه . فاذا قرأ طالب افريقي « سار » في

مكان « صار » أمكن للمعلم الذى يعرف لغة الطالب أن يشير الى خلو إحدى البنيتين من الصاد واشتمال الأخرى عليها وهذا من الاستعانة بالتقابل ثم امكنه بعد ذلك ان يشير الى الفروق العضوية والسمعية بين نطق السين والصاد في اللغة العربية وهذا من تحليل الأخطاء وان حمل جرثومة التقابل في داخل بنية اللغة العربية على غرار ما يجرى في التفريق بين وحدة صوتية (فونيم) وأخرى .

أقف عند هذا الحد على مشارف القول في مشكلة اخرت الكلام فيها لأنها ليست من صلب الموضوع وان كانت وثيقة الصلة به . تلك هى مشكلة علاقة التلميذ العربى المعاصر باللغة العربية الفصحى . أهى لغته الأصلية فينبغى لنا في تعليمه اياها ان نستعمل طرق تعليم اللغة الأولى أم هى لغة اخرى غير لغته التى نشأ عليها ومن ثم يحسن ان نعلمها بطرق تعليم اللغة الثانية ونستعين بالتحليل التقابلى في هذا التعليم . للاجابة على هذا السؤال يمكن أن نستفتى علم اللغة الاجتماعى فنعرض عليه النشاط اللغوى اليومى للمواطن العربى الذى نطلق عليه لقب المواطن العادى لنحكم على الصلة بينه وبين اللغة الفصحى . واذا كان للفرد الواحد أدوار اجتماعية متعددة فهو أب وزوج وصاحب مهنة أو تلميذ وهو شار أو بائع وهو مصل وقد يكون معلما أو خطيبا أو مديراً لمشروع معين وقد يتصل بالآخرين اتصالا شفويا أو كتابيا وقد يكون قارئا أو مؤلفا وهلم جرا . ويبدو ان بعض هذه الأدوار لا يؤدى الا بالاستعمال العامى ولو جنح به المتكلم ناحية الاستعمال الفصيح لجر على نفسه من الاستهجان والسخرية الشىء الكثير وقديما كان للجاحظ توجيهات قيمة في هذا المجال اذ كان لايرتضى الاعراب في رواية النكتة والمفاكهة ولايطيق اللحن في رواية الفصيح . ولكن يبدو من جهة

اخرى ان بعضاً آخر من هذه الأدوار لأيسمح فيه بالاستعمال العامى خالصا او مشوبا وذلك كالصلاة ، كما يسمح في بعضها الآخر بالتوسط بين العامى والفصيح ككتابة الرسائل الى الأهل والاخوان ، ويتعارض فى بعضها ما ينبغى وما يكون كلغة التدريس . وهكذا نجد انفسنا امام موقف معقد لم ندر معه أظهرنا للعربية الفصحى (ولا ينبغى لنا ان ندير) فنجعلها لغة احنبية ولم نفسح لها المجال لتكون أداة للتواصل في القسط الأكبر من أدوار حياتنا الاجتماعية . وبذلك نجعلها لغة أولى لنا .

وحين يذهب الطفل المصرى مثلا الى كتاب تحفيظ القرآن لأول مرة يصادف مجموعة من الصعاب والمشكلات اللغوية التى ترجع الى ما تعودة من الاستعمال العامى . فالشيخ الذى يشرف على تحفيظه القرآن ينصحه بأن يعطش جيم «الجنة والناس» وان يخرج لسانه في نطق ذال « أعوذ » وثاء « النفاثات في العقد » وظاء «أنقض ظهرك » وان يحقق نطق القاف في «الفلق » و «العقد» و «اقرأ بأسم ربك الذى خلق» فاذا ذهب الى المدرسة وحضر دروس التعبير تعلم ضرورة ابدال السين من الحاء في قوله : «حيرجع » وابدال الفتحة من كسرة الياء في هذه الكلمة وأن عليه ان يقول : «سيرجع» وسيتعلم في هذه المرحلة ايضا ضرورة اطراح لفظ « اللى » فى مثل قوله : « الناس اللى فوق » وفى مثل قوله : «الحمد لله اللى عترت فيك » ووضع « الذى » في موضع ذلك اللفظ من المثال الأول ، ووضع « أن » في موضعه من المثال الثانى ، والا يفعل ما فعلته احدى المجلات الفكاهية التى تعودت فى فترة طفولتها ان تضحك القراء بالشعر فجاء في احد اعدادها :

الحمـــــــد لله الـــــــذى ولـــدت حمارتنـــا الـــعشار
جاءت لنـــــــا بحمـــــــارة يا ليتهـــا كانـــت حمـــار

بقدومهـــــا فرح الصغـــــا ر ببيتنـــا وكـــذا الكبـــار

فجاء « الشاعر » بلفظ « الذى » فى مكان يستحق « ان » وهو يريد « اللى » فوقف بالعبارة وهو لا يدرى على شفا العيب في الذات الالهية لأن العبارة هنا اشتملت على موصول يتحتم معه تقدير ضمير في الصلة يعود عليه .

وسيتعلم هذا التلميذ أن عبارة : « رجلى تعبوا من المشى » تتنافى مع طرق المطابقة والاعراب في الفصحى اذ يلزم فيها أن يقال : «رجلاى تعبتا من المشى » وسيتعلم أن عبارة «الناس دول» تتنافى مع الرتبة النحوية الفصيحة ومع بنية الاشارة أيضا وأن عليه أن يقول : « هؤلاء الناس » وعليه أن يراعى أن قوله بالعامية : « دانت راجل مهم » ! يختلف عن النمط التركيبى الفصيح الذى يؤدى الى هذا المعنى نفسه وذلك هو : « أنت رجل مهم حقا » فما عبرت عنه العامية بكلمة تركيبية وظيفية هى « دا » عبرت عنه العربية الفصحى بكلمة معجمية هى «حقا » .

وسيرى التلميذ في دروس القراءة أن النص العربى قد يأتيه بأسماء لمسميات لا عهد له بها كالصبا والدبور والعرار والظعينة والخس ، وأن بيئته تضع أمامه مسميات لا يجد اسماء لها في العربية الفصحى كالنوة والشبورة والجعضيض والزار والنوبة . وهكذا يجد التلميذ ان بعض عاداته النطقية والتركيبية وبعض تصوراته الثقافية والبيئية تختلف عما يقابلها في الاستعمال الفصيح ، وان هذا الاختلاف قد يطرد فتسهل الاشارة اليه والتنبؤ بالخطأ فيه وتحديد العلاج له كالمطالبة بتعطيش الجيم أو اخراج اللسان في نطق الذال الخ وقد لا يطرد فلا يمكن فيه التحليل التقابلى كما رأينا من أمر الزار والشبورة الخ . ويزداد الأمر تعقيدا حين يتحد نطق

الكلمة في الفصحى والعامية مع اختلاف مدلولها هنا عن مدلولها هناك ، انظر مثلا كلمات مثل : السيارة ــ الآنسة ــ الوزير ــ البيت ــ السرية ــ المعلق ــ. الحول ــ الأدب ــ ونحو ذلك مما لا تضبطه الضوابط .

نعود بعد كل ذلك الى تحديد المشكلة تحديدا موجزا . ما الطريقة التربوية التى نعلم بها أبناءنا اللغة العربية الفصحى بعد كل هذا التحليل التقابلى ؟ أهم من أهلها فنعلمهم على طريقة تعليم اللغة الأولى أم من غير أهلها فنتبع معهم طريقة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ؟

حسبى أننى شخصت الداء وضربت الأمثلة فلن أستطيع أن أجيب الآن على هذا السؤال الذى يتطلب ندوة خاصة جل المشاركين فيها من رجال التربية .

من مشكلات تعليم النحو العربي

(*) بحث مقدم إلى ندوة اللسانيات العربية
المنعقدة بالجامعة المستنصرية ببغداد
في المدة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٨٢م



من مشكلات تعليم النحو العربي

كان التقدم العلمي في مجال اللسانيات التطبيقية خيرا وبركة في حقل تعلم اللغات سواء في ذلك تعليمها للناطقين بها الذين يرونها لغاتهم الأولى وغير الناطقين بها الذين يرونها غير ذلك . اللغة بالنسبة للأولين ثمرة ملكاتهم وافراز سلائقهم ومن ثم يتعلمونها للكشف عن بنيتها المستكنة في نحائزهم ويجعلون هذا الكشف سندا للاستعمال ومنطلقا للتوسع في الدراسات النظرية في مختلف الحقول ، واللغة بالنسبة للآخرين بنية غريبة على عاداتهم التي تعودوها باستعمالهم لغتهم الأولى وهم يقدمون على تعلمها لواحد من اغراض مختلفة يسعى الناس بها الى تعلم لغة غير لغتهم كالسياحة والترجمة وطلب العلم والاقامة في الاقليم الذي تسود فيه اللغة المطلوبة .. وهلم جرا . ولقد كان من أثر التقدم في مجال اللسانيات التطبيقية مانعرفه من تيسير تدريس اللغات . ولعل أشهر التيسير ماجاءت به المدرسة التوزيعية الأمريكية من منهج لتعليم اللغة الانجليزية لغير الناطقين بها وللناطقين بها كذلك . ولقد اعتمد هذا التيسير على أمور أهمها[1]:

١ ــ احتفاء التوزيعيين بالمبني والتغاضي عن المعنى فالأول في نظرهم

أمر صالح للادراك المباشر بالسمع أو بالبصر فالاعتراف بشكله على نحو من النمطية العرفية أمر متوقع من المتكلم والسامع أي أنهما يدركانه على نحو واحد لامجال فيه للاختلاف بخلاف المعنى الذي هو عرضة للاختلاف بين فرد وفرد . فاذا قال قائل «بارك الله فيك» فلا خلاف في أن السامع سيدرك أن هناك فعلاً وفاعلاً وجاراً ومجروراً أما ما وراء ذلك من قصد الخبر أو الدعاء فلا مكان له في منهج التوزيعيين لأن الوصول اليه يتوقف على حقائق من خارج أبنية الجملة تتعلق بالمقام الاجتماعي أو غيره .

٢ ــ تجاوز الاعتماد على الكلمات المفردة في تحليل الجملة الى الاعتماد على المكونات المباشرة immediate constituents التي لابد لفهمها من الاعتراف بعلاقات خاصة بين بعض الكلمات في الجملة هي اقوى من العلاقة التي بين هذا البعض وبين ماليس منه في داخل هذه الجملة بعينها . ويمكن تفسير المقصود بهذه العلاقة بالتأمل في العبارة النحوية العربية المشهورة القائلة : « المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد» . ولقد كان من جراء الاعتراف بالمكونات المباشرة تيسير ادراك بنية الجملة والعلاقات التي تربط بين أجزائها كما كان ذلك علاجا الى حد ما لما أشرنا اليه منذ قليل لإغضاء التوزيعيين عن الاهتمام بأمر المعنى ، وذلك لما في ادراك العلاقات الرابطة بين عناصر الجملة من تقريب للمعنى ولو بقدر .

ولقد سمحت بنية اللغة الانجليزية وطابعها الذي يكاد يكون لصقيا بأن يخوض التوزيعيون غمار هذه المغامرة المنهجية الناجحة . وحاول اللسانيون التطبيقيون الذين يتكلمون اللغات الأوربية الأخرى أن يطبقوا

صنيع التوزيعيين على لغاتهم فكان نجاحهم مرتبطا بمدى ماتسمح به لغاتهم من هذا التطبيق نلمح ذلك في تعليم لغات كالفرنسية والألمانية والأسبانية ونحوها من لغات أوربا ومن لغات قليلة أخرى خارج أوربا . وهنا يدور في الأذهان سؤال عن مدى ماتسمح به اللغة العربية من تيسير سواء أكان هذا التيسير مبنيا على المنهج التوزيعي او على غيره . أتسمح اللغة العربية لتيسير تعليمها أن يذهب الى مدى بعيد يبلغ ماوصل اليه التوزيعيون من تيسير تعليم الانجليزية أم تقوم مشكلات معينة حائلا دون القدر الكبير من التيسير فلا تسمح الا بمس الأوضاع القائمة مسا رقيقا ؟ ذلك مانود أن نجيب عليه في الصفحات التالية .

حين أنشأ النحاة العرب لأنفسهم منهجا للبحث في اللغة بنوا هذا المنهج على التفكير في الأصول والفروع فجعلوا للغة أصولا جردوها بأفكارهم وفروعا هي ماجرى عليه الاستعمال ومن هنا سمعناهم يتكلمون عن أصل الوضع وأصل الاشتقاق وأصل القاعدة ونحو ذلك [٢] . ثم انهم كانوا يطبقون فكرة أصل الوضع على الحرف وعلى الكلمة وعلى الجملة . فكلمة « ينبغي» تنطق «يمبغي» ثم يقال ان الميم التي فيها أصلها النون أي هي نون بحكم أصل الوضع وكلمة «غزا» و«رمى» هما في أصل الوضع «غزو» و«رمي» وحين نقول : «بخير» في جواب « كيف حالك» نقول ان تقدير الكلام بحسب أصل الوضع : «حالي بخير» أو «أنا بخير» وهذا التقدير الثاني تحويل للياء في «حالي» من الوصل الى الفصل. واختلفوا في أصل الاشتقاق فكانوا ثلاث فرق :

١ ــ البصريون يرون المصدر أصل الاشتقاق .

٢ ــ الكوفيون يرون الفعل الماضي أصل الاشتقاق .

٣ ــ الخليل وافق البصريين عند كلامه في النحو واختط لنفسه خطة

خاصة عند الكلام في المعجم اذ جعل أصل الاشتقاق حروف المادة الثلاثة وسماها «مادة الاشتقاق» .

أما «أصل القاعدة» فأطلقه النحاة على القواعد الكلية كرفع المبتدأ وتعريفه وخلوه من العوامل اللفظية الخ والقواعد الفرعية مايعد استثناء من هذه القواعد كأن يستثنى من الرفع بالابتداء دخول الناسخ على المبتدأ ، ومن التعريف جواز الابتداء بالنكرة عند الافادة ، ومن الخلو من العوامل اللفظية دخول الحرف الزائد نحو «بحسبك درهم» وهكذا .

ومعنى بناء النحو على هذه الأصول أمران :

١ ــ أن بنية هذا النحو قالبية Stereotypical

٢ ــ أنها بنية ذهنية مفارقة للاستعمال فلا تتصل به الا بواسطة أحد أمرين :

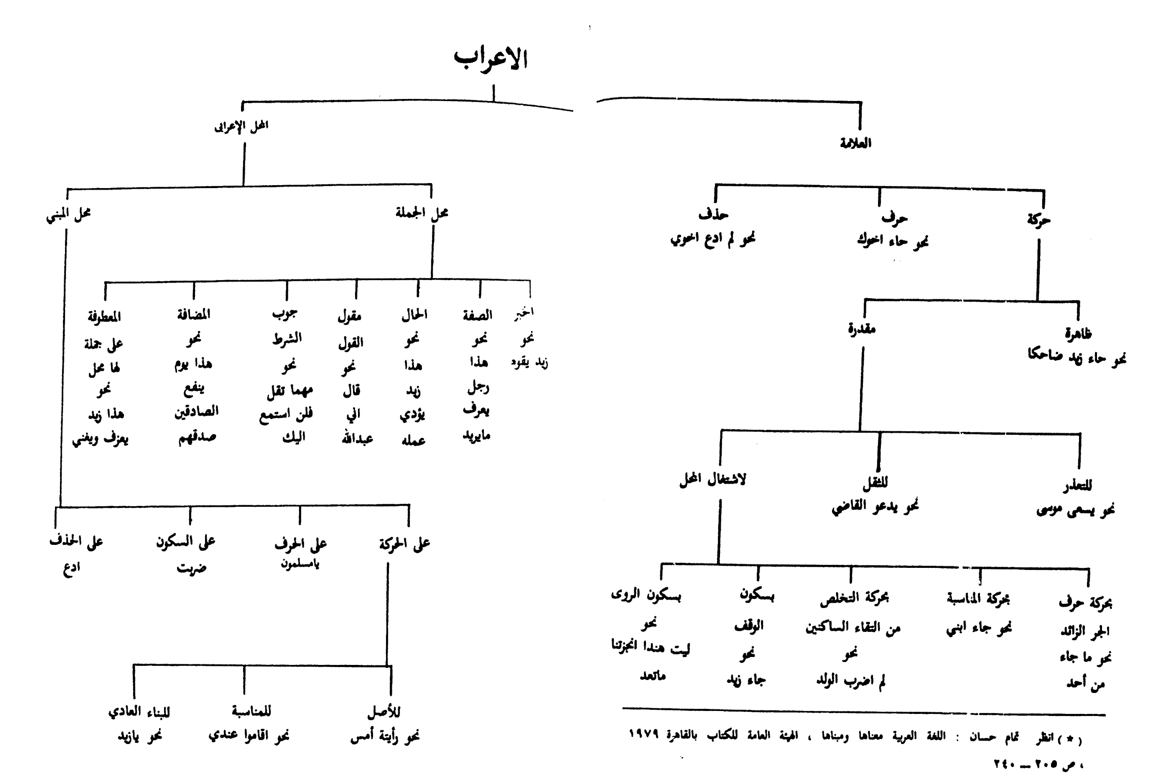
(أ) القول بالاستصحاب (عند مطابقة المستعمل للأصل المجرد تجريدا ذهنيا) .

(ب) الرد الى الأصل (عند اختلاف المستعمل عن الأصل) .

فالنحو العربي بهذا الوصف يصبح بنية فكرية مسلطة على اللغة من أعلى بعد أن تم استنباطه من اللغة ذاتها . ولعل هذا يعد المشكلة الأولى من مشكلات تعليم العربية اذ يتحتم على الطالب أن يتعرف في البداية على أصل الوضع وأصل الاشتقاق حتى قبل أن يكشف على معنى الكلمة في المعجم فيعرف أن «غزا» تلتمس تحت (غ ز و) وأن «رمى» تلتمس تحت «ر م ى» وأن الأولى تكتب بالألف في آخرها وأن الثانية تكتب بالياء وأن الألف الأولى تسمى «الواوية» والثانية تسمى «اليائية» . فإذا كان ذلك هو الخطب في الاملاء والكشف في المعاجم

فالأمر في تعليم اللغة وتعلمها أشد وأصعب .

حين نظر النحاة في النصوص العربية (التي أطلقوا عليها مصطلح «المسموع») ركزوا انتباههم على ما لاحظوه من تغير يطرأ على أواخر الكلمات ورأوا أن بعض الكلمات لايتغير آخره فسموا ذلك «مبنيا» وبعضها الآخر يخضع للتغير فسموه «معربا» . ثم كاد ذلك يكون في نظرهم كل النحو حتى إن بعضهم عرف النحو بأنه «علم يبحث في تغير أواخر الكلم بحسب العوامل» . ولقد تشعب قول النحاة في الاعراب وما يسببه (في زعمهم) من العوامل حتى بدت خطة القول في ذلك على النحو التالي :



(*) انظر تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة ١٩٧٩ ، ص ٢٠٥ ـ ٢٤٠

ثم قسموا العوامل الى لفظية ومعنوية وأصلوا لها الأصول حتى بدت وكأنها نظرية متكاملة فكان من أصولهم في هذا الصدد :

١ ــ الأصل في العمل للأفعال .

٢ ــ انما يعمل الحرف اذا كان مختصا .

٣ ــ الأصل في الأسماء ألا تعمل .

٤ ــ الأصل في الظرف ألا يعمل .

٥ ــ الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف .

٦ ــ الأصل في حروف العطف ألا تعمل .

٧ ــ الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل .

٨ ــ لا يدخل العامل على العامل .

٩ ــ لايجتمع عاملان على معمول واحد .

١٠ ــ العامل سبيله أن يقوم قبل المعمول .

١١ ــ ماكان له الصدارة فلا يعمل مابعده فيما قبله .

وأصول أخرى كثيرة نعفي هذه العجالة من ذكرها (٣)

والى جانب اشتغال النحاة بالعلامة الاعرابية ومنحها أغلب انتباههم تكلموا في أمور أخرى كلاما مجملا غير مفصل وفي بعض الحالات مبهما أو ناقصا مبتورا . ففي مجال التضام تكلموا عن الاختصاص وجعلوه من الأسس التي بنوا عليها تقسيم الكلم فالأسماء تختص بالجر والتنوين والنداء وأداة التعريف والأفعال تختص بتائي الفاعل والتأنيث وياء المخاطبة ونون التوكيد ويختص المضارع من بينها بدخول الجوازم الخ .. ولكنهم لم يفصلوا القول في أمرين :

(أ) التنافي بين الكلمات وهو حقل هام اكتفوا منه بالكلام في أن

الجوازم لاتدخل على الأسماء وحروف الجر لا تدخل على الأفعال وملاحظات أخرى قليلة .

(ب) أهملوا في المناسبة المعجمية بين الكلمات اهمالًا يعتبر مدخلا الى الطعن في تعريفهم للجملة بقولهم : «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع» .

فهذه المناسبة من قبيل الاختصاص ومعناها أن كل كلمة في المعجم تنسجم مع كلمات أخرى وتتنافر مع غيرها فاذا أخذنا كلمة مثل «قرأ» فإن معناها الحقيقي يقتضي في فاعلها أن يكون عاقلا قارئا وفي مفعولها أن يكون مكتوباً أما إذا تحقق «الوضع» ولم تتحقق المناسبة المعجمية فقد انتفت الافادة كما في قول المجنون بن جندب :

محكوكة العينين معطاء القفا ... كأنما قدت على من الصفا
ترنو الى متن شراك أعجفا ... كأنما ينشر فيه مصحفا

ذلك بأن المقصود بالوضع هو ان تتكون الجملة الفعلية من الفعل ومرفوعة وأن تتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر . فاذا قلت : «السماء تحت الكرسي» فقد تحقق الوضع دون الفائدة .

وتكلم النحاة في الرتبة فقسموها الى محفوظة وغير محفوظة ولكنهم لم يعنوا أنفسهم ببيان فائدتها للنحو الا عند خوف اللبس كما في «ضرب موسى عيسى» و«أخي صديقي» وفي مسائل أخرى من باب كان وأخواتها مثل «كان طعامك زيد آكلا» . هذا على الرغم من أن خطر الرتبة في النحو لايقل عن خطر الاعراب والتضام . أما بنية الكلمة فلم يقصر النحاة في أمر بيانها بل لقد اختصوا هذه البنية بعلم خاص اطلقوا عليه «علم الصرف» استطاعوا به أن يكشفوا عن عبقرية اللغة العربية من

حيث اخضاعها الكلمات لقوالب وصيغ يمكن تصنيفها في طوائف بينها وبين الأصول الاشتقاقية علاقة التقاطع بمعنى أن الكلمة العربية تنشأ من تقاطع محوري الاشتقاق والصيغة الصرفية . ولكن النحاة بعد كل هذه الجهود العظيمة لم يستقصوا القول في «البنية» باعتبارها قرينة نحوية تقف موقف التكامل مع الاعراب والتضام والرتبة والقرائن الأخرى . وأما قرينة «الربط» فقد تناولها النحاة العرب بشقيها (الإحالة والمطابقة) تناولا مفصلا وأقصد بالاحالة عود الضمير وما يقوم مقامه من اشارة أو أداة تعريف أو اعادة لفظ أو معنى وأقصد بالمطابقة اتفاق الكلمتين من حيث افادة التكلم أو الخطاب أو الغيبة والافراد أو التثنية أو الجمع والتذكير أو التأنيث والتعريف أو التنكير . وقد أهمل النحاة في مجال الاحالة الربط بالوصف، وهو مما يشيع في القرآن ولم يلاحظه أحد منهم ولا من المتأخرين فيما أعلم حتى انكشف لي أخيرا . ومن شواهده قوله تعالى :

١ ـ ﴿ الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان ﴾ أي قاتلوهم فوضع « أولياء الشيطان» موضع الضمير .

٢ ـ ﴿ ويوم نحشرهم ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون ﴾

أي ثم نقول لهم فوضع « الذين أشركوا» موضع الضمير .

٣ ـ ﴿ وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر ﴾ . . أي فقاتلوهم .

هذا هو النحو العربي الذي ينكشف أمامنا بالخصائص التالية :

١ ـ يعتمد في تحليل النص على تقطيع الجملة الى كلمات مفردة بل

الى أجزاء كلمات وأحيانا الى مواقع لا تحتلها الكلمات (وهو مايسمى تقدير المستتر أو المحذوف) .

٢ ــ يلقى بثقله على المعنى من حيث :

(أ) يرى الاعراب (وهو التحليل النحوي) فرعا للمعنى .

(ب) يجعل المعنى عاملا اعرابيا حين يقسم العوامل الى لفظية ومعنوية .

(جـ) يجعل المعنى (أو الافادة) محورا من محاور تعريف الجملة بقوله في تعريفها : «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع» .

٣ ــ يسلط على المستعمل من اللغة قوالب مجردة يجعلها أصولا (كأصل الوضع وأصل الاشتقاق وأصل القاعدة) ويجعل المستعمل فروعا لهذه الأصول .

. يعترف بعدد من القرائن اللفظية ولكنه يعترف الى جانبها بقرائن معنوية .

٥ ــ لم يقسم النحويون اهتمامهم تقسيما عادلا بين القرائن اللفظية اذا اختصوا الاعراب من بينها بالنصيب الأوفى وأقاموا له العوامل وفصلوا فيه القول حتى أصبح النحو هو الاعراب . ولايخفى أن الاعراب يعجز عن تفسير المقصور والمبني والجملة ذات المحل وبعض حالات المنقوص ومن ثم يتحول الاعراب من قرينة تعين على فهم المعنى الى عبء من خلال ضرورة التقدير .

وخلاصة القول أن النحو العربي يعتمد على التجريد (للأصل والمعنى والتقدير والمحل الاعرابي الخ) وهو في هذه الحالة يعتبر نشاطا فكريا مفارقا للمستعمل من اللغة . وهنا يكمن الداء الحقيقي للنحو العربي باعتباره أداة تعليمية وان اعتبر ذلك ميزة له

باعتباره نتاجا علميا . ان هذا الطابع التجريدي للنحو العربي ينصف التأمل الفلسفي من الجهد التربوي ، وهذا ما يعنيه قول القدماء في وصف كتاب سيبويه : «هل ركبت البحر» ، ولكن المبتدئين اليوم يرون أمواج البحر للأسباب المتقدمة حتى في قصار المتون .

أشرنا عند البدء في هذه العجالة الى صنيع التوزيعيين الأمريكيين في عرضهم لحقائق بنية اللغة الانجليزية . ويهمنا الآن أن نشير الى ان منهجهم قد جاء في جملته من قبيل ما اطلقنا عليه « القرائن اللفظية » . ولقد اتضح لنا من مجرى الكلام ان القرائن اللفظية هي :

١ ــ الاعراب .
٢ ــ البنية .
٣ ــ الرتبة .
٤ ــ الربط (الاحالة والمطابقة)
د ــ التضام (الاختصاص ــ التلازم ــ التنافي ــ المناسبة) .

فأما الاعراب فلا وجود له في اللغة الانجليزية ومن هنا فلا مكان له في منهج التوزيعيين ولا في خطتهم لتعليم اللغة الانجليزية . ولايعتبر عدم وجود الاعراب عيبا لبنية اللغة الانجليزية ولانقصا في نحوها لأن كل لغة تصطفي من القرائن ما لايقوم اختياره على أساس غير أساس العرف والاتفاق والأمر الوحيد الذي ينبغي أن يتوافر لأي لغة أن يكون عدد القرائن فيها كافيا لأمن اللبس . وهذه هي الحال بالنسبة للغة الانجليزية ولغيرها من لغات الأرض .

وأما البنية فان التوزيعيين يعترفون بما يطلقون عليه اسم «المورفيمات» أو المباني ويقسمونها الى منفصل Free form ومتصل Round form وهم فوق ذلك ربما صنفوا المباني بحسب مظهرها فتكلموا عن wh questions أو عن "Ing" form أو عن ما يسمونه "s"

form أو ending «s»ومن ثم يعزفون عن تسمية هذه المباني بحسب معانيها كما نفعل نحن في العربية فنقول : «تاء التأنيث» ولانهتم بالتفريق بين التاءين في (قامت فاطمة) من حيث السكون والحركة او نقول : «الفعل الماضي» حتي حين يدل على الاستقبال كما في : «اذا جاء نصر الله والفتح» ومما يوضح صنيعهم في عدم التأسيس على المعنى ان علامة الجمع لاتسمى بهذا الاسم ولاينظر اليها نظرة واحدة وانما يفرقون بين صورها اللفظية في الكلمات الآتية ونحوها بحسب ماتنتهي به الكلمة المفردة : cats - dogs - cases .

وأماالرتبة فهي من كبريات القرائن في اللغة الانجليزية حتى يمكن تقسيم بعض الجمل بحسبها . انظر مثلا اثر الرتبة في I do و Do I وكذلك he is و Is he .

وقليل من الرتب ما يمكن ان يكون غير محفوظ في الانجليزية مثل :

I always go there

I go there always

ومن المعقول أن لغة تقترب من الطابع اللصقى كالانجليزية لابد ان تعتمد الى حد بعيد على قرينة الرتبة . ولقد نرى حتى في اللغة العربية ان الرتبة تراعى مع المبنيات من الأدوات والضمائر والأفعال ولكنها ليست كذلك مع المعربات فكل أداة رتبتها التقديم على مادخلت عليه كحرف الجر يتقدم على المجرور وحرف العطف على المعطوف وحرف الاستثناء على المستثنى بل ان الأدوات الداخلة على الجمل تحتفظ لأنفسها برتبة الصدارة كأدوات الشرط والاستفهام وكافة النواصب والجوازم الخ .. فاذا تقدم على الأداة مايوهم أنه معمول لما بعدها امتنع ذلك في منهج النحاة لأن الأداة ذات الصدارة لايعمل مابعدها فيما قبلها . فلأن كل كلمات

الانجليزية من طائفة المبنيات غير المعربات (ان صح هذا التعبير) لزمت الرتبة بين كلمات الجملة وعلى ذلك جرى منهج التوزيعيين .

والربط في الانجليزية يتم بعود الضمير ومطابقته كما في الأمثلة الآتية :

I saw John and talked to him ,

I saw mary and talked to her ,

I saw the boys talked to them

فالمطابقة هنا في الشخص والعدد والنوع

ويقابل ذلك في العربية بالطبع :

رأيت زيدا فكلمته .

رأيت هندا فكلمتها

ورأيت الزيدين فكلمتهما

ورأيت القوم فكلمتهم .

ورأيت النسوة فكلمتهن .

وهناك فارق بين اللغتين في مجال ذكر الرابط وعدم ذكره في نحو :

هذا هو الكتاب الذي أريده :

This is the book I want

إذ لاتشتمل الجملة الانجليزية على ضمير كالهاء التي في « اريده » بل يمتنع فيها ذلك . وكما تكون الإحالة في العربية بغير الضمير كالإشارة وال واعادة الذكر . . الخ . تكون في الانجليزية بأمور غير الضمائر نحو :

If all you can give me is a niced talk,

I am not going to take it

أو take this

أو take such

أو take same

وأما في مجال التضام فقد كان اكبر انجاز للتوزيعيين هو الكشف عن فائدة الاعتماد على المكونات المباشرة . والمكون المباشر (اذا أردنا تعريفه بمصطلحات النحو العربي) كل تركيب في نطاق الجملة يمكن ان يحل محل المفرد كالمصدر المؤول والجمل ذوات المحل والجمل التى تتقدمها أنَّ وأنْ وكذلك الجمل التى ان لم يصح حلولها محل المفرد فهى مما يتضح به المفرد كجملة الصلة والجملة المفسرة ونحوهما . ففى جملة مثل :

جاء الذى رأيته يقرأ ماشيا على ضفة النهر بالأمس .

يمكن لكلمة مفردة أن تحل بعد جاء فتغنى عن الموصول وصلته اذ نقول : « جاء محمد » ومن ثم ننظر الى الموصول وصلته معا بوصفهما مكونا مباشرا من مكونات الجملة .

وللتوزيعيين فوق ذلك عناية بمواقع العناصر اللغوية لأن جملة مواقع العنصر اللغوى هى توزيعه وقد حددوا للمواقع علاقات منها التكامل كالعلاقة التى بين مواقع الإسماء والأفعال والأدوات في الكلام ومنها التساوى كالعلاقة التى بين السين وسوف ومنها الاشتمال كالعلاقة التى بين الهمزة وهل وبين بقية أدوات الاستفهام لأن بقية الأدوات يمكن أن تقع في غير الاستفهام كأن تقع في الشرط أو الظرفية مثلا ومنها علاقة التقاطع كالتى بين الأسم والوصف اذ يشارك الوصف الأسماء بعض

خصائصها ويشارك الأفعال بعض الخصائص أيضا ومنها مجرد الاختلاف كأن ترقق اللام أو تفخمها في كلمة « قلب » أو « صلاة » وكاختيارك أن تنطق كلمة « القبلة » بالقاف الفصيحة أو العامية . ومنها علاقة الاستبدال وهى التى يسميها النحاة العرب « المعاقبة » فالسين تعاقب سوف قبل المضارع و «اذاً » تعاقب الفاء في جواب الشرط واللام تعاقب النون في « ناح » فتصير الكلمة « لاح » وهلم جرا . وهذا شبيه بما يسمى في منهج فيرث وتلاميذه Prosodies .

وعنى التوزيعيون بمفاهيم أخرى هامة كالتقطيع segmentation والاعتماد على مادة تم اعدادها corpus ورفض النظر الخيطى الى الكلمات على السطر لكونه يؤدى الى اللبس والاصرار على فكرة المناسبة المعجمية بين كلمات الجملة بوصفها مطلبا نحويا . وبذلك نعلم أن التوزيعيين وصفيون يصرون على النظرة الميكانيكية الى اللغة دون ارتباط بأمور لا تخضع للنظر الميكانيكى كالمعنى مثلا وبذلك تمكنوا من مخاطبة حواس المتعلم فجعلوه يستوعب مادة التعليم بطريقة براجماتية سهلة بخلاف ما لا حظناه في النحو العربى من مواجهة المتعلم منذ البداية بالمجردات الذهنية التي لا يقوى على ادراكها بعض المشتغلين بتعليم النحو فما بالك بالمتعلمين !

ما الحـــل اذاً ؟

الحل أن تتضافر هيئة من اللسانيين العرب على تحرير النحو العربى من ربقة التجريد والخروج بنحو عربى يخاطب حواس المتعلمين باعتماده على القرائن اللفظية واستناده الى المنهج الوصفى والطرق التربوية الحديثة .

1- Bloomfield; Lanaguage .

Harris; Mehtods in Structural Languistics

(٢) انظر تمام حسان : الأصول دار الثقافة بالدار البيضاء ١٩٨١ وهو تحت الطبع أيضا بالهيئة العامة للكتاب بالقاهرة .

(٣) تمام حسان : الأصول .

تعليم النحو
بين النظرية والتطبيق

تعليم النحو
بين النظرية والتطبيق

١ ـ النظرية :

استعمل الإنسان اللغة أحقابا طويلة قبل أن يسلط فكره عليها ، فلما فكر فيها انصرف همه إلى الجوانب التطبيقية منها قبل أن يتناول النواحي النظرية . وكان اختراع الكتابة أول ممارسة عملية يقوم بها الإنسان في حقل اللغة : فلما تمت الكتابة اكتسب الكلام بها عنصر الاستمرار الزماني بعد أن كان موجات صوتية آنيّة متلاشية ، وعرفت شوارد الكلمات قيوداً من الخط تربطها إلى سطح ترقم عليه الكتابة . واستطاع الإنسان بإخضاع اللغة لاعتبارات الدوام في الزمان والمكان أن يجعلها لأول مرة في تاريخه ظاهرة صالحة للدراسة .

وهكذا بدأ الانسان يطرح المشكل اللغوي للتفكير ، ويعطي عمله التطبيقي مذاق النظر والتأمل . والذي أرمي إليه بهذه الملاحظة أن التطبيق كان دائما سابقا على النظر لا في حقل اللغة وحسب ، وإنما في جميع مظاهر النشاط الإنساني . وهذه الحقيقة نفسها تتضح في دعوى السبق للفن على العلم ، وفي سبق الأدب على النقد ، وفي سبق تعليم اللغة على درس اللغة . فلقد كان الناس يكتسبون اللغة دون ان يعرفوا لها نحواً ولا صرفاً ، ومازال الطفل يكتسب لغة أمه بهذه الطريقة إلى يومنا هذا . ومغزى هذه الحقيقة أن التعلم شرط في التعليم ، وأنا لا نستطيع أن نعلم إلا من يريد أن يتعلم . وسنعود إلى هذه الفكرة من بعد .

وكان لابد للإنسان عند التفكير النظري في ظاهرة اللغة أن يخضع هذا التفكير لعناصر فهمه للعالم المحيط به ومن هنا رأيناه يفسر هذه

الظاهرة في ضوء السحر والشعوذة حيناً ، ثم في ضوء الدين حيناً آخر ، وفي ضوء الفلسفة والمنطق حيناً ثالثاً ، ولم يتم له إلا في العصور الأخيرة أن يبني لنفسه منهجا مستقلاً يفكر به في ظاهرة اللغة ، وينشيء به نظرية لغوية تستحق هذا الإسم ، حدث ذلك أولا في دراسة اللغة السنسكرينية على يد بانيني وأصحابه ثم اليونانية على يد أرسطو والفلاسفة ، ثم العربية على يد النحاة العرب ، ثم اللاتينية واللغات الحديثة . واختلف القرب والبعد من الصورة المثالية — للمنهج باختلاف هذه البيئات والعصور .

والغاية التي يرمي اليها التعلم والتعليم كلاهما هي استضمار السليقة بالنسبة للغة المقصودة . وهذه السليقة لاينبغي لها أن تفهم بمصطلحات الجبرية ، فلايصح في الأذهان ماكان يراه الأقدمون كما يعبر عنهم ابن جني من أن صاحب السليقة لايمكن أن ينحرف لسانه عن لغته وأن قصد ذلك ، إذ لو صح هذا لما جاز لابن جني نفسه أن يعقد في كتابه فصلاً للعربي ينتقل لسانه ، ولما كان من الممكن لامرىء أن يتعلم لغة أجنبية في صغره أو كبره ، مادام قد اكتسب سليقة في شكل من أشكال اللغة ، وإن كان هذا الشكل لهجته الدارجة التي تعلمها في حجر أمه ، ولو صح هذا لما كان هناك من داع لعقد مثل هذه الندوة التي تبحث كيف نعلّم الفصحى للناشئة الذين اكتسبوا سليقة في الدارجة . هذه السليقة هي القدرة على استعمال اللغة دون التفكير في طريقة تركيب الجملة ، وهي القدرة على كشف اللبس في التعبير الملبس ، وهي القدرة على كشف الخطأ في الاستعمال في ظل الحدس بنظام لغوي ما ، ولو لم يكن هذا النظام نفسه واقعا في نطاق الوعي وهي القدرة على ادراك علاقات الجمل بعضها ببعض ، وهي القدرة على التعرف على وحدة المعنى اذا أدته جمل مختلفة التركيب . ويترتب على هذه

النقطة الأخيرة أن صاحب السليقة قادر على أن يصوغ من الجمل ما لم يسمعه من قبل ، أو بعبارة أخرى أن يكونَ قادرا على توليد الجمل واختراعها في ضوء نظام اللغة . ذلك مايصل اليه الطفل بالنسبة للغة النشأة ، وذلك ماينبغي أن نحرص عليه فنجعله غاية التعليم .

وهذه السليقة واردة في اتجاهين لايغني أحدهما عن الآخر : الأول اتجاه الصحة ، فلا سليقة لمن لم يستطع أن ينطق لغة صحيحة . وليس المقصود بالصحة هنا مطابقة معايير النحاة ، وانما المقصود بها مطابقة طرق الاستعمال التي تتفق في معظمها مع ماقاله النحاة ، ولكنها قد تختلف في أمور لم يفطنوا الى تحديدها والتقعيد لها . والثاني اتجاه الملاءمة أو المناسبة للمقام ، وهذا الجانب ، وإن بدا للوهلة الأولى ألصق بتقييم الأدب ، يشكّل جانباً هاماً من النحو هو ماتعرفه بأمن اللبس . اذ قد تكون العبارة صحيحة من حيث التركيب ، لكنها غير ملائمة بسبب اللبس ، كالذي نراه في عبارة «ضرب الصديق مؤلم» ، «وظلم ذوي القربى أشد» اذ الاضافة محتملة أو عبارة «رأيت المطر غزيراً» ، اذ نتردد في فهم العبارة بين الرأي والرؤية ، ثم لانعثر في جميع الحالات على المقام الذي يحدد أحد المعنيين . وهذا اللبس غير وارد مثلا في قوله : «رأيت الله أكبر كل شيء» ، لأنه لايمكن صرف المعنى الى الرؤية .

فإذا نحينا عملية اكتساب اللغة في زمن الرضاع جانبا لأنها ليست موضوع هذه الندوة ، فلنا أن نفكر في النحو الذي يوصل إلى هذه السليقة ، كيف ينبغي له أن يكون . وأول مايفرض علينا نفسه من صفات هذا النحو أن يكون موصلاً إلى القدرات التي أشرنا اليها منذ قليل ، وهي :

(أ) استعمال اللغة بطلاقة دون التفكير في كيفية التركيب .

(ب) كشف اللبس في التعبير الملبس .
(جـ) كشف الخطأ في ظل حدس بالنظام اللغوي .
(د) ادراك علاقات الجمل .
(هـ) ادراك وحدة المعنى حين تؤديه جمل مختلفة التركيب أو الأسلوب .

ومن الطبيعي أن يسعى النحو في مختلف العصور إلى الكشف عن أنظمة اللغة بريد وصفها وتحديد معالمها ، تمهيداً لتعليمها تعليماً موصلاً الى هذه السليقة . وكانت اللغة أمام الناظرين نصوصا متصلة فلا يمكن وصفها الا بعد تحليلها الى عناصرها الصغرى . ورأى هؤلاء أن الجزء الأصغر غير القابل للانقسام في اللغة هو الصوت الوحيد من أصوات الكلمة ، ولما كان هذا الصوت غير صالح للإفراد والعزل ومن ثم بناء قواعد النحو عليه ، فقد اعتبر تحليله الى خصائصه النطقية خطوة تمهيدية ، تؤدي الى خطوات أخرى في سبيل الوصول الى العناصر الصالحة للإفراد . وكذلك صنعوا بالمقاطع التي تتكون منها الكلمات فدرسوها ولكن لم يبنوا النحو عليها . حتى اذا وصلوا الى الكلمات وجدوها تصلح للإفراد وتدل مع الإفراد على معنى مستقل ، فجعلوا منها العناصر المكونة للتحليل السياقي أو بنوا تقسيمات النحو على أساس منها ، وجرى عرفهم على ذلك في مختلف اللغات والعصور .

وراحوا يرصدون خصائص هذه الكلمات في السياق : فرأوا للكلمة بنية ، ورأوا لمكانها في الجملة رتبة ، ورأوا في علاقتها مع رصيفاتها في الجملة ربطا ، ومطابقة ، ولمحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما مما تكون بين احداهما وبقية عناصر الجملة ، ولمحوا في بعض اللغات تغيرا يطرأ على أواخر الكلم بحسب المعنى ، ولمحوا أن بعض الكلمات ثابت البنية جامدها وبعضها الآخر

يترابط بعلاقات اشتقاقية من أصل واحد ـ فجعلوا هذه الأمور جميعا مسارب لتفكيرهم النحوي ، وكان عليهم أن يفرقوا في هذا النطاق بين الثوابت والعوارض ، فجعلوا الثوابت مسرح القواعد ، وتركوا العوارض لتكون موضع التفكير الذي لايخضع للقواعد .

ولنضرب مثلا لما نقصده بالثوابت والعوارض يوضح المقصود بهما . وخير مثل على ذلك أن نصوغ جملة هراء لامعنى لها ، ثم ننظر فيما احتفظت به هذه الجملة من عناصر اللغة العربية فنعتبره من قبيل الثوابت ، وما لم تحتفظ به : فصارت الجملة هراء بسبب اهماله ، ونعتبره من قبيل العوارض وهاكم الجملة التي لامعنى لها :

«حنكف الخنكف بسقاحته في الكمظ ، فحزب الخسيل حزبا قليضا» .

من الطبيعي عند الخروج المتعمد على شروط اللغة أن يسعى المرء قدر طوقه أن ينفي من كلامه كل صلة بين الهراء وبين عناصر اللغة . فهل يفلح المرء في ذلك فلاحا مطلقا ؟! الجواب لا . بداهة أن ثوابت اللغة ماتزال تلح عليه حتى يلتزم بها ، ولايخضع للعبث الا العوارض . والثوابت في هذه الجملة السابقة هي :

١ ـ أن السياق ينقسم الى كلمات .
٢ ـ أن للجملة نمطاً تركيبياً يراعى .
٣ ـ أن الكلمات تقع في قوالب وصيغ ، فمثلا حنكف بوزن فعلل والخنكف بوزن المفعلل ، وسقاحة بوزن فعالة وهلم جرا .
٤ ـ أن الأصوات العربية ثابتة وكذلك قواعد تقلبها في السياق كالادغام ، والاخفاء وهلم جرا .

٥ ــ أن الضمائر لايمكن التخلص منها بدليل الاضافة في «سقاحته» الى ضمير الغائب .

٦ ــ أن أداة التعريف وتاء التأنيث وغيرهما من الثوابت ومن ثم لم يمكن الاستغناء عنها في الهراء .

٧ ــ أن حروف الربط كالباء وفي والفاء أيضا من الثوابت .

٨ ــ أن العلاقات السياقية كالاسناد والتعدية والاضافة وبيان النوع والتبعية من الثوابت .

٩ ــ أن العلاقات الاشتقاقية من الثوابت كعلاقة الفعل «حنكف» باسم الفاعل «المحنكف» و«علاقة الفعل» «حزب» بالمصدر «حزبا» .

١٠ ــ علامات الاعراب والربط بالضمير العائد ومثلهما بقية القرائن اللفظية من الثوابت كذلك .

ومادامت هذه الجملة الهراء قد اشتملت على كل هذه الثوابت التي هي عناصر من اللغة . فليس من الصعب علينا أن نعربها اعراباً سليماً . لأن هذه العناصر ذاتها هي موضع اهتمام النحاة ، أما مابعدها من العوارض فهو من مجال المعجم وفقه اللغة ، اذ ــ نستطيع أن نضع في مكان حنكف «دحرج» وفي مكان «السقاحة» «الهراوة» وهلم جرا ، أي أنه لم يتغير من الجملة الا عناصرها المعجمية . فأما العناصر النحوية الصالحة للتقعيد فهي هنالك ماتزال ، ولو أن الجملة هراء لامعنى له . وهذا هو السبب في ان اللغة لاتستعير الثوابت من لغة اخرى وانما يكون الاقتراض في حقل العوارض وهي مفردات المعجم ، وهو السبب ايضا في أن كل تخطيط لغوي كعمل المجامع مثلا يتناول العوارض دون الثوابت . فليس من عمل المجمع ان يبتدع ضمائر جديدة ولا علامات

اعراب ولا وسائل ربط ولاغير ذلك مما يشبه الأمور المذكورة السابقة ، وانما يقع في صميم عمله أن يبتدع في حقل ألفاظ المصطلحات وألفاظ الحضارة ونحوها من العوارض ، فيكون عمله أكثر اتصالا بالمعجم مما هو متصل بالنحو . وفي هذا الحقل يخضع عمل المجمع لنوع آخر من الثوابت في حقل المعجم يختلف عن طبيعة الثوابت النحوية ، ذلك هو ما يسمى بالعلاقات المعجمية ، وسيرد ذكرها بعد ذلك .

كان على النحاة اذن أن يحصروا عملهم في نطاق هذه الثوابت الصالحة للتقعيد وأن يدعوا العوارض المعجمية التي لايمكن تقعيدها وضبطها . واختلف منهجهم في علاج هذه الثوابت بين ظاهرة وأخرى ، وبين لغة وأخرى ، ثم أخيرا بين مذهب منهجي وآخر ومن ثم رأينا علاج النحو يتخذ الاتجاهات الآتية :

(أ) الاتجاه السياقي الرصفي Linear الذي يرى الجملة سلسلة من المواقع المتتابعة التي يمكن لكل منها أن تحل فيه كلمة ذات شروط خاصة (أو بعبارة أخرى : ذات ثوابت خاصة) . فالموقع الأول من الجملة الأسمية ثوابته : الاسمية ورتبة التقديم والضمة الاعرابية والعلاقة الاسنادية بما بعده وعلى العوارض التي تقع هذا الموقع أن تتحقق بها هذه الثوابت، والموقع الثاني من الجملة الفعلية ثوابته : الاسمية ورتبة التأخير والضمة الاعرابية وبناء ماقبله للفاعل والعلاقة الاسنادية الخاصة وعلى العوارض التي تقع به أن تتحقق لها هذه الشروط . وقد بدا هذا الاتجاه في كل نحو قديم ، واتضح كذلك في النحو العربي الذي عني أكبر العناية بالسياق في ضوء العلاقة الاعرابية حتى جعل الجملة سلسلة من المحلات الاعرابية تتحقق العلامة في بعضها ويكتفي في البعض الآخر بالإشارة إلى المحل

الاعرابي حيث تكون الكلمة أو الجملة الفرعية في محل نصب أو رفع أو جر أو جزم .

(ب) الاتجاه البنيوي الذي يرى اللغة بنية منظمة متكاملة فيعنى بتصريف الكلمات وصلاتها الاشتقاقية وصورها الاسنادية والالصاقية من حيث الفصل والوصل . مع ابراز الطابع العضوي لأنماط اللغة Distribution وما يترتب على ذلك من الاعتماد على فكرة المعاقبة Substitution في الموقع المعين ، ثم الربط بين الصورة والوظيفة التي تؤديها الصورة في النظام . وبطل هذه الحلبة العالم السويسري De saussure في العصر الحديث . ولكن النحو العربي عرف هذا الأتجاه كذلك وبخاصة في الدراسة الصرفية للصيغ وعلاقاتها وتصريفاتها والمتصل والمنفصل من الضمائر ونسبة المعاني (الوظيفية) إلى الصيغ المجردة حتى قبل أن تصاغ الكلمات على نمطها . أما في مجال النحو فقد احتلت المعاقبة عندهم مكاناً هاماً حين تكلموا عما يدخل على الأسماء ومايدخل على الأفعال ، وحددوا لكل باب شروطه الخاصة فلا تتعاقب عوارض الكلمات في الباب إلا إذا توافرت لها هذه الشروط . فالواو تعاقبها الفاء وثم ولكن، لاتعاقبها بل ولا لكنّ، وحروف الجر لاتدخل على الأفعال كما لاتدخل حروف الجزم على الأسماء . وهلم جرا مما لايتسع المقام لذكره .

(جـ) ثم قضت ظروف تاريخية أن عنى الامريكيون في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها بتعليم اللغة الانجليزية وتعلّم اللغات الأجنبية ، فرأوا الصعوبة التي يصادفها المتعلمون في كثرة الأبواب التي ينقسم إليها النحو . ورأوا أن هذه الكثرة المؤدية الى التعقيد والصعوبة انما

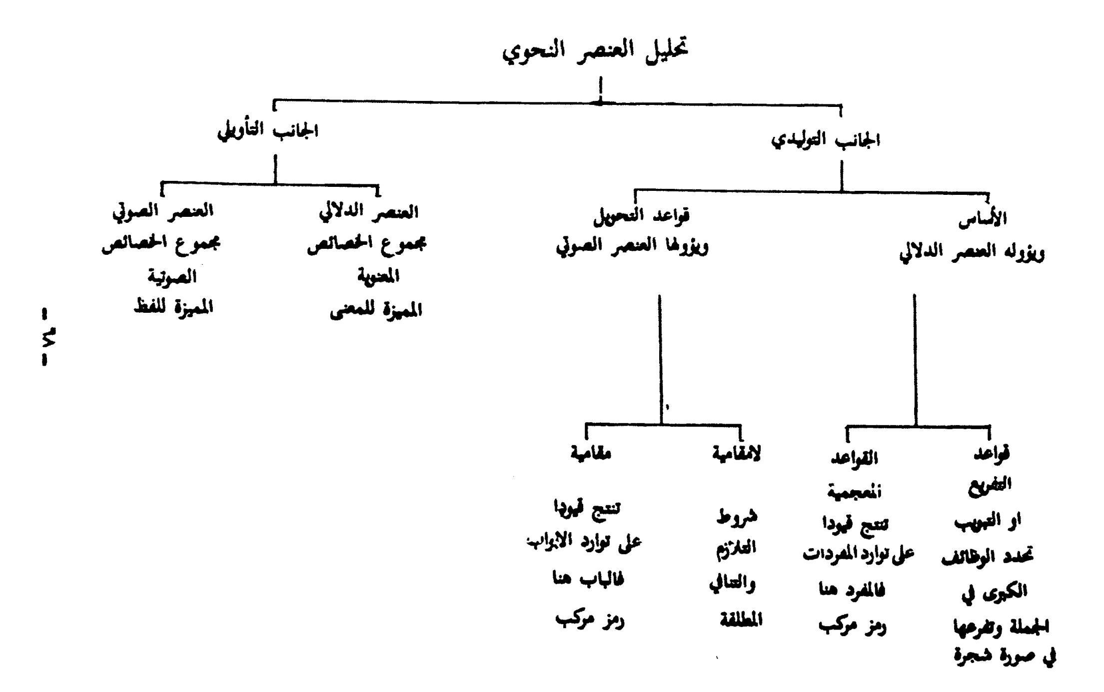
جاءت بسبب بناء التحليل النحوي على الكلمات ، ورأوا أنهم لو بنوا دراسة النحو على عناصر في الجملة أكبر من الكلمات لأصبحت القواعد أقل ، ولأصبح تعليمها أيسر على الطالب . ومن هنا بحثوا عن هذه المكونات الكبرى للجملة فعثروا عليها من خلال الاعتماد على علاقات خاصة بين كلمة وأخرى في داخل الجملة هي أقوى من علاقة هذه الكلمة ببقية عناصر الجملة لمحوا ذلك في العلاقة بين المتضايفين ، والعلاقة بين الموصول وصلته ، وبين التابع ومتبوعه ، وبين مكونات الشرط ، وبين مكونات الجواب ، وهلم جرا . وهذه العناصر المترابطة تسمى Phrases في نحو اللغة الانجليزية (دعنا مؤقتا نسمها ضمائم) ، فأنشأوا نحواً مبيناً عليها لا على الكلمات المفردة وسموه Phrae Structure Analysis أو تحليل تركيب الضمائم ، وأشهر من مارس هذا النوع من التحليل Friez ولكن هذا المنهج على الرغم من تيسيره للقواعد اكتفى من اللغة بتركيبها ، وأهمل وظائفها ، وكان هذا أمراً محتماً مادامت اللغة تربط بين الوظائف والكلمات أكثر مما تربط بينها وبين الضمائم . ولقد قام هذا التحليل على أساس تخطيط الجملة في شجرة ذات فروع أساسية وهي في الغالب فرعان (يسمى أحدهما ضميمة اسمية والآخر ضميمة فعلية) ثم تتفرع الفروع الى أغصان ، وربما تفرعت الأغصان الى أعذاق حتى تنتهي الى أطراف هي ألقاب لأقسام الكلم وعند تحديد هذه الأقسام ، تأتي أمثلتها التي يمكن وصفها في صورة الجملة المقصودة بالتحليل . ولعلنا قد لاحظنا أن فكرة التضام بين كلمة وأخرى ليست غريبة على

النحو العربي وأن النحاة العرب عرفوها وقرروها ، وبنوا عليها بعض تعليلاتهم للجملة ، ولكن تحليلات النحاة حددت نوع العلاقة بين كلمات الضميمة ، فسمت هذه العلاقة إضافة أو وصلاً أو تبعية أو جواباً ولم يفعل ذلك الأميركيون .

(د) ثم جاء تشومسكي Chomsky وأصحاب النحو التحويلي فبنوا على هذه الطريقة منهجاً جديداً قوامه القول بوجود بنيتين للجملة احداهما داخلية وعميقة والأخرى خارجية وسطحية ، وقال إن البنية العميقة Deep structure فرع السليقة Competence وان البنية السطحية Surface structure فرع على الاستعمال Performance والبنية العميقة عقلانية منطقية لايمكن التقعيد لها ، ولكن يمكن تحويلها بطائفة من قواعد التحويل Transformation rules إلى بنية سطحية ، وان البنية السطحية كما تأتي عن قواعد التحويل وهي نحوية ، تأتي كذلك عن طريق التأويل Interpretation بواسطة العناصر الدلالية السيماتنية التي تؤول الأساس والعناصر الصوتية التي تؤول التحويل في اللغة : وأساس التحليل عنده مايسمى بالعنصر النحوي . ولهذا العنصر جانبان احدهما توليدي يمكن بواسطته ان نولد العدد العظيم من البنيات السطحية التي تتشارك في بنية عميقة واحدة ، والثاني تأويلي يربط بواسطة التأويل بين هذا العنصر النحوي المجرد وبين أصوات اللغة ودلالاتها . والجانب التوليدي كله من القواعد النحوية ، وهذه القواعد تنقسم الى قسمين : اولهما يسميه الأساس Base ، والثاني يسميه قواعد التحويل فأما الأساس فهو ذو شقين : أحدهما قواعد التبويب

والثانى قواعد التفريغ Gategerial rules ، وهو الذي branching rules يتتج شجرة من الأبواب تخطط البنية العميقة للجملة الذي ذكرناه سابقا في (جـ) ، والشق الثاني العلاقات المعجمية (ولأول مرة تدخل هذه العلاقات في قواعد النحو) وبعد تحديد البنية العميمة بواسطة الشجرة يؤولها العنصر الدلالي وأما قواعد التحويل فأساسها تضام الأبواب ما الذي يتلازم منها (كالموصول وصلته) ، وما الذي يتنافى (كالضمير والنعت) وهي تحول البنية العميقة في الشجرة إلى بنية سطحية صالحة للتأويل بواسطة العنصر الصوتي وهذه بدورها تنقسم إلى قسمين : قسم لامقامي Centext free كقواعد التلازم والتنافي التي تصدق في كل مقام ولا يرد عليها التقييد ، وقسم مقامي centext sonsitive وهي القواعد التي ترتبط بأمن اللبس (كعدم الابتداء بالنكرة إلا إذا أفادت ، أي إلا إذا أمن اللبس وليس هناك من علاقة مباشرة بين العنصر الدلالي والعنصر الصوتي الا علاقة العرف الاعتباطي (وهي علاقة الرمز اللغوي بمعناه) .

ويبدو هذا التفريع للقواعد على النحو التالي :

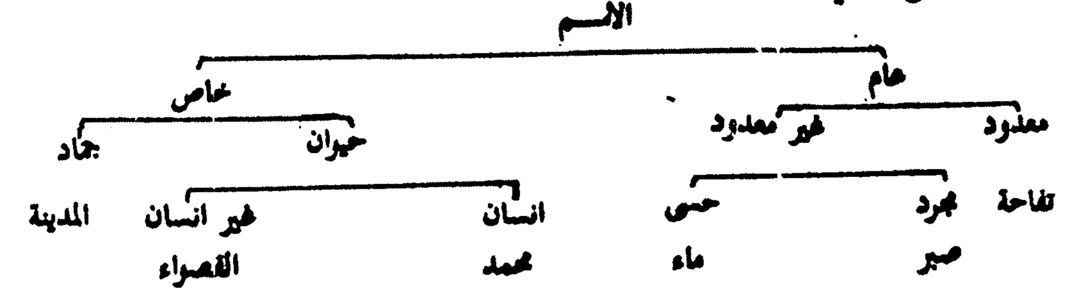


تحليل العنصر النحوي
الجانب التوليدي
الجانب التأويلي
الأساس
ويزوده العنصر الدلالي
قواعد التحويل
ويزودها العنصر الصوتي
العنصر الدلالي
مجموع الخصائص
المعنوية
المميزة للمعنى
العنصر الصوتي
مجموع الخصائص
الصوتية
المميزة للفظ
قواعد
التفريع
او التبويب
تحدد الوظائف
الكبرى في
الجملة وتطرحها
في صورة شجرة
القواعد
المعجمية
تنتج قيودا
على توارد المفردات
فالمفرد هنا
رمز مركب
لامقامية
شروط
التلازم
والتنافي
المطلقة
مقامية
تنتج قيودا
على توارد الأبواب
فالباب هنا
رمز مركب

ويرى تشومسكي أن المنهج الوصفي لتراكيب اللغة غير كافٍ بمفرده لإيضاح السليقة فالنحو الوصفي يصف الاستعمال بناء على تعميم استقرائي ، فيحدد الأنماط ولايوضح السليقة . أما المنهج التحويلي الذي ابتكره هو فإنه يعطي حكماً قيمياً بالنسبة لما يمكن استنباطه من القواعد بعد استقراء نصوص اللغة ، ويفاضل بين طرق التقعيد المختلفة التي يمكن أن يعبر بها عن سلوك النمط الواحد ، مفاضلة «مبنية على الدلالة» لا على مجرد الاستقراء . فإذا وصل المنهج الوصفي إلى تحديد أنماط تراكيب اللغة بواسطة «التعميم المبني على الاستقراء» ، فقد وصل إلى الكفاية الوصفية ، أما المنهج التحويلي فإنه يضيف إلى صنيع المنهج الوصفي خطوة هامة أخرى لم يلتفت إليها الوصفيون ، وتلك هي الانتقاء من بين الطرق الممكنة للتقعيد بالنسبة للنمط الواحد كان يفصل في تقييم النحو الكوفي والبصري في العربية بصفة عامة أو في مسألة بعينها من المسائل ويبني هذا الانتقاء والتقييم على «تقييم مبني على الدلالة» مرتبط بالبنية العميقة ، ليصل الى ما يسميه «الكفاية التوضيحية» ، فمثلا في قوله تعالى : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلاً ياجبال أوبي معه والطيرُ ﴾ .. قرأ عيسى بن عمر : «والطيرَ» بالنصب معطوفا على محل المنادى على رغم اتصال التابع بأداة التعريف ، فأنشأ بذلك قاعدة معينة ، أما غيره من النحاة فرأوا أن النصب للعطف على «فضلاً» ، وليس على المنادى ، وأنه على الرغم من جواز النصب بالعطف على المنادى فالرفع أولى وتعضده قراءة رفع الطير ، فهذه قاعدة ثانية ، ولكل من القراءتين تأويل ، حتى لتختلف بنية الجملة بين التأويلين . والذي يفعله تشومسكي في مثل هذا الموضع أن يجعل اختياره لإحدى القاعدتين مبنياً على دلالة البنية العميقة المقبولة ، وهو أمر لايهتم به المنهج الوصفي ، لأنه يراه واقعاً خارج مجال النحو ، ويعتبر الخوض فيه من

قبيل تحليل الأسلوب . هكذا يصل تشومسكي إلى الكفاية التوضيحية وهذه الكفاية هي التي تفرق بين نحو اللغة الطبيعية ، ووصف أنظمة الاتصال غير اللغوي، كرموز الأضواء والبرقيات والإشارات كما تجعل الباحث أقدر على توضيح الطريقة التي تستضمر بها السليقة (ومن هنا فهي «توضيحية») ، وتفسر قدرة الطفل على صياغة وفهم جمل لم يسمعها من قبل ، لأن الطفل نفسه يقوم بهذا النوع من «التعميم المبني على الدلالة» أي ما يسميه تشومسكي Significant generalization .

وقواعد التفريع (وتسمى أيضا قواعد التبويب) هي العنصر الأول من الأساس . وهي تحدد الوظائف الكبرى في الجملة ببيان أجزائها الرئيسية (أي الضمائم) . فتحدد طرفي الجملة ، وتعيّن الجمل «الفرعية» الداخلة في نطاق الجملة الكبرى حتى يمكن لتحليل هذه الجملة أن يتم في صورة الشجرة ذات الفروع التي أشرنا اليها من قبل . أما الجزء الثاني من الأساس فهو العلاقات المعجمية التي تشكل طائفة من القيود على توارد المفردات باعتبار كل مفرد منها رمزاً مركباً Complex symbol من طائفة من الخصائص التي تنسجم كل مجموعة منها مع طائفة من الأحداث والنسب الخ فقد يكون مدلول الاسم عاماً أو خاصاً فإن كان عاماً فإما أن يكون معدوداً أو غير معدود ، وإن كان غير معدود «فاما أن يكون مجردا أو حسياً أما إذا كان خاصا فقد يكون حيواناً أو جماداً ، فإن كان حيواناً فإما أن يكون إنساناً أو غير انسان ، وذلك كما يبدو في الشكل التالي :



وكل واحد من هذه الحقول ينسب الى نوع من الأحداث والصفات ، فما يصح أن ينساب الى الإنسان من ذلك فلايصح أن ينسب إلى المجرد . ومعنى هذا أنه لايقال : أعجب الصبر بالمنظر الجميل . ولاصاحت التفاحة بأعلى صوتها ، والاعتراف بهذه الحقيقة اعتراف بوجود قيود على ورود بعض مفردات المعجم مع بعضها الآخر ، أي يبرز الاعتراف «بقيود التوارد» بالنسبة للمفردات . ولقد كان ذلك كافيا في رأي تشومسكي لاعتبار علاقات المعجم جزءاً من أساس العنصر النحوي في التحليل لأن هذه العلاقات تتسم بنوع من الإطراد يمكن ضبطه كما تضبط القواعد . أما ما دعا تشومسكي إلى أن يسمي المفرد المعجمي رمزاً مركباً فيرجع إلى أن كل قسم من أقسام الشكل السابق يتصف بعدد من الخصائص . فالصبر مثلاً عام وغير معدود ومجرد ، وكل واحدة من هذه الخصائص ذات مطلب معين في التوارد ، فإذا اجتمعت في مفرد كان كل منها قيداً في إتجاه معين على توارد المفرد مع غيره من المفردات ، وكان ذلك في النهاية جزءاً من أساس العنصر النحوي للجملة .

وإذا كانت قواعد التفريع تفرع الجملة الى عناصر كبرى (هي الضميمة الاسمية والضميمة الفعلية باعتبارهما طرفي الجملة) . فإن قواعد التحويل هي التي تحدد شروط تركيب هذه الفروع وتضامها بواسطة ثوابت اللغة التي سبق ذكرها . وهي تنقسم الى قسمين : الأول قواعد «لامقامية» Context free فهي تطرد اطراداً عاماً ، بمعنى أن صدقها لايتوقف على شرط معين ، ولايرتبط بمقام بعينه ، والقسم الثاني مقامي Context sensitvie فانطباقه متوقف على شرط ، ومرتبط بأمن اللبس ، وهذا هو معنى ارتباطه بالمقام . النوع الأول مطرد recursive اطراداً

مطلقاً ، ومن قبيله القواعد العربية المرتبطة بالمتلازمين والمتنافيين كقولهم في المتلازمين إن الموصول مفتقر إلى صلة ، وحرف العطف إلى معطوف ، وأحرف الجر إلى مجرور ، والعلاقة بين المتضايفين تجعلهما كالكلمة الواحدة ، والمبهم مفتقر إلى التمييز أو الإضافة أو الوصف ، وهلم جراً من كل مايقرر علاقة خاصة بين كلمتين من كلمات الجملة . ومن قبيله أيضا الشروط السارية في الأبواب الخاصة ، كنسبة الجمود للتمييز والاشتقاق للخبر والحال والنعت ، والمصدرية للمفعول المطلق والمفعول لأجله الى آخرما هنالك ، وأما التنافي فمن قواعده ألا يوصف الضمير ولا يضاف ، وألا يدخل حرف الجر على الأفعال ، ولا تدخل الجوازم على الأسماء ، ولايوصف بالجملة الإنشائية . وهلم جرا . وكل هذه القواعد مطرد طرداً مطلقاً ، بمعنى أننا لا نصادف حرف العطف في مقام ما بلا معطوف ، ولانصادف حرف الجر في أي مقام داخلاً على الأفعال .

والقسم الثاني هو القواعد المقامية ، وهي القواعد التي تحتمل أن يستثنى منها ، فتصدق في مقام دون مقام فمن ذلك مثلًا أنه لا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت ، ولايخبر بالزمان عن الجثة إلا إذا أفاد ، ولايجر بحتى إلا إذا كان ما بعدها آخراً أو متصلا بالآخر ، ولا تضاف «أي» إلى المعرفة إلا عند التكرار أو نية الأجزاء ، ولاتلزم الفاء في جواب الشرط إلا إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطاً ، ولا حذف إلا بدليل ، ولاتلزم الرتبة الحرة إلا عند خوف اللبس ، وهلم جرا . فحرف الاستثناء هنا وارد على كل قاعدة ، مما يجعل القاعدة لاتصدق إلا في مقام خاص . وفي هذا القسم المقامي يعود تشومسكي مرة أخرى إلى «قيود التوارد» وإلى «الرمز المركب» ، ولكن التوارد هنا توارد الأبواب لا المفردات (لأن

المفردات لايقعد لها) والرمز المركب هنا باب وليس من مفردات المعجم (وإن كان القول بتركيب الرمز يقتضي في فهم الباب ألا نهمل الاعتبارات المعجمية) . ولنضرب مثلاً بالمبتدأ النكرة : فالمبتدأ «باب» نحوي والنكرة «باب» أيضا ، ولو وقفنا عند فكرة «الباب» دون أن نفكر في المفرد الذي يعبر عن هذا الباب ، للزم أن نكتفي من القاعدة بما قبل إلا ، فنقول : لايبتدأ بالنكرة ، ونقف عند هذا الحد ، ولكن القاعدة أطول من ذلك ، فهي تتخطى الباب الى مفرد موصوف بما بعد «إلا» ، أي موصوف بالافادة ، ومن هنا يصبح الرمز مشتملًا على اعتبارات «الباب» واعتبارات «المفرد» المعبر عن هذا الباب . وهنا يجهد النحاة أنفسهم في حصر الحالات التي تفيد فيها النكرة وهيهات لهم أن يحصروها لأن المقامات لاتخضع للحصر ، كل ماهنالك أن تنويع الأمثلة يعين على فهم القاعدة ، وسنرى أن منع الابتداء بالنكرة في كل الحالات مرتبط بأمن اللبس ، وأن الابتداء بها في الحالات الأخرى مرتبط بزوال اللبس . وهكذا نجد أن «كل» في قوله تعالى : ﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾ مما يبتدأ به على رغم كونها نكرة ، لأنها رمز مركب من التنكير وقصد العموم والافتقار الى الاضافة والتنوين المعوض عن المضاف اليه ، واذا قصد العموم فالنكرة خير ما يعبر عنه ، واذا روعي المضاف اليه المحذوف المعوض عنه بالتنوين فالنكرة تحمل بعض معنى التخصيص . وهذا هو معنى الرمز المركب . ويمكن أن تطبق فكرة الرمز المركب على كل القواعد التي جرى التمثيل بها على الارتباط بالمقام ، كعدم الاخبار ـــ بالزمان عن الجثة الا اذا أفاد ، وعدم الجر بحتى إلا أن يكون المجرور آخر أو متصلاً بالآخر ، وهلم جرا .

ووظيفة قواعد التحويل بنوعيها أن تفسر ما يحدث في البنية

السطحية من ظواهر لايمكن أن ننسبها الى البنية العميقة : كالحذف، والاضافة والاستبدال وتشويش الرتبة الخ .. واذا كان لي أن أفسر هذه الظاهرة في ضوء مصطلحات كتابي : «اللغة العربية معناها ومبناها» ، فإنني أرى تشومسكي ينظر الى كل مبني مفرد باعتباره عصبة من القرائن (يسميها distinctvie features) المتضافرة ليتكون منها كل Matrix integer ذو قالب Matrix ، وبعضها متأصل inherent مثل قرينة البنية ، وبعضها من أعراض السياق كالمطابقة . والقاعدة عنده تتمثل في أمرين :

(أ) أن القرينة العارضة أكثر عرضة للترخص بحذفها من القرينة المتأصلة .

(ب) أن الحذف لايكون الا للقرينة الفائضة redundant

وتعتبر القرينة فائضة اذا لم تكن مميزة ، أو بعبارة أخرى : اذا تحقق المعنى الذي يكون معها بدونها بعد حذفها ، فتكون مفهومة بعد الحذف لأن الموقف يقتضيها ولو لم توجد ، ولاحذف الا لما صلح تقديره بسبب وجود دليل الحذف فهو recoverable

وأما المعاقبة فلا يعاقب المبني مبنى آخر من مباني السياق الا اذا انتميا الى باب category واحد ، فاذا استبدل به من غير بابه خرجت الجملة عن اطار الصواب، grammaticality وتختلف درجة الخروج عن هذا الاطار باختلاف نسبة البعد بين البابين بالنسبة للمتعاقبين ، فاذا رجع الخلاف بينهما الى اختلاف أقسام الكلم أو إلى القواعد اللامقامية المذكورة سابقا كان الخطأ أشنع مايكون ، واذا اشترك المتعاقبان في الباب واختلفا بالنسبة لقيود التوارد على الأبواب ، فالخطأ مايزال قائما ولكنه أقل شناعة ، أما اذا كان الخروج عن الصواب راجعا إلى قيود التوارد على

المفردات المعجمية فالخطأ عرضة للتأويل بالمجاز ، ولايعد خطأ الا على الحقيقة . ولايضاح ماتقدم يمكن لنا أن نضرب مثلًا بجملة مثل «ضرب زيد عمرا» لنرى كيف تندرج الشناعة في الخطأ على النحو السابق :

(أ) ضرب زيد عمرا	هذا أساس المناقشة .
(ب) قد زيد عمرا	الخطأ شنيع لاختلاف المتعاقبين «ضرب» و«قد» من حيث انتماء كل منهما الى قسم من أقسام الكلم لاينتمي اليه الآخر .
(جـ) جلس زيد عمرا	الخطأ أقل شناعة ولكنه قائم والعبارة غير مقبولة فقد اتفق المتعاقبان في الفعلية واختلفا في فرع عليها وهو التعدي واللزوم .
(د) أكل زيد عمرا	هذه صغرى المخالفات فالمتعاقبان متفقان في الفعلية والتعدي ولكنهما يختلفان من حيث العلاقات المعجمية ، لأن الانسان لايأكل الانسان على الحقيقة ولكن يمكن للمجاز أن ينقذ العبارة من وصمة الخطأ بدعوى الاستعارة التبعية في «أكل» .

وأما الرتبة فهي في نظر تشومسكي من خصائص البنية السطحية ولكنها غير واردة بالنسبة للعميقة . ومادامت البنية العميقة يمكن أن يعبر عنها بحشد من البنيات السطحية التي لاتتفق الرتبة فيها بالضرورة ، فإن

التحليل على أساس ارتبة لايشكل في نظره ضرورة لافكاك منها . أضف الى ذلك أن مايكون مفعولا في البنية السطحية (ومن يستحق رتبة التأخير) قد يكون فاعلا منطقيا فلا رتبة له . فاذا كان لدينا جملة مثل «استعظمت فلانا» فإن فلاناً على رغم كونه مفعولا في اللفظ فهو فاعل في المعنى ، لأن المعنى العميق : جعلني فلان أحس عظمته . وتتشابه البنية السطحية في الجملتين «زيد شغوف أن يفرح» و «زيد عسير أن يفرح » . ولكن زيداً فاعل في الأولى ومفعول منطقي في الثانية . واذا كان لدينا جملة مثل : أعطيت زيدا هدية ، فزيد فاعل الأخذ في المعنى العميق على رغم مفعوليته السطحية . ويمكن التعبير عن هذه الجملة العميقة السابقة بجمل سطحية كثيرة منها :

أعطيت زيدا هدية	ــ	أخذ زيد هدية مني
انا اعطيت زيدا هدية	ــ	زيد أخذ هدية مني
اعطى زيد هدية مني	ــ	زيد معطي هدية مني
الهدية اعطيتها لزيد	ــ	الهدية اخذها زيد مني
الهدية معطاة مني لزيد	ــ	الهدية أُعطِيَهَا زيد مني

وغير ذلك من الجمل السطحية التي تشترك كلها في بنية عميقة واحدة اساسها علاقة ثلاثية بين المعطي وزيد والهدية ، أي ان البنية العميقة في أساسها علاقة منطقية لا يقعد لها . ويمكن أيضاً ان نتأمل الفارق بين البنيتين في قولنا : زيد اكبر من أن يفعل كذا : اذ ليس المقصود في الحقيقة أن نفاضل بين زيد وأن يفعل .

وتكون الأمثلة اللغوية لقواعد التفريع في ضوء العنصر الدلالي semantic componenet الذي يؤول العلاقات المنطقية الى علاقات لغوية تفسرها دون ان يكون له أثر مباشر في التحويل (كالتحويل الذي تم

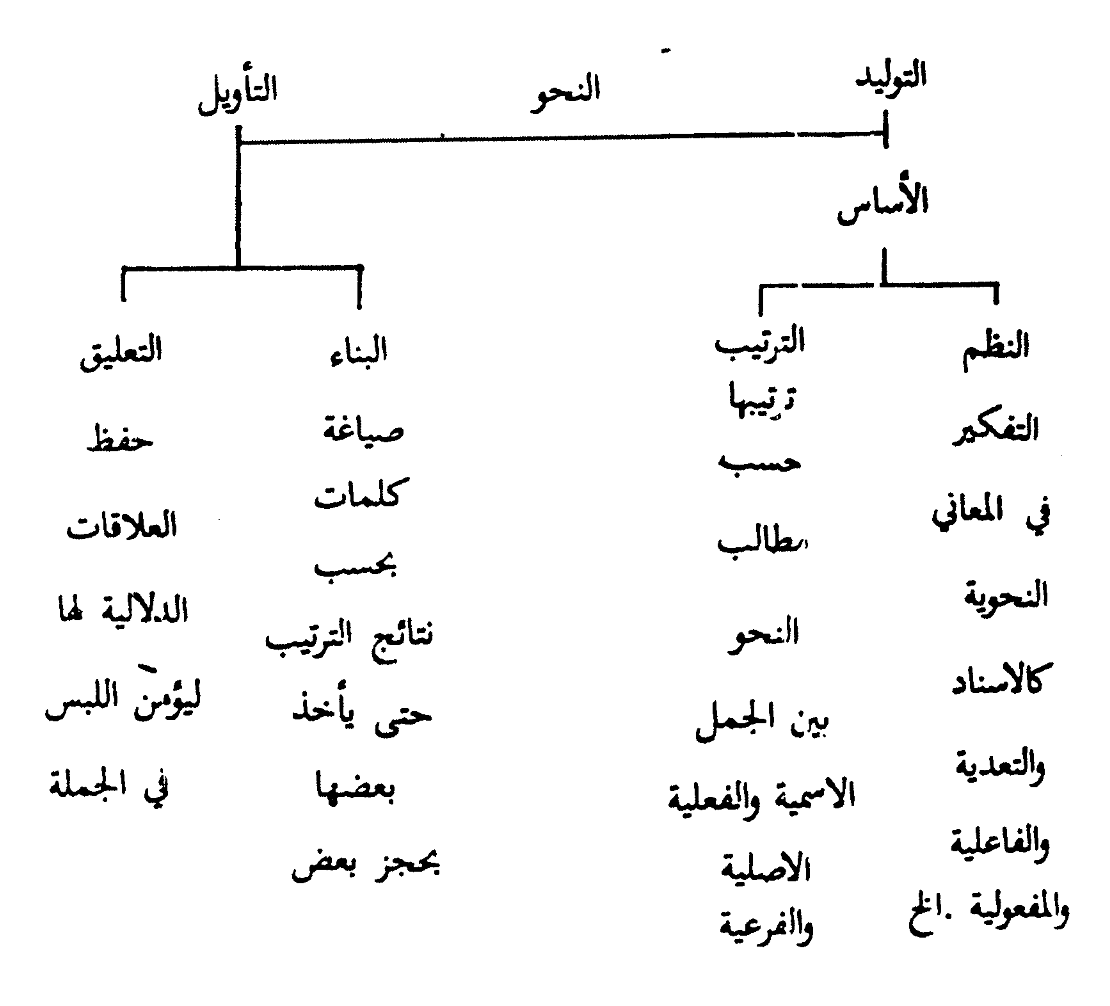
من العلاقة الثلاثية المنطقية السابقة فأنتج العدد الكبير من الجمل المذكورة) . فالوظيفة الأساسية لهذا العنصر الدلالي بيان الوظائف والعلاقات اللغوية وإعطاء صورة لغوية ما للبنية العميقة بالتمثيل لها ، ثم الكشف عن العلاقات التأويلية بين الجمل (من حيث إن احداها تشرح الأخرى وإن اختلفت عنها في الرصف) والعلاقات التحويلية بينها (من حيث الاحتفاظ بالعلاقات في داخل الجمل مع اختلاف صورتها ، ومن حيث إن ـــ احدى الجملتين تعتبر صورة أخرى لأختها) ، ويبدو الفرق بين العلاقات التأويلية والتحويلية فيما يلي :

(أ) اشترى زيد من عمرو كتابا ـــ باع عمرو لزيد كتابا
(ب) اخاف زيد عمرا ـــ خاف عمرو من زيد

فالجملتان الأوليان تعبران عن معنى واحد ، وكذلك تعبر الاخريان عن معنى واحد ، واذا اتحد المعنى في الجملتين قامت بينهما علاقة تأويلية paraphrastic أو interpretive لأن كلاً منهما تصلح لتأويل الأخرى وشرحها وتفسيرها ، ولكن العلاقة التحويلية لا تتحقق الا بين الأخرين فقط . ففي الوقت الذي لانجد فيه قاعدة نحوية تحول «اشترى» الى باع * نستطيع بواسطة القواعد النحوية ان نحول «اخاف» الى «خاف» ، أي بواسطة قاعدة حذف همزة التعدية ، وقاعدة تشويش الرتبة بحسب الفاعلية والمفعولية ، وقاعدة التضام بين اللازم «خاف» وبين حرف الجر «من» الذي لم يكن موجودا في الجملة الأولى ، وكل ذلك من القواعد التحويلية التي سبق ذكرها .

ومن الواضح ان النحو العربي لم يكن بعيدا عن هذه الأفكار ايضا ، بدليل أن كل تطبيق على مذهب النحو التحويلي انما تم في هذا العرض بالاستناد الى القواعد النحوية العربية ، بل ان علما شامخا من

أعلام تراثنا هو عبدالقاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي الى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة حين فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق فجعل النظم للمعاني في النفس وهو تماما البنية العميقة عند تشومسكي ، ويذكرنا كلامه في الترتيب والبناء والتعليق بقواعد التحويل اما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات ، كما ان التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق . ولإيضاح هذه المشابه بين المنهجين يمكن ان نضع مصطلحات عبدالقاهر في جدول شبيه بما قدمناه لتشومسكي على النحو التالي :



ولقد ظهر لي كتاب «اللغة العربية ــ معناها ومبناها» في عام ١٩٧٣ ، ولم يكن اسم تشومسكي قد طرق سمعي حتى ذلك الوقت ، ولم اقرأ له إلا اثناء اقامتي بالمغرب ، ووقفت في هذا الكتاب الذي أراه جهدا متواضعا الى استنباط منهج للنحو العربي يحمل آثار المذهب البنيوي ، ولكنه لايلتزم به التزاما مطلقا ، فلم اعتمد في تفكيري في مادة هذا الكتاب إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب وما تعلمته من الدراسات الحديثة وقد اهتديت في هذا الكتاب الى أفكار نافعة في فهم النحو العربي وتيسيره وتفسير ما أحب النحاة وأوضعوا في الخلاف حوله ومن هذه الأفكار :

١ ــ تقسيم سباعي للكلمات العربية .

٢ ــ امكان نقل لفظ من قسم من أقسام الكلم إلى استعمال القسم الآخر .

٣ ــ المعنى اما وظيفي أو معجمي أو دلالي .

٤ ــ اللغة في نمطيتها مكونة من طائفة من المباني المجردة عبر النحاة عن بعضها بالصيغ .

٥ ــ قد يتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، كما يتعدد المعنى المعجمي للفظ الواحد .

• ــ تنقسم الجملة الى إسمية وفعلية ووصفية كما تنقسم من حيث المعنى الى تقسيم آخر : خبرية وشرطية وطلبية وافصاحية .

٦ ــ أصول الاشتقاق هي حروف المادة .

٧ ــ اذا تحقق المعنى الوظيفي أمكن التحليل (انظر الثوابت السابقة) وان لم يتحقق المعجمي ولا الدلالي .

٨ ـ النحو نظام من القرائن التي تعبر عنها مبان مأخوذة من الصرف والأصوات .

٩ ـ القرائن اما معنوية واما لفظية (وأحصيت القرائن) .

١٠ ـ القرائن المعنوية هي العلاقات السياقية .

١١ ـ القرائن لاتعمل الا متضافرة فلا يمكن لواحدة منها أن تستقل بأداء المعنى .

١٢ ـ التضام احدى القرائن اللفظية وهو ينقسم الى (التلازم والتنافي والتوارد) .

١٣ ـ قد يتضح المعنى بدون احدى القرائن فيمكن الترخص فيها بحذفها .

١٤ ـ القول بتضافر القرائن يغني عن القول بالعامل .

١٥ ـ القول بالترخص في القرينة يفسر الشاذ والقليل والنادر والقراءات الشاذة ويضع كل ذلك في اطار القاعدة .

١٦ ـ هناك فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي ، فالنحوي هو الزمن في السياق والصرفي هو الزمن في الافراد .

١٧ ـ لايمكن فهم الزمن النحوي بدون اعتبار فكرة الجهة ، التي تعتبر نوعا من تخصيص الدلالة في الفعل ونحوه .

١٨ ـ الجهات المخصصة لمعنى الحدث في الفعل هي المنصوبات ، والمخصصة لمعنى الزمن فيه النواسخ والأدوات والظروف .

١٩ ـ علم البيان مقدمة نظرية لعلم المعجم .

٢٠ ـ المعنى المعجمي متعدد ومحتمل .

٢١ ـ كيف ينبغي أن تكون صورة المعجم ؟

٢٢ ـ علم المعاني قمة النحو العربي .

٢٣ ـ لايمكن الاكتفاء بمعنى المقال عن المقام .

٢٤ ـ المقام أوسع مما قصده به علماء البلاغة .
٢٥ ـ ثقافة كل أمة يمكن تلخيصها في نماذج من أدوار الأداء وغاياته ، وينعكس ذلك حتى في النحو .

تلك هي الأفكار الأساسية في الكتاب ، وأظنها نظرية صالحة لبناء متون في النحو عليها ، وأنها أصلح من غيرها مما سبق : سواء النحو العربي التقليدي ، والأفكار الغربية المستوردة ، لأنها :

١ ـ مبنية على استقراء اللغة العربية وهي بهذا تفضل الأفكار الغربية .
٢ ـ خلصت النحو من شوائبه ومصادر الشكوى منه ، وهي بذلك اصلاح للنحو العربي .

أقول ذلك وأنا أعلم ما ينبغي لمثلي من التواضع فما أنا بمطاول هؤلاء ولا أولئك ، ولكنها الثقة في عمل قمت به والرغبة في خدمة لغتي وابناء أمتي من الدارسين .

ذلك هو الموقف النظري في النحو . وسنرى فيما بعد ما يناسب تعليم النحو من الوجهة النظرية وفي أي مجالات هذا التعليم يكون الاهتمام بنظريات النحو .

٢ ـ التطبيق :

قلنا إن ظروفاً خاصة قضت في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها أن يعنى الامريكيون بتيسير تعلّم اللغة وتعلمها ، وقد أدى هذا الاتجاه الى نشأة ما يسمى بعلم اللغة التطبيقي ، وهو يعني بالنظر الى استعمال اللغة باعتبارها نشاطا اجتماعيا ، أو مهارة تقبل التحسين في الرسائل والتجويد في النتائج . والواقع أن صلة اللغة بالمجتمع صلة عضوية ومن هنا عنيت الدراسات الاجتماعية باللغة ، وعنيت الدراسات اللغوية بالمجتمع ،

فأنشأت الدراسات الاجتماعية فرعا لها يسمى علم الاجتماع اللغوي Linguistic sociology يعني بتتبع اللهجات الجغرافية Dialects واللهجات الاجتماعية Sociolects وما يدور حولها من الدراسات ، كما عنيت الدراسات اللغوية بانشاء فرع لها يسمى علم اللغة الاجتماعي Social Linguisties يعني بدراسة أدوار الفرد في أدائه اللغوي ، وأثر الوسط على اللغة ، وأسلوب الاستعمال اللغوي ، والفرعان من قبل ومن بعد يقتربان حينا حتى لايمتاز أحدهما عن الآخر ، ويبتعدان حيناً آخر حتى يظهر لكل منهما طابعه الخاص . ولابن جنى في خصائصه كثير من الملاحظات والفصول التي تعتبر من قبيل هذا الفرع أو ذاك ، فحين يدور كلامه في العلاقة بين المعنى وعملية الاتصال ينتمي الى علم اللغة الاجتماعي ، وحيث يدور في العلاقة بين المعنى واللفظ ينتمي الى علم اللغة ، وحيث يدور على اختلاف لهجات القبائل ينتمي الى علم الاجتماع اللغوي . (*)

(*) ولعلم اللغة التطبيقي أوجه متعددة تستعين بعلم اللغة أساسا وبفروع أخر على المعرفة فمن أوجه نشاط

علم اللغة التطبيقي ما يأتي :

١ — التخطيط اللغوي (ومنه عمل المجامع اللغوية وتخطيط السياسة التعليمية)
٢ — هندسة الاتصال (ومنه الاتصال الاذاعي والهاتفي الخ) .
٣ — لغة الاعلام (موضوع دراسة معاهد الاعلام) .
٤ — الاعلان التجاري وكيفية التأثير باللغة .
٥ — كتابة المعاجم .
٦ — تصميم النظم الكتابية .
٧ — محاربة الأمية .
٨ — النقد ودراسة التذوق .
٩ — التحليل النفسي .
١٠ — علاج العيوب النطقية .
١١ — جغرافيا اللهجات .
١٢ — برامج الحاسب الالكتروني .
١٣ — الترجمة الآلية .
١٤ — تعلم اللغة .

ولكن (تعليم اللغة) أهم هذه الفروع على الاطلاق ، واغلب الظن أنه سيظل كذلك دائما .

ولعملية التعليم أركان ثلاثة : هي المتعلم والمعلم ثم التعليم بجانبيه المادة والطريقة فأما المتعلم فقضاياه في جملتها إما أن ترتبط بالدراسات النفسية وإما الاجتماعية . فأما من حيث الدراسات النفسية فلابد من الأخذ في الاعتبار كيفية خلق الحوافز المرغبة في التعليم ومراعاة التشويق في التعليم ، والاستعداد الفطري لدى المتعلم ، وطاقة الطفل على الاستيعاب وعلى العمل وما تلقاه خارج المدرسة من تعليم ، وايجاد العاطفة الصحية بينه وبين معلمه ، وتحبيبه في جو المدرسة ، وادخال عنصر اللعب في التعليم . وأما من الناحية الاجتماعية فالمطلوب توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة من أجل دقة الضبط والتوجيه ، ثم مراعاة السن في تكوين الفصول ، والنشاط الاجتماعي والرياضي والثقافي في المدرسة ، وكلها أمور تساعد على إعطاء التربية طابعها الإجتماعي . وسنرى كيف يمكن تطبيق ذلك في تعليم النحو .

وأما المعلم فقضاياه أوسع مجالا من ذلك ، فهناك إعداد المعلم في ضوء تخطيط السياسة التعليمية للدولة ، وهناك إعداد المعلم من وجهة نظر المادة والطريقة ، وهناك ظروفه الخاصة النفسية والأسرية ، وهناك موقفه من المهنة نفسها اعتزازاً بها أو نفوراً منها ، وهناك صحته العضوية والعصبية ، ونظرة المجتمع اليه . وكل أولئك لايمكن تجاهله في تعليم النحو ، بل إننا نرى أن نظرة المجتمع الى معلم اللغة العربية في بلادنا تؤتي أسوأ الثمرات .

وأما مادة التعليم فإن اختيارها ينبغي أن يتم مع مراعاة الدور الاجتماعي والمهني الذي سيقوم به المتعلم في المستقبل . فالمادة التي تقدمها لطالب يعد ليكون معلماً للعربية غير المادة التي تقدمها لطالب سيحترف الطب مثلا . وكذلك يتم اختيار المادة بحسب وظيفة ما من

وظائف الاستعمال اللغوي فما يقدم منها لمحامي المستقبل غير ما يقدم منها لمحقق النصوص أو الناقد الأدبي . وكذلك يتم اختيارها بحسب نوع المهارة المراد كسبها فمن أريد له أن يكون ماهراً في تحليل اللغة ، غير من يراد له أن يكون ماهراً في الإبداع الأدبي . وفوق كل ذلك ينبغي عند اختيار المادة أن نتساءل عن وجهة نظر المتعلم الى اللغة أهي معرفة علمية أم عادة تكتسب أم سلوك اجتماعي تراعى فيه الملائمة الى جانب الصحة ، أم موضوع دراسة يتعلمه لأغراض نفعية ، أم مهارة . واذا كانت مهارة فمن أي نوع هي ، أهي مهارة في الكتابة أم القراءة أم الترجمة أم الكلام . وهلم جرا .

وأما الطريقة فتشمل التخطيط والتحضير والتوصيل . ويمكن للتخطيط أن يكون في احدى صورتين : فهناك تخطيط السياسة التعليمية من قبل الدولة ، وهناك تخطيط برامج التعليم من قبل المتخصصين ، والتحضير يشمل تحضير الكتاب المدرسي بحسب البرامج ، وتحضير الدرس بحسب الطرق التربوية .

أما التوصيل فيشمل ثلاثة عناصر ، هي الشرح ، والاختبار ، ووسائل الايضاح . وكل نقطة مما سبق تستحق ما لامزيد عليه من العناية .

من الثابت أننا لانستطيع أن نعلم إلا من يريد أن يتعلم وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ومن هنا يصبح إيجاد الحافز على التعلم لدى التلميذ هاماً إلى أقصى حد . فما وسائل ذلك ؟ . إن أول شيء في حقل الحوافز أن يحس التلميذ أن اللغة العربية تستحق أن يبذل الجهد في تعلمها ، إما لأنها حقل من الحقول التي تكتسب فيها المهارة التي تولد الاحساس بالتفوق ، وإما لأنها وسيلة إلى تحسين الفرص في الحياة

العملية المقبلة . ولست أتكلم هنا عن التلميذ الطفل الذي يخطو خطواته الأولى إلى تعلم الكتابة والقراءة ، وإنما أقصد التلميذ بعد العاشرة من عمره ، لأن هذه السن هي التي يبدأ عندها التلميذ في مواجهة النحو باعتباره وسيلة الى سليقة ينبغي استضمارها . ومن الوسائل المؤدية إلى إحساس التلميذ بأن اللغة مجال من مجالات التفوق خلق روح المنافسة بين التلاميذ في الفصل الدراسي وفي النشاط المدرسي ، ورصد الجوائز المادية أو المعنوية لهذا الغرض ، إما في صورة أنواط رخيصة الثمن ولكنها ستكون عظيمة القيمة ، أو اهداء التلميذ صورة لمدير المدرسة وعليها كلمة تشجيع منه وتوقيع ، أو ذكر اسم المتفوق في لوحة الشرف أو التنويه بالمتفوق عند تحية العلم في الصباح على مسمع من جميع تلاميذ المدرسة ، أو غير ذلك من الوسائل التي من شأنها أن تشحذ روح المنافسة في سبيل إجادة الأداء اللغوي . ومن هذا القبيل أيضا أن ترسل المدرسة رسالة إلى ولي أمر التلميذ تخبره فيها بتقديرها لتفوقه ، ولاشك إن هذه الرسالة سيكون لها أثر السحر عندما يفاجأ التلميذ بأمرها ويجد نظرة الفرح بها في عين ولي أمره . وكل ذلك لايكلف المدرسة كثيراً من الجهد ولا من المال . وكذلك يستطيع المعلم أن يوضح للتلاميذ أنه عند تساوي الحظوظ من الذكاء والجهد فخير الرجلين أقدرهما على استعمال اللغة مهما كانت مهنتهما في المستقبل ، وأن اللغة سلاح الانسان في معركة الاتصال الاجتماعي ، والنصر في كل معركة لصاحب السلاح الأفضل . ولن يعوز المعلم أن يضرب الأمثلة على ذلك من الماضي والحاضر ، فكتب الأدب زاخرة بها ، والحاضر حافل .

أما مراعاة الاستعداد النفسي والعضوي لدى التلميذ فمجال التفكير فيه هو مرحلة وضع البرامج لهذا التلميذ من جهة ومرحلة الشرح

والاختبار ووسائل الايضاح من جهة أخرى فتعليم اللغة بحكم طبيعته يمكن أن يتحول الى عمل نظري عنيف لايسيغه عقل التلميذ الصغير وذلك عندما تسيطر العناية بالقاعدة على الدرس ، عندئذ يكره التلميذ درس اللغة ، ثم يتدرج الى كراهية اللغة ، ويئول به كل ذلك الى الفشل والإخفاق . ويمكن المدرس اللغة أن يتحول إلى نوع من أنواع اللعب حين يصاغ هذا الدرس في صورة تمرينات على الاستعمال يختار لها موضوع بعينه يقرأ ويناقش بالأسئلة والأجوبة ، مع استعمال حيل الطرق التربوية الحديثة ، فلا تدخله القاعدة إلا أن تكون تعبيراً عما قام منها بحدس التلميذ فعلاً ، عندئذ تقع القاعدة من نفسه موقعها الحسن ولا يتطلب تذكرها بعد ذلك الكثير من الجهد والاستذكار . كلنا يستطيع أن يتعلم الشطرنج بمشاركة الاعبين وهم يلعبون . ولو سئل أحدنا عن قوانين اللعبة بعد تعلمها بهذه الطريقة ما استطاع أن يحددها تحديداً دقيقاً ولما عرف تاريخها ولا فلسفتها ولكنه مع ذلك يعرفها بالحدس النفسي ، فإذا جاء من يفصل له قواعد الشطرنج فسيجد في سماع هذه القواعد شيئاً ساراً كالذي يجده قاريء الأدب حين يعبر الأديب عن أمر في نفس هذا القاريء لم يكن القاريء يستطيع التعبير عنه . ومغزى هذا أن إكتساب «سليقة الشطرنج» (إن صح هذا التعبير) لاتكون باستظهار القواعد ، وإنما تكون بالمشاركة في اللعب . هذا تماماً هو شأن اللغة ، ويستطيع كل الأطفال الصغار أن يتعلموا بالمشاركة بدليل أنهم جميعاً يتعلمون — لغة أمهاتهم ، ولكنهم لايستطيعون هضم الرطانة النظرية وحشود المصطلحات الدالة على أمور مجردة . فالتجريد أمر لايستطيعه الأطفال ولا يهضمونه وليس التدريب الذي أعنيه هو التدريب على الإعراب ، فذلك مبني على معرفة القواعد أولا . ولكنني أقصد بالتدريب . التدريب على الاستعمال . كل ذلك ينبغي أن يراعى في استعداد التلميذ كما ينبغي

أن يراعى فيه اختصار أوقات الدرس ، لأن التعب يسرع إلى الصغار .
ورحم الله بشر بن المعتمر لنصائحه القيمة في هذا المجال ، فهي تبديه في موقف تحسده عليه التربية الحديثة . فإذا كبر الطفل تدرج في معرفة النحو مع سنه ، وأخذ من ذلك ما يتناسب مع الغاية من إعداده وتعليمه .

وكذلك ينبغي أن تتجه العناية إلى إبداع الوسائل ذات الأثر النفسي في إيجاد الشوق لدى المتعلم إلى درس اللغة العربية ، وربما كانت الوسيلة الناجعة إلى هذه الغاية هي تأديب درس اللغة ، والمقصود استغلال المتعة التي يوجدها الأدب بما فيه من أقاصيص عن الأدباء أو عن التاريخ تشتمل على نصوص ، وما فيه من أمثال سائرة ، وأبيات شعرية رائعة قريبة المتناول بالنسبة لفهم التلميذ ، على أن تشتمل هذه الفقرات القصيرة على الأنماط اللغوية المراد إيصالها للتلميذ في إطار الدرس . ومن الوسائل الحديثة في التشويق إدخال الدرس في إطار معامل الاستماع اللغوي ، والأشرطة المصورة برسوم متحركة تمثل الصور فيها مواقف حوار ، والأشرطة المصورة للرحلات تعرض ثم تقيد الملاحظات ويجري حولها النقاش والمكتبة المشتملة على كتب تحليها صور ملونة وقصص مشوقة والأفلام الوثائقية التي تعطي بعض المعلومات العامة من جهة وتصلح موضوعات للتعليق والمناقشة من جهة أخرى . ومن الممكن أن يكون لدى وزارة التربية عدد من كل نوع من هذه الأنواع من الأشرطة توزع على المناطق التعليمية ، ثم تتولى كل منطقة الاشراف على اعارة هذه الأشرطة لمدارسها بالتناوب ، بحيث لاتخلو مدرسة في فترة معينة من أحد هذه الأشرطة ، فإذا تركته لمدرسة أخرى حل محله شريط آخر هذا إلى ما يستطيع المعلم أن يخترع لنفسه من وسائل أخرى

للتشويق كأن يختار حواراً من كتب الأدب أو التاريخ الإسلامي فيهيئه ليكون تمثيلية قصيرة يمثلها التلاميذ ، ثم تجرى مناقشة حول موضوعها ، أو يأخذ التلاميذ في رحلة قصيرة في بيئة المدرسة ويكلف كلّاً منهم أن يعد وصفاً لمشاهداته في هذه الرحلة ، وهلم جرا . مثل هذه الوسائل كفيلة بترطيب الجفاف الذي يحسه التلاميذ في تعليم اللغة ، وتضيف بالحركة العضوية والصورة المتحركة عنصراً من عناصر الترفيه واللعب الى الدرس . وتريح المعلم نفسه من أن يكون هو العنصر النشيط الوحيد في قاعة الدراسة ، اذ أن استقلاله بالنشاط يتعبه ويزهده في المهنة من جهة ، ويقتل فاعلية تلاميذه وروح الاستقلال فيهم من جهة أخرى .

والطفل الصغير مصداق لما يزعم المراسيون Empriricists من الفلاسفة من أن الحواس طريق المعرفة فأول مايعرفه الطفل من هذا العالم ثدي أمه ، وهو في معرفته به لايعرف أنه ثدي . فحسبه أن يجد فيه الشبع والري ليطلبه كما يطلب الحيوان مورد الماء ، أو كما يطلب وليد الحيوان ثدي أمه . ثم يتعرف بعد ذلك على أعضاء جسمه ، وعلى صوت أمه ووجهها ، ثم على الأقربين منه ، وكل أولئك حقائق مفردة لا تعين على خلق مدركات كلية في الذهن ثم يتدرج بعد ذلك بحسب قدرته على الحركة ، ومن ثم اتساع بيئته بهذه الحركة ، إلى أن يرى من المفردات ما يمكن أن يجرد منه صوراً كلية . فمن النساءاللواتى راهن يجرد إدراكا كلياً للمرأة ، ومن الرجال للرجل ، ومن الأشجار للشجرة ، بحيث إذا رأى فرداً جديداً عليه أمكن أن يخضعه للتصنيف . وتنمو قدرته على التصنيف واستيعابه بنموه التدريجي . ويصادف الطفل سن دخول المدرسة وهو دون مستوى استيعاب التفكير المجرد الخالص الذي يتمثل في النحو وتبويبه ، وإعرابه وتحليله . فتكليفه أمر فهم النحو منذ

البداية تكليف له بما ينفره — من درس اللغة لأنه ينوء به ولا يستطيعه .
زد على ذلك أن النحو في ذاته ليس مطلباً فلو استطاعت المدرسة أن تقلد منهج الأمهات لأمكن للتلميذ أن يكتسب العربية الفصحى دون أن يرد النحو في البرنامج إطلاقاً . فالنحو وسيلة إلى غاية . وإذا استطعنا الوصول إلى الغاية بوسيلة أخرى كما تستطيع الأمهات لصح أن نستغني عن النحو . والوسيلة التي لاغناء عنها هي التدريب . والتدريب ممكن حتى في الطفولة المبكرة لأن الطفل يستوعبه . فالطفل قابل لكسب المهارات وبهذا المعنى يصبح تعليم النحو نافعاً لأنه يصف السليقة ، ولكنه إذا صح أن نصل إلى السليقة بدونه فهو ليس ضرورة ، ولايصبح ضرورة إلا حين يكون التلميذ مرشحاً لأن يصبح في المستقبل معلماً للغة العربية .

ويحسن أن نضع في الاعتبار ماحصل التلميذ عليه من معرفة باللغة من قبل ، يصدق ذلك على ضرورة أن يبني برنامج التعليم خطته على أساس المفردات التي سبق للتلميذ أن تعلمها في البيت وفي البيئة ، فيبدأ البرنامج من منطلق هذه المفردات ليبني عليها غيرها . ويصدق كذلك على ما قد يسلط على التلاميذ من وسائل الإعلام فتستطيع المدرسة أن تعول على فرض معرفة التلاميذ بما يتردد في هذه الوسائل من مفردات ، وعلى دروس التقوية التي قد تعدها المدرسة نفسها للتلاميذ ، بل على الدروس الخاصة في بعض الحالات . بل يصدق ذلك أحياناً على الثقافة الشعبية السائدة في البيئة ، وعلى النظام الذي يتعلم التلميذ النحو في ظله ففي المعاهد الدينية التي يفترض فيمن يتقدم لها أن يكون أكبر سناً من مثله في التعليم العام وأن يحفظ القرآن أو بعضه لابد أن تختلف المفردات والأمثلة والتركيز على المادة النحوية عنها في المدارس العامة التي نجد التلاميذ فيها أصغر سناً وأقل من الدراية حظاً .

كلنا يذكر أنه أعجب بأحد أساتذته وأحبه كما يحب أباه ، وأن هذا الحب قد انعكس على المادة التي يدرسها هذا الأستاذ . فالعلاقة بين التلميذ وأستاذه أنبل مايقوم من علاقة بين اثنين ، لأنها مبرأة من الإلزام والمنفعة ، ولاتمليها دوافع الطبيعة ، وإنما يوجدها الاختيار الحر ، والمقاييس العملية للقدوة الحسنة . من هنا تأتي أهمية شخصية المعلم ، وضرورة التدقيق في اختيار المرشحين لهذه المهنة الشريفة النبيلة ولقد دعت ضرورات عملية منشؤها التوسع في التعليم وقلة المقبلين على المهنة أن تفتحت الأبواب لغير أصحاب المؤهلات وللهاربين من التعطل للدخول في عداد معلمي العربية ، فكان لكثرة أعدادهم في التعليم آثار مدمرة ، لأن التعليم بالنسبة اليهم لم يكن تلك المهنة العظيمة التي نعرفها ، وإنما كان قضاء وقدراً ، أو إخفاقاً في حياتهم يرجع إلى سوء الحظ أكثر مما يعود إلى حرية الاختيار ، وكثرت الشكوى في صفوف هؤلاء من متاعب المهنة ، وانعكس ذلك على موقفهم من التلاميذ ضيقاً وتبرماً ، وموقف التلاميذ منهم عبثاً بهم أثناء الدرس وسخرية واستهجاناً . وهناك تركة ثقيلة خلفها الماضي من سوء الوضع الاجتماعي لمعلم اللغة العربية ، لقلة مرتبه وضيق ذات يده . ويرجع ذلك إلى أيام الاستعمار حين رأى المستعمر هذا المعلم يقوم على تعليم أخطر أداتين من أدوات الروح القومية : اللغة والدين ، فدفع المستعمر أعواناً له للحط من قيمة معلم اللغة العربية والدين ، وأن يكون الحط من قيمته إضعافاً لشدة التمسك باللغة والدين . وظهر أثر هذا التوجيه حتى في الفنون التعبيرية كالمسرح والسينما ، فأصبح لهذا المعلم وللفقيه صورة هزلية نموذجية في الأفلام والمسرحيات ، ومازلنا نسمع الأغاني التي تسخر من هذا المعلم مثل أغنية « أبجد هوز حطي كلمن » . بل إن بعض الأدباء انزلقوا في هذا المنحدر تفكهاً كحافظ ابراهيم الذي أنصف اللغة بقصيدته

«رجعت لنفسي» ، ولكنه سخر من محجوب ثابت رحمه الله ، لأنه كان في نظره يرغى ويزبد « بالقافات » . هذه التركة الثقيلة لابد من علاجها إذا أردنا لتعليم اللغة العربية أن يجد احترامه الواجب في نفوس التلاميذ ، أو أردنا أن تقوم علاقة الاقتداء بين التلميذ والمعلم ، أو أردنا أن ننفي قالة السوء التي تغرس في النفوس إعتقاد صعوبة اللغة العربية والجهود التي تبذل في تعليمها .

والكثير ما يمكن أن يقال عن علاقة التلميذ بالمدرسة . ينشأ الصغير في بيته ولا أثر للتخطيط في نشاطه اليومي ، فحياة ما قبل المدرسة بالنسبة إليه لعب حر متواصل ، وهذا حقه الذى لاينازع فيه في السنين الأولى من حياته . ثم يؤخذ إلى المدرسة ليرى لأول مرة في حياته أن هناك قيوداً على هذه الحرية ، وأن هذا التقييد ربما صاحبته عقوبات بدنية تقع عليه من أناس لاعهد له بهم . ولايدري الصغير لم جيء به إلى هذا المجتمع الغريب ، ويكره كل ما يتصل بهذه الحياة الجديدة . هنا يأتي دور الوعي الذي يمكن أن تتحلى به المدرسة لقد كان التلميذ قبل أن يأتي الى المدرسة فردي التكوين ، فهو في نظر نفسه على الأقل مركز هذا العالم ، وما وجد كل من حوله إلا من أجله ولتحقيق رغباته التي لا ترد فإذا صادف أمّاً تدلله وأباً يحنو عليه زاده ذلك إحساساً بفرديته . وما وجدت المدرسة إلا لتحد من هذه النزعة الفردية في الطفل ، وتحول مسار حياته إلى الطابع الاجتماعي . فتقدم له أول ما تقدم فرصة الحياة في مجتمع أوسع من مجتمع البيت ، وتوقفه في الصباح ليحيي علماً يمثل المجتمع لا الأسرة ، وتعلمه في حجرة الدراسة نشيداً يحببه في بلاد يملكها مجتمعه ، وتاريخاً يقص عليه ماضي هذا المجتمع ، وجغرافية وطن هذا المجتمع ، وتربية وطنية يعرف منها سياسة المجتمع ، وأخيراً تعلمه اللغة

السائدة في هذا المجتمع . لكل هذا تصبح المدرسة إحدى وكالات المجتمع ، وليست سجناً للصغار . وإذا لم ترد المدرسة أن تكون سجناً فعليها أن تصطنع من وسائل حبها ما يربط الصغار بها ويحول بينهم وبين الهروب منها بالتمارض ، أو الهروب بتسلق الأسوار . هناك الألعاب الرياضية ومبارياتها وهناك الموسيقى والأناشيد ، وهناك الدروس خارج أسوار المدرسة لملاحظة البيئة ، وهناك الرحلات ، وهناك قبل ذلك كله وبعده ما يمكن للتلميذ أن يحسه من عواطف القائمين على أمر تعليمه ، وحسن معاملتهم له . ورب ابتسامة تشجيع تؤتى من الثمرات ما لا يؤتيه كل أنواع القسر والعقاب .

إن كمية الجهد الواحدة التي يبذلها الإنسان في أداء نشاط ما تؤدي إلى التعب إذا نظر المرء إلى النشاط باعتباره عملاً ، ولاتؤدي إلى التعب إذا نظر إلى النشاط نفسه باعتباره لعباً . تلك طبيعة النفس الانسانية التي أدركها علم النفس الحديث . ولقد تلح الفتاة على أمها أن تعلمها الطبخ وأعمال المنزل ، فلو تركت لها الفرصة لممارسة هذه الأمور لنشطت اليوم كله لاتتعب ، حتى إذا تعلمت ذلك فكلفتها أمها ببعض هذه الأمور أسرع إليها التعب بعد وقت قصير فتهربت من عمل البيت . والدرس نشاط ككل نشاط . فإذا اكتسى طابع العمل أمل وأسأم ، أما إذا أشرب معنى اللعب أقبل عليه التلاميذ بحواسهم ونفوسهم ، وأفادوا منه أيما فائدة . وليست هناك طريقة قياسية لطابع اللعب في الدرس . فمن المعلمين من يعمد إلى إضحاك التلاميذ كلما أحس في نفوسهم الملل ، ومنهم من يعمد إلى صياغة الدرس نفسه بحيث يشارك فيه التلاميذ ، فتدفعهم لذة المشاركة إلى نسيان الجو التقليدي للدرس ، ومنهم من يبتكر من الطرق ما يجعل عنصر التشويق في الدرس يجذب

التلاميذ إليه حتى يأسفوا عند انتهائه ولكل وجهة هو موليها . ولكن الذي لايجادل فيه إثنان ، أن عنصر اللعب في الدرس من أنجح الوسائل المؤدية الى نجاح الدرس نفسه . وإلى افادة التلميذ من هذا الدرس . ولقد سبق عند الكلام عن عنصر التشويق أن قدمنا لمعلم اللغة العربية بعض الاقتراحات في هذا المجال .

ان تأثير البيت على الطفل قد لايتجه الى الغاية التي يرمي اليها تأثير المدرسة عليه بالضرورة فلقد سبق أن أشرنا الى أن جو الحياة البيتية ينمي الفردية في نفس الطفل ، وأن الغاية التي تسعى إليها المدرسة هي محو هذه الفردية نفسها والاستبدال بها روحاً اجتماعية توائم بين سلوك الفرد وصالح المجتمع . ولعل ميل الدولة الحديثة لفرض سيطرتها على التعليم تخطيطاً وتنفيذاً وتمويلاً إنما كان لضمان توجيه هذه الأداة الخطيرة بحيث تكون في خدمة المجتمع ، ولاسيما بعد تقدم العلم تقدماً خطيراً ، وتنوع الأيديولوجيات تنوعاً أخطر . واذا لم يتم التنسيق بين المدرسة والبيت في تربية الطفل صدق على هذا التنافر قول الشاعر :

متى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

فليس هذا التنسيق في مبدئه طلباً للتعاون بمقدار ماهو طلب لعدم التعارض . وفي حالة تعليم اللغة العربية يبدو التعارض في صورة المنافسة بين اللهجة الدارجة التي يستعملها الطفل في البيت ، واللغة الفصحى التي يتعلمها في المدرسة ، لأن كلاً منهما يشكل نظاماً رمزياً مختلفاً عن الآخر مهما كثرت جهات الشركة بينهما ، ويستند كل منهما الى عرف يؤيده ويحميه ، وتمتاز الدارجة على الفصحى بأن التلميذ أكثر تعرضاً للخضوع لعرفها منه للخضوع لعرف الفصحى ، وذلك بسبب الإلف ويسر الاستعمال لسبق استضمار السليقة والمعايشة اليومية ثم

الارتباط بالمصالح الفورية المباشرة . ولاشك في أن تعلم اللغة الفصحى ربما أدى بالصغير الى أن «ينتقل لسانه» إليها على حد تعبير ابن جني ، ولكن العكس صحيح أيضاً بحيث تصبح الدارجة نفسها على لسان الصغير معوقاً له عن التعليم ، أو مؤثراً يغير من صورة الفصحى على لسانه . وآية ذلك ما نعرفه من حتمية التطور اللغوي الذي جعل الفصحى في عصرنا هذا شديدة الاختلاف عنها في العصر الجاهلي . والذي يمكن للبيت أن يقدمه في خدمة الغاية من تعليم الطفل ألا يثبط الطفل بالضحك حين يسمع منه عبارة فصيحة في الكلام العادي ، بل على البيت أن يشجع الصغير على ذلك ، وإذا كان الطفل بحاجة إلى معونة فعلي ولي أمره أن يخف إلى معونته ، فإن لم يستطع فلا ينبغي أن يضن عليه بالإنفاق على درس خاص يعطى له . وعلى البيت فوق ذلك أن يهيىء للصغير الظروف المغرية بالقراءة ، وأن يغرس حبها في نفسه بالتشجيع عليها .

ومادامت القدرة على الاستيعاب والتجريد تختلف باختلاف السن ، فإن واجب المدرسة ألا تجمع الأعمار المختلفة في القاعة الواحدة . فمن الثابت أن الصغار يحسون الغربة وهم في صحبة من هم أكبر منهم ، ومن ثم تصبح المداومة على صحبة الكبار ضارة بالتكيف الاجتماعي للصغير ومن الثابت أيضا أن للصغار عالمهم الذي يألفونه ويأنسون اليه ، فتجد فيه قدراتهم الفطرية وسطها الطبيعي للنمو والتطور وذلك ما لم يلتقِ فيه الصغار في جماعة متجانسة تبدو الرؤى ــ والأحلام فيها حقائق للمجتمع الطفولي ، ووسائل لتربية الصغير . فإذا جمعت المدرسة بين الأعمار المختلفة في قاعة واحدة تعارضت الرؤى وسفهت قسوة الكبار منهم أحلام الصغار ، فعاد ذلك عليهم بأسوأ النتائج . فوق

ذلك لايعرف المعلم لمن يوجه مخاطبته وبأي العبارات يصوغها ، أبالعبارات المناسبة لهؤلاء ، أم بالعبارات المناسبة لأولئك ، إذ لاشك أن الكبار ربما ناسبهم أن تكون مناقشة الدرس مشربة بمذاق القواعد ، وهو ما يتعارض مع الصغار .

وللنشاط المدرسي دور هام في تعليم اللغة العربية إذ يمثل هذا النشاط بدوره مدخلاً إلى طبع التعليم بطابع اللعب . فكما يستطيع المعلم أن يستغل حب التمثيل والرحلة في نفوس تلاميذه في الدرس بتحويله من مجرد التلقين الى طابع الحوار ، وبالخروج به من بين جدران القاعة الى مجالي البيئة ، يمكن للنشاط المدرسي أن يشتمل على استغلال مشابه لهذا الحب فيجعل من مجالاته التمثيل والمناظرة والرحلة والأناشيد مع الموسيقى أو بدونها . وهذا النشاط ــ نفسه مجال خصب للتكيف الاجتماعي بالنسبة للصغير واليافع على حد سواء لأنه نشاط من التلميذ في وسط مناسب نفسياً واجتماعياً لتربية ملكاته تربية سليمة ، ففي نفس التلميذ جانب لايستطيع المعلم ولا الأب أن يغني فيه عن قرين سنه . ذلك بأن المعلم والأب كليهما يمثلان في نظره جيلاً سابقاً ، إذا استعملنا مصطلحات صراع الأجيال .

وهكذا يصبح قرناء السن عاملاً هاماً في التربية قوامه التأثير والتأثر ، ولضمان أن يكون هذا التأثر نافعاً يأتي نشاط المدرسة بضبطه وتخطيطه ليمنع الآثار السيئة التي قد تترتب على الاختلاط الحر بقرناء السوء .

وهكذا ننتهي من القول في الركن الأول من أركان عملية التعليم (وهو المتعلم) لنلقي نظرة على الركن الثاني من أركانها وهو المعلم . لقد كان للأولين رأي في المعلم يضعه في صف أصحاب الرسالات النبيلة . وأعان الأولين على اعتقاد هذا الرأي أن التعليم كان أمراً اختيارياً ومن ثم

كان عدد التلاميذ قليلاً ، وكان الانتقاء الطبيعي لطلاب العلم مبنياً على الصلاحية العقلية ، كما أن التعليم في نظر الأولين لم يكن سلماً إلى الرزق ولا إلى المهنة ، لأن العلم في أيامهم لم يكن كالعلم في أيامنا شديد الارتباط بالتكنولوجيا ، ولأن المهنة كانت تتطلب نوعاً من التدريب غير وثيق الصلة بالعلم . ثم تطورت النظرة إلى التعليم مع الزمن ، فأصبح التعليم من وظائف الدولة ومن مجالات تطبيق فكرة السيادة ، كما أصبح من حقوق المواطن الثابتة كحقه في المشاركة في الماء والهواء ، وارتبط العلم بالتكنولوجيا فأصبح طريقاً لكسب الرزق . وتزاحم الطلاب على التعليم حتى أصبحت كثرة الطلاب مشكلة من مشاكل التعليم . وأضاف إلى حدة هذه المشكلة حدة ما يعرفه عالمنا العربي من نقص في أعداد المعلمين الصالحين للتعليم . وهكذا نشأت أزمة المعلم في بلادنا ، أو قل نشأت أزمة إعداد المعلم .

كيف نعد المعلم ، ولأي شيء نعده ؟ . نحن نعترف أن المعلم ليس عالماً بالضرورة ، وإنما هو رجل يعرف من مادة التعليم ما يستطيع أن ينقله إلى تلاميذ هم في حاجة إليه ، وأن له طريقة خاصة ينبغي أن يعرفها هي أفضل الطرق لنقل مالديه إلى هؤلاء التلاميذ . هذا ما ينبغي أن يكون في أذهان من يعدون المعلم حسب خطة . وتشتمل خطة إعداد المعلم على اعتبارات خارج قاعة الدرس . ترتبط في جملتها بسياسة الدولة في التعليم . فالدولة تعرف أو ينبغي لها أن تعرف عدد المدارس وعدد التلاميذ وأنواع التعليم والتخصصات المطلوبة في الحاضر وفي الخطة التي تضعها للمستقبل ، ومن هنا تصبح قادرة على التخطيط للمعلم كماً وكيفاً في إطار سياسة تعليمية معينة . فإذا وضعنا تعليم اللغة القومية في الاعتبار وجدنا أغراض البلاد العربية تتفاوت من حيث التخطيط ،

فبعضها يخطط لإحلال اللغة العربية مكان لغة أخرى أجنبية احتلت المقام الأول في مناهج التعليم في ظل سياسة استعمارية سابقة ، وبعضها الآخر يخطط لتعليم العربية في اطار جهد تعليمي مستحدث أو في حكمه إذ لم يكن ثمة تعليم قبل الاستقلال وبعض ثالث مارس تعليم اللغة العربية من قبل ولكنه يخطط لتعميم التعليم بعد أن كان هذا التعليم ميزة للأقلية الحسنة الحظ . ومع أن كل موقف من هذه المواقف يتطلب تخطيطاً خاصاً مناسباً في فلسفته واتجاهاته للظروف التي تمليه ، لانكاد نجد بلداً عربياً واحداً يقيم تخطيط التعليم على فلسفة مدروسة من قبل بأبعادها وإحصاءاتها ومطالبها ، وإنما يعتمد التخطيط في عالمنا العربي على مبدأ الممارسة والصواب والخطأ ، مع محاكاة النظم الأجنبية في التعليم في الغرب أو في الشرق بحسب الظروف .

وبالنسبة للغة العربية تجأر الأصوات بالشكوى من ضعف مستوى المتعلمين والمعلمين على حد سواء . ويحاول الغيورون من الملاحظين تحديد الأعراض وذكر الأسباب دون وصف طرق العلاج . قالوا إن ضعف المستوى يعود إلى ضعف المعلم ، وقال آخرون بل يعود الى ضعف مستوى الكتاب ، وعزاه بعضهم إلى كثرة العدد ، وبعضهم الى زحمة المواد وقلة الساعات المخصصة لدرس اللغة ، وبعضهم إلى سوء إعداد البرامج التعليمية وتسمع في بعض البلاد عن عدم الجدية وقلة الساعات المخصصة لدرس اللغة ، ولست بصدد أن أحدد الأسباب ، فكل ما مر صالح بالإفراد أو الجمع ان يحبط أي جهد في سبيل تعليم العربية . وكل همي هنا أن أتكلم عن المعلم .

لا يصلح المعلم لتعليم النحو إذا كان بضاعته النحو فقط ، فالذي ينبغي أن نعده هو معلم اللغة لا معلم النحو . بل إن هذا المعلم

لايحتاج في السنوات الأولى للتعليم ان يدرس النحو ، ومع ذلك فلابد له أن يكون على علم بقواعده إذ لو لم يكن على معرفة بها لما كان قادراً على ارشاد تلاميذه الى النطق الصحيح ، وما أحوج التلاميذ في هذه المرحلة قبل غيرها الى سماع النطق الصحيح للغة . وعندما يصبح التلميذ في المراحل اللاحقة قادراً على فهم التبويب والتجريد النحوي ، تصبح معرفة المعلم بمجمل النظرية النحوية أمراً لا غني عنه ، ومع هذا الفهم جنباً إلى جنب قدرة على الاستعمال الصحيح والملائم للغة : الصحيح من الناحية النحوية ، والملائم من وجهة نظر المقام . ولا يصل المرشح لمهنة المعلم الى هذه القدرة بواسطة الاستماع الى المحاضرات النظرية المتخصصة في الجامعة أو المعاهد العليا . فالتعليم مهنة والمهنة لاتؤخذ سماعاً ، وإنما تأتي عن طريق التدريب والممارسة . والتدريب ينبغي أن يكون في اتجاهين : تدريب في المادة ، وتدريب في الطريقة . اما تدريب الطلاب المرشحين لمهنة التعليم فلا ينبغي أن يكون مقصوراً على التحليل والإعراب ، إذ الأهم أن يمر الطالب المرشح بتدريب جاد على استعمال اللغة استعمالاً صحيحاً وملائماً . وأما من حيث الطريقة فينبغي على الطالب المرشح أن يتدرب على التدريس قبل التخرج تحت إشراف أساتذة متخصصين . وليس أي من هذين التدريبين ممكناً في ظل النظام الجامعي القائم على المحاضرات النظرية . ويتبع ذلك بالطبع أن خريج الجامعة غير صالح لمهنة التدريس ، أو بعبارة أخرى أنه معلم غير مؤهل للمهنة والحل في نظري أن نتوسع في معاهد المعلمين ، وأن يكون القبول بها من خلال شعبة في التعليم الثانوى تسمى شعبة اللغات ، تحتل العربية فيها مكان الصدارة ، ويتخذ التعليم فيها طابع التدريب أكثر مما يتخذ طابع النظر . إن هذا الحل في نظري سيخفف الضغط على الجامعات من جهة فيختصر مجموع الطلاب المقبولين بها فتخف المؤونة عليها ، ويوفر لتعليم اللغة من جهة

أخرى أعداداً كبيرة من المعلمين الصالحين لهذه المهنة . وعلى الدولة أن توفر الحوافز التي تحفز الطلاب على تفضيل هذه المعاهد على الجامعات ، وأن تختار منهم أحسنهم سمعة وصحة وأبينهم لساناً وأكثرهم حماسة .

وأكبر هذه الحوافز أن ترفع الدولة أجور المعلمين ، فتمنحهم الحياة الكريمة التي تنسيهم متاعب المهنة وما أكثرها . ولكن الدولة تستطيع أيضا أن ترتب للطالب في هذه المعاهد مكافأة شهرية منتظمة بالإضافة إلى مجانية التعليم . وأن تجعل الدراسة في هذه المعاهد أقصر أمداً من مثيلتها في الجامعة بحيث يتخرج الطالب بعد ثلاث سنين مثلاً ، وأن يكون للنابهين من الطلاب فرصة متابعة الدراسة المتخصصة في حقل التربية والتعليم وإعداد الرسائل في مشاكل تعليم اللغة ، ليكون أصحاب هذه الرسائل فيما بعد أولى بوظائف الإشراف على هذا التعليم من سواهم .

ولاشك أن الحوافز من هذا النوع ترفع من قيمة هذه المعاهد في نظر الطلاب ، وترفع من قيمة المعلم في نظر المجتمع ، ولاتجعل طريق التعليم طريقاً مسدوداً يعزف عنه الطموح ، وتوفر للإشراف على تعليم اللغة في المستقبل عناصر متخصصة في هذا الفرع بالذات . ثم إن هذه الحوافز نفسها تحسن الظروف النفسية والإجتماعية والمالية للمهنة في عمومها ، وتؤتي أحسن الثمرات بالنسبة لقضية اللغة القومية .

وينبغي أن تكون صيحة المعركة في هذه المعاهد هي التدريب أولاً والتدريب أخيراً ، لأن انعدام التدريب في نظري هو بيت الداء في ضعف مستوى المعلم والمتعلم . لقد أنفت كليات الآداب ــ ومن حقها أن تأنف ــ عن أن تشتمل برامجها على دروس في الخط فساء خط المعلم ،

وفي المطالعة فكثر لحن المعلم ، وفي الإنشاء فنبا قلم المعلم ، وفي الإملاء فأخطأ فيه المعلم ، وانتقل كل ذلك من المعلم الى المتعلم ، فأصبحت الحال على مانرى . وإذا لم يكن من طبيعة الجامعة أن تلقن هذه الأمور فلا ينبغي أن يرتبط تعليم اللغة بخريج الجامعة . ولخريج الجامعة بعد ذلك مجالات نظرية أخرى غير التدريس هي مسرح علمه ونفعه ، وعلى الجامعة أن تقبل من الطلاب عدداً لايزيد على مطالب هذه المجالات ، وهذا خير لها من الحشود التي نراها تثقلها قبل التخرج ، وتمثل للدولة مشكلة تشغيل بعد التخرج . فصرف هذه الحشود عن الجامعة يعود بالنفع على الجامعة وعلى مهنة التعليم وعلى الدولة والمجتمع في نهاية الأمر .

هنا نصل إلى الركن الثالث من أركان عملية التعليم وهو طريقة التعليم ، وتشمل هذه الطريقة التخطيط والتحضير . ولنا أن نسأل ؟ ما اللغة التي نعلمها ؟ أهي معرفة ومن ثم نقدم للتلميذ نظرياتها المختلفة وفلسفاتها ونبدأ لهذا السبب بتعليم النحو والصرف وفقه اللغة وأقوال العلماء وخلافاتهم وهلم جرا ؟ ..

أم هي سلوك فنعلمها بالقدوة وضرب المثل الطيب من خلال معلم يحسن استعمالها فيقلده التلاميذ أم هي عادة نربيها بالتكرار حتى يكتسب التلميذ آلية حركية لصحة الأداء اللغوي ؟ أم هي مهارة يوصل إليها بالممارسة العملية وتصحيح الأخطاء كالذي يحدث لمن يتعلم السباحة أو الألعاب البهلوانية ؟ وإذا كانت مهارة أفهي مهارة في الكلام الصحيح الملائم ، أم في القراءة النافعة ، أم في الترجمة الدقيقة أم في كل أولئك بالضرورة ؟ هذه أسئلة ترد على الخاطر عند التفكير في المادة التي ينبغي أن يشتمل عليها البرنامج . فيمكن نظرياً لدرس اللغة أن يكيف بطريقة خاصة تؤدي إلى إجادة الكلام ، وطريقة أخرى لإجادة الكتابة ،

وثالثة لإجادة القراءة والفهم والانتفاع بما نقرأ ، ورابعة تؤدي بالتلميذ إلى إجادة الترجمة .

ثم من التلميذ الذي نعلمه ولأي الغايات نعلمه ؟ أهو الذي ينقطع عن التعليم بعد محو الأمية ليحترف الزراعة أو مهنة يدوية أخرى ؟ أم هو الذي يبقى في التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية ، ثم يضطر إلى البحث عن عمل كتابي في إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة . أم هو الذي يحضر للتعليم في ثانوية فنية زراعية و صناعية أو تجارية ، أم هو الطالب الذي يصل إلى التعليم الجامعي ؟ فإذا كان هذا فما نوع التعليم الذي نعده له ، وفي أي كلية ؟ أو بعبارة أخرى : لأي مهنة نعده ؟ هذه أيضاً أسئلة تفرض نفسها على التفكير عندما نتصدى لاختيار تفاصيل مادة الدراسة .

ولكننا ما دمنا لا نتنبأ بمستقبل كلّ تلميذ على حدة ، وليس من همنا أن نتنبأ بذلك على أي حال ، فليس أمامنا إلا أن نجرد من آلاف التلاميذ تلميذاً نموذجياً ونخطط له . وهذا التخطيط يقع في اتجاهين :

تخطيط الدولة لسياسة التعليم ، وهذا جزء مما يستعان فيه بعلم الإجتماع اللغوي الذي سبق ذكره . فالدولة هي التي تعين لغة التعليم إذا تعددت اللغات في البلد الواحد ، وهي التي تخطط سياسة التعليم بالنسبة لحاجاتها المقبلة من التخصصات وإعداد المتخصصين ، وليس هذا مجال كلامنا هنا فلكل دولة خبراؤها من غير اللغويين يرسمون لها سياسة التعليم ، ومنه تعليم اللغة . أما الذي يعنينا هنا فهو تخطيط البرامج للطلاب وليسوا سواء إذ نرى أن هذا التخطيط في تعليم اللغة يمكن أن يتنوع [illegible] ليصبحوا معلمين للغة العربية في المستقبل ، [illegible] ، ولا ترد هذه المشكلة على أي حال إلا

في أخريات المرحلة الثانوية . والفرق بين التخطيطين فرق في كمية المعلومات النظرية التي يفرضها البرنامج على الطلب ، ولابد أن تكون هذه المعلومات بالنسبة للمرشحين للتدريس أكثر منها بالنسبة إلى غيرهم .

ولقد يختار البرنامج أن يكون نسقي الطابع تتابعياً فيعطى التلميذ قسطاً من المادة في الشهر الأول من العام يتلوه قسط آخر في الشهر الثاني وهلم جرا . حتى ينتهي المقرر ، وقد يختار أن يكون حلزوني الطابع دائرياً فيذكر الطالب وهو في مرحلة (ب) بما مر به في مرحلة (أ) ، وفي (جـ) بما مَرَّ به في (أ ، ب) .

ومن الواضح أن النوع الثاني من البرامج أفضل لسببين : أولهما أن الذكرى تنفع المؤمنين والثاني أنه إذا كان تعليم اللغة من خلال استعمالها (وقد سبق أن أصررنا على فكرة التدريب) فإن التدريب يتم على النصوص الحية لا على الأمثلة المنعزلة ، وإذ تقدم النصوص إلى التلاميذ لاتشتمل على باب نحوي واحد ، وإنما يتكون السياق من تشابك العلاقات بين أبواب مختلفة يكون الكلام عن بعضها قد مر في دروس سابقة . وحينئذ ينبغي أن يضع البرنامج في اعتباره العودة إلى ما مضى بتكرار التطبيق عليه حسب خطة موضوعة .

وينبغي لتخطيط البرنامج أن يوضع في سياقه الصحيح — فليس يكفي أن يجلس واضعو البرنامج معاً ، ثم يقولوا : فليأت كل بما يعنّ له من أفكار واجتهادات ، ثم يتضح في النهاية أن هذه الأفكار لم تكن مبنية على منهج ، ومن ثم يأتي البرنامج ارتجالياً تلفيقي الطابع . ذلك بأن اختيار عناصر البرنامج وترتيبها إنما يأتي نتيجة لمقدمات موضوعية ، وبناء على منهج محدد في إطار الدراسات اللغوية التطبيقية — ويمكن تركيب هذه المقدمات على النحو التالي :

١ — إن تعليم اللغة لايتم إلا في ضوء نظرية لغوية . ولقد سبق أن عرضنا طائفة من النظريات في بداية هذا البحث ، فأشرنا إلى المنهج السياقي والبنيوي وتحليل الضمائم والمنهج التحويلي ، وأشرنا إلى طبيعة النظر في كل واحد منها ، وأن كل واحد منها يبدى مشابه من نوع ما بمنهج النحاة العرب القدماء . فالسياقي يشبه فكرتي الإعراب والربط ، والبنيوي يشبه علاج الصرف العربي ، وتحليل الضمائم يذكرنا بفكرتي التلازم والرتبة ، والتحويلي يذكرنا بالجمل الفرعية بتحويل الإسمية إلى منسوخة ، وتحويل التمييز عن الفاعل أو المفعول ، وتحديد أول مفعولي أعطى بأنه الآخذ في المعنى وان تأخر في الرتبة كما في قوله تعالى : ﴿ يؤتي الحكمة مَنْ يشاء ﴾ غير أن المنهج التحويلي النظري يتحول من بنية عميقة إلى سطحية ، ولكن تعليم اللغة في الوقت الحاضر يتبع طريقة النحاة العرب ، فيتحول من سطحية الى سطحية أخرى . وأيا ماكانت النظرية التي ينطلق منها البرنامج فلا بأس في ذلك ، على أن تتسم هذه النظرية بالبساطة والوضوح . والواقع أن النحو العربي برهن على صلاحيته اثني عشر قرنا أمكن له فيها أن يخرج فطاحل العلماء والأدباء ، ومن ثم لامطاس فيه من حيث هو نظرية متكاملة ذات أصول منهجية . غير أن إعتماد النظرية النحوية على تجردات من أمثال التعليل والتأويل والحذف والتقدير يشبه اعتماد التحويليين على بنية عميقة ويجعله صالحا للكبار لا للأطفال ، ومن هنا جاءت محاولات التيسير في عصرنا الحديث . وليست المحاولة التي نسبتها لنفسي في هذا البحث تنافي النحو فيمكن أن أقدمها للتدريس ، ولكنها نظرية متكاملة ذات فلسفة متميزة تنمي عن النحو العربي أكثر ما ضج الناس

بالشكوى منه وتمزج في النظر بين المنهج البنيوي فأصول النحو العربي صيغت بحسب طبيعة اللغة الفصحى ومن ثم تصلح لأن يبنى عليها البرنامج، على شرط أن تكتب على أساسها متون للتدريس للصغار والكبار على سواء . ومن شاء أن يرى أبعاد هذه النظرية فليقرأ كتاب : «اللغة العربية ـــ معناها ومبناها»

٢ ـــ يوصل إلى النظرية عادة بعد استقراء البينات data اللغوية المستخرجة من الاتصال وعند تمام النظرية تصبح وصفا للسليقة اللغوية . ولقد قامت نظرية النحاة العرب على جميع البينات بالرحلة والوفادة من كلام طائفة من القبائل اطلقوا عليها اسم «قبائل وسط الجزيرة» ، وهي قيس وتميم وأسد وهذيل ثم بعض كنانة وبعض الطائيين . ولكن هذه القبائل إن اتحدت في الفصاحة فقد اختلفت بينها اللهجات . وهذه النقطة الأخيرة مثار كثير من النقد على المستوى النظري لأن لكل لهجة نحواً مستقلاً ، فإذا قامت نظرية نحوية لعدد من اللهجات فالنظرية تلفيقية تتسع للكثير من الشاذ والنادر والقليل والمسموع الذي يحفظ ولايقاس عليه . وبالنسبة لنظريتي المذكورة لم يتح لي من البينات الا كلام العرب المأثور في التراث ، وقد أقمت نظريتي عليه ، ومع الاعتراف بالطابع التلفيقي الذي لامفرّ منه لهذه البينات ، أمكن لهذه النظرية أن تعالج ظاهرة الشذوذ والندرة الخ ، فأنشأت صورة موحدّة للسليقة العربية ، في ضوء مبدأين هامين هما : تضافر القرائن على أداء المعنى ، وإمكان الترخص في القرينة عند أمن اللبس .

٣ ـــ وإذا كانت النظرية وصفاً للسليقة ، وتحديداً لشروط الإستعمال ومبادئه ، فلابد أن يبنى البرنامج الدراسي على أساس الوصول

بالطالب إلى استضمار هذه السليقة بحدسه من خلال الاستعمال ، قبل معرفتها بوعيه من خلال الشرح . وهذه النقطة هامة جداً في أسبقية التدريب في الزمن على إعطاء دروس في النحو . ومعنى هذا أن تكون المرحلة الإبتدائية مرحلة التدريب الجاد على الإستعمال ، وألا يتوقف التدريب في أية مرحلة من مراحل التعليم . ذلك ما ينبغي أن يأخذه البرنامج في إعتباره .

٤ ـــ هناك منهج تطبيقي خاص لانشاء البرامج ينبني على استعمال المقارنة والانتقاء بين الأبواب النحوية لنرى أي هذه الأبواب تختار ، وأي حقائق الباب المختار ، وكيف ترتب الأبواب في البرامج ، وما الذي يكون منها للسنة الأولى ، وما الذي يكون للثانية ، وما الذي تؤخره الى مستوى أعلى لأنه فوق قدرة سن معينة على الاستيعاب ، وهلم جرا . وهذا نفسه هو المقصود بالمقارنة والانتقاء . فاذا طبقنا ذلك وصلنا الى العناصر المادية لتكوين البرنامج .

٥ ـــ فإذا وصلنا الى هذه العناصر كان علينا أن نصوغها في صورة برنامج . وقبل أن نصوغها لابد أن نكون على وعي من أمرين : أولهما أسلوب تكوين البرنامج ، كأن يكون مجملاً يترك الحرية في صياغة التفاصيل للمنفذين ، أو مفصلاً يحدد كل خطوة ويلزم المنفذين بطريقة معينة للتنفيذ . والأمر الثاني طريقة العرض التي تشاهد بها العناصر المادية للبرنامج ، أي هل يتسم البرنامج بالطابع النسقي التتابعي ، أو بالطابع الحلزوني الدائري اللذين أشرنا إليهما من قبل .

٦ ـ فإذا تم لنا ذلك وصلنا الى تكوين برنامج ذي أسلوب محدد ، وطريقة عرض معينة ، ووصلنا من خلال كل ذلك الى مايعرف باسم : «أبواب المقرر» .

العنصر الثاني من عناصر الطريقة هو التحضير ، وهو يشمل تحضير الكتاب المدرسي ، وتحضير العمل التعليمي ، سواء في ذلك العمل ماتعلق بالشرح أو طريقة الايضاح أو الاختبار أو تحليل الأخطاء والكتاب المدرسي وليد البرنامج ، فهو يكتب بحسبه . والذي جرى عليه العمل في التربية الاسلامية في عصورها الغابرة أن يفصل المعلم بين كل من النحو وكتاب الأدب ، فيقدم النحو مادة جافة تستحق ماكان يطلق عليها من صفة «الصناعة» . وكان كتاب النحو يشتمل على شواهد من الشعر العربي القديم لتعزيز القاعدة ، كما لو كان التلميذ يطالب بتوثيق هذه القاعدة . فالفرق بين الشاهد والمثال أن يساق الشاهد للمتخصص الذي يتطلب الدليل على صحة القاعدة ، أما المثال (وهو من صياغة واضع الكتاب) فهو احد وسائل الايضاح لا أكثر . وكان على المعلم فوق ذلك أن يعنّى التلميذ باعراب الشاهد وان كان الشاهد يساق للشاذ أو النادر ، وهكذا يجد التلميذ نفسه أمام حشد من مستويات الصحة قبل أن يتعرف على النظام المقبول للغة ، أو بعبارة أخرى قبل أن يعرف القواعد القياسية ، ومن شأن مثل هذا الوضع أن يؤدي في النهاية الى تكوين شخص قادر على التخريج لا على الاستعمال ، فيستطيع أن يعرب ولا يستطيع أن يؤدي اللغة باستعمالها الصحيح ، لأنه السليقة وصفت له ولم يتدرب عليها . فمثله مثل المتفرج على كرة القدم ، يعرف قواعدها ولا يجيد اللعب . ومازال هذا شأن الكثيرين ممن تلقوا هذا النوع من التعليم في معاهدنا الدينية التقليدية ، وإن كانوا خيراً ممن سواهم على أي حال .

ويفصل التعليم في أيامنا هذه بين كتاب النحو وكتاب القراءة اتباعاً لهذه السنة القديمة من جهة ، وتمشياً مع ماكان سائداً في تعليم اللغات الأجنبية في بلادنا من الفصل بين مجالات ثلاثة هي النحو والقراءة والمفردات واجبة الحفظ . ولو أن كتاب القراءة العربية الذي نقدمه للتلاميذ اشتمل على نصوص أدبية عالية القيمة كما كانت الحال في التربية الاسلامية لكان هناك مبرر للفصل بين المجالين ، ولكن النصوص سواء في كتاب النحو وكتاب القراءة تبدو فيها الصنعة والإسفاف. فنصوص كتاب النحو تصاغ تحت سيطرة رغبة جامحة في رص حشد من الأمثلة للدرس ، ثم تتصل هذه الأمثلة لتكوين النص على صورة تظهر فيها الصنعة التي تفسد على التلميذ فرصته في اكتساب الملاءمة ، وفرصته في تقليد الأسلوب الجيد ، ولا توفر له إلا جانب الصحة فقط . أما كتاب القراءة فليس أحسن حظاً من صاحبه إلا من حيث إن النص لا تبدو فيه الصنعة ، أما ماوراء ذلك من اختيار الموضوع وتوافر الذوق الجمالي والأسلوب الجيد ، فذلك متروك الى مجرد الصدفة . والذي أحب أن أقوله هنا يمكن تلخيصه فيما يلي :

١ — خير للتلاميذ في المرحلة الأولى أن تكتب لهم كتب في القراءة دون النحو ، وأن يشتمل الكتاب على مناقشات لكل فقرة بعد الفراغ منها بحيث يشتمل الموضوع الواحد على عدة مناقشات ، وأن تتجه العناية في هذه المرحلة الى الفهم والتعبير ، ويحسن في الكتاب أن يراعى حصيلة التلاميذ من المفردات ويبني عليها .

٢ — فإذا تقدمنا الى المرحلة الثانية أضفنا الى كتاب القراءة معلومات نحوية تتبع كل باب من ابواب الكتاب ، وتشتمل على الأنواع الأساسية للجمل ، أولاً ، ثم على الأبواب الاسنادية : كالفعل والفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ والخبر وأن يكون تقديم هذه

المعلومات بالتلطف دون الالحاح ، على أن نركز أكبر العناية على الفهم وصحة التعبير وملاءمته .

٣ ــ فإذا تخطى التاميذ هذه المرحلة فصلنا كتاب النحو عن كتاب القراءة ، وأبرزنا النحو في صورته الكاملة مع تقسيم الأبواب على مابعد ذلك من سنوات الدراسة . وينبغي لكتاب النحو أن يبني القاعدة على النص ، وأن يتعب المؤلف نفسه في اختيار النصوص المناسبة ذات القيمة العالية (ليقلد التلميذ أسلوبها وطريقة تفكيرها) مع مراعاة أن تشتمل هذه النصوص الجيدة على أمثلة يمكن أن تستخلص منها القاعدة ، وأمثلة أخرى يمكن أن تذكر التلميذ بما مر من أبواب النحو . وينبغي للقواعد أن توضع باختصار غير مخل بحيث يسهل تذكرها عند الضرورة ، وأن تخلو القاعدة من أي إشارة الى تعدد الأوجه ، فمن المعروف عند تعدد الأوجه أن أحدهما أفضلها ، والقرآن مثلًا يفضل ما الحجازية على ما التميمية (ماهذا بشراً ، ما هن أمهاتهم الخ) .

٤ ــ أما إذا تعلق الأمر بشعبة تسمى «شُعبة اللغات» في نهاية التعليم الثانوي ، فإن العناية بالجانب النظري هنا واجبة ، ولاتزال العناية بالجانب التدريبي أكثر أهمية ، وستظل كذلك حتى في المعاهد العليا للمعلمين .

نصل بعد ذلك الى التعليم في حجرة الدراسة ، وطريقة عرض المادة النحوية على الدارسين ؛ أتكون هذه الطريقة قياسية معيارية تقدم القاعدة وتطالب التلاميذ بمطابقتها باعتبارها معياراً للصواب ، أم تكون وصفية استقرائية تلفت نظر التلاميذ الى الأمثلة أولاً ثم يحاول المعلم بمشاركتهم أن يستنبط القاعدة من النص ؟ لكل من هذين الاتجاهين

أنصار ، ولكن الذي أحب أن أكرره هنا أن النحو ليس غاية في ذاته ، وإنما هو وسيلة الى استضمار السليقة بصوابها وملاءمتها . ولا ينبغي للمعلم أن يقف من طريقة التدريس موقف الباحث من منهج البحث . فالباحث يلتزم بخطوات منهجه المحدد ، ويحتم على نفسه دائماً أن ينتقل من الخاص الى العام بواسطة الاستقراء الناقص والفرض والتجربة أو المقارنة حتى يصل الى القاعدة . وهو يرى هذا الترتيب للخطوات عصمة لفكره أن يزيغ . أما الأمر بالنسبة الى المعلم فيختلف عن ذلك . فليس من همه أن يصحح النتائج العلمية (وهي القواعد) ، فهي حاضرة في يده ، وقد كفاه الباحث (أي النحوي القديم) جهد تصحيحها ، وكل ما ينبغي للمعلم هو أن يوصل هذه النتائج الى التلاميذ .

ولقد ثار نقاش بين أنصار الطريقة القياسية في التعليم ، وأنصار الطريقة الاستقرائية . قال أصحاب الاستقراء إن عملية التعلّم في كل صورها ، سواء داخل المدرسة وخارجها ، لاتتم في الحقيقة الا بواسطة الاستقراء . وان الذهن الانساني بحكم تكوينه مهيأً للاتجاه من الخاص الى العام ، وليس العكس . ويحاول المرء منذ طفولته المبكرة أن يصنف مدركاته أصنافاً لكل صنف منها عنوان عام ، فيجرد من أفراد الرجال صنف الرجل ، ومن أفراد النساء صنف المرأة ، وهكذا تصبح حياته نسقاً من الملاحظة والتصنيف . ومما ينبغي لطريقة التعليم ألا تخالف طبائع الأشياء وأن تعتمد أساساً على الاستقراء .

وقال أصحاب القياس : إننا لو فرضنا على الطفل أن يحصل على حقائق المادة التي يتعلمها (على كثرة المواد) بنفس الطريقة التي يصل بها الباحث الى هذه الحقائق ، لكلفناه من أمره عسرا ، وحملنا عليه من مشقة التعلّم ما لاقبل له به . فإذا كان الطفل يعتمد في كسب مدركاته

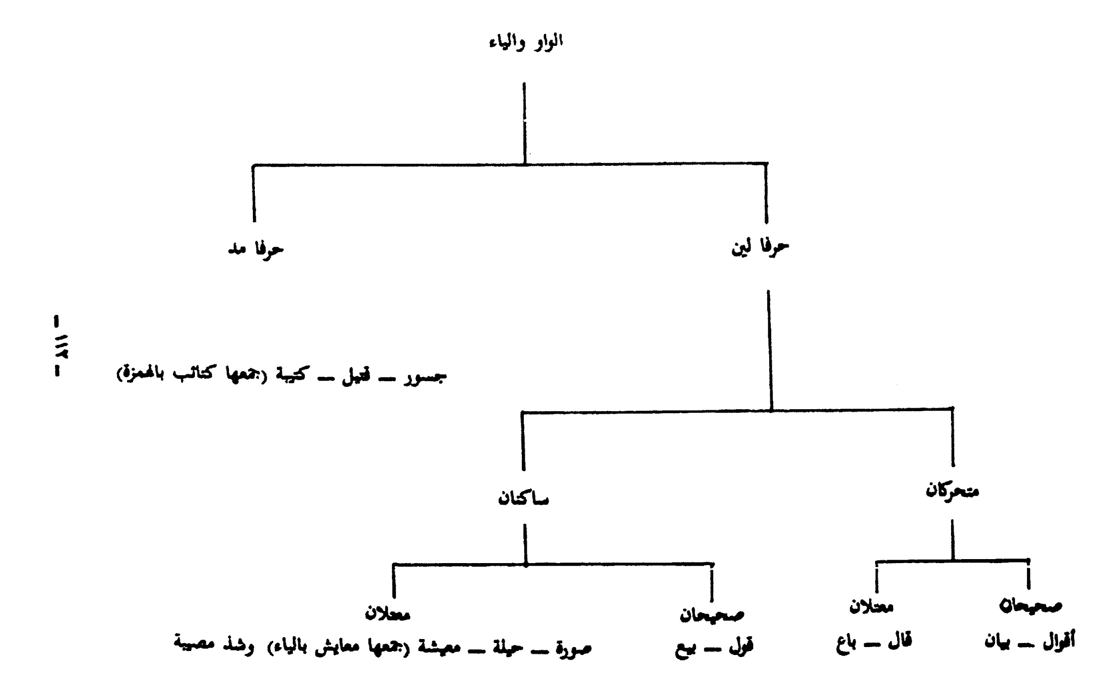
الأولى على الاستقراء (وهذا حقيقي) ، فإن الأمر يختلف بالنسبة الى الدراسة والتعلّم ، لأن المجال غير المجال . فالبيئة التي كانت في طفولته من الضيق بحيث يمكن فهمها بسهولة تصبح في الدراسة المنظمة من الاتساع بحيث تشمل كل ما يصلح للتعلّم في برنامج الدراسة ، سواء في ذلك المحسوسات والمجردات . ولو وضعنا الطفل حيال مواد الدراسة في ظروف الاستقراء العادية ، لما وصل الى نتيجة ما ، حتى لو أعانه المعلم في هذا الاستقراء ، لأن الأمر هنا أشبه بعمل الباحث منه بعمل المعلم . ومن هنا يرى هؤلاء أن الطريقة المناسبة للتعليم هي الطريقة القياسية التي تشرح القاعدة أولاً ثم توضحها بالأمثلة ثم تدرب التلاميذ عليها ، وتطالبهم بمطابقتها في الاستعمال .

ويرد أنصار الاستقراء على ذلك بأن هناك فارقاً بين استقراء العالم واستقراء المعلم ، فالأول استقراء ناقص في خضم الحياة الطبيعية ينتهي الى وصف علمي ، أما الثاني فهو استقراء تام في مجال نص محدود ينتهي الى فرض معيار على الاستعمال . فلا ينبغي أن نخلط بين استقراء واستقراء ، ولابين ظروف وظروف . فأفضل الطرق ، فيما يرى هؤلاء ، أن يقدم المعلم النحو من خلال النص يعرضه على التلاميذ ويشرحه ، ويضع أيديهم على البينات data التي تعين على استخراج القاعدة ، ثم يصل بهم من بعد إلى القاعدة ذاتها . ثم ينتهي بعد ذلك بمطالبتهم بمطابقتها في الاستعمال .

وعلى الرغم من أن عمل المعلم ليس مصارعة حرة مع عقل التلميذ لا تخضع للقواعد والطرق التربوية ، ينبغي أن نشير الى أن علم اللغة التطبيقي يعطي حرية ملحوظة للمعلم في مجال المزج بين الطريقتين بحسب ظروفه وتقديره ، بل يرى المزج بين الطريقتين في التعليم أمراً لامفر

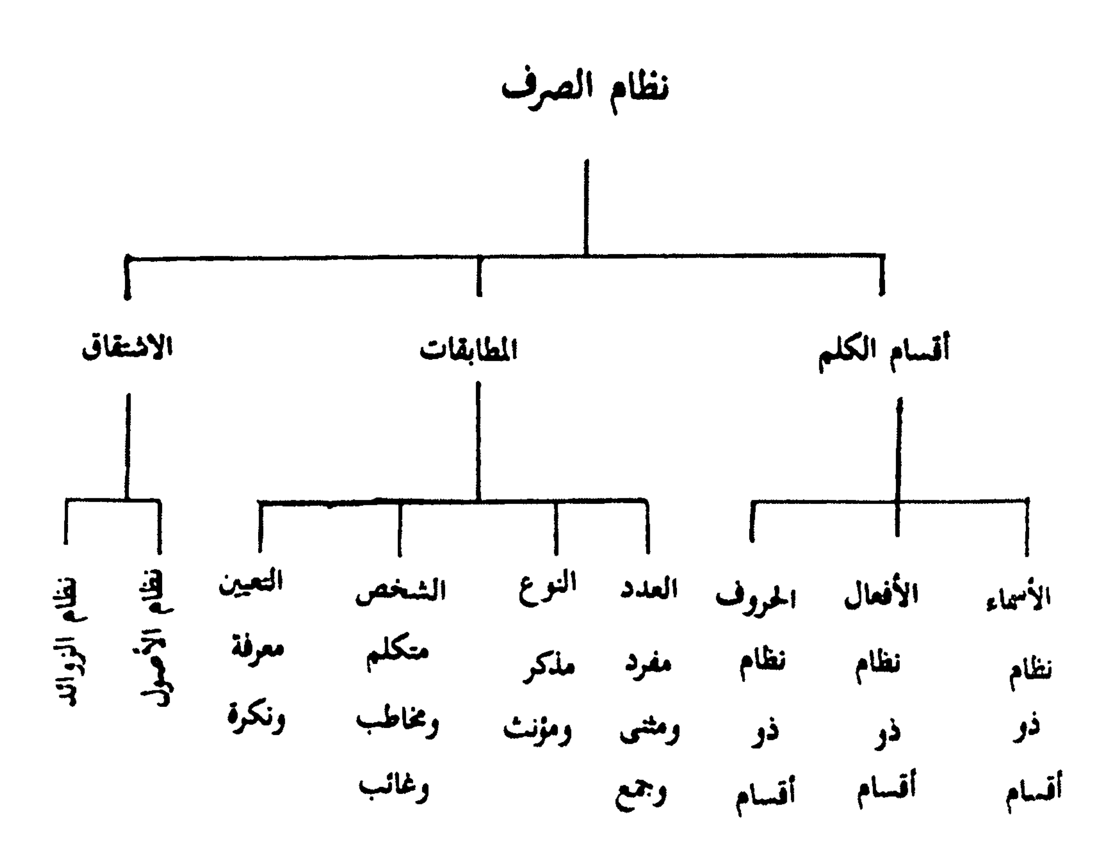
منه . فلو فرضنا أننا استخدمنا النص في استنباط القاعدة ، فوصلنا الى هذه القاعدة من النص بالاستقراء فلن يتوقف بنا الأمر عند هذا الحد ، لأن التدريب ، وهو أهم وسائل استضمار السليقة ، لايتم إلا بواسطة القياس على القاعدة ، سواء في الأمثلة التي يقدمها المعلم للتحليل ، أو في الجمل التي يصوغها التلاميذ أثناء التدريب .

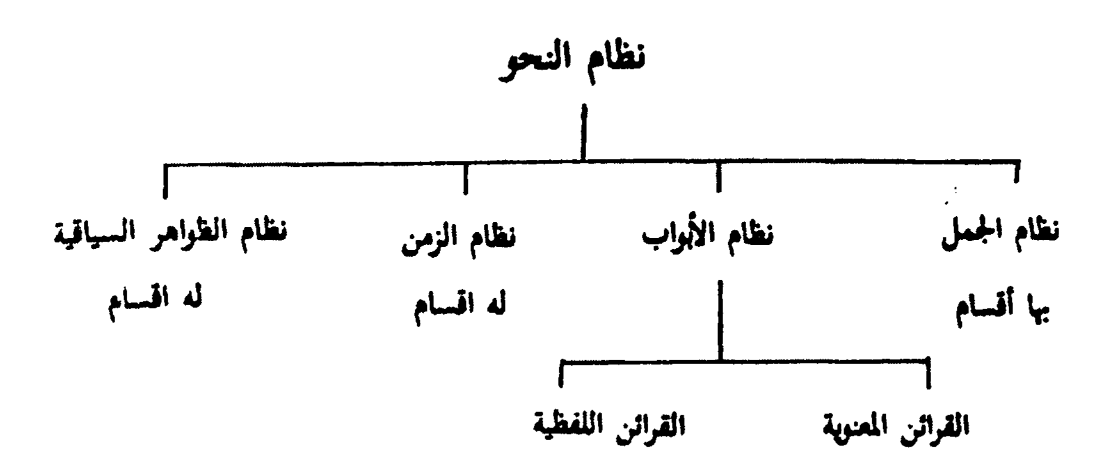
ومما يتصل بالطريقة أيضاً الشرح وهو وصف تعليمي كما سبقت الاشارة ، وكما أن الوصف التعليمي لا يتأبى على المعيارية نراه حفياً بالقياس والتعليل والتأويل ليجعل كل ذلك وسيلة الى الضبط والتوجيه . وينبغي لهذا الوصف أن يجعل من غاياته القاء الضوء على الفروق بين أنماط التراكيب اللغوية ، وعلى الطابع التنظيمي للغة . فاللغة مكونة من أنظمة ثلاثة رئيسية هي نظام الأصوات ، ونظام الصرف ، ونظام النحو ، وكل نظام منها يشتمل على أنظمة فرعية . فالنظام الصوتي مثلاً مكون من فروع تنظيمية منها نظام الصحاح والعلل ونظام المقاطع ونظام النبر ونظام التنغيم . فإذا نظرنا الى فرع كالصحاح والعلل وجدناه يتفرع أيضاً الى الصحاح من جهة والعلل من جهة أخرى ، ولكل وظائفه . فتكون الصحاح دون العلل أصولاً للاشتقاق وبداية للمقاطع ، وتتحمل الحركات وتوصف بالجهر أو الهمس وتشدد فيكون من تشديدها إما بداية مقطع جديد أو وقف . وأما العلل (وأقصد الحركات والمدود) فهي مناط قوة الأسماع ومحور تقليب الصيغ من الأصول الثلاثة ومركز للمقطع وعلامات للإعراب لايشاركها في الدلالة على الإعراب من الصحاح إلا النون في الأفعال الخمسة . ويتضح فارق الوظيفة بين الطائفتين بمكان الواو والياء في التراوح بينهما لينا ومدا على النحو التالي :


الواو والياء
حرفا لين
حرفا مد
جسور ـ قتيل ـ كتيبة (جمعها كتائب بالهمزة)
متحركان
ساكنان
صحيحان
أقوال ـ بيان
معتلان
قال ـ باع
صحيحان
قول ـ بيع
معتلان
صورة ـ حيلة ـ معيشة (جمعها معايش بالياء) وشذ مصيبة

ويقوم النظام داخل الصحاح على المخارج العشرة وطرق النطق الأربع على المزاوجة بين الجهر والهمس ، ثم التفخيم والترقيق . ويقوم النظام داخل العلل على أساس الطول والقصر والتقدم والتأخر بالنسبة لأعلى نقطة في اللسان أثناء النطق ويحكم النظام المنطقي نمط توزيعي في الكلمة فبعض المقاطع يصلح في بداية الكلمة وبعضها لايصلح وبعضها يختص بالوقف وبعضها لايختص وهلم جرا . ومعنى ذلك أننا ازاء نظام هو فرع على نظام حتى نصل الى اللغة باعتبارها النظام الأكبر .

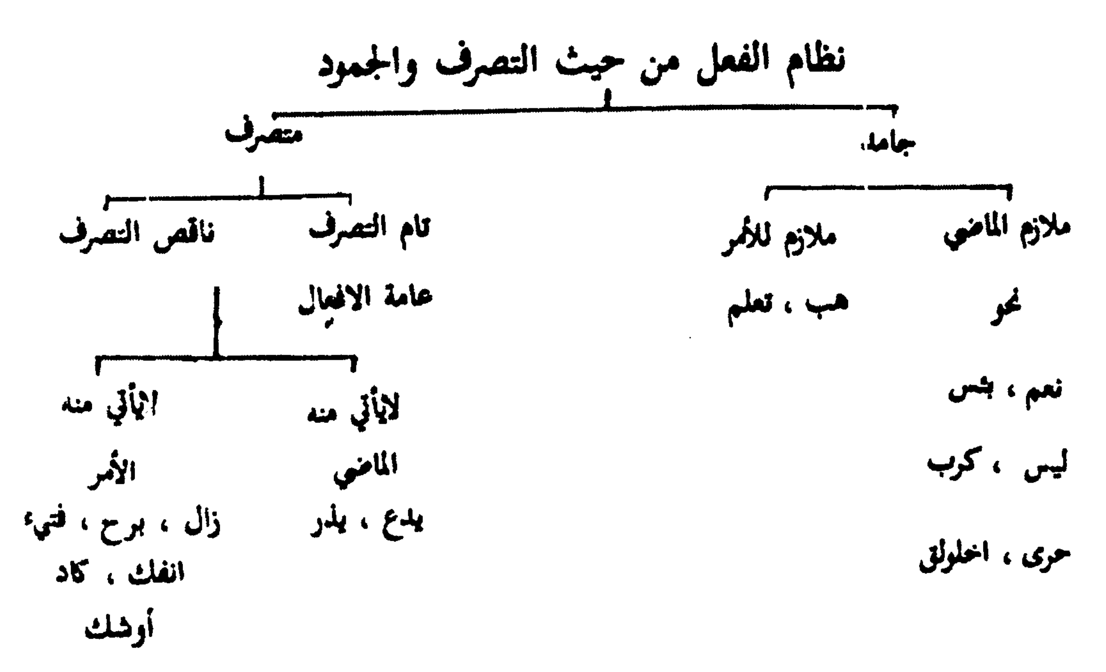
وكذلك يتسم النظام الصرفي بدرجية في أنظمته الفرعية تتمثل فيما يلي :



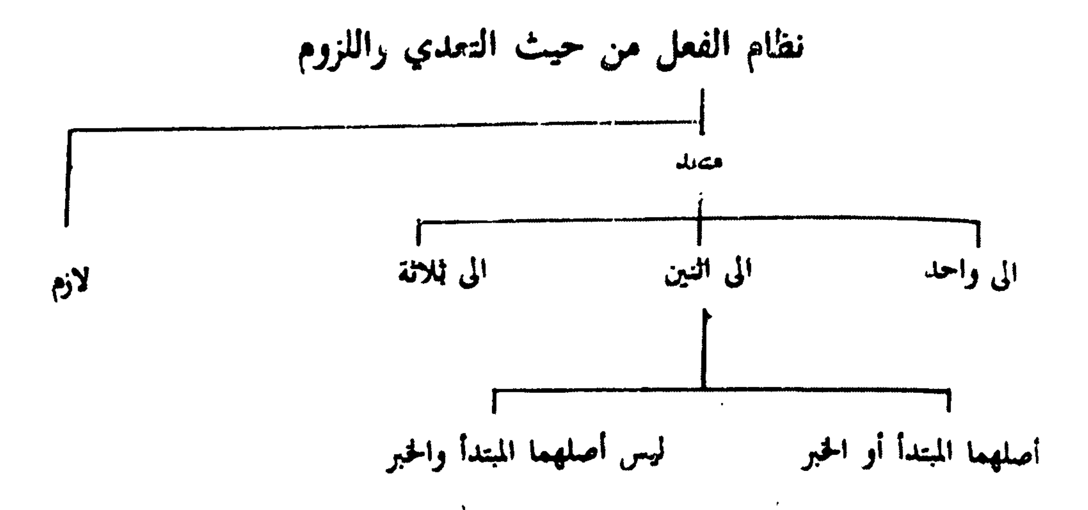


تلك صورة شديدة التركيز والاختصار لتفرع الأنظمة اللغوية بعضها من بعض ، ومايزال هذا التفريع يتصاعد حتى تصبح المسألة الواحدة نظاماً أصغر مشتمل على أنماط في داخل الباب النحوي كما يبدو الأمر في الأمثلة التالية :

المثال الأول :



المثال الثاني :



المثال الثالث :

نظام الاخبار عن المبتدأ

- المبتدأ جامد
  - فله خبر
- المبتدأ وصف
  - فله فاعل
    - غير معتمد له قاعدة مقامية
    - معتمد على نفي أو استفهام
      - فهو نواة الجملة
        - مطابق لفاعله
          - في الافراد: فيه اعرابان نحو أقائم زيد
          - في التثنية / في الجمع: الوصف خبر مقدم نحو : أقائمان الزيدان اقائمون الزيدون
        - غير مطابق لفاعله
          - الوصف مفرد: الأول مبتدأ نحو : أقائم الزيدان أقائم الزيدون
          - الوصف مثنى / الوصف مجموع: التركيب ممتنع
    - معتمد على مبتدأ أو موصوف
      - فهو خبر أو نعت

هذا ما قصدت، إليه بدعوى درجية التنظيم اللغوي ، والذي يصنع النظام إنما هو التوزيع النمطي للغة . وكلما كان المعلم على ذكر من هذا الطابع النمطي للغة كان أقدر على إجادة الشرح . ويحسن في الشرح دائماً أن يكون بعبارات بسيطة مع الابتعاد قدر الطاقة عن الأفكار المجردة ، إلا حين الاضطرار إليها كحين يسأل التلميذ عن علة ، فإن سأل فليكن الجواب علة تعليمية لاجدلية كما أشار ابن مضاء ومن قبله ابن السراج .

سبقت الإشارة إلى أن الضبط والتوجيه من مطالب التعليم . وقد يكون الضبط والتوجيه في صورة العبارة المعيارية أو القاعدة القياسية ، كما يكونان في صورة استعمال الوسائل الإيضاحية السمعية والبصرية . وأقدم الوسائل التوضيحية وأشهرها الأمثلة التي توضح القاعدة ، ولايساويها في اليسر وخفة المئونة إلا ما أشرت اليه من الجداول الموضحة للأنظمة . فليس أدعى للإحاطة بالقاعدة من أن تراها ماثلة أمامك في صورة جدول تتضح به علاقات الأنماط ، إذ لايثبت من الأمور في الذهن إلا ما اتضحت علاقته بغيره . وأما وسائل الإيضاح الأخرى فلعل أحقها بالعناية الأشرطة المصورة التي تشتمل على حوار باللغة الفصحى ، فتقدم للتلميذ الصواب والملاءمة في وقت معا ، وتخرج اللغة من محبسها في الكتاب إلى فسحة الحياة النابضة ، فيقف الطالب من اللغة الفصحى موقف المشارك في بيئة حية ، فيسهل عليه استضمار السليقة كما سهل عليه أن يكتسب لهجته الدارجة في الحياة الطبيعية التي تتضح فيها أبعاد مقام الاستعمال بوضوح ظروف الاتصال . ولكن هذه الوسيلة باهظة التكاليف إذا وضعنا في الاعتبار عدد المدارس والفصول والتلاميذ أما معامل الاستماع اللغوي فدون ذلك في التكاليف المالية وفي النفع على حد

سواء ، لأن مجرد الاستماع بغير الرؤية قد يؤدي إلى الصواب ، ولكنه لايؤدي إلى الملاءمة . والعين كما يقولون أبلغ في التعليم من الأذن «وما راءكمن سمعا» .

وينبغي أن يكون العمل الرئيسي للمعلم هو التدريب والتمرين ، لأن عرض القواعد بمفرده لايؤدي الى اكتساب السليقة ، حتى إن أدى الى اكتساب القدرة على التحليل والإعراب وما دامت اللغة الفصحى ليست لغة البيت ، ولا لغة السوق ، فإن المجال الوحيد لاستعمالها هو اليوم المدرسي وما يشتمل عليه من ساعات التدريب وضروب النشاط المخطط . فهناك دروس المحادثة ، والإنشاء الكتابي ، والمطالعة الجهرية أمام التلاميذ ، ثم ما يشتمل عليه النشاط الثقافي في المدرسة من مناظرات ، وخطابة ، وعروض . كل ذلك من شأنه أن يعين على استضمار السليقة ، وأن يكسر حاجز الخوف من صعوبة العربية التي اتهمت بها ظلماً وعدواناً . وكل ما هناك أننا بحاجة إلى إعداد المعلم الواعي بدوره . الفخور بمهنته ، المتحمس لعمله ، لنصل إلى هذه الغاية .

وهناك الاختبار والامتحان . وينبغي أن نبتعد بهما عن طابع الحفظ والاستظهار ، إلى طابع شحذ فاعلية التلميذ ، والكشف عن مدى استضماره للسليقة . فلا ينبغي للامتحان أن ينصب على القواعد والأحكام ، ولا أن تكون الإجابة عن السؤال بنعم أو لا ، توقياً لحكم المصادفة في التقييم ، وإنما ينبغي أن يطالب التلميذ بتعيين التركيب الصحيح والخطأ من جملة تراكيب معروضة ، وأن يضبط نصاً بالشكل ، وأن يكون عبارة صحيحة من كلمات مبعثرة ، وأن يملأ المسافات البيضاء في السياق بكلمات مناسبة ، وأن يحول العبارة من

المفرد إلى غيره والعكس — ويصف التغيير الذي تم ، وغير ذلك من اختبارات السليقة دون الذكر .

ولتحليل الأخطاء دور هام في تعليم اللغة . ولقد ذكرنا من قبل ان السليقة تنسب الى متكلم مثالي في مجتمع متجانس . أما على مستوى الأفراد غير المثاليين فلكل منهم لهجته الخاصة التي تنبني على سليقة تختلف قربا وبعداً من السليقة المثالية بحسب حظه من اللغة . فإذا كان الفرد تلميذاً في مدرسة كانت سليقته الفردية أكثر بعداً عن السليقة الفصحى ممن هم أعلى منه في مرتبة التعلم . والفرق بين سليقته والسليقة الفصحى رغم ان كُلّاً منهما نظام متكامل ، انهما قد يتطابقان في بعض النواحي فيكون بينهما قسط مشترك common core ، ولكن كلا منهما يختلف عن الآخر من جهات أخرى ، وترجع نواحي الاختلاف الى تداخل اللهجة الدارجة للتلميذ مع ماتعلمه من الفصحى بحيث لو كنا على معرفة بنظام الدارجة لأمكن أن نتنبأ بأخطاء التلميذ في الفصحى ، فالجهد التعليمي في جملته يقوم على محاولة رأب الصدع بين عادات التلميذ الآتية من الدارجة وبين قواعد الفصحى ، أي بين السليقة الفردية والسليقة المثالية . وسن هنا يحسن بالمعلم أن يتعرف على طرفي المعادلة ، وأكبر وسيلة من وسائل التعرف هي مراقبة اخطاء التلميذ وتحليلها ، لأن هذه الأخطاء الظاهرة هي اعراض لجهات الاختلاف غير الظاهرة بين السليقتين . وهذه الأخطاء على أنواع : فمنها الهفوات وفلتات اللسان ، وهذه غير مهمة ، لأن صاحبها يعرف انه أخطأ ، ويعود الى تصحيح خطئه . وتتمثل هذه الهفوات في ظواهر الابدال والنقل والحذف والزيادة في الجملة ، وتحدث عند التعب أو التردد أو القلق أو الوقوع تحت ضغط عصبي ما ، فقد يقول المرء : «رسلت القراءة» وهو يعني

«قرأت الرسالة» ومن الأغلاط ما يؤدي اليه الجهل بنظام اللغة كالذي نلحظه في كلام غير العرب بلغة العرب ، وفي محاولة الأميين ان يتفاصحوا ، وهذا هو مجال التصحيح على لسان التلميذ . وقد تتعلق الأخطاء بالقواعد كما تتعلق باستعمال المفردات ، كما أن هذه الأخطاء جائزة على المتكلم حين يتكلم ، وعلى السامع حين يسمع ، ومن هنا تأتي ظاهرة سوء التفاهم ، ويستطيع المعلم أن ينتفع بتحليل هذه الأخطاء انتفاعاً هاماً في توجيه تلاميذه وتدريبهم على الصواب ، كما يستطيع واضع البرامج أن يضع اصبعه على نقط هامة في هذا المجال يعطيها عناية خاصة عند تصديه لعمله .

والله ولي التوفيق

من مسائل النحو



من مسائل النحو

يكثر الكلام في أيامنا هذه عن تبسيط النحو العربي وتخليصه مما يتسم به من إطالة في العرض لمسائلة وكثرة الحشو في حقائقه . ولعل هذا الكلام وليد احساس بما يلاقيه طلاب النحو من عنت في سبيل فهم هذه المادة التي أصبحت في نظر العدد العديد منهم مصدر شكوى كما أصبح اتجاه نحاتنا إلى تبنسيطها مناط رجاء .

والحق أن الناظر في كتب النحو يجد أن موطن الداء في سوء عرض المسائل النحوية إنما هو عدم اتخاذ منهج معين في علاج هذه المسائل . وبيان ذلك أن النحاة بدل أن يستبينوا لأنفسهم منهجا نحويا واضح المعالم فيدرسوا مسائلهم فى ضوئه يعمدون إلى فروع الدراسات الأخرى يتلمسون عندها حلا لمشاكلهم ويرتضونها حكما فيما يعرض لهم من صعوبات . وإن الذى ينظر في النحو العربي ليجد هذه الظاهرة سائدة في كل نواحيه سواء أكان ذلك من ناحية التبويب وضم المسائل في باب واحد لا يجمعها فيه سبب نحوى وإنما ترتبط برباط من خارج النحو أم كان ذلك من ناحية أية مسألة بعينها يعمد النحاة في تقريرها الى أفكار من خارج النحو كذلك .

وآية ذلك ما نلحظه من هاتين الناحيتين معا في باب المستثنى .
فأما من الناحية الأولى فسنوضح أن الجمع بين إلّا وبين بقية ما يسمونه

أدوات الاستثناء في باب واحد أمر لامبرر له من الناحية النحوية المنهجية وإنما تأتيه المبررات من النظرة إلى هذه الأدوات من وجهة نظر بلاغية أو هي أكثر ارتباطا بالبلاغة منها بالنحو . وأما من الناحية الثانية فسنبين أن الإعرابات المختلفة لما بعد إلا لايهمنا منها الا إعراب واحد وأن بقية هذه الإعرابات حقها أن تدرس في أبواب أخرى غير باب الاستثناء .

والأدوات التى عدّوها في باب المستثنى إلى جانب إلّا هى : غير وسوى وليس ولايكون وعدا وحاشا وسنتكلم عنها على التوالى :

إذا نظرنا إلى تعريف الاستثناء وجدنا المقصود به هو الاخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلاً منزلة الداخل . ولعل كلمة الإخراج هذه توضح لنا الفكرة التى جعلت النحاة يربطون بين هذه الأدوات في باب واحد وإن اختلفت وظائفها النحوية من حيث العمل كما يشهد بذلك بعض الشواهد التى أوردها النحاة أنفسهم على ذلك وإن اختلفت هذه الأدوات كذلك من حيث الاسمية والفعلية والحرفية . ولكن فكرة الإخراج إن صحت أساسا للكلام في الاصطلاحات النحوية فلست أرى سببا يمنع بعض الكلمات الأخرى التى تفيد هذا المعنى من أن تكون من بين أدوات الاستثناء . من ذلك كلمة « دون » في مثال نحو : « أحببت إخوتى دون على » ومنه كلمة « استثنيت » في نحو « أحببت إخوتى واستثنيت عليا » وكلمات أخرى يمكن أن تقوم هذا المقام نحو « لا أعنى » و « لا أقصد » و « دع » ... الخ .

ليس الإخراج إذاً هو العامل المهم في الاستثناء وإنما المهم هو الأداة وما يرتبط بها من اعراب فاذا نظرنا الى ما يربط بين إلّا وبين غير من إعراب لم نكد نجد ما يبرر رأى النحاة في وضع غير بين أدوات الاستثناء ويكفى في ذلك أن نورد قول صاحب التصريح فيما تفارق غير

فيه إلا حيث يقول إن غيرا تفارق إلا في خمس مسائل :

١ ــ أنّ إلّا تقع بعدها الجمل دون غير (ما قابلت صديقا إلاحيّيته) .

٢ ــ يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع إلا جيد .

٣ ــ يجوز أن يقال قام غير زيد ولايجوز قام إلا زيد .

٤ ــ يجوز ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو ولايجوز «إلّا» مراعاة للمعنى .

٥ ــ يجوز ما جئتك إلا ابتغاء معرفتك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معرفتك .

فإذا عرفنا ذلك الذى يورده التصريح أدركنا أن الجامع بين إلاّ وغير إنما هو فكرة الإخراج ليس غير وإن اختلف إعراب ما بعدهما بحسبهما واختلفا من حيث المعنى النحوى العام وهو اسمية غير وحرفية إلّا كما اختلفا في جميع ماجاءت به عبارة التصريح .

سيقول قائل : ألست ترى جامعا يجمع بينهما في اطراد إعراب غير بما يستحقه ما بعد إلّا من إعراب ؟ وجوابى على ذلك أن المفعول والحال يشتركان في النصب ولكن النصب لا يجعل المفعول حالا بكونه نصبا فحسب ولا يجعل الحال مفعولا وإنما يتميز كل منهما بوظيفة نحوية معينة هى التى تعبر عنها الحركة الإعرابية . وإن هذه الوظيفة لتلتمس فيما يحيط باستخدام كل منهما من ملابسات نحوية ومن علاقات متشابكة بين هذا المنصوب وبين بقية الكلمات في السياق . فمما يفرق بين المنصوبين علاقتهما بالفاعل مثلا فنحن إذا أردنا اللعب بكلمات الجملة أمكن أن نجعل من الفاعل والحال مبتدأ وخبرا ولم نستطع أن نفعل

ذلك مع الفاعل والمفعول . فاطراد إعراب غير بما يستحقه ما بعد إلا من إعراب لايتحتم معه أن يكون معنى الحركة التى على غير هو معنى الحركة التي على ما بعد إلا من الناحية النحوية .

بل إن ثمة ما يطعن في القول بإن هذه الحركة تعبر عن الاستثناء فالأشمونى مثلا يرى أن أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو : «صالحا غير الذى كنا نعمل» أو شبهها نحو : «غير المغضوب عليهم» ؛ فإن الذين جنس لأقوام بأعيانهم وأيضا فهى إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها فلما ضمنت معنى إلا حملت عليها في الاستثناء . فالذى نأخذه من كلام الأشمونى هنا شيئان أولهما أن الحركة التى على غير ليست حركة الاستثناء وإنما هي حركة النعت . وثانيهما أن غير وهى التى تستعمل صفة في الأصل ليست من أدوات الاستثناء وإنما حملت على إلّا حملا . ولقد قال الفارسى بنصب غير على الحال . وسواء أكانت غير صفة أم حالا فالصفة والحال معنيان نحويان مغايران لمعنى الاستثناء ولم يأت بغير إلى باب المستثنى إلا ما يلحظ فيها من معنى الإخراج .

ومذهب الخليل وسيبوية وجمهور البصريين أن « سوى » من الظروف اللازمة ويرى الرمانى والعكبرى أنها ظرف غالبا وغير ظرف على قلة ويرى الأشمونى أن سوى مثل غير لأمرين أحدهما إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف مع أن الواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك .

ومعنى هذا أن ظرفية سوى معترف بها من شيوخ البصرة وجمهورها وأن الأشمونى حين حاول دفع هذا المعنى عن سوى لم يدفعه

لأنه يخالف وظيفتها النحوية ولكنه عمد إلى أهل اللغة يجد عندهم معناها النحوى وصرف النظر عن كلام أهل النحو في هذا المعنى .

فاذا سلم لنا أن « سوى » ظرف كان لنا أن ندعى أنها منصوبة بفتحة مقدرة على آخرها منع من ظهورها التعذر وصح في فتحتها وفي الفرق بينها وبين فتحة الاستثناء ما قيل من قبل في التفريق بين الفتحة التى للنعت في غير والفتحة التى للاستثناء فيما بعد إلا . ومن هنا نجد أن المبرر الوحيد للنحاة في عدّهم « سوى» من بين أدوات الاستثناء هو ما يلحظ فيها كذلك من معنى الإخراج . وقد سبق لنا الكلام في عدم صلاحية هذا المعنى لأن تنبنى عليه أحكام نحوية . فوجه القول في سوى أن تتم دراستها في باب الظرف وأن توصف بأنها تعامل معاملة بقية الظروف من حيث النصب والإضافة والتصرف وغيرها من الأحكام النحوية .

ومما عدوه من أدوات الاستثناء فعلان من باب كان وأخواتها هما ليس ولا يكون وبالرغم من الاعتراف بان المنصوب بعدهما خبر لهما وأن اسمهما ضمير مستتر وجوبا إلا أن فكرة الإخراج هنا طغت أيضا على الوظيفة النحوية . ولعل فكرة الإخراج قد تسربت الى هذين الفعلين من خلال إرجاع الضمير المستتر بعدهما والذى يعرب اسما لهما . فالذى يقوله النحاة إن هذا الضمير يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أى بعضهم . فما دام قد توافر للنحاة مُخرج منه ومُخرج فالظاهر أن ما بينهما صالح في نظرهم لأن يكون أداة إخراج أيا كان بابه النحوى، وأيا كان تحديده الصرفى أى سواء أكان اسما أم فعلا أم حرفا .

وعدّوا من أدوات الاستثناء كذلك عدا وحاشا وجعلوا انتصاب

الاسم بعدهما على المفعولية وفاعلهما ضميرا مستترا وجوبا وفي ذلك ما يدعونا الى القول بوجوب الاكتفاء بهذا الاعراب لهما دون القول بإنهما أدوات استثناء لأن الكلمة لا تكون فعلا هو أساس جملة مهما كانت هذه الجملة فرعية ثم تكون في نفس الوقت أداة مع ما فى معنى الأداة من ارتباط بوظيفة الحرف . وإن جرّ ما بعد هذين الفعلين لقليل حتى انه لايمكن أن يقوم عقبة دون اعتبار هذا الفهم الذى نقرره فيهما عن النحاة أى كونهما فعلين أساسا لإعرابهما والخروج بهما عن باب المستثنى مع اعتبار جملتهما لا محل لها من الإعراب كالجملة التذييلية التى تأتى في نهاية الكلام نحو مثلى الأعلى محمد صلى الله عليه وسلم .

فالاستثناء اذاً له أداة واحدة هى إلّا . وهى أداة لأنها حرف . فأما بقية ما عدّوه من أدوات الاستثناء فأسماء وأفعال لكل منها إعرابه الخاص الذى لا يتصل بباب الاستثناء إلا من خلال الاعتراف بمعنى مشترك كالإخراج وذلك فى صلب دراسة من أخص خصائصها طرح كل شيء فيما عدا شكل الكلمة ووظيفتها . ولعل اولى الدراسات العربية بالاستثناء كما يصوره النحاة فى كتبهم هى علوم البلاغة لأنهم يجعلون الجامع بين صورها المختلفة وحدة الفكرة لا وحدة الإعراب .

وهنا نصل إلى المرحلة الثانية من مرحلتى كلامنا فى الاستثناء حيث نحاول تبيان أننا لا نهتم الا بواحد من الإعرابات المختلفة التى نسبها النحاة لما بعد إلا . وذلك الإعراب هو النصب ويمكن أن نبين الأقوال المختلفة في إعراب ما بعد إلا بالجدول الآتى :

متقدم			متأخر									
			متصل						منقطع			
مفرد		مكرر	مفرد			مكرر			مفرد		مكرر	
موجب	منفى	موجب أو منفى	موجب	منفى		موجب	منفى		موجب	منفى	موجب	منفى
				تام	مفرغ		تام	مفرغ				
واجب النصب ما استثنت الا مع تمام تنتصب	يختار النصب ويجوز الإتباع ويجوز نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إذ ورد	ينصب الجميع دون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم	واجب النصب ما استثنت الا مع تمام ينتصب	يجوز فيه النصب والإتباع وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل	بحسب العوامل وإن يفرغ سابق إلا لما بعد يكن كما لو الا عدما	واجب النصب في الجميع وانصب لتأخر	عند القصد التوكيد تلغى إلا المكررة وإلا فواحد بحسب العوامل وفي الباقي النصب وجيء بواحد منها كما لو كان دون زائد	واحد بحسب العوامل وفي الباقي النصب فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بإلا استثنى	واجب النصب ما استثنت الا مع تمام ينتصب	راجح النصب ويجوز الإبدال عند تميم إذا صح تسليط العامل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع	واجب النصب ما استثنت الا مع تمام ينتصب	ينصب الجميع ويجوز الإبدال عند تميم. وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

فالمستثنى عند النحاة واجب النصب في الأحوال الآتية :

١ ــ في كل أحوال الإيجاب سواء أكان :

(أ) متقدما نحو قام إلا زيدا القوم .

(ب) متأخرا نحو قام القوم إلا زيدا .

(جـ) مفردا كما تقدم .

(د) مكررا نحو قام القوم الا زيدا إلا عمرا وقام الا زيدا الا عمرا القوم .

(هـ) متصلا كما تقدم .

(و) منقطعا نحو قام إلا حمارا القوم وقام القوم إلا حمارا .

٢ ــ في حالة النفي والتمام والتكرار سواء أكان .

(أ) متقدما نحو ماقام إلا زيدا إلا عمرا القوم .

(ب) متأخرا ففي هذه الحالة يعمل العامل في واحد منها ويحسن ان يكون اولها والنصب واجب في البقية نحو ماقام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا .

ونصب المستثنى مختار على إتباعه عند النفي فى حالتين :

١ ــ التقدم وعدم التكرار نحو ماقام إلا زيدا القوم .

٢ ــ التأخر والانقطاع سواء أكان مفردا أم مكررا نحو ما قام القوم إلا حمارا والإتباع في هذه الحالة لغة تميم فقط .

ويجوز نصب المستثنى وإتباعه في الكلام التام المنفى مع الإفراد والاتصال نحو جواز النصب والرفع في نحو ماقام القوم إلا زيدا .

ويكون ما بعد إلا بحسب ما قبلها من عوامل عند التفريع نحو

ماقام إلا زيد وما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد وما محمد إلا رسول .

دعنا أولا نُخرج من باب المستثنى إخراجا تاما حالة التفريغ فإن إدخالها في باب الاستثناء لم يكن إلا وهما ولّده وجود إلّا في الجملة . وواضح أن حالة التفريغ يمكن أن تدرس في عدد من الأبواب النحوية كالمبتدأ والخبر وكالفاعل ونائب الفاعل وكالمفعولات والحال وهلم جرا ولن يكون الاستثناء أحد هذه الأبواب لأن الاستثناء مرتبط بحركة معينة هي النصب على نحو ما سنشرحه بعد قليل فليس ثمة مجال لقبول إعراب بحسب العوامل في هذا الباب لأن الإعراب بحسب العوامل قد يكون بالرفع أو الجر وليست هاتان الحركتان من حركات الاستثناء . وأما جواز النصب والإتباع فالذى يبدو لى أن هذين الإعرابين لم يكونا يجتمعان على اللسان الواحد يختار أيهما شاء وإنما اختص فريق من العرب هو الأكثرية بالنصب واختص فريق آخر أقل منه بالإتباع والذى دعانى إلى دعوى الكثرة للطائفة الناصبة والقلة للطائفة المتبعة أن هذا المستثنى نفسه لو تقدم لكان نصبه مختارا واتباعه قليلا ولو تكرر متأخرا لوجب النصب فيما عدا واحدا من المستثنيات على نحو ما بيناه من قبل واختيار النصب على الإتباع حينا ووجوبه حينا آخر ثم جوازه حينا ثالثا يغرى بالقول بإن هذا النصب هو الأشيع عند العرب في هذه الحالة التى سماها النحاة جواز الوجهين . فاذا صدق هذا القول ضممنا هذه الحالة الى ما يسمونه حالة اختيار النصب وإنما جاء اختياره بسبب كثرته وقلة الإتباع . ولقد نصصنا على الحالتين اللتين يختار فيهما النصب وذكرنا أيضاً أنهما من الحالات التى يكون فيها الكلام تاما منفيا كهذه الحالة .

ومعنى رجحان النصب لو سلم لنا في هذه الحالات الثلاث أن

جمهرة العرب كانت تنصب المستثنى وأن قلة من العرب كانت تتبعه . وسيكون معنى ذلك على الفور أن الاستثناء في هذه الحالات كان حكمه النصب عند جمهرة العرب إلا قلة منهم . وسيكون معنى ذلك كذلك أن نضيف هذه الحالات الثلاث من حيث حكمها إلى حالات الإيجاب وهى جميعا واجبة النصب كما ذكرنا . وتكون النتيجة بعد كل أولئك أن النصب هو الحركة الإعرابية التى تعبر عن الاستثناء وأن الاستثناء لايكون إلا مع استعمال إلّا ومع وجود المستثنى منه (التمام) فأما استعمال غير إلّا مما سموه أدوات الاستثناء وأما تفريغ العامل لما بعد إلّا وأما ما غير النصب من حركات فيجب أن يدرس خارج باب الاستثناء .

ضوابط التوارد

ضوابط التوارد

عندما صدر كتاب « اللغة العربية ــ معناها ومبناها » تضمن تخطيطاً للقرائن النحوية من لفظية ومعنوية ، وصرف فضل انتباه الى القرائن اللفظية ، فعد منها : البنية (أو المبنى) والإعراب والمطابقة والربط والرتبة والتضامن والاداة والنغمة في الكلام المنطوق . ثم منح البنية فهما خاصا ونسب اليها من الارتباط بالوظيفة ما جعل لها معنى أطلق عليه اسم « المعنى الوظيفي » . ثم حاول تحديد القيمة الحقيقية لهذا المعنى الوظيفي فألفاه صالحاً لبيان دلالة النص حتى مستوى التحليل الوظيفي (أو ما يطلق عليه النحاة : إعراب النص) . فلقد وجد أن صياغة « نص » ليس لمفرداته معان معجمية ولا لجمله معان دلالية (أي إفادة) لا تحول دون تحليل الوظائف في هذا النص (أي دون إعرابه وتحديد الأبواب الداخلة في تركيبه) . فليس من الصعب مثلا أن تحدد الأبواب النحوية في نحو : « سقحت حوكفة المسدوق على مراصنه » على ما في تلك من فساد معاني المفردات والتركيب .

ولقد ترتب على ذلك سؤال ألقاه الكتاب عن مدى دقة قول النحاة : « الإعراب فرع المعنى » ، ثم الإجابة عن هذا السؤال بأنه كان على النحاة أن يقيدوا « المعنى » الذي أشاروا إليه ، لأن المعنى الوظيفي كما يبدو من صلاحية التركيب الخالي من المعنيين المعجمي والدلالي ، هذا المعنى الوظيفي صالح أن يتفرع عنه « إعراب ما » . وكان مطلب المؤلف عند هذا الحد أن يجري تعديل عبارة النحاة حتى

تصير : « الإعراب فرع المعنى الوظيفي » . وعندما ألقي المؤلف نظرة على قرينة التضام وجد لها ثلاثة مظاهر : فالبنيتان في التركيب إما أن تختص إحداهما بالأخرى أو تلزم عنها ، وهذا هو التلازم ، واما أن يمتنع ورود إحداهما مع الأخرى ، وذلك هو التنافي ، وإما أن لا تلزم ولا تمتنع ، وقد سمي ذلك باسم « التوارد » . ولقد شرح المؤلف ما قصده بالتلازم والتنافي شرحا يوضحهما للقارىء وربط بينهما وبين طرق الاستدلال على المعنى النحوي ، ولكنه عندما عرض للتوارد رأى له جانبا أسلوبيا يتجاوز ضبط النحو فأنكر عليه أن يكون قرينة على معاني النحو . فليس من قرائن النحو مثلا أن نعلم أن لفظ « الأم » يمكن أن يوصف بصفات مثل « الحنون » أو « الرؤوم » أو غيرهما مما يتوارد مع هذا النص . بل انه ليس من قرائن النحو أن نعلم أن الفعل « شكر » يمكن أن يأتي متعديا أو أن تتعلق به لام الجر . وهكذا نظر المؤلف إلى التوارد نظره الى « تعدد الممكنات » ومن ثم لم يجد فيه غناء في باب القرائن .

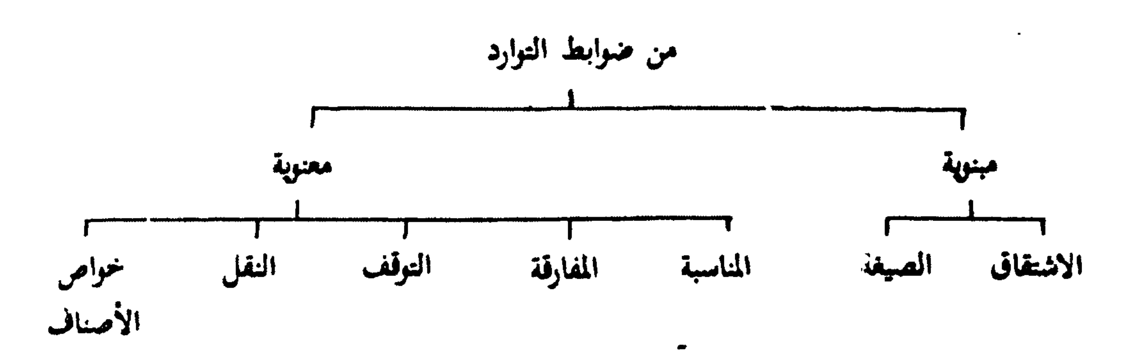
ولكن ذلك لم يكن آخر العهد بالموضوع ، لأن المؤلف لم يكن سعيداً برأيه في التوارد ، إذ كان يحس دائما أنه منحه حكما مؤقتا ، وأن الجانب الأسلوبي للتوارد جنى على الجانب النحوي فلم يشجع على إطالة النظر فيه أبعد من ارتباطه بالمفردات ، ومن ثم انحيازه الى المعجم لا إلى النحو ، ومعنى ارتباط التوارد بالمعجم أن المعنى الذي ينبني عليه التوارد « معنى مفرد » ، والنحو لا يتناول المعاني المفردة ، وانما يتناول المعاني الوظيفية التي تستبين بها العلاقات السياقية ، فلا ينظر النحو الى الكلمة المفردة إلا من حيث أداؤها « وظيفة » الفاعل أو المفعول الخ في الجملة ، ثم من حيث « علاقتها » لدى أدائها هذه الوظيفة بالكلمات

الأخرى ذوات الوظائف التي تتكامل معها في السياق .

كان من الطبيعي لهذه النظرة أن تقود إلى عدم التنبه إلى ما قد يكون ثمة من رابطة بين النحو والمعجم ، وأن تؤدى إلى استبعاد المعجم من خطة التنظير النحوي ، ثم أن تجعل العبارة المشهورة « الإعراب فرع المعنى » كأنها صادقة على المعنى الوظيفي فقط . وهذا هو الذي وقع بحذافيره . غير أن ما جاء بعد ذلك من اطلاع على تطور النظريه النحوية التوليدية ، ومداومة التأمل في طبيعة المعجم ، وما يشتمل عليه من حقول معان وأصناف كلمات ، أديا في النهاية الى تعديل هام لفهم فكرة التوارد لدى المؤلف . ويرجع هذا التعديل إلى معرفة ما يقوم بين مفردات المعجم من علاقات تجعلها تقع في أصناف متمايزة ، بحيث يلتقي صنف منها بصنف فيصبح للكلمة من هذا والكلمة من ذاك أن يجتمعا في الجملة الواحدة فيستقيم المعنى باجتماعهما ويتنافر صنف منها مع صنف فلا يستقيم المعنى بالجمع بين مفرداتهما في الجملة الواحدة . ويحسن أن نسمي صلاح الكلمتين للاجتماع في الجملة باسم « المناسبة المعجمية » أو « الملاءمة » ، ونسمي عدم الصلاحية باسم « المفارقة المعجمية » . فالمناسبة المعجمية منبع « الإفادة » (أي كون الكلام لفظاً مفيداً) والمفارقة المعجمية منبع « الإحالة » فيصبح الكلام معها غير مفيد على الحقيقة إلا أنه يمكن صرفه أحيانا إلى المجاز. ومن نتائج المفارقة المعجمية أنه لايصح أن يتدحرج الناس إلى فوق، ولاأن يخر عليهم السقف من تحتهم ، ولا يمسكوا بالقلم تحسينا للنسل ، ولا يجلسوا مع أنفسهم . وربما كان قول النحاة إن « الإعراب فرع المعنى » مستندا إلى اشتراط الإفادة للكلام ، وقد رأينا أن الإفادة تنبني على « المناسبة المعجمية » .

يجدر بنا بعد هذه المقدمة أن ننظر في بعض العلاقات المعجمية

ذات الارتباط بالتحليل النحوي ، ويصدق على كل منها أنه ضابط من ضوابط « التوارد » * وكما أطلق البعض على شبيهاتها مصطلح « قيود الانتقاء » (selection restrictions) . وفيما يلي نموذج لبعض هذه الضوابط :



وسنضرب أمثلة لتطبيق كل ضابط على حدة .

قد ترتبط الكلمتان إحداهما بالأخرى من حيث المشاركة في مادة الاشتقاق . وأشهر ما في النحو من ذلك ما يقوم من علاقة المشاركة في أصل الاشتقاق بين الفعل ومفعوله المطلق فالمعروف أن اشتراك المصدر المنصوب مع الفعل في مادته شرط لإعرابه مفعولا مطلقاً .

فإن لم تكن بينهما شركة في ذلك فإن دل المصدر على ملابسة أعرب حالا ، وإن دل على غائية أُعرب مفعولاً لأجله ، وإن دل على ما يدل عليه المفعول المطلق (أي كان مرادفاً له) أعرب نائباً عن المفعول المطلق . فالأول نحو « ثم ادعهن يأتينك سعيا » (البقرة ٢٦٠) والثاني نحو « وادعوه خوفاً وطمعا » (الاعراف ٥٦) والثالث نحو « جرى هرولة » . وفي النحو من المشاركة في الاشتقاق أيضا

* تشومسكي Aspects of The Theory of Syntax

ما يكون بين عنصري التوكيد اللفظي من وحدة اللفظ (وهي تعني بالضرورة وحدة أصل الاشتقاق) ، وذلك نحو : « أخاك أخاك » وقوله تعالى : ﴿ كلا إذا دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ (الفجر ٢٢) وإن جاز في الصف الثاني أن يكون منصوبا على حذف المضاف اي صفا بعد صف . هذا ويقوم تقسيم مفردات المعجم الى مشتق وجامد على أساس الانتماء أو عدم الانتماء إلى طائفة من الكلمات تشترك في الأصول ، مع ما يترتب على هذا التقسيم في التحليل النحوي من وصف الجوامد أحياناً بالافتقار وأخرى بالاختصاص وثالثة بحفظ الرتبة ، ثم وصف المشتقات بالتعدي أو اللزوم وبالإضافة المحضة أو اللفظية .

ومن أمثلة أثر المشاركة في مادة الاشتقاق ما نراه من تحمل مفردات المادة معنى مشتركا بينها يرجع تحملها إياه الى الشركة في أصول الاشتقاق . من ذلك أن التعدي أو اللزوم ينتظمان العديد من المفردات التي تدل على الأحداث من هذه المادة على رغم ما وقع فيه النحاة من قصرهم هذين المعنيين على الفعل لا يتجاوزونه بهذا الوصف إلا مع استعمال عبارة « أو ما في معناه » . والواقع أن الفعل واسم الفاعل واسم المفعول من المتعدي لاثنين أو ثلاثة والمصدر وصيغ المبالغة ، كل أولئك يوصف بالتعدي واللزوم . فإذا كانت مادة الاشتقاق مشتركة بين هذه المعاني كانت التعدية أو اللزوم لجميعها . وإذا كان الأمر كذلك فأولى بالتعدي واللزوم أن يكونا من صفات مادة الاشتقاق في عمومها وأن يعدا من المعاني المعجمية التي لا غنى عنها في التحليل النحوي لما تحمله من مسحة العلاقة السياقية بين المتعدي ومفعوله أو بين اللازم وما يصلح له من حروف الجر . والذي يبدو أن مفهوم التعدي واللزوم

يتوقف على طبيعة المعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة المفردة . فهذا الحدث إما أن يقع لفاعل وإما أن يقع على مفعول ، فإذا وقع لفاعل فدليله أن يصح فيه أن نستبدل به الفعل « صار » ومعه الصفة المأخوذة من المادة هكذا :

كرم	= صار كريما		أي وقع له الكرم
دنس	= صار دنسا		أي وقع له الدنس
احمرّ	= صار أحمر		أي وقع له الاحمرار
اقشعر	= صار مقشعرّا		أي وقع له الاقشعرار
مرض	= صار مريضا		أي وقع له المرض
انكسر	= صار منكسرا		أي وقع له الكسر

فصيرورة الفاعل هي المعنى القائم في مختلف أنواع اللوازم من مفردات المادة ، ومن هنا جاء في تعريف النحاة للفاعل عبارة « أو قام به الفعل » أي وقع له ، لأن الحدث هنا تحقق للفاعل لا على المفعول به . أما التعدية فإن مفهومها إصابة الحدث مفعولاً به أو تعلقه بهذا المفعول سواء أكان هذا الحدث علاجياً كما في ضرب زيد عمرا ، وزيد ضارب عمرا ، وأزعجني ضرب زيد عمراً ، أو غير علاجي نحو أعجب زيد هندا . ذلك بأنه على الرغم من إمكان حدوث الإعجاب في نفس هند دون أن يدري زيد بما وقع (وهذا ربما تعارض مع الجانب المنطقي من كونه فاعلا) أرى أنه زيداً (بمظهرة الظريف أو بمخبره الفاضل) هو الذي أثار إعجاب هند ، فهو فاعل وإن لم يعالج ايقاع الحدث . ولكون الفاعل لم يوقع الحدث في الحقيقة قلنا إن الحدث في التعدية متعلق بالمفعول ، حتى لو حذف هذا المفعول ، كما في قوله تعالى : ﴿ ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون (. .) ووجد من دونهم

امرأتين تذودان (. . .) قال ما خطبكما قالتا لا نسقي (. . .) حتى يصدر الرعاء (. . .) وأبونا شيخ كبير فسقى لهما (. . .) ثم تولى إلى الظل . . ﴾ (القصص ٢٣ ــ ٢٤) . وقوله : ﴿ وأنه هو أضحك (. . .) وأبكى (. . .) وأنه هو أمات (. . .) وأحيا (. . .) (النجم ٤٣ ــ ٤٤) . وإنما حذف المفعول في الشاهدين لاختصاص الحدث به وان ارتبط ذلك بخصوص السياق لا بعموم المعجم . فالحدث هنا لا يقع إلا على مفعول بعينه لا يلحق به اللبس عند الحذف ، لأن السامع يعلم من مجرى السياق على من يقع السقي والذود والإصدار ومن المقصود بالإضحاك والإبكاء والاماتة والإحياء في هذه الآيات .

* * *

ومن أثر المعجم في التحليل النحوي أيضا أن بعض المعاني الصادقة على مواد الاشتقاق في جملتها بحيث تشمل كل مفردات المادة كالمشاركة والموازنة والمعادلة والمشابهة والموافقة والمخالفة ونحوها لا يكفي إسنادها إلى الفاعل المفرد ، وإنما تقتضي عطفاً أو تثنية أو جمعاً مثال ذلك : اختصم . . تساوي (أو استوى) . . تعادل . . تشابه . . توافق . . تخالف الخ . لقد نسب النحاة معنى المشاركة الى الصيغة الصرفية فجعلوه معنى وظيفيا وذلك حين قالوا إن المشاركة هي معنى فاعل وتفاعل وأفتعل نحو : قاتل ــ تقاتل ــ اقتتل . ولكن يرد عليهم : سافر ــ تبارك ــ تعالى ــ اتخذ ــ استلم الخ . ونحن نرى الأوفق أن ينسب المعنى الى مادة الاشتقاق ليتحول من معنى وظيفي الى معنى معجمي . وعلى الرغم من أنه حتى بعد تحوله هذا يرد عليه مثل : أشبه ــ وافق ــ خالف فإنه يبدو أن حصيلة الشذوذ المعجمي

(لتعليقه بالمفردات) أقل من حصيلة الشذوذ الصرفي المتعلق بالصيغ ، لأن الصيغة الصرفية تشمل آلاف المفردات المعجمية . ومن عجيب ما في أسلوب القرآن الكريم أنه يتصرف في هذه الفئة من المعاني على صور مختلفة يلتقي بعضها مع المألوف من أساليب التركيب العربي كما في قوله تعالى : ﴿ وما يستوي البحران ﴾ (فاطر ١٢) . وقوله ﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ (الزمر ٩) وقوله ﴿ أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون ﴾ (السجدة ١٨) . وينأى عن المألوف حيناً آخر بطرق مختلفة كحذف الواو والإبقاء على المعطوف في قوله تعالى : ﴿ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ﴾ (الحديد ١٠) ؛ فالمعطوف هو الذين انفقوا من بعد وقاتلوا ، ولكنهم لم تتقدمهم واو العطف . وقد يتحول الحرف عن مكانه المألوف كما في قوله تعالى : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء ﴾ (غافر ٥٨) . وقد تزاد الواو نحو : ﴿ مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان مثلا ﴾ (هود ٢٤) أي كالأعمى الأصم والبصير السميع .

وقد تزاد « لا » كما في قوله تعالى : ﴿ ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ﴾ (فصلت ٣٤) (أي والسيئة) وقوله : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات ﴾ (فاطر ١٩ — ٢٠) . ومن هذا القبيل فعل التفضيل ولكنه يتطلب حرف الجر لا حرف العطف .

° ° °

ننتقل بعد ذلك الى جانب آخر من جوانب ارتباط المعجم

بالتحليل النحوي المرتبط بالمبنى . وذلك أن الصيغ الصرفية باعتبارها نماذج لا كلمات لا يمكن أن تحمل من المعنى إلا المعنى الوظيفي العام الذي قلما يكون جامعاً أو مانعاً ويندر أن يكون فيصلاً نهائياً في التحليل

أما أنه غير جامع فواضح من تعدد صيغ الاسم والفعل والوصف بل تعدد صيغ الفرع الواحد من فروع هذه الأقسام كتعدد صيغ المصدر والصفة المشبهة الخ وأما أنه غير مانع فذلك أن الصيغة الواحدة قد تكون قالباً يصب فيه أكثر من واحد من هذه الفروع . انظر مثلاً إلى صيغة « فِعال » بكسر الفاء ترها من صيغ المصادر كقتال وجهاد وصراع ثم ترها كذلك من صيغ الأسماء كغلاف وكتاب وسلاح . وربما وقع اللبس بسبب ذلك في فهم اللفظ الواحد كالذي حدث في تفسير قوله تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ (الأعراف ٢٦) اذ صرف البعض معنى الكلمة إلى الملابس دون أن يفطن الى معنى المصدر (أي الملابسة) . غير أن هذا اللبس ربما كان نادر الوقوع لأن اشتراك الفرعين من فروع أقسام الكلم في الصيغة الواحدة إنما يرأبه اشتقاق الكلمة . فلكل مادة من مواد الإشتقاق حصيلة معينة من المفردات المستعملة والى جوارها عدد من الصيغ المهجورة . وكثيراً ما تختلف المادتان على إحدى الصيغ فتستعملها هذه وتهجرها تلك وأكثر من ذلك أن تختلف المادتان في استعمال الصيغة الواحدة فتجعلها هذه مصدراً مثلاً كما في « صهيل » وتجعلها الأخرى صفة مشبهة كما في « بخيل » او اسما كما في « سويق » و « سرير » ثم لا يتضح الفرق بين المعاني إلا بواسطة الاشتقاق . وهكذا نرى المعجم (والاشتقاق معجمي قبل أن يكون صرفياً) عوناً على التحليل النحوي . وإذا قلنا : « المعجم » فالمقصود هو « توارد » المفردات ، وهو جزء من قرينة التضام .

° ° °

ندخل بعد هذا فيما يمكن أن يسمى الضوابط المعجمية المعنوية . وأول ذلك ما يمكن أن نطلق عليه المناسبة المعجمية أو الملاءمة . وترتكز هذه الظاهرة اللغوية على مبدأ هام من مبادىء العلاقات القائمة بين محتويات المعجم ، وأولى هذه العلاقات هي العلاقة الوظيفية التي تنقسم المفردات بحسبها الى قسمين عظيمين أولهما قسم الكلمات التركيبية التي تعبر عن معاني عامة غير مفردة كالحروف والادوات والضمائر والظروف الجامدة والقسم الثاني قسم الكلمات المعجمية التي تعبر عن معاني مفردة كالأسماء والأفعال والصفات وغيرها . ويمكن التفريق بين الطائفتين على أساس الانتماء أو عدم الانتماء الى أصل اشتقاقي . والعلاقة الثانية بين كلمات المعجم هي التي يمكن بحسبها أن ننشىء أقسام الكلم على أسس وظيفية أيضا تنقسم المفردات بحسبها الى طوائف أكثر عدداً من الطائفتين السابقتين رآها النحاة العرب ثلاثاً (الاسم والفعل والحرف) ورآها كتاب اللغة العربية ــ معناها ومبناها سبعاً (الاسم والوصف والفعل والضمير والظرف والخالفة والأداة) . والعلاقة الثالثة التي تقوم بين أفراد القسم الثاني من التقسيم الأول (أي بين الكلمات المعجمية غير التركيبية) هي علاقة معرفية منطقية تقوم على أساسها الملاءمة أو المفارقة بين الكلمتين في الجملة أو بعبارة أخرى تترتب عليها « الإفادة » أو « الإحالة » . فالمعجم ينقسم الى حقول من الرموز الدالة على المدركات . وتتلاءم هذه الحقول أو تتفارق بحسب علاقات المدركات بعضها ببعض ، ولأمر ما جاء تعبير البلاغيين عن « إسناد الفعل الى من هو له » أي إلى الفاعل الذي يناسبه معجمياً ، أو تعريفهم للمجاز العقلي بأنه « إسناد الفعل أو مافي معناه الى غير من هو له » . ونعود بذاكرة القارىء بهذه المناسبة الى ما سبق أن أوردناه من أن الناس لا يتدحرجون الى فوق ولا يخر عليهم السقف من تحتهم الخ . وأن

الكلمتين اللتين بينهما المفارقة المعجمية إما أن يستعصي التوفيق بينهما فيتسم المعنى بالإحالة كما في الأمثلة المذكورة هنا ، وإما أن يمكن تجاهل العلاقة العرفية بين إحداهما ومدلولها وإنشاء علاقة أخرى فنية تحل محلها كالمشابهة مثلاً فيتسم المعنى بالمجاز ، ومن ثم يستقيم المعنى على رغم اهدار العلاقة العرفية التي نسميها « المعنى الأصلي » . بل إنه من ثم أيضا تتخذ المناسبة المعجمية سواء أكان من طريق العلاقة العرفية أم الفنية) طابع ضابط من ضوابط التوارد الذي هو الشق المعجمي لقرينة التضام .

* * *

ويتلو ذلك من ضوابط التوارد ما أطلق عليه اللغوي الأمريكي تشومسكي وهو رأس المدرسة التوليدية الأمريكية مصطلح « قيود الانتقاء » selection restrictions والمقصود ما يتحتم مراعاته عند اختيار المفردات في الجملة . فعندما تبدأ الجملة بكلمة تحيط الشروط بإمكان ما يأتي بعدها من مفردات . وأعم ذلك وأشمله أنك إذا بدأت بالفعل ورد على اختيارك أن تأتي بالفاعل دون الخبر وينعكس الأمر إذا بدأت بالمبتدأ . ولكن هذا هو الجانب الوظيفي للانتقاء ، وقصدنا أن نتكلم عن جانبه المعجمي ، وبحسب هذا الجانب المعجمي يضيق أمام المتكلم مجال الاختيار كلما تقدم في بناء الجملة بمقدار كلمة ، ومانزال كل كلمة جديدة تضيق مجال الاختيار أمام المتكلم لأنها تصبح ضابطاً من ضوابط التوارد بالنسبة لتاليتها . وكثيراً ما نجد أنفسنا عند سماع شعر لم نسمعه من قبل نتوقع بقية البيت قبل أن ينطق بها الشاعر . بل إنه حتى إذا لم يكن ذلك فإن كل كلمة لابد أن ترشح ما يتلوها على نحو ما . دعنا ننظر في بيت المتنبي الذي يقول :

كلمـا أنبت الزمــان قنـــاة ركب المرء للقنـــاة سنانـــا

فإذا قلنا « كلما » فإن الجانب الوظيفي للانتقاء (أو مايسمى بالتلازم وهو قسم من التضام) يجعلنا نتوقع بعدها فعلين على غير تعيين لكل منهما ، ولكن يغلب على ظننا أن هذين الفعلين ماضيان ، ويمتنع فيهما أن يكونا فعلى أمر . وذلك جانب وظيفي غير معجمي ، فإذا قلنا أنبت ازدادت قيود الاختيار وأصبحت المفردات الصالحة للموقع التالي محدودة العدد ، لأن فاعل الفعل أنبت يمكن أن يكون : الله ــ الفلاح ــ الربيع ــ المطر الخ (وهكذا يبدأ الجانب المعجمي من الضابط) ، وقد اختار المتنبي لفظ « الزمان » بدل الربيع ليجعل مزاج بيته الشعري متشائماً من حيث إن الزمان هو « الدهر » الذي درج الناس على الشكوى منه والتشاؤم به . كان ذلك بالنسبة للفاعل ، أما بالنسبة إلى مفعول الفعل « أنبت » فينبغي له أن يكون من قبيل النبات إذا قصدنا الحقيقة ومن قبيل الأشياء النامية الأخرى إذا قصدنا المجاز . وقد اختار المتنبي الحقيقة للمفعول لأن المجاز لحق بالفاعل ويمكن لجملة الجواب بعد ذلك أن تأتي بعدد محدود من الأفعال ، مثل : حصد ــ جنى ــ أكل الخ مما يناسب الفعل « أنبت » ، أو بفعل يناسب كلمة « قناة » مثل : حمل ــ ركّب ــ شذّب ــ قوّم الخ . ثم يضيق مجال الاختيار بعد الفعل « ركّب » فيكون « المرء » أو « الإنسان » أوضح مرشح لاحتلال موقع الفاعل . ثم ماذا عسى المرء أن يركّب في القناة إلا أن يكون ذلك « سنانا » ، حتى إن الشاعر لو وقف عن القول دون السنان لكان خليقا بالسامع أن يقولها بنفسه ليتم بها البيت . وهكذا نرى علاقة المفردات في المعجم تفرض مرة أخرى على الجملة النحوية ضوابط لتوارد هذه المفردات .

• • •

ومن قبيل الضوابط المعجمية لتوارد الكلمات المفردة أن اللفظ لا يضاف الى ما في معناه . فلا يقال : كتاب السِّفر ولا جسم الجسد ولا حصان الجواد ، لأن الإضافة إنما تكون على معنى حرف الجر ، وحروف الجر تعبر عن علاقة بين المجرور وبين عنصر آخر من عناصر الجملة ملفوظ أو ملحوظ ، وهو في كلتا الحالتين مشتق . والعلاقات اذ تكون اقترانا ذهنيا بين أمرين تقتضي أن يكون الأمران متغايرين ، ومن ثم لا يقال إن هناك علاقة بين الشيء ونفسه ، أو بعبارة أخرى بين اللفظ وما في معناه . فإذا ورد في الكلام الفصيح المسموع عن العرب ما ظاهره إضافة الشيء الى نفسه أو إلى ما في معناه لم يستطع النحاة رفضه بالنظر الى فصاحته ، ومن ثم كان عليهم أن يفسحوا أمامه مجال التأويل ، فيجعلوه على حذف مضاف . ذلك ما فعلوا بتراكيب مثل : صلاة الأولى ، مسجد الجامع ونحوهما حين فطنوا إلى أن الصلاة في الساعة الأولى وأن المسجد في المكان الجامع ، فقدروا التركيب بصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع ، فاختلف معنى المضاف عن معنى المضاف إليه ، واستقام المنهج وصح التحليل .

* * *

الحال حدث ملابس لحدث آخر واقع عبّر عنه عنصر آخر من عناصر الجملة . فإذا قلنا : « أقبل الرجل ضاحكا » فإن الضحك حدث ملابس للإقبال ، وفي « ضربي العبد مسيئا » تكون الإساءة حدثاً ملابساً للضرب . وهكذا يكون معنى الحال غير معنى ما تلابسه من الأحداث ، ومن ثم يمتنع في الحال أن تكون مشتقة من مادة ذلك الحدث الذي تلابسه ، فلا يقال : ركب راكبا ، ولا سرى ساريا ، ولا ضحك ضاحكا ، الا أن تخصص الحال بقيد أو بصورة أخرى من

صور التخصيص ، فيترتب على ذلك ضيق معناها عن معنى ما تلابسه ، عندئذ تنتفي المطابقة في المعنى بين الحدثين ، فيقال مثلا : سعى ساعيا إلى حتفه ، وسرى ساريا لا يخاف ، وركب راكبا رأسه ، وجهل جاهلا أنه يجهل ، وواضح أن امتناع أن تكون الحال مشتقة من مادة ما تلابسه يعود إلى السبب الذي من أجله امتنع أن يضاف اللفظ الى مافي معناه ، فإنك إذا قلت : ركب راكبا اتحد معنى الحدثين ، عندئذ تؤول المسألة إلى دعوى أن الحدث لابس نفسه أو مافي معناه وتنتهي الى ما انتهت إليه إضافة اللفظ إلى مافي معناه ، وبذلك تتسم بالإحالة لا بالافادة .

* * *

ومن ضوابط التوارد الذي يتحكم في اختيار المفردات للجمل ما يعرفه النحاة تحت اسم « امتناع الإخبار بالزمان عن الجثة » أو بعبارة أخرى : عدم الإخبار بلفظ يدل على معنى الزمن عن لفظ يدل على مادة (اي على شيء مادي) . ومعنى امتناع ذلك للزمان فقط انه جائز للمكان ، ذلك بأن المكان إذا صلح حيزاً للمعاني والأجرام فإن الزمان لا يسع الأجرام . فإذا قضيت شهر رمضان صائماً في القاهرة فإن القاهرة ظرف لجسدي وصيامي ورمضان ظرف لصيامي فقط . ومن ثم يمكن أن يكون ظرف المكان على نحو ما كانت القاهرة حيزاً للمادة والمعنى فيقال :

الفضيلة بين رذيلتين

المؤمن بين مخافتين

أنا بين أصدقائي

ولا يمكن لظرف الزمان أن يخبر به إلا عن المعاني فيمتنع

أن نقول : أنا ساعة الأصيل ، ويجوز أن نقول : الاجتماع ساعة الأصيل . والاجتماع مصدر ، ومن ثم فهو معنى من المعاني . ومرة أخرى نقول : إذا ورد عن العرب الفصحاء ما ظاهره الإخبار بالزمان عن الجثة لجأ النحاة به الى التأويل ، فقالوا بحذف مضاف ، وجعلوا المضاف المحذوف معنى يصلح الزمان أن يكون له ظرفا . ومن هذا المنطلق أولوا قول العرب : الرطب شهري ربيع على حذف مصدر مضاف فقالوا : التقدير ظهور الرطب شهري ربيع ، مراعين أن الرطب مادى وأن ظهوره معنوي .

* * *

تأتي الحال من المضاف فتقول : سمعت مؤذن العشاء داعيا الى الصلاة ولا تأتي من المضاف إليه في هذا المثال فيمتنع أن تقول : سمعت مؤذن المسجد مفتوحاً وهذا الضابط من ضوابط توارد المفردات المعجمية يمكن الترخص فيه في إحدى حالتين : إحداهما نحوية والثانية معجمية ايضا . أما النحوية فهي ان يصلح المضاف لأن ينتصب المضاف اليه في حيزه (عند تنوين المضاف طبعا) ولأنه يجوز قولنا : هذا مؤذنٌ العشاءَ ولا يجوز : هذا مؤذنٌ المسجد يصح المثال الأول ويمتنع الثاني مما ذكرنا آنفا . والحالة الثانية أن يكون المضاف بعض المضاف إليه في المعنى تحقيقا أو تقديرا وذلك هو الجانب المعجمي الذي أشرنا اليه . ففي قوله تعالى : ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا ﴾ جاءت الحال « إخوانا » من الضمير « هم » من كلمة « صدورهم » وهو مضاف إليه ، وإنما صح ذلك لأن الصدور اجزاء لما دل عليه الضمير أي أن المضاف بعض المضاف إليه ومن ثَمَّ صح أن تأتي الحال من المضاف إليه .

* * *

ومن الضوابط المعجمية للتوارد الذي هو وجه من أوجه التضام أنه لاحذف إلا بدليل ذلك أن الرمز بالمبنى الى المعنى أساس الاستعمال اللغوي ، وفي اهدار أحد الرموز بلا دليل يدل عليه إهدار للغاية من استعمال اللغة ، أما إذ قام الدليل على المحذوف فإنه يسهل على السامع ان يعرف هذا المحذوف سواء من حيث موقعه وصورته ، وربما أدرك أن المحذوف أولى ألا يرد ذكره لزيادته في الكلام إما لأن في ذكره عبثاً وإما لأن الكلام يطول بذكره إلى درجة الإملال . تقول : من عندك ؟ فأجيب : زيد . مستغنياً عن ذكر الظرف « عند » لوروده في السؤال . والذي اشتملت عليه الاجابة عملان تحويليان وحذف . أما التحويلان فهما :

(أ) تحويل السؤال بالأداة « من » التي للعاقل الى الاجابة باسم العلم « زيد » .

(ب) تحويل الكاف في التركيب الاضافي « عندك » إلى ياء مقدرة في « عندي » .

وأما الحذف فهو الاستغناء عن ذكر « عندي » لدلالة ما في السؤال عليها . وهكذا دل عنصر معجمي في جملة على عنصر معجمي آخر في جملة أخرى . هذه واحدة فقط من صور الاستدلال على المحذوف ، أما الصور الأخرى فمنها :

١ ــ صور يتعين فيها تقدير الحذف حفاظاً على استقامة المعنى كالحذف المجازي بتقدير المضاف في نحو « وأسأل القرية » ، وكحذف المفعول في آية القصص (٢٣) « وجد عليه أمة من الناس يسقون . . » وكحذف الصفة آية الكهف (٧٩) : « يأخذ كل سفينة غصبا » (أي صالحة أو غير معيبة)

وكحذف الموصوف في آية القمر (٣) : « وحملناه على ذات الواح ودسر » (أي على سفينة ذات . . .) . وهذا النوع من الحذف لاصق بالمعجم وضابط من ضوابط توارد المفردات .

٢ ــ صور أخرى يتعين فيها تقدير الحذف حفاظا على استقامة التركيب النحوي . ويكاد هذا النوع يكون مقصورا على حذف الكلمات التركيبية كالأدوات . من ذلك حذف حرف الاستفهام في نحو : ﴿ قال ومن ذريتي ؟ ﴾ (البقرة ١٢٤) ومنه نزع الخافض في نحو : ﴿ أمرنا الله أن نعدل في الحكم ﴾ وإنما تعين القول بالحذف هنا لأننا لو وضعنا في موقع المصدر المؤول مصدرا صريحا للزم حرف الجر ، ومن مطالب النحو طرد الباب على وتيرة واحدة . ومنه أيضا حذف أداة النداء في نحو : « يوسف أعرض عن هذا » . وشرط جواز حذف الكلمات التركيبية ألا يترتب عليه لبس ومن هنا امتنع حذف أداة التعجب في نحو : « ما أحسن زيدا » .

* * *

قد يكون في الزمرة الواحدة من الناس أكثر من محمد وأكثر من محمود ومن زيد وعمرو ، ولكننا حين الكلام عن أي واحد من هؤلاء بعينه قد لانحتاج في الإرشاد إليه إلى قيد نبينه به للسامع وذلك اعتماداً على أمرين أولهما قصد المتكلم والثاني القرائن التي يستعين بها السامع . ويهمنا الآن أن نتكلم عن قصد المتكلم الذي قد لا يكون كافياً بمفرده لإرشاد السامع إلى المراد فإذا أحس منه المتكلم سوء فهم قال : إنما أقصد كذا . فالعلم إذاً يدل على معين مقصود وقد يكون معهوداً باشتراك المتكلم والسامع في معرفته قبل التكلم . والنكرة شائعة في

أفرادها فليس القصد جزءاً من معناها . ولكن هذا المعنى (القصد) ربما لحق بها في النداء فصارت نكرة مقصودة فسلكت في حكمها النحوي مسلك العلم (بجامع القصد فيهما) فبنيت كما يبني العلم على الضم في محل نصب . بل إن العلم نفسه إذا فقد مفهوم القصد تحول الى نكرة من حيث المعنى ومن حيث احكام النحو ، فالرشيد والمأمون والمعتصم أعلام على ثلاثة من أعظم خلفاء العباسيين ، ولكن اسماءهم تحولت الى نكرات في قول شوقي :

دار الشرائع روما كلما ذكرت دار السلام لها ألقت يد السلم
فما حكتها بيانا حين مختصم ولا حكتها قضاء حين محتكم
ولا احتوت في طراز من قياصرها على رشيد ومأمون ومعتصم

ولم يأت التنكير بسبب نزع الألف واللام من هذه الأعلام بل من دلالتها على كل من له ميزات الرشيد وكل من أشبه المأمون وكل من ضارع المعتصم . فكل واحد من هذه الألفاظ دل على عدد من الناس لم يكونوا بين قياصر روما ومن هنا كان نكرة . فالمعنى النهائي للبيت الاخير أن قياصرة روما لم يكن بينهم أشباه للرشيد ولا أشباه للمأمون ولا أشباه للمعتصم والأشباه هنا نكرات وهم في الواقع لا وجود لهم .

• • •

في رأيي أن الأصل في الربط بين عناصر الجملة إعادة اللفظ وهو أصل مستصحب في حالتين أولاهما خوف اللبس كما في قولك : عليك أن تكرم أخا زيد لأن زيداً أحسن إليك ، فيمتنع لخوف اللبس أن تقول : لأنه أحسن اليك ومن ثم يجب الإظهار ، ومن هذا القبيل إظهار « الملك » في قوله تعالى : ﴿ قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء ﴾ (آل عمران ٢٦) وكذلك قوله تعالى :

﴿ الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ﴾ (آل عمران ١٧٣) وأما الحالة الثانية الاختيار الأسلوبي لنكتة يرى المتكلم إبرازها كما في قوله تعالى : ﴿ يٰأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ﴾ (الحجرات ١٢) وقوله : ﴿ وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وماهو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وماهو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ﴾ (آل عمران ٧٨) فقد تكرر لفظ الكتاب ثلاثا ومثله لفظ الجلالة وإنما جاء الفرق بين الحالة الأولى والحالة الثانية من كون الملك الأول في الأولى غير الملك الثاني وكلاهما غير الملك الثالث ، وأن الناس الذين قالوا غير الناس الذين جمعوا ، وكون الظن والكتاب في الحالة الثانية عين الظن والكتاب على رغم التكرار . وعلى ذلك يمتنع الإضمار في الحالة الأولى ويجوز في الثانية لاتحاد مدلول المرجع والضمير ولفظهما عندئذ . ومعنى هذا أنه يشترط للاضمار أن يتفق المرجع والمضمر له لفظا ومعنى . ففي قوله تعالى : ﴿ وظن داود أنما فتناه ﴾ (ص ٢٤) يكون التقدير : وظن داود أنما فتنا داود . وإنما جاء الإضمار فيما يبدو لأمور :

١ ــ الاختصار ، لأن المرجع قد يطول حتى يبلغ كلاما مطنبا .
٢ ــ كسر الرتابة التي تأتي عن تكرار إعادة الذكر كما في تقدير « وظن داود أنما فتنا داود » .
٣ ــ إيهام أن الأول غير الثاني مع اتحاد دلالتهما كما في التقدير السابق ذاته .

غير أن إعادة الذكر والإضمار ليسا وحدهما في حقل الربط ، بل يمكن أن يحدث ربط أوصال الجملة بواحدة من الوسائل الآتية :

١ ــ إعادة المعنى دون اللفظ ، نحو ﴿ دعواهم فيها سبحانك اللهم

وتحيتهم فيها سلام ﴾ (يونس ١٠) .

٢ ــ الإشارة إلى المرجع ، نحو ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ (الأعراف ٢٦) .

٣ ــ ال ، نحو ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى ﴾ (النازعات ٤٠) .

٤ ــ من وما الموصولتان ، نحو ﴿ قال إن فيها لوطاً قالوا نحن أعلم بمن فيها ﴾ (العنكبوت ٣٢) .

﴿ قالت ربِّ إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت ﴾ (آل عمران ٣٦) .

٥ ــ الموصولات الأخرى ، نحو ﴿ أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا لكن الظالمون اليوم في ضلال مبين ﴾ (مريم ٣٨) .

﴿ ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين ﴾ (الأنعام ٧) .

٦ ــ الوصف ، نحو ﴿ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم ﴾ (سورة التوبة ١٢) .

هذا وقد يعود الضمير على ما تأخر عنه في مواضع ذكر بعضها النحاة لارتباطه بصناعتهم ولم يذكروا الأختيار الأسلوبي لأنه اختيار فردي لا يضبط بقاعدة نحوية . من أمثلة عود الضمير على متأخر دون اتفاق مع قواعد النحاة قوله تعالى : ﴿ قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشيء النشأة الآخرة ﴾ (العنكبوت ٢٠) . إذ نرى فاعل « بدأ » مستتراً يعود على لفظ الجلالة المتأخر وقد يعود الضمير عند أمن اللبس إلى أبعد المذكورين كما في قوله تعالى : ﴿ لقد كان في يوسف

وإخوته آيات للسائلين إذ قالوا . . ﴾ (يوسف ٧ ــ ٨) ؛ أما إذا لم يؤمن اللبس فالعود إلى أقرب مذكور .

* * *

لمعنى الفعل جانبان أولهما الدلالة بحكم صيغته على زمن ما يحدده السياق ، وثانيهما الدلالة بمادة اشتقاقه على الحدث . وإذا كان المصدر اسماً للحدث فإن هذا الجانب الثاني للفعل هو دلالته على المصدر . ولكن النحاة عندما قسموا الكلم العربية جعلوا من الأفعال ما ليس مشتقا ، وهكذا أصبح بعض الأفعال لا مصدر له . واذا لم يكن للفعل مصدر صريح فلا يأتي منه المصدر المؤول . وإذا صح ذلك فإن دخول «أنْ» على الأفعال الجامدة (كعسي وليس ونعم وبئس وحبذا) وعلى حروف التنفيس ونحوها لا ينبغي أن ينسب إليها معنى المصدرية ، وإنما تكون «أنْ» في مثل هذه التراكيب مخففة من الثقيلة . مثال ذلك قوله تعالى ﴿ وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ﴾ (الاعراف ١٨٥) ، ﴿ وان ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ (النجم ٣٩) ، وقوله : ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ (المزمل ٢٠) أما الأفعال المتصرفة (التي تنتسب الى مادة اشتقاق) فإما أن يكون الفعل تام التصرف أو ناقص التصرف . فالأول نحو « يضرب » لا يمتنع دخول الحروف المصدرية عليه ، والثاني نحو « يدع ويذر ويكاد » (لا يأتي الماضي من الأولين ولا الأمر من الثالث) فقد تدخل « أن » لفظا أو تقديراً قبل مضارعه ، نحو ﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين ﴾ ونحو ﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ (التوبة ١١٧) اما الماضي (نحو كاد) فإن « أنْ ، قبله مخففه ، ويؤدي معنى المصدرية بواسطة « ما » كما في الآية ، وإذا كان الجمود والاشتقاق من قضايا المعجم فذلك الذي ذكرنا يُعَدّ ضابطاً معجمياً من ضوابط التوارد .

• • •

النفس كالروح في كونها كلمة معجمية مفردة ، والعين لا تختلف في ذلك عن الأذن ، والذات شأنها شأن الصفات ، فلكل كلمة من هذه معنى معجمي مفرد . ولكن النفس والعين والذات تميزت عن الروح والأذن والصفات بأنها تنقل إلى الاستعمال الوظيفي فتصلح أن تكون ركائز للضمائر المتصلة حين يراد أن يجري التوكيد المعنوي بواسطتها . فكما يؤكد بالضمير المنفصل فيقال مثلا : « لم يجد من يسلطه على خصمه فضربه هو » يمكن أن يتم التأكيد بالضمير المتصل ولكن بعد تكثير حروفه حتى يصبح صالحاً للانفصال على نحو ما صلح لأن يلي كاف التشبيه بمعونة لفظ « مثل » فيما سبق من قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ . ويجري تكثير حروفه بإضافته إلى النفس والعين والذات . وهكذا تتحول الكلمات الثلاث في الاستعمال إلى أجزاء كلمات مثلها مثل « إيا » في « إياك » و « اياكما » و « إياكم » مع فارق بسيط هو أن الكلمات الثلاث منقولة عن طبيعتها المعجمية إلى طبيعة وظيفية وأن « إيا » هكذا خلقت ، بهذا نقول « جاء محمد نفسه » كما نقول « فضربه هو » ، وإن جعل النحاة فارقا بين النوعين هو أن الأول توكيد بالنفس والثاني ابراز الضمير وفائدة هذا التوكيد المعنوي نفي الغيرية . ولربما وقعنا أحياناً على عبارة مثل : « سلبت زيداً نفسه » فلا يدري إن كان معنى ذلك « قتلت زيداً » أو « اغتصبت مافي يد زيد لا ما في يد غيره » ، أي أن السامع لايدري ما إذا كانت كلمة « نفسه » مفعولاً به ثانياً أو توكيداً معنوياً لزيد . ويتوقف كل من الإعرابين على تحديد ما لهذه الكلمة من طبيعة وظيفية أو معجمية .

• • •

ومثل هذه الكلمات في النقل من الاستعمال المعجمي إلى

الاستعمال الوظيفي ما يعرف في مصطلح النحاة باسم الظروف المتصرفة . فهذه الظروف المتصرفة كلمات معجمية بحقها لأنها كما يقول ابن مالك : ترى ظرفا وغير ظرف . فإذا أضفنا إلى استعمالها غير ظرف أن لها مواد اشتقاق ومعاني مفردة عرفنا أنها كلمات معجمية في أصلها وأن استعمالها لأداء معان وظيفية إنما جاء عن طريق النقل . ومعظم هذه الكلمات من الأسماء المبهمة التي تدل على الجهات والأزمنة والأعداد ونحوها وبعضها من المصادر والكلمات الأخرى كالإشارات . ويبدو أن النقل مسئول إلى حد ما عما يرد من لبس في بعض حالات استعمال الكلمات المنقولة فلقد سبق أن أشرنا إلى ما طرأ على لفظ « نفس » بعد نقلها في تركيب مثل « سلبت زيداً نفسه » . وهنا أيضا قد يلتبس المقصود بإحدى الكلمات المنقولة إلى الظرفية فلا يدري السامع إن كان المقصود بها الظرف أو المفعول به أو بعبارة أخرى ما إذا كانت الكلمة مستصحبة الأصل أو منقوله . فمن ذلك مثلا : أحببت مقدم الربيع — تذكرت ساعة الأصيل — تأملت طلوع الشمس . فهل وقع الحب على مقدم الربيع أو في مقدم الربيع ، وهل وقع التذكر على ساعة الأصيل أو فيها ، وهل وقع التأمل على طلوع الشمس أو في وقته . إن التفريق بين طريقي التحليل النحوي للكلمة تفريق بين المعجمي والوظيفي أي ما إذا كان « مقدم » معناه الإتيان نفسه أو وقت الإتيان ، وما إذا كانت « ساعة » معناها ستون دقيقة أو معناها مطلق وقت ، وما إذا كان « طلوع » معناه البزوغ نفسه أو وقت البزوغ ، وهكذا تنشأ الضوابط المعجمية للتوارد .

* * *

سبق عند الكلام عن التعدي واللزوم أن ذكرنا أن مفهومهما يتوقف على طبيعة المعنى المعجمي للحدث ، وأن الحدث إما أن يقع

لفاعل وإما أن يقع على مفعول . ونضيف هنا أنّ ممايقع لفاعل ولايقع على مفعول أبداً الفعل المضارع على رغم بنائه للمعلوم ، فليس البناء للمعلوم دليلاً على أن الفاعل قد أوقع الحدث ، وليس البناء للمجهول دليلاً على معاناة الحدث دائماً لأن بعض النائب عن الفاعل ظرف أو مجرور نحو ﴿ وحيل بينهم ﴾ (سبأ ٥٤) ﴿ ولما سقط في أيديهم ﴾ (الأعراف ١٤٩) . وهناك علاقة مشابهة في المعنى بين المبني للمجهول والمطاوع تجعل من الممكن أن يحل أحدهما محل الآخر . فإذا أردت الإخبار عن كُسِرَ الزجاج ولم تعرف من كسره أو تهتم به فلك أن تقول كسر الزجاج أو انكسر الزجاج ، والمعنى في الحالة الأولى أن الزجاج « وقع عليه الكسر » وفي الحالة الثانية أن الزجاج « قام به الكسر » . والفارق ضئيل دلالياً وإن كان خطيراً من الناحية النحوية . أما أنه ضئيل دلالياً فواضح من سمة السلب في المعنيين كليهما ، وأما أنه خطير نحوياً فمرجع ذلك إلى علاقة كل من المبني للمجهول والمطاوع بمأخذه ، لأن العلاقة بين المبني للمجهول ومأخذه (المبني للمعلوم) علاقة تحويلية صرفية فقط ، وذلك أنك إذا أردت أن تبنى الفعل الماضى للمجهول مثلا فإن الوسيلة إلى ذلك هي تحويل صيغة المبنى للمعلوم إلى صيغة المبنى للمجهول بضم أوله وكسر ما قبل آخره . أما المطاوع فإن العلاقة بينه وبين مأخذه (غير المطاوع) قد تكون تحويلية وقد تكون تأويلية ، أو بعبارة أخرى قد تكون صرفية وقد تكون دلالية . فالتحويلية أن تصوغ المطاوع بواسطة الحذف والزيادة كزيادة نون الانفعال في « انفعل » وتاء الافتعال في « افتعل » والتاء في « تَفَعّل » والسين والتاء في « استفعل » الخ نحو :

أنزلته فنزل

كسرته فانكسر	حبسته فاحتبس

علمته فتعلم	أطلته فاستطال

وأما التأويلية الدلالية فلا تتوقف على إجراء صرفي معين ، وإنما تقررها سمات المعني المعجمي مثال ذلك :

أعطيته فأخذ	بعته فاشترى
قهرته فذل	سقيته فشرب
صرفته فذهب (قارن فانصرف)	رقيته فعلا (قارن فارتقى)
أنزلته فهبط (قارن فنزل)	دعمته فقرّ
أعديته فمرض	قتلته فمات

والمقصود بسمات المعنى المعجمي أن الأول يقتضي وقوع الثاني دائما ، ولكن الثاني لا يتوقف وقوعه في كل الحالات على الأول . فلا يتوقف الأخذ على الإعطاء ، ولا الشرب على السقيا ، ولا الذهاب على الصرف ، ولا العلو على الترقية ، ولا الهبوط على الإنزال ، ولا القرار (أي الاستقرار) على الدعم ، ولا المرض على العدوى ، ولا الموت على القتل ، بخلاف الشراء فإنه لا يتم إلا مع وقوع البيع .

° ° °

يشتمل المعجم على المعاني كما يشتمل على ظلال المعاني ، ومن شاء فليرجع الى كتب الفروق في اللغة ليدرك معنى هذه الظلال . فقد يسمى المعجم المفهوم الواحد بأسماء مختلفة باعتبارات مختلفة فمن نظر من اللغويين إلى وحدة المسمى أثبت في اللغة مبدأ « الترادف » ومن نظر منهم إلى اختلاف الاعتبارات نفى الترادف واعتد « بالفروق » والترادف والفروق كلاهما حظي بالوفير من عناية المؤلفين اللغويين فألف رجال منهم في الترادف وألف رجال في الفروق . ما علاقة ذلك بالتحليل النحوي ؟ الجواب أن المطابقة النحوية تعتمد في حالات كثيرة على

اختلاف الاعتبار . فالعرب مثلا « قوم » و « شعب » و « عرق » ولكنهم أيضا « جماعة » و « أمة » واللفظ بالاعتبار الأول مذكر يبرر أن نقول : « قال العرب كذا » « وفعلوا كذا » واللفظ نفسه بالاعتبار الثاني مؤنث يصح معه أن نقول : « قالت العرب كذا» و « فعلت كذا » . والله تعالى جعل الطائفة « جمعاً » مرة و « جماعة » مرة أخرى فقال : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ (الحجرات ٩) وقال ﴿ وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ (آل عمران ١٥٤) ولكنه قال أيضا : ﴿ ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم ﴾ (آل عمران ٦٩) وقال : ﴿ فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأي العين ﴾ (آل عمران ١٣) وهكذا كان الاعتبار المعجمي أساسا للمطابقة النحوية .

° ° °

والتضمين معجمي في بدايته نحوي في نهايته مما يعني أنه ضابط معجمي من ضوابط التوارد الذي هو شعبة من شعب قرينة التضام . إنه يبدأ بإسباغ المعنى المعجمي لإحدى الكلمتين على الأخرى ، وينتهي بقيام الكلمة الثانية بالوظائف النحوية للكلمة الأولى مع ارتباط تلك الكلمة الثانية بما تستحقه الكلمة الأولى من محيط لفظي (أي تضام) . فالفعل « استحب » مثلا فعل متعد يكتفي بمفعول واحد ثم لا يتطلب بعده شيئا . فتقول مثلا : أنا أستحب الصدقة الخفية ، وتبني الفعل للمجهول فتقول : تستحب الصدقة الخفية ، فهي مستحبة وحكمها الاستحباب . وتقول : أنا أفضل الصدقة الخفية على الصدقة المعلنة ، فتأتي بمجرور تقتضيه المفاضلة ، لأن المعنى المعجمي هنا يتطلب طرفين للتفضيل أحدهما مفضَّل والثاني مفضل عليه . ولكن هناك آية كريمة ضمنت « استحب » معنى « فضل » فأعطته من أحكام النحو

ما يستحقه « فضل » . ومعنى تضمين الفعل الأول معنى الثاني أن الفعل الأول اقتضى طرفين ودل على المفاضلة ، ومعنى معاملة الأول نحوياً بما يستحقه الثاني أن المفضول جر بحرف الجر على غرار ما يحدث عند استعمال الفعل الثاني « فضل » . كل ذلك واضح في قوله تعالى ﴿ وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى ﴾ (فصلت ١٧) ، أي فضلوا العمى على الهدى . والفعل « نقض » يتعدى إلى مفعول واحد ؛ تقول « نقضت المحكمة الحكم » أي أبطلته بعد إبرامه . ولا تقول : « نقضت المحكمة القرار باطلا » ، لأنه لم يكن باطلا أثناء النقض ولا قبله . ولكنك تقول : « جعلت المحكمة القرار باطلا » ، لأن « جعل » ينصب مفعولين . فإذا ضمنت « نقض » معنى « جعل » أدخلت الفعل الأول على ما يدخل عليه الثاني . وهذا هو الذي تجده في قوله تعالى : ﴿ ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا ﴾ (النحل ٩٢) . وإنما كان القول بالتضمين هنا لأن « أنكاثا » لا يصلح حالاً ، لأن الغزل لم يكن أنكاثاً أثناء النقض ولا قبله . وبذلك يستقيم المعنى على التضمين وتكون « أنكاثاً » مفعولاً ثانياً للفعل « نقض » الذي تضمن معنى الفعل « جعل » . هذا أيضاً من ضوابط التوارد المعجمي الذي هو شعبة من التضام النحوي .

* * *

للإستثناء صور متعددة سواء لتعدد أدواته أم لتعدد تراكيبه فقد يكون الاستثناء تاماً وقد يكون ناقصاً ثم إنه قد يكون موجباً وقد يكون سالباً . ويتحقق السلب النحوي في الاستثناء المفرغ بدخول أداة النفي على الفعل الموجب . ففي نحو : « ماقام إلا زيد » دخلت « ما » على « قام » لتسلب القيام عن غير زيد . وهذا السلب نحوي لأنه تم بأداة وظيفتها النفي ، أي أن النفي هو المعنى الوظيفي للأداة « ما » . ولكن

السلب قد يتم بواسطة المعنى المعجمي حين يشتمل معنى الفعل على ذلك فهناك أفعال صورتها موجبة ومعناها سالب ، منها : رفض — أبى — عاند — أجفل — عطّل — حرن — جهل الخ .

ويمكن للمعنى المعجمي لهذه الأفعال أن يؤدي بإدخال حرف النفي على فعل مضاد لها في المعنى فالفعل الذي يمكن أن يحل محل « رفض ، أبى » هو « لم يقبل » وفي محل الفعل « عاند » لم يطع وفي محل « أجفل » لم يأمن وفي محل « عطل » لم يسمح وفي محل « حرن » لم يسلس قياده أو لم يسجح وفي محل « جهل » لم يعلم الخ . وهكذا حل المعنى المعجمي محل المعنى الوظيفي في قوله تعالى : ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ (التوبة ٣٢) إذ لا وجه لـ إلّا هنا إلا أن تكون بعد نفي ، وبهذا يكون المعنى « ولا يرضى الله إلا أن يتم نوره » . وفي كلتا الحالتين (النفي بالأداة والنفي بالمعنى المعجمي) يعرب ما بعد إلا بحسب ما قبلها . ولكن ما بعد إلا في حالة النفي بالمعنى المعجمي لا يأتي فاعلاً لأن حصر الفاعل بإلا يتطلب النص على النفي بالأداة لئلا يظن السامع استتار الفاعل قبل إلا فهذا الاستتار غير وارد مع ذكر الأداة لشدة ارتباط « ما » و « إلا » .

* * *

« الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع »* ولكن « الإفادة » وإن كانت بالوضع تعاني من آفة تكمن في أمرين :

(أ) التناقض الذي ينشأ في بعض صوره من المفارقات المعجمية (قارن : وخر عليهم السقف من تحتهم) .

---

* قانون الجزولي .

(ب) اللبس الذي ينشأ من صلاحية التركيب « لوضعه » لأكثر من معنى (قارن : أطال الله عمرك لتشهد أحفاد أحفادك ــ تصلح الجملة للخبر واللام للعاقبة وتصلح للإنشاء واللام للتعليل) .

وهذا اللبس مما ينفر منه الفصحاء ويهرعون إلى التماس ما يذهب به من أنواع القرائن ، وهو ايضا مما نبه النحاة إلى الاحتراس منه ، وحسبنا أن نقرأ قول ابن مالك : « وإن بشكل خيف لبس يجتنب » . ومعنى هذا أن أمن اللبس مطلب ضروري من مطالب الإفادة وأن السياق من شأنه أن يرصد من القرائن ما يؤدي إلى وضوح المعنى . وقد علمنا أن من هذه القرائن ما أطلقنا عليه ضوابط التوارد . ومن ذلك قرينة « انتقال الفعل وعدمه » . فالفعل المتعدي قد يكون منتقلاً أو غير منتقل . والمنتقل هو الذي يصح أن يتحول فاعله إلى مفعول به ومفعوله إلى فاعل نحو ضرب زيد عمرا ، إذ يصح أن تقول : ضرب عمرو زيدا . وغير المنتقل من المتعدي نوعان : أحدهما يرجع عدم انتقاله إلى ضوابط معجمية خاصة ينبغي أن يخضع لها فاعله أو مفعوله ، فالفعل « أكل » مثلاً ينبغي لفاعله على الحقيقة أن يكون حيواناً ولمفعوله أن يكون طعاماً . أما قوله تعالى : ﴿ لن نؤمن لرسول حتى يأتينا بقربان تأكله النار ﴾ (آل عمران ١٨٣) فالمعنى مجازي لا حقيقي . وإنما يأتي عدم الانتقال هنا من أنه لا يصح أن ينعكس الأمر فنرى الطعام يأكل الحيوان . ومثل ذلك أفعال نحو : شرب ــ قرأ ــ كتب ــ أوقد ــ لبس ــ سكب الخ .

والنوع الثاني من غير المنتقل لا يخضع فاعله ولا مفعوله لمثل هذه الضوابط ، ولكن العلاقة بينهما تجعل الفعل منتقلاً مرة وغير منتقل مرة أخرى . فالفعل « حبس » مثلاً فعل منتقل من حيث اشتقاقه ومعناه ،

فإذا قلنا : حبس زيد عمرا فلا يمنع مانع من أن نعكس فنقول : حبس عمرو زيدا . ولكننا إذا قلنا : حبس القاضي اللص امتنع بحكم العادة أن نقول : حبس اللص القاضي . وفي جملة سبق زيد عمرا الفعل منتقل ولكنه في جملة سبقت الأرنب السلحفاة غير منتقل في العادة المألوفة ، فلا ينعكس الأمر إلا بخرق المألوف ، والنادر لا حكم له . ومن هذا القبيل معظم ما يقع في طائفة من الأفعال ، فتراه منتقلاً بحكم اشتقاقه ومعناه ولكن التراوح يرد على علاقة فاعله بمفعوله . فإذا أخذنا الفعل « ضرب » الذي مثلنا به للمنتقل وجدناه مما يرد عليه عدم الإنتقال إذا تطلبت ذلك علاقة فاعله بمفعوله نحو : ضرب المؤدب التلميذ أو ضرب الله مثلاً ومغزى كل ذلك أنّ تقسيم المتعدي إلى منتقل وغير منتقل إنما يتم في شبكة العلاقات المعجمية وضوابط التوارد .

* * *

من الأفعال ماهو علاجي ومنها غير علاجي ، فالعلاجي مادل على بذل جهد ما عند إيقاع حدثه وغير العلاجي ما لم يدل على ذلك . والأول نحو : ضرب — مشى — كتب — قرأ — صعد — نزل الخ ، والثاني نحو : كرم — شرف — حسن — ساء الخ . والعلاج وعدمه من المعاني المتصله بالحقول المعجمية بمعنى أن كلاً منهما يمثل حقلاً من الأفعال ، ثم هما من بعد ذوا أثر في التركيب النحوي في بعض الحالات . فيندر مثلاً في المفعول به أن يأتي مصدراً علاجياً ، فلا يقال : أمسكت بالعصا ضرباً للمذنب ، ولا خرجت مشياً إلى بيتي ، ولا أمسكت بالقلم كتابة الى صديقي على نية الغائية . ذلك بأن المفعول لأجله غاية ونية ، والنوايا لا تقع في قبيل العلاج ، وهكذا يصبح من المناسب للمفعول لأجله أن يأتي مصدراً غير علاجي ، الا أن تقوم قرينة على إرادة المجاز نحو « فعلت ذلك سعيا إلى كسب رضاك » ، فيدخل المصدر

بالمجاز في معنى النية والتوق إلى الغاية ، ومن ثم يصلح هذا المصدر أن يكون مفعولاً لأجله . أما ما لا يصلح للمفعول لأجله من العلاجيات فسبيل الدلالة به على الغاية أن يأتي مضارعه بعد لام التعليل .

* * *

قال إخوة يوسف لأبيهم : ﴿ لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذاً لخاسرون ﴾ (يوسف ١٤) والملاحظ أن « نحن عصبة » مبتدأ وخبر وأن الخبر إذا لم يكن جملة أو شبه جملة فقد ألزمته القواعد أن يطابق المبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً . فإذا نظرنا إلى نحن وجدناها ضميراً يدل بمعناه على جمع المتكلمين ، فكان ينبغي لخبره أن يكون جمعا . ولكن الخبر « عصبة » يقبل علامتي التثنية والجمع فهو من وجهة النظر النحوية كلمة مفردة . ولكننا إذا نظرنا إلى معناه المعجمي وجدناه يدل على جماعة لأن الفرد والفردين لا يقال لهما عصبة . معنى هذا أن الجمع بالمعنى المعجمي أغنى عن الجمع بالمعنى النحوي فحدثت المطابقة بين المبتدأ والخبر . وهذا الفهم نفسه صادق على نحو قوله تعالى ﴿ هذان خصمان اختصموا ﴾ (الحج ١٩) وقوله جل شأنه ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ (الحجرات ٩) مما قامت فيه المعاني المعجمية بأداء الوظائف النحوية عند افتقار هذه الوظائف إلى عناصرها النحوية التي لها بحسب القاعدة . والله سبحانه الموفق إلى سواء السبيل .

ظاهرة الربط في التركيب
والأسلوب العربي

ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي

أولا : سيكولوجية الظاهرة :

تتصل ظاهرة الربط بناحيتين من نواحى النشاط العقلى هما التعرف والتذكر . فأما التعرف فيعتمد على إدراك المعالم والقرائن وأما التذكر فيتصل اكثر ما يتصل بالتداعى والترابط . وفى كلا الحقلين : حقل القرائن وحقل التداعى لابد من وجود الدوال والمثيرات وهى بصورتيها داخلة في نطاق ظاهرة الربط . ولقدرة الانسان على التعرف حدود كما أن لاستطاعته التذكر حدودا كذلك . وهذه الحدود تجعل من المستحسن ان نكثر من القرائن الدالة على موضوع التعرف ومن المثيرات المؤدية الى التذكر بحيث يكون بعض ذلك نافلة وزيادة على المطلوب ونستطيع ان نضرب الامثلة على ذلك :

إذا سألك سائل عن عنوان تعرفه بالوصف دون ان تذكر اسم الشارع ورقم المنزل فان المعتاد في هذه الحالة ألا تكتفى بذكر اسم الحى ولامنعرجات الطريق وإنما تذكر له من المعالم ما ينبغى للسائل ان ينحدر عنده الى اليمين أو الى الشمال فتقول له مثلا اذا بلغت ثالث تقاطع في هذا الشارع فستجد عمارة مبنية على الطراز العربى وتحتها محل لبيع الادوات المدرسية والى يمينها حديقة فعندها فانحدر شمالا حتى إذا بلغت كذا وصفاته كذا فانحدر يمينا وما تزال تعين له المعالم حتى تصل به الى

المنزل المطلوب وعندئذ تكثر من ذكر المعالم الدالة على هذا المنزل ايضا فهو ذو سور له باب حديدى والى جانبه مسجد وفيما يقابله من الشارع محل جزار وإلى جانب الجزار بقال وخضرى وعلى مقربة من هذه المعالم اشارة مرور وهلم جرا . ولقد كان يكفى بعض ذلك للتعرف على العنوان المطلوب ولكن قصور الانتباه الانسانى يجعل المرء ينسى بعض ما سبق له من ذكر المعالم فيتبع المسئول حيال السائل سياسة يصدق عليها قوله تعالى : « أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » اى ان بعض المعالم قد يضيع من الذاكرة فيكفى المَعْلَم الآخر للدلالة على المطلوب .

والأمر كذلك في مجال التذكر اذ تجد للذاكرة الانسانية طاقة محدودة . يعرف ذلك كل من وجد الداعى الى العودة بفكره الى الوراء ليخرج من الأحداث الدفينة في ركام الماضى ما يدعو شيء ما الى اخراجه والكشف عنه — فحين يحاول المرء ذلك قد لا يظفر بعد النبش والتنقيب في الماضي بما حاول أن يتذكره . والناس في كل لحظة ينسون ما مر بهم من الوجوه والأسماء والعناوين والأرقام وقد يتعذر عليهم ان يذكروا ذلك حتى مع التذكير به . ولكنهم اذا سمعوا لفظاً معيناً أو رأوا شيئا ما ذا ارتباط بمانسوا أثار ذلك الشيء في ذاكرتهم ما نسوه من قبل فانتعشت ذواكرهم وعادت اليهم صورة الماضى كما كان .

من هنا تشتمل تراكيب اللغة على قرائن تعين على التعرف وتشتمل اساليبها على وسائل تعين على التذكر والامر في الحالين يتعلق بظاهرة من ظواهر الاستعمال اللغوى تسمى بالربط سواء فى ذلك أن يكون الربط قرينة من قرائن النحو أو وسيلة من وسائل الاسلوب وسنرى ذلك واضحا ان شاء الله في السطور الآتية : والقرائن النحوية التى يعد الربط واحدة منها هى :

البنية ـــ الاعراب ـــ الربط ـــ الرتبة ـــ التضام ـــ الأداة ـــ النغمة وفوقها وأعم منها قرينة اخرى هامة يمكن ان نسميها قرينة السياق .

ولقد درج معلمو اللغة العربية على ان يعلموا تلاميذهم ان الفاعل فى «طلع البدرُ» انما سمى فاعلا لأنه مرفوع وقد غفلوا عن أن الرفع وحده (وهو علامة من قبيل قرينة الاعراب) لايكفى للدلالة على الفاعل مادام هناك مرفوعات اخرى غير الفاعل منها النائب عن الفاعل والمبتدأ أو الخبر واسم كان وخبر إن والتابع المرفوع . وانما عرف ان « البدر » فاعل بعدد من القرائن التى تضافرت وأعان بعضها بعضا على بيانه كما تضافرت معالم الطريق من قبل على بيان العنوان المطلوب وتيسير التعرف عليه . والقرائن التى تضافرت لبيان الفاعل هى :

البدر : اسم	وهذه	قرينة البنية
مرفوع	،،	،، الاعراب
تقدمه فعل	،،	،، الرتبة
مبنى للمعلوم	،،	،، البنية مرة أخرى
دل على من فعل الفعل	،،	،، الاسناد وهى قرينة معنوية

وفى « أكرم محمد نفسه » عرفنا ان النفس مفعول به بالقرائن الآتية :

النفس : اسم	وتلك	قرينة البنية
منصوب	،،	،، الاعراب
تعدى اليه الفعل	،،	،، التعدية

فلولا الأسمية ماكان البدر فاعلا ولا النفس مفعولا به ولولا تقدم الفعل ما كان البدر فاعلا وكذلك الامر ببناء الفعل للمعلوم وبدلالة البدر

على من فعل الفعل ودلالة النفس على من وقع عليه الحدث . أما الرفع والنصب فكلاهما قرينة من القرائن ولايستقل احدهما بالدلالة على فاعل ولا على مفعول به . ولكننا مع ذلك بحاجة الى معرفة النفس لمن تكون (او بعبارة أخرى نحن بحاجة الى التعرف على نسبة النفس الى احد عناصر الجملة) لاننا لو كان لدينا « أكرم محمد نفسا » بدون الهاء لرجح احتمال المعنى ان تكون النفس لغير محمد ومن هنا اصبح من حق النفس ان تضاف الى محمد . وفي هذه الحالة اما ان نقول : « أكرم محمد نفس محمد » على غرار ماقال الشاعر :

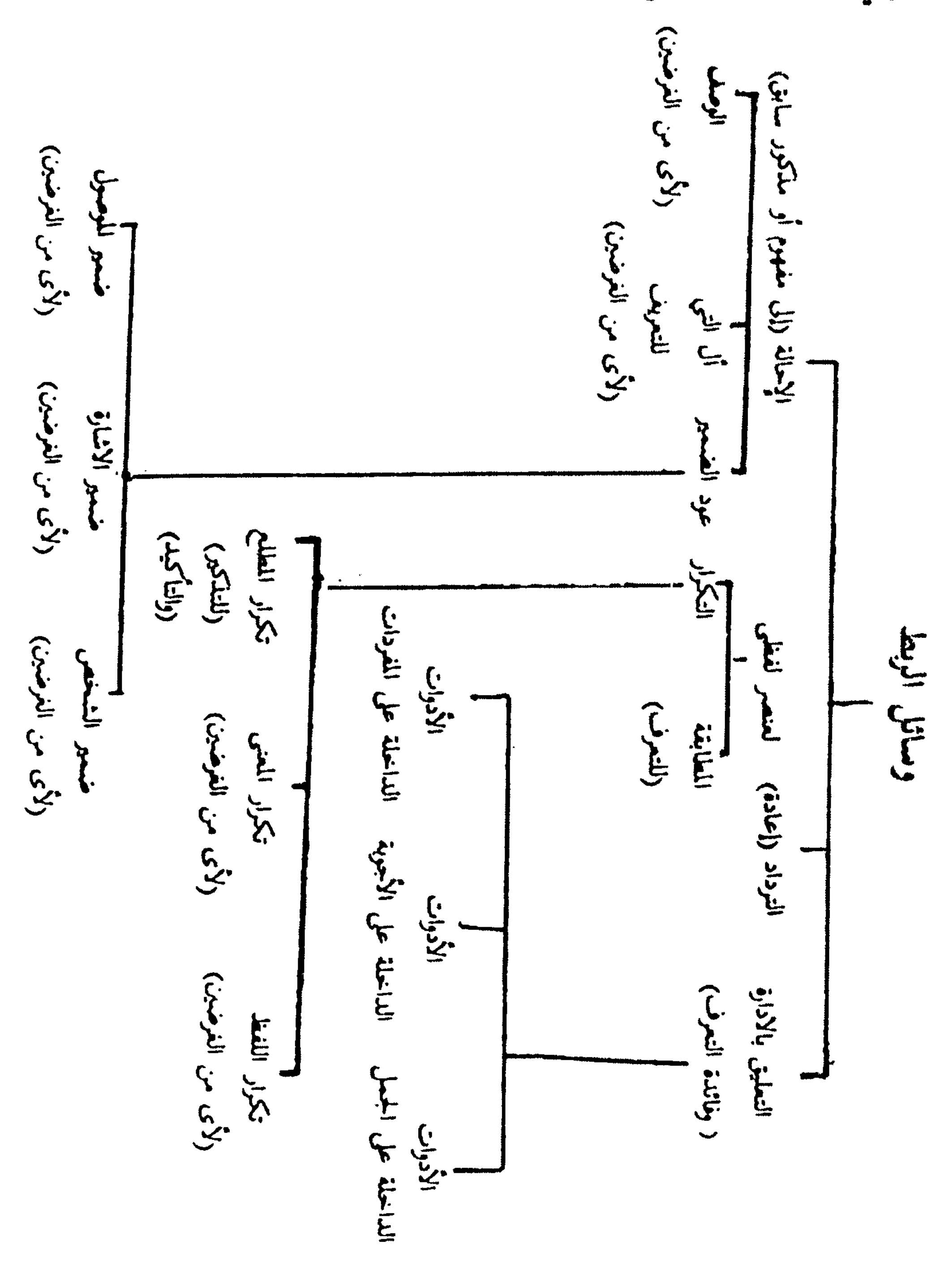
نفس عصام سودت عصاما وعلمتـــه الكـــر والاقدامـــا

وصيرته ملكا هماما

وعلى نحو ما في قوله عليه الصلاة والسلام : « لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » أو أن نستبدل بالاسم الظاهر ضمير محمد فنقول : « أكرم محمد نفسه » فنربط النفس بمحمد بواسطة الضمير العائد . أو أن نضع (ال) موضع الضمير فنلحقها بأول الكلمة فنقول أكرم محمد النفس الخ . فهذه الوسائل المذكورة وغيرها تنبىء عن ان النفس نفس محمد وليست نفس غيره . وإذا قلنا تنبىء فان المقصود أنها تعين على « التعرف » على نسبة النفس الى من تكون . ونخرج من كل ما تقدم بأن في تضافر القرائن ما يجعل القدرة على التعرف أكبر وأقوى كما رأينا في التعرف على الفاعل والمفعول وفي عود الضمير وان الفرصة سانحة من خلال تعدد القرائن وتضافرها أن تصبح احداها نافلة زائدة على المطلوب Redundant على انها وهي نافلة فلا يتوقف عليها وضوح المعنى تعد توكيدا لضمان التعرف على المعنى ولكنها لكونها نافلة ايضا يمكن للمتكلم ان يترخص فيها اذا كان ذا سليقة

في اللغة لعدم توقف انكشاف المعنى على وجودها (انظر مبدأ الترخص في القرائن في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لصاحب البحث) .

ثانيا : تخطيط الظاهرة



ويتضح من هذا التخطيط ان الربط قد يكون تعليقا بالاداة وقد يكون اعادة او ترداداً لعنصر لفظي وقد يكون احالة الى مذكور او مفهوم سابق فإن كان تعليقا بالاداة فإن الاداة قد تكون مما يدخل على الجمل كأداة الشرط او القسم وقد تكون الادوات الداخلة على الاجوبة كالفاء الداخلة على جواب الشرط واللام الداخلة على جواب القسم وقد تكون مما يدخل على المفردات كحروف الجر أو واو المعية . واذا كان الربط ترداداً فقد يكون بإعادة عنصر من عناصر المطابقة كالضمائر وعلامات التثنية والجمع والتأنيث وحروف المضارعة الخ . وقد يكون بتكرار اللفظ نحو ﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله ﴾ أو تكرار المعنى نحو : ﴿ تحيتهم فيها سلام ﴾ أو تكرار المطلع نحو : ﴿ ويوم تقوم الساعة يومئذ يتفرقون ﴾ أما اذا كان الربط بالاحالة فقد يكون بعود الضمير وقد يكون بأداة التعريف وقد يكون بالوصف . واذا ذكرت الضمير فان فهمي له يشمل **ضمائر الأشخاص (انا وانت وهو وفروعها) وضمائر الاشارة** (ذا وذى وفروعهما) **والضمائر الموصولة** (الذى والتى وفروعهما ومَنْ وما وأىّ) . فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ لقد كان في يوسف واخوته آيات للسائلين ﴾ والثانى نحو ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ والثالث نحو

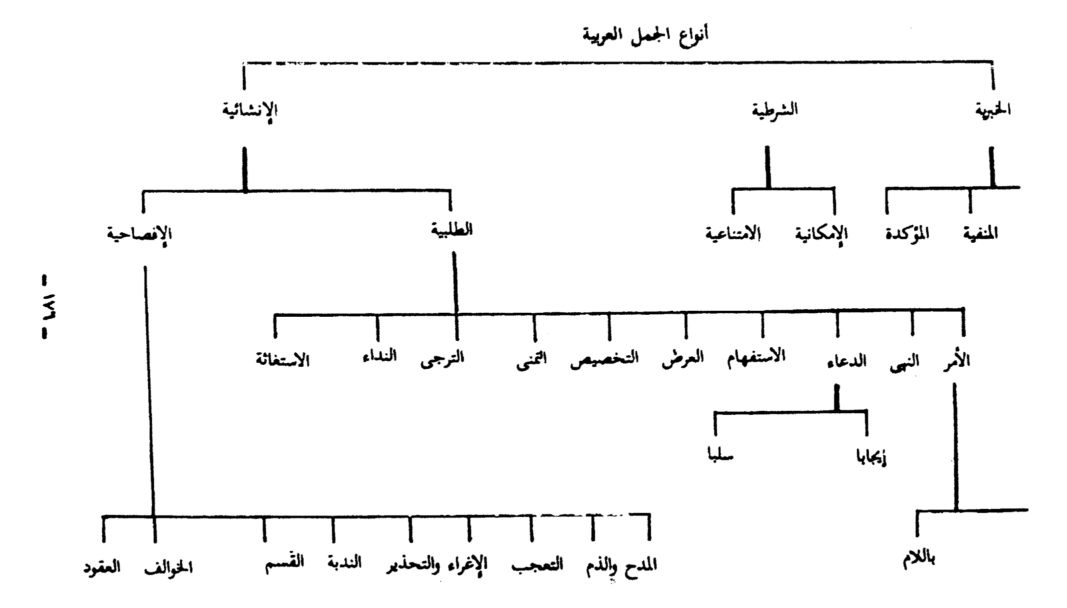
﴿ وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله ﴾ اى جاء المعذرون وقعدوا . وأما «ال» للتعريف فنحو قوله تعالى : ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هى المأوى ﴾ أى هى مأواه . وأما الوصف فنحو ﴿ قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور **قوم مؤمنين** ﴾ أى **ويشف صدوركم** . هذا وفيما يلي عرض مفصل بعض التفصيل يعين على تصور ظاهرة الربط على وجهها الذى يراه هذا البحث .

ثالثا : عرض الظاهرة

قدمنا منذ قليل رؤيتنا للمحمل السيكولوجى للحاجة الى ظاهرة الربط والى فائدتها فى مجالى التعرف والتذكر . دعنا الان ننظر في الجانب النظرى اللغوى الذى يتصل بفائدة الربط فى وضوح المعنى وسنرى من خلال هذا النظر فائدة كل نوع من انواع الروابط على حدة . فنبدأ بأدوات الجمل ثم بأدوات جوبة ثم بأدوات المفردات ثم بالمطابقة فتكرار اللفظ الخ حتى نستقصى ما عددناه وأحصيناه من أنواع الربط ووسائله ذاكرين لكل نوع منها مايعزز القول فيه من الشواهد ، ومن الأمثلة (إن عز الشاهد) .

١ ـ أدوات الجمل :

تعتمد الجملة العربية فى الأغلب الأعم من صورها على الأداة فلانكاد نجد منها الا القليل مما يستغنى عن الأداة . ويتضح ذلك من التخطيط التالى :


أنواع الجمل العربية
الخبرية
الشرطية
الإنشائية
المنفية
المؤكدة
الإمكانية
الامتناعية
الطلبية
الإفصاحية
الأمر
النهي
الدعاء
الاستفهام
العرض
التخصيص
التمني
الترجي
النداء
الاستغاثة
إيجابا
سلبا
باللام
المدح والذم
التعجب
الإغراء والتحذير
الندبة
القسم
الخوالف
العقود

فهذه أربعة وعشرون نوعا للجملة العزبية منها تسعة عشر نوعا تتقدمها الاداة كما في الأمثلة التالية :

١ ــ المنفية : وما قتلوه وماصلبوه ولكن شبه لهم
٢ ــ المؤكدة : إن الله على كل شيء قدير
٣ ــ الامكانية : إنْ تنصروا الله ينصركم
٤ ــ الامتناعية : ولولا رهطك لرجمناك
٥ ــ الأمر باللام : وليستعفف الذين لايجدون نكاحا
٦ ــ النهى : لاتأكلوا الربا أضعافا مضاعفة
٧ ــ الدعاء سلبا : ربنا لاتزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
٨ ــ الاستفهام : أفأَمِنَ أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً
٩ ــ العرض : ألا تحبون أن يغفر الله لكم
١٠ ــ التحضيض : فلولا ان كنتم غير مدنين ترجعونها
١١ ــ التمنى : ياليت قومى يعلمون بما غفر لى ربي
١٢ ــ الترجى : لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً
١٣ ــ النداء : يانوح اهبط بسلام
١٤ ــ التعجب : فما أصبرهم على النار
١٥ ــ الإغراء : عليك بالصبر والصلاة
١٦ ــ التحذير : إياك واتباع الهوى
١٧ ــ الاستغاثة : يالله لعبده المسكين
١٨ ــ الندبة : واحر قلباه ممن قلبه شبم
١٩ ــ القسم : فورب السماء والارض إنه لحق .

لم يبق اذاً من الجمل العربية مما يستغنى عن الأداة الا المثبتة والأمر بالصيغة والمدح والذم والخوالف (أسماء الافعال واسماء الأصوات)

والعقود . هذا وان لبعض الجمل التى تعتمد على صدارة الأداة صوراً بغير اداة كما في الإغراء والتحذير نحو : « ناقة الله وسقياها » وفي التعجب نحو « كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون » .. ولايفوتنا هنا ان نشير الى ان المقصود بجمل العقود تلك الجمل التى تفيد الالتزام من أى نوع كالتعبير عن الإيجاب والقبول مثلا .

ويتمثل الربط بالأداة فى ان معناها ينسحب على كل ما دخل في حيزها من عناصر الجملة اى ان كل مادخل في حيز النفى مثلا فهو منفى واشتراك عناصر الجملة في معنى النفى الحادث بسبب تقدم الاداة يجعل الأداة سببا في هذه الاشتراك بمعنى انها ربطت بين عناصر الجملة بتشريكها في معنى النفى فأحكمت الصلة بين هذه العناصر فلم يعد يخرج عن معنى النفى منها شيء الا ان يكون ذلك بأداة استثناء أو استدراك او نحوهما مما يدخلنا في نقاش نوع آخر من انواع الأدوات يتجه معناه في اتجاه الربط النحوى ولكنه يفيد التفريق المنطقى .

والتأكيد ينصب على اسناد المسند الى المسند اليه فيعطى الاسناد قوة لم تكن له من قبله ومن هنا يربط اواصر الجملة واداة الشرط فيها افادة ترتب الجواب على الشرط وفي افادة الترتب ربط بين عنصرى الجملة ويصدق ذلك على نوعى الشرط ولولا اللام المكسورة مع المضارع المجزوم ماكان المضارع صالحا لإفادة الامر وفائدة لا الناهية انها تجعل المضارع المجزوم يفيد عكس ما افاده مع اللام فينصب الأمر مع اللام والنهى مع « لا » على ايقاع ماتضمنه المضارع من الحدث من حيث ينتسب هذا الحدث إلى فاعل يوقعه والى مفعول يتقبله الخ فالربط بهما عام فى جملتهما وليس خاصا بالحدث مبرأ من صلاته بالعناصر الاخرى في الجملة والدليل على ذلك ان المقصود هو « ايقاع » الحدث وليس الحدث من

جهة انه « حدث » والايقاع انما يكون من فاعل على مفعول فى ظرف معين لسبب معين الخ .

ويقال ذلك ايضا لبقية الجمل الطلبية لان فيها جميعها طلب ايقاع حدث معين فالاستفهام طلب الاجابة والعرض طلب الاستجابة والتحضيض طلب الموافقة والتمنى طلب وقوع ما لا يقع والترجى طلب وقوع الممكن والنداء طلب الاقبال والاستغاثة طلب الاغاثة وفى كل ذلك طلب وقوع احداث معينة وهذه الأحداث أوقعها فاعل ووقعت على مفعول لسبب ما فى ظرف ما فالأداة في جميعها ينصب معناها على نسبة كل عنصر في الجملة الى العنصر الاخر وهذا معنى كونها رابطة .

أما الجمل الانشائية غير الطلبية فهى الجمل الافصاحية .. ومعنى كونها انشائية انها تنشيء معنى ليس له وجود خارجى ومن ثم لايحتمل الصدق والكذب وهى بهذا المعنى تشارك الجمل الطلبية فى معناها وهو الانشاء ولكنها تنفرد عن اختها الطلبية بانها لاتفيد طلب ايقاع حدث وانما تفصح عن حالة أو موقف في النفس فالذى يمدح أو يذم او يتعجب أو يندب أو يقسم أو يقبل ما عرض عليه لا يبغي بما يقول اكثر من عرض موقفه النفسى على السامعين والافصاح عن هذا الموقف ثم لايفهم من قوله هذا « طلب ايقاع » ولايترتب عليه « وقوع » ومع هذا تصدرت الادوات بعض هذه الجمل التى لها طابع الصيحات كالتعجب والاغراء والتحذير والندبة او طابع التوكيد كالقسم وانما عددنا الاداة رابطة فى هذه الجمل القصيرة الأنماط لأنها لو لم تكن لما كان المعنى فلو حذفت لوجب التعويض عن حذفها كما فى « ربّاه » إذ قامت الالف والهاء دليلا على « يا » المحذوفة .

اذا نظرنا الى واحد من الاجوبة ويلحن جواب الشرط وجدنا القاعدة تنص على اقترانه بحرف الجواب اذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطا وذلك بان يكون جملة اسمية أو طلبية أو مبدوءة بفعل جامد كعسى وليس أو منفية بما أو لَنْ او مصدرة بقد أو بأداة تنفيس وهى السين وسوف . ولعل السبب في اقتران الجواب بالحرف هنا انه يكون في بعض حالاته عرضة تلبس اذا لم يذكر الحرف فى صدر الجواب . فاذا تأملنا قوله تعالى : ﴿ من عمل صالحا فلنفسه ﴾ ثم تصورنا حذف الفاء من الجواب لوجدنا شبه الجملة (وهو هنا شبه جملة اسمية تقديرها فعمله لنفسه) يصلح صفة للمفعول (صالحا) الذى قبله اى ان صورة التركيب من غير حرف الجواب تؤدى الى اللبس (وهو تعدد احتمالات المعنى دون مرجح) وعلى الرغم من أننا قد نجد صوراً أخرى من الأجوبة لايتطرق اليها اللبس عند حذف الحرف كما فى قوله تعالى : ﴿ وان اطعتموهم انكم لمشركون ﴾ فاللغة تحرص على الاطراد قدر حرصها على أمر اللبس ومن هنا طردت اقتران الجواب بحرفه في كل الحالات ماألبس منها وما لم يلبس .

وقد انعكس ذلك على تراكيب الاخبار بالذى والألف واللام نحو : ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ ونحو ﴿ والزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ اذ اقترن الخبر فى الحالين بالفاء لوقوعه جمله طلبية ولعل سبب ذلك ان من الموصولات مانقل الى معنى الشرط نحو « من » و «ما » و « أى » وهذه الموصولات لنقص حروفها عن الثلاثة عوملت معاملة ادوات الشرط وصدق على جوابها مايصدق على جواب « إنْ » الشرطية من حيث اقتران الجواب

بالحرف . ولما كانت « الذى » و «التى » وفروعهما و « ال » من الموصولات ايضا عومل خبرها معاملة جواب « من » و « ما » و « أى » اللاتى للشرط للسببين الآتيين :

(أ) ان بين الذى والالف واللام علاقة من حيث الاصل هى علاقة الموصولية وان الذى والالف واللام لاتصلح اى منهما للنقل الى الشرطية لزيادة الذى على الثلاثة ولاقتران الالف واللام بصفة صريحة لا تصلح ان تكون جملة شرط .

(ب) ان لجملة الشرط ولجملة الإخبار بالذى والألف واللام كلتيهما معنى سلبيا يفهم منهما باللزوم العقلى وهو يشبه ما يسميه الاصوليون « مفهوم المخالفة » ففى قولنا :

من تأنى نال ما تمنى
الذى يتآنى ينال ما يتمنى
المتأنى ينال ما يتمنى

مفهوم سلبى مشترك بين هذه الجمل هو أن الذى لايتأنى لاينال ما يتمنى . فلما قام الشبه من جهتين بين الشرط والاخبار بالذى والالف واللام سلكت اللغة بخبر الذى واخواتها مسلكها بأجوبة الشرط فلزم اقتران خبر الذى والالف واللام بالفاء في المواضع التى يقترن فيها جواب الشرط بالفاء ايضا . والمراد في الحالين ان يتم الربط بين صدر الجملة وعجزها . وقد يقال شيء قريب من ذلك فى جواب « لو » و « لولا » من حيث اقتران جوابهما باللام فى مواضع معينة ففى قولنا « لولا زيد لهلك أخوه » يؤدى حذف اللام من الجواب الى لبس شبيه بما كان فى قوله تعالى « من عمل صالحا فلنفسه » اذ لو حذفت اللام فأصبحت الجملة « لولا زيد هلك أخوه » لظل السامع ينتظر الجواب ، « أى »

« لحدث كذا » كأن يقال مثلا : « لولا زيد هلك أخوه ماجزع أو لما جزع » وهكذا اطردت اللام في كل جواب موجب (أى غير مقترن بحرف النفى) . والامر كذلك بالنسبة الى اقتران جواب القسم عند الايجاب باللام او بإنّ أو بقد ، وعند السلب بما أو بلا أو بإنْ .

ومن الأدوات الداخلة على الجمل لتربطها بما سبقها واو الحال ، وهى تلزم اذا خلت جملة الحال من وسيلة اخرى للربط كالضمير العائد الى صاحب الحال وذلك كقولك : « ولد محمد وقد انتهت الحرب العالمية الثانية » أو « جاء خالد والشمس تغرب » . وبذلك تصبح واو الحال هى الرابط الوحيد الذى يربط جملة الحال بما عداها . ورتبة الواو دائما قبل جملة الحال كما ان رتبتهما معا (الواو والجملة) التأخر عما وقعا فى حيزه . ومن الحالات النادرة التى تقدمت فيها جملة الحال المقترنة بالواو عن الحدث الملابس لها مانجده فى قوله تعالى في سورة هود (٣٨) : ﴿ ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه ﴾ ، لأن سخريتهم نشأت عن اشتغاله بصناعة الفلك مع جهلهم بسبب اشتغاله بذلك وليس بقربة ماء تسير فيه الفلك وكذلك « وهى تجرى بهم في موج كالجبال ونادى نوح ابنه » (هود ٤٢)

ومن الروابط ما نعرفه باسم الموصول الحرفى وهى الأدوات ذات الاختصاص بالدخول على الجمل لربطها بمحيطها من النص كالحروف المصدرية وهي أنْ وأنّ وما ولو واللام نحو :

عزم التلميذ على أنْ يجدّ في المذاكرة

وقد علم أنّ الجد سبيله الى النجاح

﴿ ودّوا ما عنتم ﴾

« يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم »

وقد تلحق بهذه الأدوات أدوات اخرى مثل كى التى للتعليل وإذاً ونحوهما مما لا يليه الا الجمل . وتبدو قيمة هذه الأدوات في الربط اذا تصورنا الكلام الذى وردت فيه بدونها فلو حذفناها من الكلام لاصبح الكلام مهلهلا رث المظهر غير مقبولٍ ولا دالٍ على المعنى المقصود ، إذ لايأذن الاستعمال العربى بدخول الفعل على الفعل الا في حالات خاصة مثل دخول كان وأخواتها وأفعال المقاربة على الخبر عند استتار الاسم او عند عدم الضمير المستتر كما في حالة ليس . إذ يمكن ان نقول : « ليس يقوم زيد » . فليس فى « ليس » ضمير مستتر كالذى فى قولنا :

إن اباك كان يفعل الخير
إن صديقك مازال يكن لك الود
إن قيسا ظل يحب ليلى حتى مات
إن زيدا أصبح يخشى الفقر حتى صار إلى البخل
قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف

بهذا يتضح لنا ان هذه الروابط ذات اهمية تركيبية خاصة فى السياق العربى وأن السياق لايمكن ان يستغنى عنها .

٣ ــ أدوات المفردات :

حين عرّف النحاة الحرف قالوا : « الحرف مادل على معنى فى غيره » فإذا علمنا ان غير الحرف فى عرفهم إما ان يكون اسما أو فعلا اصبح تعريفهم للحرف كأنه ينص على أن الحرف ماأفاد معنى فى الاسم او فى الفعل او فيهما معها . وإذا تأملنا الاحتمال الثالث وهو أنه يفيد معنى فيهما معا وجدنا خير تعريف للحرف أنه يدل على علاقة بين

الاسم والاسم نحو « النظافة من الايمان » أو بين الاسم والفعل نحو « قاتلوا في سبيل الله » او بين الفعل والفعل نحو «قام فخرج زيد» .
والحروف الداخلة على المفردات منها حروف الجر والاستثناء والمعية والعطف الخ . فأما حرف الجر فهو يفيد علاقة بين مجروره ومتعلقه . فإذا قلنا : « صدق محمد فيما قال » فقد جعلنا الحدث الذى فى « صدق » وهو الصدق مظروفا فى المصدر المؤول من « ما » و «قال » وهو القول وهكذا تتحمل « فى » معنى العلاقة الرابطة بين الصدق والقول . وفى قوله تعالى : ﴿ وأسألوا الله من فضله ﴾ كانت وظيفة « من » أن تجعل السؤال يبدأ غايته من الفضل او على الاصح ينطبق على بعض الفضل فتكون « من » بالمعنى الاول لابتداء الغاية وبالمعنى الثانى للتبعيض . واذا قلنا « ان رأى فلان يصدر عن تجربة » فقد جعلنا لحرف الجر « عن » معنى العلاقة بين الصدور الذى فى « يصدر » وبين التجربة وهذه العلاقة هى علاقة المجاوزة وهكذا نرى أن الربط بحرف الجر بين المجرور والفعل هو فى الواقع ربط بين المجرور ومعنى الحدث الذى فى الفعل ومن هنا قد يرى البعض ان العلاقة هنا قد تنحل الى ان تكون علاقة بين اسمين احدهما المجرور وثانيهما المصدر المفهوم من الفعل . وتتضح ضرورة الربط بحرف الجر بصفة خاصة حينما يكون الفعل الذى يتعلق به الجار والمجرور لازما . فلو وازنا بين قولنا : « قرأ التلميذ الدرس فى الفصل » وقولنا : « جلس التلميذ فى الفصل » لوجدنا الجار والمجرور فى حالة الاولى اقل خطرا فى تركيب الجملة منه فى الحالة الثانية ، لانه في الحالة الاولى بيان للظرفية فقط ولكنه في الحالة الثانية بيان ظرفية ووسيلة تعدية ، ومن ثم نجده يلخص علاقتين في وقت معا .

وحرف الاستثناء يدل على علاقة بين اسمين احدهما مخرج منه

والثانى مخرج اى ان العلاقة التى يعبر عنها حرف الاستثناء هى علاقة الاخراج . فاذا دخل حرف الاستثناء على ما ظاهرهُ الجملة فان المراد بها هو المفرد لانها اما ان يتقدمها موصول حرفى يصيرها الى التأويل بالمصدرية وإما ان تكون فى الأصل جملة حالية ووصفيه مستثناة من حال أعم . فالأول نحو قولنا « ما قصّر زيد الا ان يكلف بمالايطيق » فالتقدير « الا تقصيرا ملابسا لعدم الطاقة » والثانى نحو « دخلت المسجد الحرام فما وجدت رجلا الا يصلى او يطوف » والتقدير « ما وجدت رجلا الا رجلا مصليا أو طائفا » .

وحرف المعية ، أو واو المعية تربط بين متلازمين أحدهما مدخولها والثانى معنى المصدر الذى فى الفعل فإذا قلت : « سر ويمين الطريق » كان المعنى : « ينبغى ان يكون السير ملازما ليمين الطريق » ولكن هذه الواو تحت تسمية اخرى قد تربط بين حدثين فى نحو « لاتأكل السمك وتشرب اللبن » فالنهى هنا منصب على مصاحبة احد الحدثين للاخر واذا صح ان يكون النهى منصبا على المصاحبة صح ايضا ان وظيفة « لا الناهية » منصبة على وظيفة « واو المصاحبة » اى ان النهى متجه الى فكرة « الربط او الجمع » بين الحدثين مع تعبير الواو عن هذا الربط .

ويربط حرف العطف بين المتعاطفين مع اختلاف فى المعنى بين حرف وحرف من حيث مطلق المشاركة والترتيب او التراخى والتعقيب الخ . واذا نظرنا الى هذا الاختلاف فى المعنى بين حروف العطف وبخاصة عندما يكون معنى الحرف نفى المشاركة كما فى « لا » و « لكن » ادركنا ان فكرة الربط فى السياق تتجاوز فكرة المشاركة وما يتفرع عنها من ترتيب او تعقيب او غيرهما فالربط علاقة اعم من علاقتى الايجاب

والسلب لانه وسيلة لاحكام الصلة بين عناصر السياق فحسب ومن هنا يصبح معناه تركيبيا لا دلاليا (سيمانتيكيا) اما الايجاب والسلب فأدنى درجات معناهما ان يكونا من اضرب اساليب الجملة العربية (المثبتة والمنفية) والمعروف انه لابد من الربط أيا كان الاسلوب النحوى اما اعلى درجات الايجاب والسلب فتدخل فى الدلالة المعجمية كالذى لاحظه النحاة فى تحليل قول الشاعر : « عافٍ تغيرّ الا النؤىُ والوتدُ » معناه : « لم يبق على حاله » .

ولايفوتنا هنا ان بعض ما يدخل على المفردات يدخل على الجمل كذلك كشأن حروف الاستثناء والعطف و كواو المعية التى تسمى عند الدخول على الجملة « واو المصاحبة » فالفرق بين الواوين فى التسمية والاختصاص اما المعنى وأما اعراب مدخولهما فواحد لان ما بعدهما منصوب سواء أكان اسما أو فعلا .

الترداد :

ومن الربط ما يكون بالترداد . والمقصود بالترداد إما المطابقة وإما التكرار وسنحاول فيما يلى ان نلقى بعض الضوء على كل منهما .

٤ ـ المطابقة :

للمطابقة محاور من المعانى العامة تدرك من خلالها يمكن ان نتبينها

من الجدول الآتى* :

الشخص	العدد / النوع	مفرد		مثنى		جمع	
		معرفة	نكرة	معرفة	نكرة	معرفة	نكرة
متكلم	مذكر						
	مؤنث						
مخاطب	مذكر						
	مؤنث						
غائب	مذكر						
	مؤنث						

وقد يكون الشخص صاحب ضمير تكلم أو خطاب أو غيبة وقد يكون صاحب اسم ظاهر كما قد يكون الحاضر مشاراً اليه والغائب موصولا . واذا أحصينا المربعات التى حدثت في الجدول السابق من تقاطع المحاور وجدناها ستة وثلاثين مربعا فلو ضربناها في إمكانات الحضور والغيبة التالية :

* كل اتجاه من اتجاهات هذا الجدول يعد محوراً سواء أكان رأسيا أم أفقيا فإذا التقى المحوران فربما نشأ عن التقائهما شكل لغوى فالغائب المذكر (أفقى) حين يلتقى بالمفرد المعرفة (رأسى) ينشأ اسم العلم أو ضمير الغائب .

الإمكانات

حضور			غيبة		
ضمير تكلم	ضمير خطاب	ضمير اشارة	ضمير غيبة	ضمير موصول	اسم ظاهر

لازداد العدد أضعاف ذلك . على أن ذلك ليس مناط القول فى المطابقة وإنما اردنا بهذا الكلام أن نبين كيف كانت بين ظواهر الربط .

إذا قلنا : « الأخوان التوأمان يتشابهان » لاحظنا فى تركيب العبارة مايلى :

١ — فى الاسم والوصف ألف تثنية وفي الفعل ألف اثنين .

٢ — فى الاسم والوصف تذكير وللفعل اسناد الى مذكر (لاحظ ياء المضارعة) .

٣ — لام التعريف التى فى الاسم تقابل « ال » الموصولة التى فى الوصف .

٤ — الاسم الظاهر والوصف ناسبهما ابتداء المضارع بياء الغائب .

٥ — لما كان الاسم مرفوعا رفع الوصف كذلك .

معنى هذا ان التثنية والتذكير والغيبة قد امتدت على الكلمات الثلاث التى تكونت منها الجملة وان التعريف والرفع شركة بين الاسم وصفته . ومعنى هذا بعبارة اخرى ان الموصوف وصفته قد تشاركا في جميع القاب المطابقة المعبرة عن محاورها وانهما فوق ذلك تشاركا في الاعراب . ما مغزى هذه الشركة ؟ مغزاها ان احدهما ينتمى الى الآخر اى ان بينهما ربطا يجعل احدهما لاينفك فى انتمائه عن الآخر . والدليل على ذلك ما نراه عندما نهدر أى محور بين محاور المطابقة التى سبقت منذ قليل . واليك هذا الاهدار بالترتيب التى اوردنا به هذه المطابقات :

١ ــ الأخ التوأمـــان يتشابهان= إهدار التثنية
٢ ــ الأخوان التوأمـان تتشابهان= إهدار التذكير
٣ ــ الأخـوان توأمـان يتشابهان= تحولت الجملة الى جملة اخـرى غير مرادة
٤ ــ الأخـوان التوأمـان تتشابـه= اهدار الغيبة والتثنية
٥ ــ الأخوان التـوأمين يتشابهان= اهدار الاعراب

ففى ١ ، ٢ ، ٤ ، تحولت الجملة الى لغو كما تحولت فى ٣ الى معنى آخر وفى ٥ الى صورة مرفوضة ربما قبلها النحاة تحت عنوان « قطع النعت » . وإذا اردت ان ترى إهدار كل المطابقات فى وقت معاً فإليك ذلك فى الجملة الاتية (ونأسف لتسميتها جملة) .

الأختان توأمين نتشابه

هذا هو المقصود باتخاذ المطابقة وسيلة من وسائل الربط .

٥ ــ التكرار :

للتكرار اكثر من صورة واحدة فقد يكون تكرارا للفظ وقد يكون تكراراً للمعنى كما قد يكون تكرارا لمطلع الجملة لاداء غرض اسلوبى ما . والتكرار انما يكون للتذكير او للتعرف الذى كان غرض الأدوات .

(أ) تكرار اللفظ :

ان تكرار اللفظ فيما يبدو هو الأصل فى الربط (من حيث كان التكرار خير وسيلة للتذكير بما سبق) وأنه اذا عدل عنه فإنما يعـــدل لأحد سببين :

الأول : كراهية الرتابة والإملال الذى يترتب على التكرار بصفة

عامة وربما دخل هذا فى قبيل كراهية توالى المثلين أو المتقاربين فى اللغة العربية وتبدو هذه الكراهية فى التحول الى ادغام المثلين وادغام المتقاربين والتخلص من التقاء الساكنين وكراهية توالي الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وكراهية توالى النونات فى نحو لتبلُونّ وتوالى التاءات فى نحو ﴿ ولا تنابزوا بالألقاب ﴾ وكما فى بناء الماضى على السكون نحو ضربْت لكراهية توالى اربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة . ومعنى ذلك ان الذوق العربى يكره الرتابة والتكرار .

الثانى : استعمال مبدأ « الاختصار » وهو فرع على القاعدة العامة التى عنوانها « طلب الخفة » فكما ان اللغة استعملت علامة التثنية والجمع تجنبا لتكرار المتعاطفات فقالت : « قائمون » بدلا من « قائم وقائم وقائم ... الخ » وقالت « عربى » فجعلت ياء النسب اختصارا لعبارة « منسوب الى ... » وجعل ياء التصغير فى « رجيل » اختصارا لكلمة « صغير » وهلم جرا . كما فعلت العربية ذلك اختصرت التكرار فى الربط فدلت على المكرر بضمير أو بأل أو اشارة او نحو ذلك .

ولكن قد يدعو داع تركيبى أو اسلوبى الى تكرار الاسم للوصول الى الربط . انظر الى قوله تعالى : « واتقوا الله ويعلمكم الله » (البقرة ٢٨٢) وتصور احداث الربط فى الآية بواسطة غير التكرار نحو : واتقوا الله وهو يعلمكم فان ما بعد الواو سيكون اقرب الى معنى جملة الحال وذلك غير مراد لأن المراد معنى يقرب من معنى الشرط . وانظر الى قوله تعالى : ﴿ قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء ﴾ (آل عمران ٢٦) فلو تصورنا ان الذى آتاه الله الملك هو « أ » وان الذى نزع منه الملك هو « ب » وتصورنا الربط بالضمير فقلنا تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك

منه ما كان ذلك هو المقصود . ولأن الملك الثانى غير الأول فلا يجوز ان يكون النص : تؤتى الملك من تشاء وتنزعه ممن تشاء وليس مطابقا للمقصود .أيضا أن يقال : وتعز من تشاء وتذله . ومن هنا كان الربط بالتكرار (اى تكرار اللفظ) أمرا لاعوض عنه .

انظر ايضا الى قوله تعالى : ﴿ فيومئذ لايعذب عذابه أحد ولايوثق وثاقه أحد ﴾ (الفجر ٢٥) فالمعروف ان لفظ « أحد » فى الحالتين نكرة واقعة فى سياق النفى وأن وضع النكرة هذا الموضع يجعلها مفيدة للعموم فلو تصورنا فى مكان « أحد » الثانية ضميرا لما أجزأ فى الافادة بالدلالة على معنى العموم وهو المقصود . وفى قوله تعالى : ﴿ يأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن إثم ﴾ (الحجرات ١٢) لو تصورنا الضمير فى موضع « الظن » الثانى لاحتمل الضمير العود الى « كثير » كما احتمل العود الى « الظن » وهذا لبس يتنزه عنه القرآن الكريم .

(ب) تكرار المعنى :

انما يكون تكرار المعنى مع اجمال الأول وتفصيل الثانى فإذا قلت مثلا : « عقيدتى لا اله إلا الله » فإن العقيدة مجملة تشمل مدلول هذه العبارة كما تشمل ان محمدا رسول الله وأن هناك بعثا وحسابا وجنة أو نارا الخ . وأما جملة « لا اله الا الله » فهى من تفصيل الأول ومن ثم كان المعنى مكرراً . وليس يطعن فى كون الثانى عين الأول انه اخص منه لان الغرض الاسلوبى انتقاه من بين سائر ما يصدق عليه انه عقيدة وأعطاه من الاهتمام ما جعله مساويا للأول في القصد . وكذلك قولك : فلسفتى في الحياة اطرق الحديد وهو ساخن ، أو شعارى :

لايسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ﴾ (يونس ١٠) ففى هذه الآية الكريمة ثلاث جمل يقوم الربط فى كل واحدة على تكرار المعنى وهذه الجمل هى :

١ ــ « دعواهم فيها سبحانك اللهم »
٢ ــ « وتحيتهم فيها سلام »
٣ ــ « وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين » .

ولايضر مع ذلك ان بدىء الخبر فى الجملة الاخيرة بأنْ المخففة من الثقيلة التى لايذكر اسمها معها لكونه ضميرا مستترا والتى تحل مع ما بعدها محل المصدر (أى تؤول مع ما بعدها بالمصدر) .

(جـ) تكرار المطلع :

وتكرار المطلع وسيلة اسلوبية اما للتأكيد واما للتذكير (راجع الكلام عن التعرف والتذكر فى اول هذا البحث) وهو اما ان يكون بتكرار اللفظ كما هو أو مع تعديل طفيف او يكون اشارة الى المطلع او وصفا له كما يبدو من الشواهد الآتية :

١ ــ من التكرار للتأكيد قوله تعالى :

★ ﴿ ويوم تقوم الساعة يومئذ يتفرقون ﴾ (الروم ١٤)

★ ﴿ ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون ﴾ (الجاثية ٢٧)

★ ﴿ يوم تشهد عليهم السنتهم وايديهم وارجلهم بما كانوا يعملون يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق ويعلمون ان الله هو الحق المبين ﴾ (النور ٢٤ ــ ٢٥) .

★ ﴿ ويوم تشقق السماء بالغمام ونُزِّل الملائكة تنزيلا الملك يومئذ الحق للرحمن وكان يوما على الكافرين عسيرا ﴾ (الفرقان ٢٥ ـ ٢٦) .

٢ ـ ومن التكرار للتذكير بعد طول المطلع قوله تعالى :

★ ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين ﴾ (البقرة ٨٩) .

★ ﴿ ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل مايريد ﴾ . (البقرة ٢٥٣) .

★ ﴿ لاتحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم ﴾ (آل عمران ١٨٨) .

★ ﴿ ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد مافتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم ﴾ (النحل ١١٠) .

★ ﴿ ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم ﴾ (النحل ١١٩) .

٣ ـ ومن الإشارة الى المطلع دون تكرار له قوله تعالى :

★ ﴿ قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون ﴾ (يونس ٥٨) .

وهو من قبيل التوكيد لا التذكير .

٤ ــ ومن التكرار مع تعديل طفيف قوله تعالى :

* ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من ربهم ولهم عذاب عظيم ﴾ (النحل ١٠٦) .
* ﴿ فى بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لاتلهيهم تجارة ولابيع عن ذكر الله ...﴾ (النور ٣٦ ــ ٣٧) .

وهذا الشاهد الأخير أولى ان يكون من قبيل التأكيد .

٥ ــ ومن التكرار بواسطة وصف المطلع قوله تعالى :

* ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غلف (بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلا) وبكفرهم وقولهم على مريم بهتانا عظيما وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله (وماقتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفى شك منه مالهم به من علم الا اتباع الظن وما قتلوه يقينا بل رفعه الله اليه وكان الله عزيزا حكيما وإن امن اهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيدا) فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ..﴾ (النساء ١٥٥ ــ ١٦٠) .

فقد وصف النقض والكفر والقتل وماتكرر من القول فجعل كل أولئك ظلما وجعل الظلم تلخيصا لما تقدم وتكراراً له للتأكيد به . هذا وقد اشتملت الآية على جمل معترضة وضعناها بين الأقواس وكان الاعتراض بهذه الجمل ردّا على دعويين من دعاوى اليهود :

الأولى : أن قلوبهم غلف فكان الرد بالجملة المعترضة شرحا لسوء حالة قلوبهم .

الثانية : انهم قتلوا المسيح عيسى بن مريم رسول الله فكان الرد تكذيبا لهم وبيانا لما حدث ولشكوكهم حتى في دعاوى أنفسهم وتأكيد أنهم لم يقتلواه ابداً ويقينا ان ذلك لم يحدث منهم . جاء كل ذلك فى صورة اعتراض جعل المسافة بين الجار والمجرور (فبما نقضهم) وما عطف عليه وبين المتعلق مسافة طويلة تدعو الى التذكير بالمطلع بواسطة تكراره بالوصف .

الاحـالة :

الفرق بين الاحالة وتكرار المعنى ان تكرار المعنى يكون من خلال جملة ملفوظة كلها او مقدر بعضها وقد اجتمعت الصورتان فى قوله تعالى : ﴿ دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام ﴾ لأن خبر الدعوى جملة ملفوظة وخبر التحية جملة حذف احد ركنيها . أما الإحالة فمعظم صورها من قبيل مبدأ « الاختصار » حيث هى عود للضمير الى مرجع او اشارة الى ذلك المرجع أو وصف له بالموصول أو بوسيلة اخرى غير الموصول . وسوف نتناول ذلك بالترتيب فيما يلي :

١ ــ الربط بضمائر الاشخاص :

قلنا من قبل إنه يبدو أن الأصل في الربط ان يكون بالتكرار لان التكرار خير وسيلة للتذكير بما سبق وأنه حين يعدل عنه انما يكون ذلك توخيا لمبدأ « الاختصار » ولكن الاختصار وغيره من المبادىء الاقتصادية في اللغة كطلب الخفة والحذف ونحو ذلك لايكرر الا مع امن

اللبس . اما اذا لم يؤمن اللبس فإن اللغة تستغنى عن هذه المبادىء الذوقية وقد لخص ابن مالك حرص اللغة على امن اللبس بقوله في الألفية :

« وإن بشكل خيف لبس يجتنب »

وبذلك اصبح الاضمار (أى استعمال الضمير بدل الاسم الظاهر) وبعبارة اخرى بدل تكرار لفظ المرجع مقيدا بشرطى المطابقة في اللفظ والمطابقة في القصد فلا اضمار الا بهذين الشرطين . ففى قوله تعالى : ﴿ وظن داود أنما فتنّاه ﴾ (ص ٢٤) تحققت المطابقتان لان الأصل وظن داود انما فتنا داود فاتحد اللفظ والمعروف ان داود الثانى هو نفسه داود الاول فاتحد القصد وكذلك الامر فى قوله تعالى : ﴿ وجاء اخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون ﴾ (يوسف ٥٨) حل كل من ضميرى المفرد محل كلمة « يوسف » وكل من ضميرى الجمع حل محل لفظ «اخوة » مع اتحاد اللفظ والقصد في كل حالة .

فإذا كان التطابق باللفظ دون القصد وجب الإظهار كما في قوله تعالى :

* ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ﴾ (المائدة ٤٥) .
* ﴿ والتفت الساق بالساق ﴾ (القيامة ٢٩) .

فقد اتفق اللفظ واختلف القصد لأن النفس الأولى قاتلة والثانية مقتولة وكذلك الأمر في الالفاظ الاخرى في الآية الاولى وفي الثانية قصد بإحدى الساقين الساق اليمنى وبالاخرى اليسرى فاختلف القصد ايضا مع اتحاد اللفظ ومن هنا امتنع الاضمار تجنبا للبس . وقد سبقت الاشارة الى

ذلك عند الكلام عن تكرار اللفظ فيما سبق .

ولكن قد يتحد القصد ويختلف اللفظ فيمتنع الاضمار ايضا كأن يذكر المرجع بالاسم ثم يعاد قصده مرة اخرى فيذكر بالوصف وهذا ما نرجىء القول فيه الى موضعه فيما يلي من فقرات هذا البحث .

والأصل ان يكون للضمير مرجع ليتحقق الربط بالضمير . ولكن من الممكن ان يتضح المرجع دون سبق ذكره كما في قوله تعالى : ﴿ إنا انشأناهن انشاء فجعلناهن ابكاراً عرباً اترابا ﴾ (الواقعة ٣٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وان تدع مثقلة الى حملها لايحمل منه شيء ولو كان ذا قربى ﴾ (فاطر ١٨) ، ففي كان ضمير مستتر لايعود على مذكور في الجملة وإنما قدره المعربون بأنه «المدعوّ» ولو أردنا ان نضع هذا اللفظ موضعه الصالح له من الجملة ما وجدنا الامكان مفعول محذوف للفعل « تدع » فيكون التقدير عندئذ : وإن تدع مثقلة مدعوّاً الى (حَمْل) حملها لايحمل منه شيء ولو كان المدعو ذا قربى . وقد تتعدد المراجع دون ذكرها لوضوح المقصود بكل منها كما في قوله تعالى :

★ إنه (أي القرآن) لقول رسول كريم (اى جبريل) ذى قوة عند ذى العرش مكين مطاع ثَمَّ أمين وما صاحبكم (أى محمد) بمجنون ولقد رآه (أى رأى محمد جبريل) بالأفق المبين وما هو (أى محمد) على الغيب بضنين وما هو (أى القرآن) بقول شيطان رجيم فأين تذهبون ان هو (أى القرآن) الا ذكر للعالمين ﴾ (التكوير ١٩) .

ولقد اشتهر بين النحاة ان الضمير يعود على اقرب مذكور ولكن هذا الكلام لايقبل على اطلاقه وانما يتحتم ذلك عند خوف اللبس أما اذا امن اللبس فان الضمير ينصرف الى مرجعه مهما بعد عنه هذا المرجع

انظر الى قوله تعالى في سورة يوسف (٦ ــ ٧) :

﴿ لقد كان يوسف في واخوته آيات للسائلين اذ قالوا ..... ﴾

فالواو فى قالوا تصلح من حيث صناعة النحو ان تعود على السائلين كما تصلح ان تعود على الاخوة ولو لم يكن هناك ما يرجح عودها على احد المرجعين لقيل ﴿ اذ قال اخوته .... ﴾ ولكنّ في الآية عنصرا آخر يدل على ان القائلين هم الاخوة لانهم قالوا «ليوسف وأخوه أحب الى أبينا منا » فهذا الاب ليس ابا للسائلين الذى سألوا النبى صلى الله عليه وسلم لأنهم كانوا بحكم المنطق معاصرين للنبى محمد عليه الصلاة والسلام فلايمكن ان يكون الاب اباهم لان بينه وبينهم عشرات القرون على الأقل . وبذلك أمن اللبس وعرف ان الاب ابو الاخوة فرجع الضمير اليهم وهم الأبعدون .

٢ ــ الاشارة الى المرجع :

حين قسمت الكلم تقسيما جديدا في كتاب « اللغة العربية معناها ومبناها » ضممت ضمائر الاشخاص والاشارات والموصولات تحت قسم واحد اسمه « الضمير » اعتمادا على قول ابن مالك فى تعريف الضمير :

ومالذى غيبة أو حضور　　　كأنت وهو سمّ بالضمير

فجعلت الدلالة على الغيبة دلالة « هو » و « الذى » وفروعهما وجعلت الدلالة على الحضور معنى « انا » و « أنت » و « هذا » وفروعها . ولو أن النحاة الاقدمين رأوا رأيي في هذه الضمائر لكشفوا عن ظواهر ندت عنهم كظاهرة الربط بالموصول مثلا وهي التى سنوردها بعد قليل تحت رقم ٣ ولادركوا سر اتخاذ الاشارة رابطاً وقد اعترفوا له

بوظيفة الربط فليس القول بالربط باسم الاشارة جديدا وقد مثلوا له بقوله تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ (الاعراف) وذلك فى قوة قولك : « هو خير » اذ تحكم للضمير « هو » بانه ضمير فصل ان كان لامحل له من الاعراب فلاسبيل الى انكار قيمته فى الربط ولا في التأكيد ويغرينى هذا الموضع بشيء من الاستطرادا اعتذر له مقدما ذلك ان بعض المفسرين فيما اعلمه قد فسروا لفظ «لباس التقوى» بملابس التقوى والامر في رأيي يمكن ان يخضع للقواعد الصرفية اذ من المعلوم ان صيغة الماضى « فَاعَلَ » لها مصدران كما يقول ابن مالك :

لفاعل الفِعَال والمفاعلة وغير مامر السماع عاد له

فالفعل « لابس » له مصدران احدهما « اللباس » والثانى « الملابسة » وبذلك يكون تفسير الاية والله اعلم « وملابسة التقوى خير » . اما استعمال لفظ « لباس » دون كلمة « ملابسة » فإذا نظرنا اليه من الناحية البلاغية والأسلوبية فإن ذهبنا به مذهب المفسرين فانه يصبح من قبيل المشاكلة ومثل ذلك مافى قوله تعالى : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ (الشورى ٤٠) ؛ إذ اطلق لفظ « سيئة » وقصد « العقاب » للمشاكلة اللفظية اما اذا ذهبنا به المذهب الاخر الذى يجعل اللباس مصدرا فانه يصبح من قبيل الجناس وهو اوضح المعنيين . وفى القرآن الكريم شواهد اخرى على الربط بالاشارة نذكر منها :

* ﴿ ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الأمور ﴾ (الشورى ٤٣) .
* ﴿ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار ﴾ (البقرة ٣٩) .

★ ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك اصحاب الجنة ﴾
(البقرة ٨٢) .

★ ﴿ والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ﴾،
(الاعراف ٣٦) .

★ ﴿ والذين سعوا في آياتنا معاجزين أولئك أصحاب الجحيم ﴾،
(الحج ٥١) .

★ ﴿ وثمود وقوم لوط واصحاب الايكة أولئك الأحزاب ﴾
(ص ١٣) .

★ ﴿ ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة أولئك اصحاب الميمنة ﴾ (البلد ١٧ ــ ١٨) .

٣ ــ الربط بالموصول :

لم يشر احد من قبل الى هذا النوع من الربط وان سبقت الاشارة اليه بفهم آخر تحت عنوان « الاظهار في مكان الاضمار » فالملحظ الذى لحظه البلاغيون الذين استعملوا هذا المصطلح كان مرتبطا بفكرة « المعاقبة » اذ يحل شيء في مكان شيء آخر كحلول « هل » محل الهمزة مثلا ــ أما ما ألفت النظر اليه هنا فهو ما في الموصول من طاقة الربط بين اوصال الجملة أو السياق القائم على أكثر من جملة . والمقصود هنا جميع الموصولات ومنها (من وما وأى وال) كما سيتضح من الشواهد . والدليل على ان الموصول رابط انه كما قال البلاغيون حل محل الضمير فلو عدلت عن الموصول واستعملت الضمير المطابق له لحدث الربط المطلوب واليك الشواهد على الربط بالموصول في القرآن الكريم الذى يكثر فيه ذلك :

★ ﴿ قال إن فيها لوطا ، قالوا نحن أعلم بمن فيها ﴾

(العنكبوت ٣٢) اى به وبغيره .

* ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع اجر من احسن أعملا ﴾ (الكهف ٣٠) أى اجرهم .
* ﴿ أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار ﴾ (الزمر ١٩) أى تنقذه .
* ﴿ ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا ان هذا الا سحر مبين ﴾ (الانعام ٧) أى لقالوا .
* ﴿ ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للذين اشركوا اين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون ﴾ (الانعام ٢٢) أى نقول لهم .
* ﴿ وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله سيصيب الذين كفروا منهم عذاب اليم ﴾ (التوبة ٩٠) اى وقعدوا . أما الذين كفروا فقد حال لفظ « منهم » بينها وبين الربط لعدم المطابقة في القصد .
* ﴿ ويوم نحشرهم كأن لم يلبثوا الا ساعة من نهار يتعارفون بينهم قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله وما كانوا مهتدين ﴾ (يونس ٤٥) أى قد خسروا .

ومن ذلك الربط بأل الموصولة مثل :

* ﴿ قد نعلم انه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لايكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ﴾ (الانعام ٣٣) اى ولكنهم .
* ﴿ وقال الذين كفروا لرسلهم لنخرجنكم من أرضنا أو لتعودنّ في ملتنا فأوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين ﴾ (ابراهيم ١٣) اى لنهلكنّهم .
* ﴿ نحن أعلم بما يستمعون به اذ يستمعون اليك واذ هم نجوى اذ

يقول الظالمون ان تتبعون الا رجلا مسحورا ﴾ (الاسراء ٤٧) اى اذ يقولون .

* ﴿ يوم يرون الملائكة لابشرى يومئذ للمجرمين ﴾ (الفرقان ٢٢) اى لابشرى لهم .
* ﴿ وأمطرنا عليهم مطراً فساء مطر المنذرين ﴾ (الشعراء ١٧٣) اى فساء مطرهم .

٤ ـــ الربط بأل غير الموصولة :

وانما ذكرنا الربط بأل هذه بمناسبة الكلام في ال الموصولة ومن شواهد الربط بأل غير الموصولة (أى التى هى أداة تعريف) قوله تعالى :

* ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هى المأوى ﴾ (النازعات ٤٠ ـــ ٤١) أى مأواه .
* ﴿ فأمتعه قليلا ثم أضطره الى عذاب النار وبئس المصير ﴾ (البقرة ١٢٦) أى مصيره .
* ﴿ وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ﴾ (البقرة ٢٨٥) اى مصيرنا .
* ﴿ ويحذركم الله نفسه والى الله المصير ﴾ (آل عمران ٢٨) أى مصيركم .
* ﴿ ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حُسْنُ المآب ﴾ (آل عمران ١٤) أى حسن مآبهم .

فلام التعريف في كل ذلك حالة محل الضمير في « مصيره » و « مصيرنا » و « مصيركم » و « مآبهم » .

٥ ــ الربط بالوصف :

والمقصود بالوصف هنا أعم من المعنى النحوى وهو « الصفة أو النعت » وإنما هو اللفظ الواصف للمرجع بحيث يدل عليه وليس اسماً له . فمن ذلك وصف ابليس بلفظ « الشيطان » في قوله تعالى :

* ﴿ واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس أبى واستكبر وكان من الكافرين وقلنا ياآدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولاتقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كان فيه ﴾ (البقرة ٢٤ ــ ٢٦) .

فالمعنى فأزلهما هو أى ابليس الذى سبق ذكره .

ومن هذا القبيل ايضا :

* ﴿ الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا اولياء الشيطان ان كيد الشيطان كان ضعيفا ﴾ (النساء ٧٦) أى فقاتلوهم .
* ﴿ وإن نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر أنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون ﴾ (التوبة ١٢) اى فقاتلوهم .
* ﴿ قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ﴾ (التوبة ١٤) أى ويشف صدوركم .

رابعا : خاتمة :

يمكن ان نلخص نتائج هذا البحث اى النقط المبْتكرة فيه على النحو التالى :

١ ـــ ان للربط جانبا سيكولوجيا يوثق صلته بنوعين من انواع النشاط العقلي هما التعرف والتذكر .

٢ ـــ أن للربط اتجاهي تطبيق أحدهما تركيبي نحوى والآخر اسلوبي بلاغي .

٣ ـــ انه يبدو أن الأصل في الربط أن يكون بتكرار اللفظ وان العدول عن ذلك الى الربط بالاحالة جاء نتيجة تطبيق مبدأ الاختصار الذى هو فرع على مبدأ طلب الخفة .

٤ ـــ ان النحاة عرفوا الربط بالأداة والربط بالمطابقة والربط بتكرار اللفظ والمعنى والربط بالاشارة وأل ولكنهم غفلوا عن الربط بالوسائل الآتية :

(أ) الربط بتكرار المطلع لان طول المطلع قد يشتمل على اكثر من جملة واحدة والبحث النحوى لايتعدى الجملة الواحدة الا فى حالات محددة كعطف الجمل مثلا .

(ب) الربط بالموصول وان اعترف البلاغيون بهذه الظاهرة تحت عنوان آخر هو « الاظهار في موضع الاضمار » .

(جـ) الربط بالوصف وقد غفل عنه الفريقان النحوى والبلاغى .

٥ ـــ ان الاضمار لايتم الا مع المطابقة في اللفظ والقصد وأن هذه الفكرة مأخوذة عن التوليديين فلا تعتبر من ابتكار هذا البحث وان كان للبحث فضل تطبيقها على اللغة العربية لأول مرة .

ارجو ان يكون هذا البحث قد ألقى الضوء على هذه الظاهرة الهامة من ظواهر التركيب والأسلوب العربى .

والله سبحانه ولى التوفيق ومنه العون ،،

النحو العربيُّ ومناهج التحليل

النحو العربي ومناهج التحليل

لم يشهد عصر في التاريخ عناية باللغة مثلما شهده العصر الحاضر من هذه العناية ، ذلك بأنه قد أتيح للغة من تقدم العلم ، وضبط المناهج العلمية ، وشدة الترابط بينها وبين العلوم الإنسانية ما جعل الكشف عن ظواهر السلوك اللغوى امراً حيوياً للكثير من فروع المعرفة ، كالأنثروبولوجيا ، وعلم النفس ، وعلم الإجتماع ، والعلوم السياسية والاقتصادية ، وغيرها من الفروع ، ولقد شهد العالم مع الحرب العالمية الثانية من الظروف ما أدى الى تنظيم الانتفاع باللغة ، وإنشاء دراسة خاصة لهذا الغرض أطلق اللغويون عليها عنوان « علم اللغة التطبيقى » تمييزاً لهذا الاتجاه من البحث النظرى في اللغة ، الذى يسمى « علم اللغة النظرى » ولقد شمل علم اللغة التطبيقى نواحى النشاط التالية :

علاج العيوب النطقية	الترجمة بمختلف أنواعها (الفورية ، الآلية ، الخ)
التحليل النفسى	التخطيط اللغوى (كمشاكل التعريب واختيار لغة قومية وعمل المجامع)
النقد الأدبى	الإعلان التجارى
هندسة الاتصال	برمجة الحاسب الاليكترونى
لغة الدعاية السياسية	تعليم اللغة .

وبهذا ميزت الغايات بين نوعين من علم اللغة اتجه أحدهما إلى النظر ، وثانيهما إلى التطبيق . ولكن كلا من الاتجاهين لابد أن يضع

الآخر في اعتباره ، فالبحث النظرى يسعى إلى التبويب والتجريد ليلمّ شعث الظواهر التى لاتقع تحت حصر ، وليقدمها مبوبة تحت عدد قليل من المصطلحات ، فيصل بذلك إلى إبراز العلاقات بين المفردات من جهة ، وإلى تيسير التعامل معها من جهة أخرى ، أى إلى تيسير استعمال هذه الأبواب في ظروف التطبيق . أما التطبيق العملى فيجعل نقطة البداية لنشاطه ما وصل إليه الباحثون النظريون من نتائج ، ومن هنا يقف علم اللغة التطبيقى من علم اللغة النظرى موقف التكنولوجيا من العلم ، هذا يبحث ، وتلك تطبق نتائج البحث .

وإذا كانت المفردات في سلوكها تستعصى على أن تخضع جميعاً للقوالب الجامدة ، كان الشذوذ عن القاعدة أمراً مألوفا فى الاستقراء ، وكان على الباحثين ان يرتضوا أموراً في نهاية الخطورة :

١ ـ أولهما أن يقنعوا بالاستقراء الناقص في العلم ، فيختاروا للظاهرة بعض النماذج ثم يسلّموا بصدق النتائج التى توصلوا إليها من خلال هذه النماذج على ما يخضع من الظواهر للملاحظة . وقد اضطرهم إلى ذلك استحالة الاستقراء التام للظواهر العلمية .

٢ ـ والثانى أن يجردوا أصولا ثابتة يسمونها idealization فى وصف سلوك الظواهر ، وأن يجعلوا إطراد هذا السلوك محكوماً بحدود هذه الأصول فإذا صدق إطراد هذه الأصول أمكن بعد ذلك أن ترد إليها الفروع التى لاينسجم سلوكها معها مع الاعتراف بأن هذه الأصول من تجريد العلماء لا من تركيب الظواهر ، أى أن القول بالأصول جزء من المنهج حتمه البحث عن الإطراد وليس جزءاً من الظواهر المدروسة نفسها .

٣ ـ كانت هذه مقدمة لابد منها عند النظر فى طرق التحليل اللغوى .

يضاف إليها أمر آخر لابد ان نأخذه في الاعتبار ، ذلك هو الطابع التدرجى لمكونات الحدث النطقى من وجهة نظر الباحث فثمة فى البداية أصوات يبدأ البحث بملاحظتها ، ثم أن هذه الأصوات يجرى تقسيمها إلى حروف (أى فونيمات) ، ويلاحظ تجمعها في مقاطع ، ثم تتجمع المقاطع في ألفاظ ، وتتجمع الألفاظ في ضمائم phrases ، وتتجمع الضمائم فى تراكيب clauses أى جمل فرعية ، وتتجمع التراكيب في جمل ، ثم تتجمع في نص كامل ، فهذه ثمانى درجات أو مستويات يلاحظها الباحث ، وعليه أن يكون على ذكر من طبيعة كل منها مفرقة ومجتمعة ، ومن موقفه هو كباحث نظرى من كل واحد من هذه المستويات ، مفرقة ومجتمعة أيضا .

هذا هو الموقف بالنسبة لعلم اللغة النظرى فما موقف علم اللغة التطبيقى من ذلك ؟ أو بعبارة أخرى : ما موقف المشتغلين بتعليم اللغة ؟ من الواضح أن كل المستويات التى دون الكلمات (أو الألفاظ من وجهة نظر النطق) غير صالحة للإفراد ، ومن ثم لايمكن أن تكون أساساً سليماً لعملية التعليم . فليس يغنى في تعليم اللغة أن نقعد للجمل على أساس الأصوات ، ولا أن نقعدها على أساس المقاطع ، ويرجع ذلك لسببين :

١ ــ الاول أن هذه العناصر التحليلية غير صالحة للإفراد .

٢ ــ والثانى أن الكلمات (أو الألفاظ) هى أصغر ما ينسب إليه المعنى المستقل من بين عناصر السياق ، ومن ثم فإذا خلت العناصر التى دون الكلمة من الدلالة على معنى مستقل (بسبب عدم صلاحيتها للإفراد) فهى لاتصلح أساساً لتعليم اللغة ، وإن كان

لها مكانها في التحليل النظرى .

ومن هنا تصبح الكلمات وما فوقها من عناصر السياق (كالضمائم والتراكيب) صالحة أن تكون أساساً للتعليم لصحة نسبة المعنى المستقل إليها . على أن مفهوم الكلمة هنا لاينبغى أن يفهم على طريقة المعجم فقط ، وإنما ينبغى أن يفهم فى ضوء النظرة الصرفية إلى « أقسام الكلم » ومن ثم يعتبر حرف العطف كلمة مثلاً ، كما ينبغى أن تفهم الضميمة فى ضوء النظرة النحوية إلى ترابط كلمة مع أخرى ترابطاً خاصاً في نطاق الجملة ، وذلك ما أطلقت عليه مصطلح « التضام » فى كتابى الأخير ، وكذلك ننظر إلى التركيب فى ضوء ما أطلق عليه النحاة العرب اسم « الجملة الصغرى » أو « الجملة الفرعية » وهى التى تحتمل في رأيهم أن يكون لها محل من الإعراب أو لايكون .

وكل نحو يصف اللغة التى يتصدى لوصفها بدقة فهو «توليدى » بطبيعة الحال ، من حيث يمكّن طالب اللغة من الوصول إلى السليقة فإذا وصل إليها كان قادراً على توليد ما شاء من الجمل بحسب القواعد التى تعلمها والسليقة التى استضمرها . فإذا لم يصل المرء بالنحو الذى تعلمه إلى السليقة ، فينبغى أن يلتمس السبب في عدم شمول النحو لحقائق اللغة ، لا فى الطريقة التى تم بها عرض هذه الحقائق . ولكن تبقى المفاضلة بين طريقة وأخرى محصورة في مجال السهولة أو الصعوبة التى يمكن بها الوصول إلى السليقة . وبهذا المعنى يتضح لنا أن النحو العربى وغير العربى من الدراسات التقليدية يتسم بطابع التوليد ، ويوصل (وقد وصّل فعلاً عبر القرون) إلى تمكين المتعلم من الوصول إلى سليقة اللغة ، وإنشاء ماشاء من الجمل ، كما يتضح من تاريخ الأدب لدى مختلف الأمم .

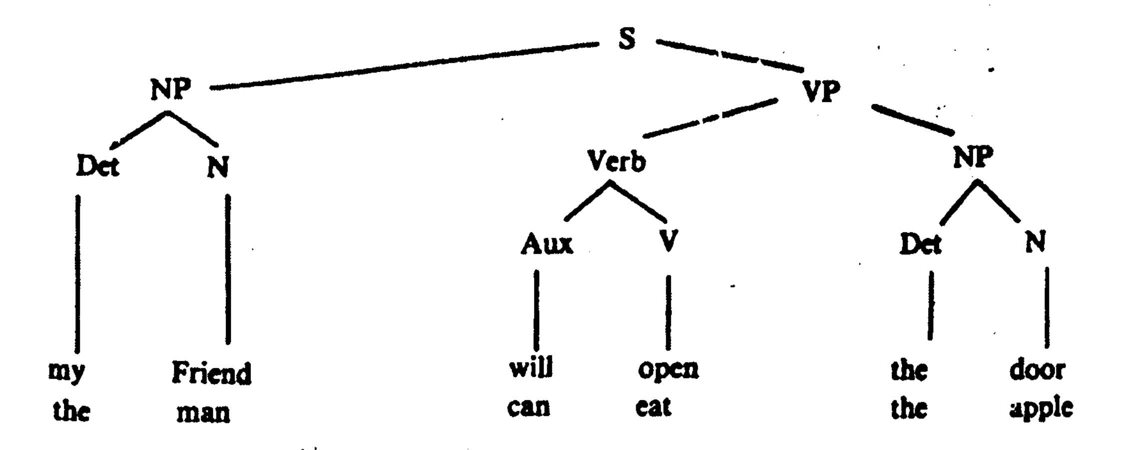
يمكن إذاً أن يجرى تعليم النحو على أساس الكلمات ، وهو ما يسمونه linear ، ويمكن أن يتم على أساس الضمائم وهو ما يسمونه phrase structure analysis ، ولكن هذه الطريقة الأخيرة لابد أن تتوافر لها شروط سنراها ماثلة بعد قليل ، وهى شروط ترجع فى أساسها الى الطابع التركيبى للغة المدروسة ، ولاسيما « الرتبة » .

ولقد قضت ظروف تاريخية على الدراسات اللغوية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها أن توجه عناية كبرى إلى تعليم اللغة ، بسبب ما أحسه الأمريكيون من حاجتهم إلى تعلم اللغات الأجنبية ، وقد لاحظ الأمريكيون أن الطرق التقليدية لعرض المادة النحوية تحول بين الطالب وبين سرعة الوصول إلى غايته من تعلم اللغة ، ومن هنا نشطت بحوث تعليم اللغة ، وأدت الى ظهور ما يسمى « علم اللغة التطبيقى » واتخذت هذه البحوث اتجاهات مختلفة ، كما يلى :

(أ) الإتجاه الأول ويرأسه « كينيث بايك » ومعه طائفة من أتباع طريقته ، وقد اعتمد هذا الاتجاه على فكرة « التاجميم » أو الموقع أو القالب . فالجملة بحسب هذا الاتجاه سلسلة من المواقع الوظيفية التى تشبه المواقع الإعرابية في اللغة العربية والتى يتطلب كل منها كلمة ذات شروط صرفية خاصة . ومعنى ذلك أن هذا الاتجاه خيطى linear ، ويرتضي أساسين للتحليل : الشكل والوظيفة . ولقد قام « بايك » وأتباعه بتطبيق هذا الاتجاه بنجاح على بعض اللغات الهندية في منطقة مكسيكو الجديدة في جنوب غرب الولايات المتحدة .

(ب) الإتجاه الثانى ويتزعمه فرايز ، وهو يتخطى الكلمات المفردة إلى الضمائم . الكلمات عنده من المكونات النهائية للجملة

شأنها شأن المقاطع والأصوات ultimate constituents ، أما الأجزاء المباشرة immediate constituents فهى الضمائم phrases فهم يقسمون الجملة إلى ضميمتين أساسيتين إحداهما ضميمة اسمية يعطونهما لقباً تبويبياً شكلياً categorial label فيسمونهما ضميمة اسمية NP ، ضميمة فعلية VP ويطّرحون الربط بينهما وبين المعنى فلا يعطونهما لقباً وظيفياً أى معنوياً وهو مايسمونه functional label كالفاعل أو المفعول ، ثم يعزلون الجملة عزلاً تاماً عن مقامها الاجتماعى . وبذلك يتجاهل هذا النوع من التحليل معنى الجملة من الناحيتين الوظيفية والدلالية . ويجرى « تفريغ هذه الألقاب » format واحداً بعد الآخر باستعمال ألقاب فرعية لا باستعمال كلمات من اللغة ، وكل تفريع تعبر عنه قاعدة معينة يسمونها phrase structure rule ، ولايجرى ذكر كلمات الجملة إلا في المرحلة الأخيرة باعتبارها أمثلة markers ، على النحو التالى :



وهذه الجملة والتخطيط الذي ادى إليها مبني على القواعد التالية :

(1) S → NP VP
(2) VP → Verb NP
(3) NP → Det N
(4) Verb → Aux V
(5) Det → {my,..., the}
(6) N → {Friend, door,...}
(7) Aux → {will,..., can}
(8) V → {open, eat,...}

ولعلنا لاحظنا أن القواعد قد وصفت كيف يتفرع كل لقب أكبر إلى لقبين أصغرين ، وأن النقط الثلاث بعد كل كلمة من الأمثلة تعنى أنها تنتمى إلى مجموعة يصلح كل فرد منها أن يحل هذا المحل ، وتأتى فكرة التوليد هنا من دعوى « حدس نفسى » لدى السليقى بوجود ترابط بين التراكيب المختلفة التى يمكن إن تؤدى إلى معنى واحد ، ويكتفى فرايز وأتباعه بهذا الحدس عن القول ببنية عميقة أو بنية سطحية . ومن الواضح أن هذا النوع من التحليل يترك الباب مفتوحاً للاجتهاد الشخصى فى تقسيم الجملة ، ففى جملة مثل : « قالوا تقاسموا بالله لنبيتنه وأهله » يمكن تقسيم الجملة على النحو التالى :

قالوا : تقاسموا بالله لنبيتنه وأهله .

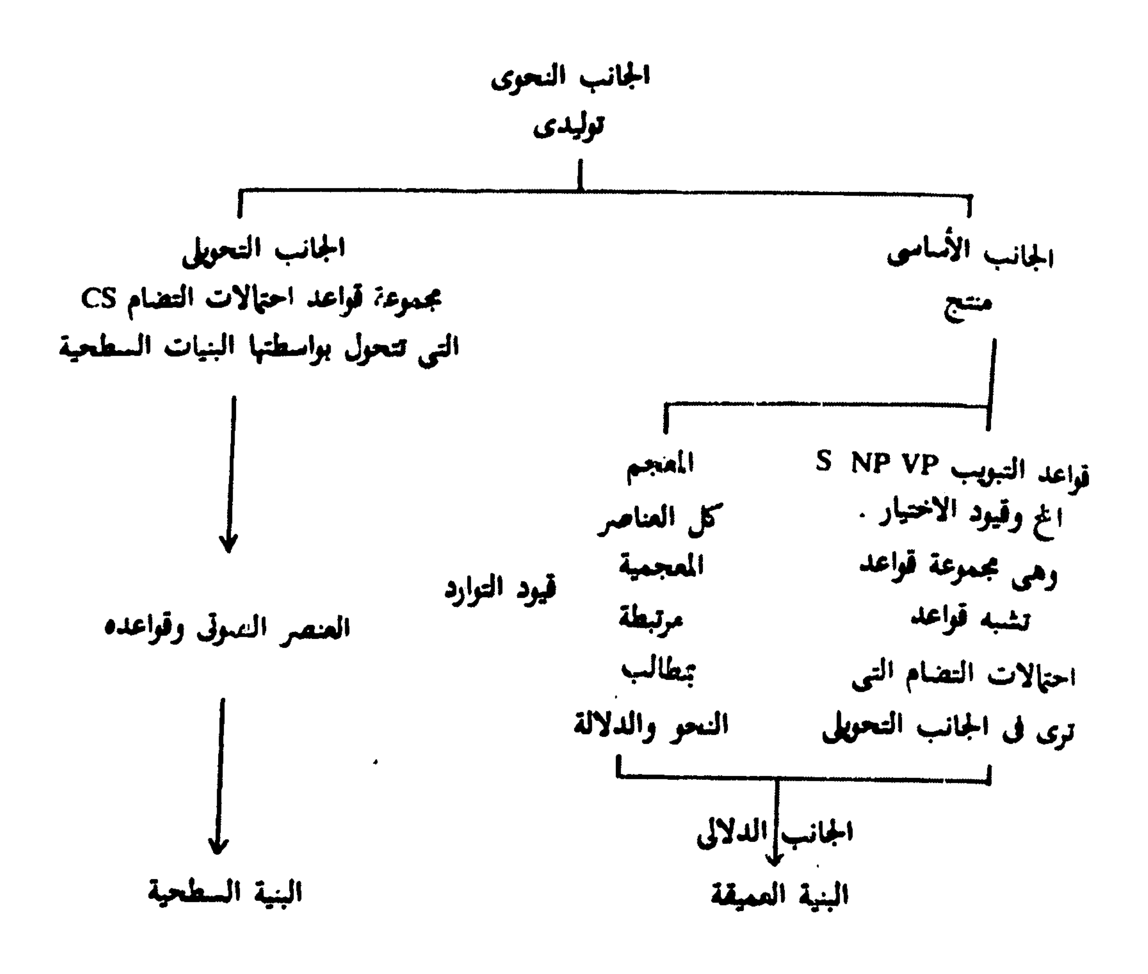
قالوا ، قاسموا : بالله لنبيتنه وأهله .

قالوا ، تقاسموا بالله : لتبيتنه وأهله .

(جـ) فى عام ١٩٥٧ طلع تشومسكى على الناس بنظرية جديدة فى التوليد أطلق عليها اسم « النحو التحويلى » وضمنها كتابه الذى أطلق عليه اسم syntactic structure وعدلها بعد ذلك فى عام ١٩٦٥ فى كتاب آخر هو Aspects of the theory of Syntax . وسنحاول أن نصف الطريقة فى صورتها النهائية ومدار

هذه الطريقة على دعوى وجود نوعين من أنواع البنية أحدهما يسمى البنية العميقة والثانى يسمى البنية السطحية . والبنية العميقة فى نظره بنية نحوية ذات جانبين أحدهما دلالى تفسيرى قوامه طائفة من قوانين العلاقات بين المعانى بحيث يترتب على هذه القوانين ما يسمى « قيود الاختيار » selectional restrictions ، وبها يصبح تركيب مثل « شدّ ما أعجب الإخلاص بهذه التفاحة » تركيباً غير مقبول والثانى صوتى تفسيرى أيضاً قوامه طائفة من قواعد البنية وعن هذا الاخير تأتى البنية السطحية للضمائم ومعنى وصف هذين الجانبين بأنهما تفسيريان أنهما ليسا متسمين بسمة التوليد ، إذ لايوصف عنده بالتوليد إلا البنية العميقة المجردة . ويهتم هذا الاتجاه بوصف العلاقات النحوية (كالعلاقة بين : ضَرَبَ زيد عمراً ، وضربُ عمرو لزيد) ويلخص هذه العلاقات فى صورة قواعد تبنى على تعديل الرتبة بين الضمائم ، وعلى حشو عناصر صرفية جديدة عند الضرورة (كاللام فى : لزيد) ، كل ذلك مع الاحتفاظ بصورة الـ phrase structure analysis التى رويناها عن فرايز ، إذ يصلح خرج (output) إحدى قواعد التحليل أن يكون دخلاً (inbut) لقاعدة تالية لها .

وقواعد هذه الطريقة نوعان : النوع الأول قواعد الأساس ، والثانى قواعد التحويل ، كما يبدو فى الشكل التالى :

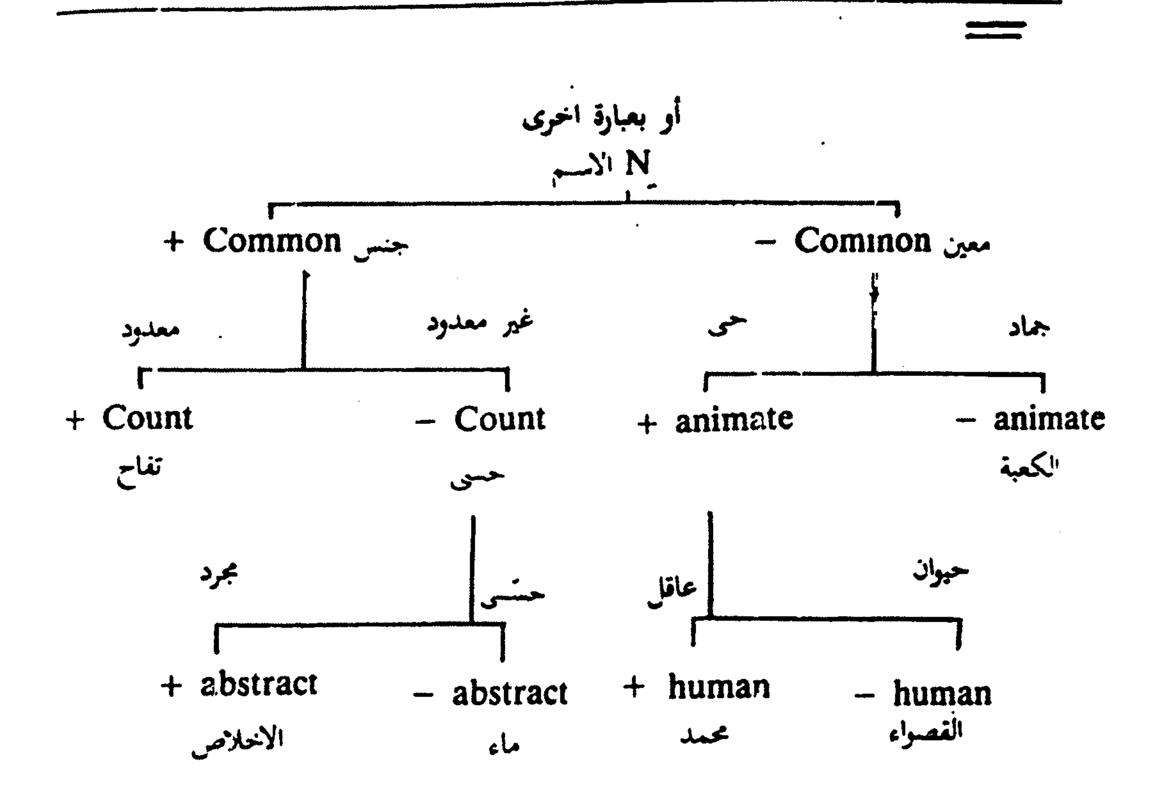


وإذا كان فرايز في طريقته السابقة يقدم الأمثله في نهاية

من قوانين الـ Categorial Components عند تشومسكى :

phrase structure rule	(1)	NP	→	N (S)	
Sub-categorization rules يمثل هذا تطور الباب N إلى مجموعة من الخصائص features	(2)	N	→	[+ N, ± Common]	
	(3)	[+ Commom]	→	[± Count]	Features
	(4)	[− Common]	→	[± animate]	
	(5)	[− animate]	→	[± human]	
	(6)	[− Count]	→	[± abstrsct]	

أنساق التحليل فتنتهي أغصان شجرة التحليل بجملة ذات كلمات فإن تشومسكى ينهى الشجرة بمجموعة من الحدود التى تتكون من الأبواب (كمفرد) والخصائص (كحيوان ــ انسان) بحيث نصل بهذه الحدود إلى الكلمة المعجمية (كرجل) ، إذ ينتمى « المفرد » إلى قواعد الأبواب ، و « الحيوان ــ والإنسان » إلى عناصر المعجم Featutes و « رجل » الى الجانب التحويلي .



وفائدة هذا النوع من التبويب والتفريع المعجمى أننا نستطيع أن ننشىء من القوانين ما يمكننا من رفض الجملة القائلة مثلا ما أعجب الإخلاص بهذه التفاحة على أسس موضوعية ، كأن نقول إن الفعل « أعجب » لايسند إلا إلى اسم دال على « عاقل » وهذا هو المقصود بعبارة « قيود الاختيار » أو Selectional restrictions . ويعتبر مجموع الباب وفروعه Complex Symbol في هذه الحالة ، أى أن حد المكان الذى يحل فيه محمد من « أعجب محمد بالتفاحة » يعتبر رمزاً مركبا أى «CS» .

وبهذا تخضع بعض الأمثلة الأخيرة ذاتها للتحويل فى شجرة تشومسكى ، كما يبدو فى الشكل التالى :

The man who opened the door,
bought the picture which was pointed by my friend.

لاحظ فى هذا الشكل ما يأتى :

(أ) أرقام الجمل ، فالجملة الكبرى تحمل رقم ١ والجملة التى فى نطاق NP من الكبرى تحمل رقم 2 ، والتى فى نطاق VP من الكبرى تحمل رقم 3

(ب) الجملتان 2 ,3 جملتان فرعيتان تسميان فى النحو التقليدى clauses وقد اصطلحنا على تسمية الجملة الفرعية « تركيب » .

(جـ) أن تشومسكى استعمل الاسم الظاهر بدلاً من الضمير فى حالتين : فاستعمل the man بدلا من who فى S2 ، واستعمل the picture بدلا من which was فى S3 ، وهذه النقطة مثار خلاف بينه وبين التحويليين الآخرين .

(د) أنه رمز للزمن الماضى واسم المفعول معا باطراد باستعمال رمز ed واعتبر ذلك من قبيل الـ Auxiliary .

(هـ) أن تركيب الشجرة يختلف من حيث الرتبة عن تركيب الجملة الحقيقة .

ومعنى هذا أن نهاية الأغصان فى شجرة تشومسكى ليست كلمات فعلية ، وإنما هى مواقع صالحة لأن تملأ بكلمات . وهذا يذكرنا بالنهج الذى نهجه بايك ، ووصف من قبل بأنه خيطى linear . أى أن تشومسكى يبدأ بتراكيب الضمائم وينتهى بمواقع الكلمات ، أو بعبارة أخرى يبدأ بطريقة ترايز وينتهى بطريقة بايك .

وهذا التحليل شكلى صرف ، فلا يتكلم عن فاعل ولا مفعول من الألقاب الوظيفية لأنها ظنية فى رأيه notional ، ولكنه يحدد القيمة النحوية للكلمة بمكانها من الشجرة ، ويستعمل فى هذا الصدد عبارة «تحكّم» Domination فما وقع فى نطاق NP فهم منه الفاعل ، وما

وقع فى نطاق VP فهم منه المفعول وهلم جرا . ولقد عارض هذا النوع من التجاهل للمعنى فى التحليل كثيرون منهم Halliday سنة ١٩٦١ ، و Elson C Pickett فى سنة ١٩٦٢ و Longacre فى سنة ١٩٦٥ و Pike في سنة ١٩٦٦ ، و Seuren في سنة ١٩٦٩ ، فرأوا أن التحديد بالوظيفة (Subject, cbject) أولى من التحديد بالشكل (NP VP) .

كما دعا Fillmore سنة ١٩٦٨ Anderson ١٩٦٨ وآخرون أيضاً إلى اطّراح تفريع البنية السطحية على أساس (Subject, object) لأنها يستعصى استعمالها في التحليل النحوى العميق ، وفضلوا أن يبنوا تحليلهم على خصائص أعمق تعبر عنها مصطلحات مثل Causative , agentiive , instrumental , locative , dative ، وهكذا ، دون أن يكتفوا كما فعل تشومسكى بالشكل فقط .

أما « ماثيو » فيرى أن ثمة نوعين من القواعد : قواعد تركيب الضمائم Phrase structure rules ، وقواعد التحويل Transformation rules ، وهاتان المجموعتان من القواعد تطبق على العناصر النحوية syntactic components فتولد الأبواب النحوية grammatical Categories والثوابت النحوية أو gıammatical Constants كالضمائر والأدوات والمطابقات ، ولكنها لا تولد المفردات المعجمية . وهذه المفردات يتم اختيارها بواسطة طائفة من قواعد التضام Collecational rules المتصلة بالخصائص المعجمية features وتُحَدِّد قوانين التضام بالنسبة للعلاقات الوظيفية التى نسميها المسند اليه والمسند ، المسند إليه وتكملته ، المسند وتكملته . ويسمى هذه الألقاب فى شجرة التحويل Complex of deep functionsأو يسميها Kernel colligation .

واختلف ماكوّلى مع تشومسكى على نقطة البداية فى التحليل ،

أهى المعنى النحوى ، أم المعنى الدلالى . فرأى ماكوّلى ، وعضده في ذلك أندرسون وتشيف Chafe ولاكوف ، أن البنية العميقة هى العنصر الدلالى للجملة وأن قوة التوليد النحوى لا توجد إلا في العنصر الدلالى ، ومن هذه البنية نتنقل بواسطة طائفة من قواعد التحويل إلى البنية السطحية . وباختصار اتجه النقد إلى تشومسكى والخلاف حول آرائه فى النقط التالية :

(أ) عزوفه عن استعمال الألقاب الوظيفية واكتفاؤه بالألقاب الشكلية .

(ب) العلاقة بين الضمائر ومدلولاتها (فى ضوء استبدال الضمائر بالأسماء الظاهرة فى أغصان شجرة التحليل) .

(جـ) نقطة البداية فى التحليل أو البنية العميقة ، أهى نحوية أم دلالية .

(د) نظرته إلى تحليل قيود الاختيار بالنسبة للتوارد .

واشتد الخلاف بين التحويليين حتى أصبحت الهوة بين طائفة منهم وطائفة كالهوة بين الخيطية والتحويل . ولقد وصف تشومسكى التحويل من العنصر الدلالى بأنه Vacuous أى كلام فارغ لأنه لا يعدو أن يكون تعديلاً فى طريقة العرض لما جاء به تشومسكى فى كتابه Aspects of the theory of Syntax . بل إن تشومسكى نفسه يعترف بأن حقل الدراسات اللغوية يشهد اضطراباً هائلاً فى الوقت الحاضر وربما مر زمن قبل أن يرسب الغبار ويحل عدد من القضايا ولو حلا مؤقتا . ومايزال المنهج التحويلي إلى حد كبير حبيس اللغات الغربية ، والأنجليزية منها بالذات ، وقد رأينا أن المشتغلين بالدراسات اللغوية حتى في هذه اللغات مازالوا أبعد ما يكونون من موقف التسليم لهذا المنهج باعتراف تشومسكى نفسه في عبارته السابقة .

كنت تكلمت من قبل عن الاستقراء والأصول الثابتة ، ثم شرحت فهمى لفكرة التوليد فى صورها المختلفة ، وبخاصة فكرة التحويل . ويهمنى هنا أن اشير باختصار شديد إلى الاختلاف بين الوجهة النظرية والوجهة التطبيقية فى كل واحدة من هذه المسائل ، فالاستقراء من الوجهة النظرية ناقص ميدانه اللغة كلها ، ولكنه من الوجهة التطبيقية تام ميدانه نص بعينه يعرض على التلاميذ ، وتستخرج منه الظواهر قبل إعطاء القاعدة . والأصول من الوجهة النظرية مناط الإطراد ، ومن الوجهة التطبيقية معيار الصواب والخطأ ، والفرق بين الأمرين واضح فحين يجد الباحث بالملاحظة ان المفردات لاتسلك سلوكاً واحداً ، يرتضى النمط الذى يغلب فى معظمها ويفترضه أصلاً ثابتا ترد إليه الشواذ ، وما دام هذا الأصل يمثل سلوك الغالبية الساحقة للظواهر ، فإنه هو نفسه يصبح أساس القول بالإطراد فى نطاق منهج وصفى لايرتضى المعايير . أما من الوجهة التطبيقية فى تعليم اللغة فإن هذا الأصل الثابت هو المعيار الذى يسعى مستعمل اللغة دائما إلى مطابقته ، فإن خالف طريقة الأصل في الاستعمال اعتبر مخطئاً ورد إلى الأصل ، وتبقى الشواذ عن الأصل الثابت بعد ذلك خاضعة للتأويل . يبقى بعد ذلك أمر التحويل ، وحسبنا أن نشير بشأن التحويل إلى أن التحويل النظرى يكون من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، أما ما يجرى عليه العمل فى التطبيق حتى الآن فى فصول الدراسة ، فهو التحويل من بنية سطحية إلى بنية سطحية اخرى .

عند هذا الحد أرى أن الآوان قد آن لإلقاء نظرة على النحو العربي في ضوء منهج التحويل وينبغي أن نقدم لذلك بالإشارة إلى التقسيم التركيبى للغات إلى عازلة ولاصقة ومتصرفة ، ثم نلقى نظرة على الفصحى فى ضوء فكرة الأصول الثابتة ، لنستطيع بعد ذلك أن نحكم على منهج

التحويل إن كان يصلح لها أو لا يصلح .

ووصف لغة ما بأنها عازلة أو لاصقة أو منصرفة لايعنى أنه ليس لها إلا طابع العزل أو اللصق أو التصرف ، وإنما يعنى أنه يغلب عليها العزل ، أو يغلب عليها اللصق ، أو يغلب عليها التصرف . فاللغة الصينية عازلة بمعنى أن وحداتها الصرفية غير قابلة للتحليل إلى أجزاء أصغر منها وأن تركيبها يتم بواسطة ترتيب هذه الوحدات لمعنى ، ثم إعادة ترتيبها لمعنى آخر . ولغات الهنود الحمر لاصقة بمعنى أن وحداتها الصرفية تخالف بين المعانى بوحدات صرفية معينة يلتصق بعضها ببعض ، فمع أن الكلمة الواحدة قد تتكون من عنصرين صرفيين يلتصق أحدهما بالآخر لتتكون منهما الكلمة ، إلا أن كل واحد من العنصرين صالح لأداء معنى ما بمفرده ، فيصدق عليه أنه لفظ مفرد . واللغة العربية متصرفة بمعنى اشتراك صيغ مختلفة منها فى أصل اشتقاق واحد ، واختلاف صورة الكلمة الواحدة بحسب مكانها إما فى الجدول كالصور المختلفة لتصريف الفعل مع الضمائر ، وإما في السياق كالذى نلحظه فى همزة الوصل والتخلص من التقاء الساكنين والإبدال والقلب والحذف وهلم جرا ، بالإضافة إلى اختلاف معانى الكلمات بحسب علاماتها الإعرابية فى السياق . ولقد نشأت فكرة التحويل فى جو اللغة الإنجليزية ومع التطبيق عليها . والمعروف أن اللغة الانجليزية أقرب اللغات المتصرفة إلى طبيعة العزل واللصق ، ويتضح ذلك مما يلى :

(أ) اتحاد صورة الاسم والفعل في جمهرة عظيمة من كلماتها فلا يفرّق بينهما إلا بالنبر .

(ب) اتحاد صيغة الماضى البسيط واسم المفعول باطراد .

(جـ) اتحاد صورة المصدر واسم الفاعل فى حالات كثيرة .

(د) اطراد الصاق العناصر الصرفية بكلماتها لإفادة معانى جديدة (صدرا أو حشوا أو عجزا) .

(هـ) خلوها من ظاهرة الإعراب .

(و) اختصار صور الفعل المسند فى صورتين إحداهما للغائب والثانية لما عداه .

(ز) ثبات الرتبة بين كلماتها في السياق حتى أصبحت الرتبة قرينة رئيسية على المعنى (كالفرق بين الإثبات والاستفهام) ولكل هذا ينبغى عند التفكير في منهج التحويل أن نفطن إلى أنه وليد هذه الخصائص التى اتصفت بها اللغة الانجليزية ، وأنه عند محاولة تطبيقه على لغة غيرها فلابد ، عند اختلاف تركيب هذه اللغة عن تركيب اللغة الانجليزية ، أن تقوم صعوبات معينة تستدعى إجراء بعض التعديل في الفلسفة العامة لهذا المنهج من جهة ، وفى طريقة تطبيقه على اللغة الاخرى من جهة ثانية ، أو العزوف عنه جملة وتفصيلاً إن أباه تركيب اللغة .

لقد ذكرنا أن الوحدات التركيبية للغة العربية تتمثل فى الأصوات والمقاطع والألفاظ والضمائم والتراكيب والجمل ، وأن كل وحدة من هذه الوحدات تدخل فى تركيب مايليها . ولقد اختار النحاة العرب للنحو العربى أن يكون على مستوى علاقات الكلمات ، ومن ثم لم يضعوا مصطلحاً خاصاً لما نسميه الآن الضمائم ، كما لم يفهموا التركيب بالطريقة التى يستعمل بها في هذا البحث ، وإن كانوا قد استعملوا الكلمة في عبارات مثل : التركيب المزجى ، والتركيب الإضافى ، والتركيب الإسنادى عند الكلام في باب العلم . وكذلك كشف النحاة العرب عن علاقات خاصة بين الكلمات فى داخل أجزاء الجملة ، ومن ذلك مايلى :

(أ) علاقة الظرف والجار والمجرور بمتعلقهما .
(ب) علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به .
(جـ) العلاقة بين التابع والمتبوع .
(د) العلاقة بين المضاف والمضاف إليه .
(هـ) علاقة التلازم بين الموصول وصلته .
(و) العلاقة بين الحال وصاحب الحال .
(ز) العلاقة بين المتلازمين أيّاً كانا (حرف الجر ومجروره ، حرف العطف ومعطوفه ، وهلم جرا) .
(ح) العلاقة بين الجملة الكبرى والجملة الصغرى (التركيب فى مصطلحنا) .
(ط) العلاقة بين المبهم وتمييزه .
(ى) الفعل اللازم وحرف الجر المناسب له .

وواضح أننا نعتبر كل ذلك من الضمائم إلا الجملة الصغرى فهى فى عرفنا الخاص « تركيب » والجملة بنوعيها فى اصطلاحى إما أن تكون إسمية أو فعلية أو وصفية . ولست بحاجة إلى أن اشرح ما أقصده بالجملة الإسمية أو الفعلية ، ولكننى أعتقد أن المقصود بالجملة الوصفية بحاجة إلى فضل إيضاح . فالجملة الوصفية نواتها إحدى الصفات الخمس (صفة الفاعل أو المفعول أو المشبهة أو المبالغة أو التفضيل) وهى تكون كبرى إذا تقدمها نفى أو استفهام نحو (أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم) ونحو أملوم الشاكى إذا شكا ، ما كريم من عرض نفسه للإهانة ، أكذّاب هذا الرجل ، أخير منك أخوك . ولكن هذه الجملة تكون صغرى ، ومن ثم تسمى « تركيبا » اذا كانت خبراً أو حالاً أو نعتاً ، نحو : هذا الرجل كريم أصله ، جاء أخى باسماً ثغره ،

يأيها الرجل المعلّم غيره ، حيث تقوم علاقة سياقية ما بين الوصف وما يليه ، كعلاقة الإسناد أو التعدية . أما إذا كان الوصف في هذه المواضع غير داخل فى مثل هذه العلاقة مع مذكور بعده كما فى : هذا الرجل كريم ، وجاء أخى باسماً ، ويأيها الرجل المعلم ، فلسنا إذاً أمام تركيب ، وإنما نحن حيال ضميمة .

وكل تركيب يشتمل على رابط يربطه بغيره من أجزاء الجملة الكبرى (أو دعنا نسمها الجملة فقط ما دمنا قد أعطينا الصغرى اصطلاح « التركيب ») ، ويغلب في هذا الرابط أن يكون ضميراً . يصدق ذلك على تركيب الموصول وتركيب الخبر وتركيب الحال وتركيب النعت . أما الرابط في حالة الضميمة الوصفية فهو المطابقة وليس الضمير المستتر كما فضّل النحاة أن ينظروا إلى الأمر ، ويبدو أن الذى دفعهم إلى القول بالضمير المستتر هو المغالاة في تطبيق فكرة « الأصول الثابتة » وبخاصة الأصل الثابت القائل : « كل فعل فلا بد له من فاعل » . والملاحظ أن المطابقة تغنى عن استتار الضمير في الوصف والفعل كليهما .

لقد اعترف النحاة إذاً بفكرة الأصول الثابتة التى يسميها علم اللغة الحديث idealization . وقد ورد ذلك صراحة فى كتب أصول النحو كما ورد فى متونه ، وحسبنا أن ننظر إلي قول ابن مالك :

الأصل في الفاعـــل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقـــــد يجاء بخلاف الأصل وقد يجى المفعول قبل الفعل

وسنرى أن « المجىء بخلاف الأصل » هو الذى استنفد الجزء الأكبر من جهود النحاة ، إما للكشف عن قواعده الفرعية حين يكون مطردا فيتكون منه Sup-system ، وإما لتأويله حين يكون غير مطرد .

وكانت فكرة الأصل الثابت مسئولة عن الكثير مما أبلى النحاة فى الكشف عنه بلاء حسنا فى أكثر الحالات أو غير حسن فى القليل منها فمن ذلك :

(أ) للحرف أصل ثابت فى نطقه لايغيره إلا ادغام أو إقلاب أو أخفاء أو نحو ذلك مما اعتبره النحاة من عوارض الأصل ، واعتبر علم الأصوات الحديث ذلك أصواتا تستحق الوصف فتنسب إليها مخارج وصفات كما اعتبر الحرف رابطة تجريدية بين هذه الأصوات المتعددة التى تتحكم فى ورودها اعتبارات النمطية والتوزيع .

(ب) للكلمة أصل ثابت يتمثل فى صيغتها الصرفية فإذا خرجت على هذا الأصل كان ذلك لعارض الإعلال أو الإبدال أو النقل أو الحذف فكلمة « قال » أصلها (قَوَلَ) ، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، كما أن « أشياء » أصلها شيئاء بدليل منعها من الصرف لألف التأنيث الممدودة ، ولو لم تكن كذلك لكانت الهمزة الأخيرة لام الكلمة ووجب صرف الكلمة .

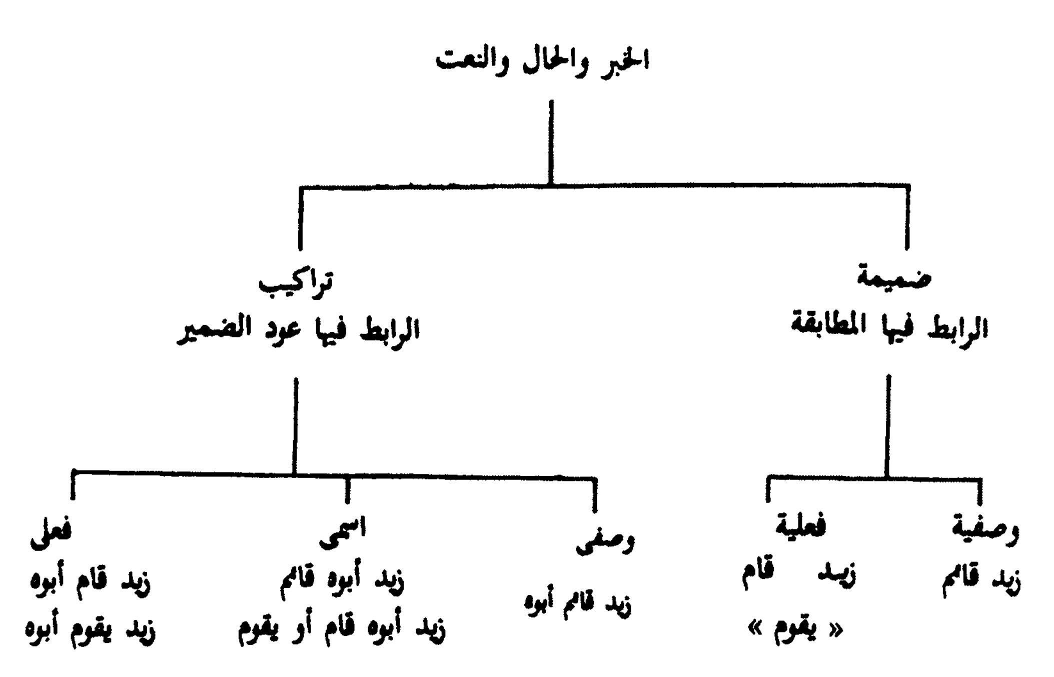
(جـ) الأصل فى « يارجل » (أدعو رجلاً) ، ولكن عارض اللبس الذى يعرض لو انتصب الرجل في النداء (إذ لا يكون هناك فارق بين النكرة المقصودة وغير المقصودة) جعل المقصودة مبنية على الضم ولكن الأصل الثابت حتم عليهم أن تكون في محل نصب .

(د) الأصل في « أتعاقب البرىء » الاستفهام ولكن الحاجة إلى التعبير عن الإنكار وعدم اختصاصه بأسلوب مستقل في اللغة حول الاستفهام الى استفهام إنكارى .

(هـ) الأصل فى « فَاعَلَ »أن تدل على الماضى ولكن عارض الدعاء فى « بارك الله فيك » حول دلالتها من الماضى إلى المستقبل .

ويضيق بنا المقام عن ضرب أمثلة اخرى . وإن كان أوضح ماجاء به النحاة من الرد إلى الأصول هو التمارين غير العملية (أى النظرية) .

وهكذا حلّ النحاة بالأصول الثابتة مشكلة الاطراد ، وأنشأوا لما اطرد مما خالفها قواعد فرعية ، وكشفوا عن العلاقات الداخلية للضمائم والتراكيب فى نطاق الجملة على نحو ما سبق أن قررنا . وبقى علينا أن نجرد بعض المصطلحات لهذه الضمائم حسب الأصول الثابتة بعد إبرازها في صورة جداول على النحو التالى :



لقد ذكرت أن السائد في التعليم في أيامنا هذه هو تحويل بنية سطحية إلى بنية سطحية أخرى . ولقد كانت طريقة النحاة في هذا التحويل السطحى تتمثل بالنسبة للأمثلة السابقة فى أمرين :

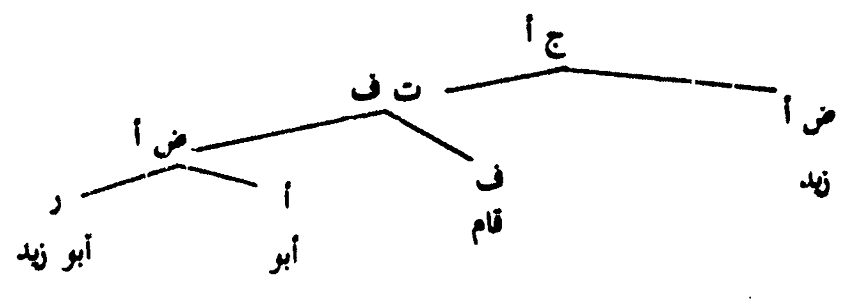
(أ) تحويل الجملة الاسمية إلى جملة منسوخة .

(ب) تأكيد العلاقة بين الجملتين الإسمية والفعلية وجعل تفضيل

إحداهما على الأخرى للتعبير عن معنى بعينه خيارا لمن يختار ، وربطوا ذلك بمستوى الأسلوب ، واكتفوا للنحو بمستوى صحة العبارة فى كل من الحالتين . هذا القدر من التحويل كان معروفاً لدى النحاة العرب ، وقد استغنوا بمنهجهم المبنى على تحليل الكلمات عن تحويل الضمائم والتراكيب كما يعرفها الغربيون . ولنا الآن أن نضع الاختصارات الآتية للمصطلحات حتى نستطيع استعمالها بسهولة في محاولة محاكاة شجرة تشومسكى :

ج = جملة
ض و = ضميمة وصفية
ض ف = ضميمة فعلية
ض أ = ضميمة اسمية
ت و = تركيب وصفى
ت ف = تركيب فعلي
ت أ = تركيب اسمى
ر = رابطة (ضمير أو مطابقة الخ)
أ = أسم
ف = فعل
م = مطابقة

ويتم التحويل على النحو الآتى :



الجملة : زيد قام أبوه .

القاعدة :

ج	←	ض أ ت ف
ض أ	←	أ
ت ف	←	ف ض أ
ض أ	←	أ ر
ف	←	فعل
ض أ	←	زيد ، أبو ،...
ف	←	قام ، قعد ،...
ر	←	م ، ه ،...

ويلاحظ على هذا التحويل ما يأتى :

(أ) لم يرد فيه ذكر لقرينة الإعراب .

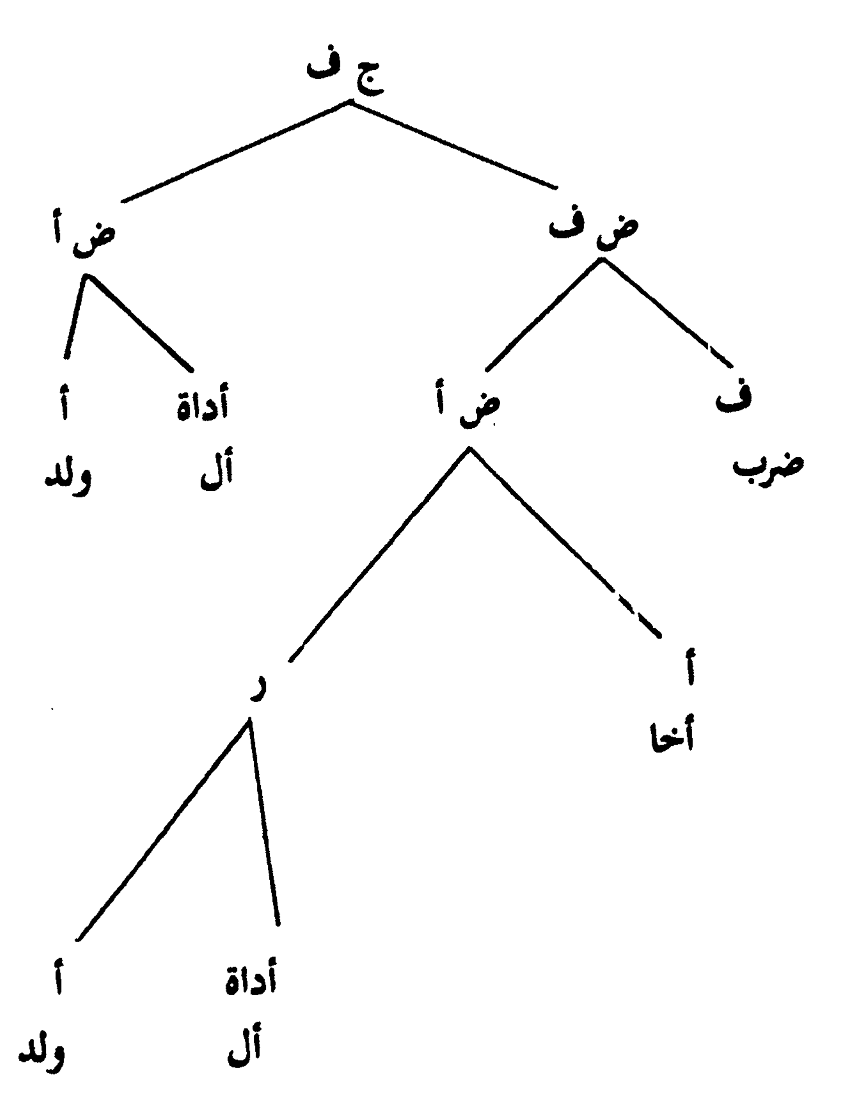
(ب) لم تشتمل القاعدة على إمكان عكس الرتبة في نحو « قام أبوه زيد » .

(جـ) أننا نضطر في الرابطة أن نتناسى علاقة الإضافة فلا نجر « أبى زيد » لأن نهايات الأغصان لاتعتبر جملة مفيدة وإنما هى مجرد markers .

(د) أن حرية الرتبة تجعل هذه القاعدة صادقة على صورة من صور الجملة الاسمية لا على كل جملة اسمية .

ومعنى هذا أن قواعد الجملة الإسمية لابد أن تتعدد بتعدد صورها ، فتكون أكثر تعقيداً وأقل صدقاً من القواعد العربية الحاضرة .

مثال آخــــر :



الجملة : ضرب الولد أخاه .

القاعــدة :

ج ← ض ف ض أ
ض ف ← ف ض أ
ض أ[2] ← أ ر

ض أ[1] ← أداة أ

ف ← فعل

ف ← ضرب ،......

أ ← أخا ، ولد ،...

أداة ← [أل]

ويلاحـظ :

(أ) أن علاقة التعدية تجمع الفعل والمفعول به تحت ض ف مع مخالفة ذلك للأصل من جهة وللجملة من جهة أخرى .

(ب) أن الرابطة في هذا النوع من التحليل توحى بأن الجملة « ضرب أخاه الولد » مع عود الضمير على متأخر في اللفظ على خلاف الأصل ، مهما كان شائعاً على حد تعبير ابن مالك : « وشاع نحو خاف ربه عمر » .

وأستطيع ان أبنى على ذلك ما يلى :

(أ) أن المنهج التحويلى لم يستقر له الأمر حتى الآن والبنية الغميقة فيه نوع من الحدس النفسى بلا قاعدة وأنه مغامرة ما تزال في دور التجربة .

(ب) أن هذا المنهج إذا كتب له أن يظل معمولاً به على صورته الحاضرة ، فسيكون خاصاً باللغة الإنجليزية أولاً وأخيراً .

(جـ) فإذا أريد تطبيق هذا المنهج على لغة أخرى ، قامت صعوبات دون ذلك إما أن تؤدى إلى استحالة التطبيق أو إلى إجراء تعديل فى المنهج نفسه .

(د) أن الفكرة عند إمكان تطبيقها تعتبر خدمة لحقل الأساليب أكثر

مما هي خدمة لحقل النحو .

(هـ) يبدو في الوقت الحاضر أن تطبيق هذا المنهج متعذر في اللغة العربية ، بدليل محاولة تطبيقه في جملة مثل « إياك نعبد » أو « إياك هذان قصدا » ولكن الحكم النهائى على عدم صلاحيته ينبغي أن يسبق بمحاولة تكييفه بالكيفية العربية ، وهو أمر يتطلب من الجهد مقدار ما بذله تشومسكى نفسه في إنشاء هذا المنهج .

(و) أن الاعتماد على الألفاظ فى التحليل النحوى مازال أكثر نفعاً ودقة من الاعتماد على الضمائم والتراكيب ، لأن الكلمات في اللغة العربية بالذات ، هي مسرح القرائن اللفظية ، كالصيغة ، والمطابقة والإعراب ، ولا ينسب شيء من ذلك إلى الضمائم والتراكيب .

(ز) أن الإصرار على تطبيق هذا المنهج على اللغة العربية بعد اتضاح هذه الحقائق ليس إلا عرضاً من أعراض الاستلاب الفكرى ، ومظهر من مظاهر عقدة التخلف وقد آن الآوان لنا أن نشب عن الطوق فى نشاطنا العلمى ، وأن نتوقف عن هوايتنا الهدّامة في انتقاص تراثنا العربى .

(ح) وأعتقد أخيراً أن محاولتى إعادة صياغة النحو العربى فى كتاب « اللغة العربية ـــ معناها ومبناها » هى أصلح المحاولات المعاصرة للتطبيق على اللغة العربية لأنها تزاوج بين المعنى والمبنى على نحو لم يوجد فى دراسة حديثة أخرى ، وأن النحو العربى يمكن أن يوضع على ضوء هذا المنهج فى متن للتدريس يصل به الطلاب إلى السليقة في فترة أوجز وبصورة أفضل .

وأنا الآن مشغول بهذا العمل بالذات . وأسأل الله التوفيق .

وحدة البنية
واختلاف النماذج

وحدة البنية
واختلاف النماذج

مقدمـة :

تتحد بنية اللغة وتتعدد النماذج التحليلية التي يعرض الباحثون من خلالها نظام هذه اللغة ، وإنما أتى تعدد هذه النماذج من قبل الأسس النظرية التي يبني عليها الباحثون أعمالهم فمنهم من ينطلق من بداية فلسفية فيرى اللغة كياناً فلسفياً ومنهم من يبدأ من المنطق فيراها فكراً منطقياً ومنهم من يخضعها للدين فيسخرها له ومنهم من يراها كائناً طبيعياً ينمو ويضمحل ومنهم من يراها مظهراً لتصورات ذهنية فلا تخضع للوصف ولا للتقعيد وإنما ينشأ عنها ما يخضع للوصف والتقعيد .

ويتجلىٰ اتحاد اللغة واختلاف النماذج في عدد من الأمثلة منها ما يتصل باللغات الأوربية التي أخذت النحو في البداية عن النموذج الذي بناه نحاة اللاتينية ثم تحولوا عن هذا النموذج اللاتيني إلى نماذج أخرى تخضع لتطور الدراسات اللغوية الحديثة . وإذا نظرنا إلى النماذج المختلفة التي بناها اللغويون للغة الإنجليزية في الوقت الحاضر وجدنا عدداً من هذه النماذج يسود جنباً إلى جنب في أوساط اللغويين الأمريكيين وإن خضع مجموع النماذج على اختلافها للفكرة التوزيعية أو تفرع عنها . وفي الدراسات العربية أن النموذج البصري يختلف عن النموذج الكوفي وجاء هذا الاختلاف في مجال الأصول كما شاع في مجال الفروع . فقد اختلفت المدرستان حول عدد من الأصول مثل « القليل لا يعتدّ به » و « كثرة الاستعمال تجيز الحذف » « العطف على الضمير المجرور لا يجوز » و « الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف » و « لا يجوز

إضافة الشيء إلى نفسه » و « لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه » و « عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال » و « الحمل على الجوار كثير في كلامهم » الخ ومن شاء أن يظفر بحشد من أمثلة اختلافهم حول الأصول فليلتمس ذلك في كتب الخلاف وأشهرها كتاب الإنصاف لابن الأنباري . ثم أضاف كتابي : « اللغة العربية : معناها ومبناها » نموذجاً آخر إلى نماذج النحو العربي سنعرض له فيما بعد بالتفصيل على قدر ما تسمح المسافة المخصصة لذلك في هذا العرض .

ولا تستوى الحسنة ولا السيئة من بين هذه النماذج مادامت تختلف في مآخذها وتتباعد كبعد ما بين التأويل وظاهر النص . وإن كفاءة أي واحد من هذه النماذج إنما تنبع من قربه من الوفاء بالشروط العلمية التي تعارف عليها العلماء وهي الموضوعية المتمثلة في الاستقراء الناقص وإمكان التحقق من صدق النتيجة ثم الشمول المتمثل في الخضوع لمبدأ الحتمية وتجريد الثوابت ثم التماسك المتمثل في الاعتماد على التقسيم والحرص على عدم التناقض وأخيراً الاقتصاد المتمثل في التقعيد والاستغناء بالأقسام عن الخوض في المفردات . تلك هي خصائص العلم المضبوط أو الصناعة كما يسميها تراثنا العربي . والنحو صناعة كما يقول النحاة فلا بد أن تتحقق له الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد . وقد يتحقق له بعض هذه الشروط دون بعض وقد يتحقق له الأكثر دون الأقل أو الأقل دون الأكثر ومن هنا تختلف النماذج قرباً وبعداً من الصورة المثالية للنموذج فتتفاوت حسناً وسوءاً (أي من ناحية الـ elegance) . ومما يوضح التفاوت في تحقق هذه الشروط ما نلمحه من فارق بين النحو وفقه اللغة . فالنحو صناعة لأنه يتناول ثوابت الأفكار والأقسام وفقه اللغة ليس من قبيل الصناعة لأنه يبحث في المتغيرات ومفردات الظواهر

إذ يتناول علاقة اللفظ المفرد باللفظ المفرد والظاهرة المفردة بالظاهرة المفردة كما يتناول علاقة اللفظ المفرد بالمعنى وعلاقة اللفظ المفرد بالاستعمال ثم لا يصطنع لذلك شيئاً من التفسير ولا التقعيد ولا التجريد إلا مايستعيره استعارة من علوم أخرى كالصرف والأصوات كحين يعالج ظاهرة الاشتقاق أو ظاهرة التأليف مثلا . ومثل ذلك يقال عن الفارق بين البصريين والكوفيين حين ننظر مثلا إلى الأصل البصري الذي يقول : « القليل لا يعتد به » إذ نرى الكوفيين يعتدون بالقليل فيدنون بذلك من الاعتداد بالمفردات من الظواهر وقد علمنا أن العناية بمفردات الظواهر أشبه بفقه اللغة منها بالنحو .

فإذا وضعنا هذه الحقائق السابقة نصب أعيننا علمنا أن اللغة العربية التي وصفها النحاة يمكن أن تظل على حالها التي تبدو بها في تراثنا الأدبي ثابتة لا تتغير ثم تحاول الأجيال المتعاقبة من الباحثين أن تكشف عن نظامها بإنشاء النماذج المتعاقبة لهذا النظام دون أن تتأثر هذه اللغة بذلك الاختلاف في بناء النماذج . وسأحاول في الصفحات التالية أن أعرض النموذج البصري الذي أنشأه النحاة ولخصه كتاب سيبويه ثم أعرض بعد ذلك نموذجي الذي تضمنه كتاب « اللغة العربية » ١٩٧٣ ثم أعرض تطبيقا لنموذج النحو التحويلي على اللغة العربية مأخوذاً من كتاب Aspects لتشومسكي ١٩٦٥ . وبذلك أرجو أن أضرب المثل لإعادة وصف اللغة العربية في ضوء علم اللسانيات .

النموذج البصري :

بني النموذج البصري على أسس منهجية معينة يمكن تلخيصها على النحو التالي :

١ ــ الكلمة وحدة الجملة ومن ثم كانت هي النواه التي دارت حولها الدراسات الصرفية والمعجمية . أما في الصرف فقد حددت صيغها وأصولها وزوائدها وما يلحقها من الظواهر المختلفة التي يشملها مصطنع « التغيير » كالإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف الخ وتنيت الدراسات الصوتية بإمداد الصرف بكثير من الحقائق التي استعان بها على دراسة الكلمة . وإنما وقع اختيار النحاة على الكلمة دون الصوت المفرد ودون المقطع ودون المتلازمين لأن الكلمة بحكم تعريفها لفظ مفرد وبحكم دلالتها تدل على معنى مفرد . وهكذا يبدو أن فكرة الإفراد هي التي أعانت على بناء الجيلة على الكلمات دون غيرها من وحدات التحليل . أضف إلى ذلك أنها نواة صيغة مفردة وأن اللواصق والزوائد تلصق بها وأن ظاهرة الإعراب في اللغة الفصحى ارتبطت بالكلمة . فالإعراب عندهم أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة . وإذا كانت أواخر الكلمات تختلف بحسب المعاني فلا شك أن الكلمة تصلح لأن ينسب إليها استقلال في بنية اللغة لا يمكن أن ينسب مثله إلى الصوت أو المقطع مثلا ، بل لا يمكن أن ينسب مثله إلى المتلازمين لأن الإعراب لا ينسب إليهما معاً ومن ثم لا يصلحان معا ــ في رأي النحاة ــ أن يكونا وحدة تحليلية قائمة بذاتها ثم إن الكلمة مع ذلك يمكن تقديمها وتأخيرها ويمكن أن تضام الكلمات الاخرى أو تنفصل عنها وبذلك كله يتحقق وجودها النظري باعتبارها وحدة تحليلية .

٢ ــ والكلم أقسام ثلاثة : اسم وفعل وحرف . وإن التقسيم مبني

على أساسين أحدهما التمييز بحسب المعنى وثانيهما التميز بحسب المبنى . فأما من حيث المعنى فالإسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن والحرف ما دل على معنى في غيره وأما من حيث المبنى فالأمر واضح من قول ابن مالك :

بالجر والتنويـــن والنـــدا وأل ومسند للاسم تمييـز حصل
بتـا فعلت وأنت وبـا افعلي ونـون أقبلـن فعـــل ينـــجلي
سواهما الحرف ....

ومع التسليم بأن مثل هذا التقسيم ينبغي أن يأخذ في اعتباره المعنى والمبنى معاً على حد ما صنع النحاة يحسن أن نشير هنا إلى أن النحاة أحسنوا اختيار المبدأ ولكنهم قصروا بعض الشيء عند إجراء التطبيق ، لأن « الاسم في تقسيمهم اشتمل على أمشاج من الكلم بينها اختلاف هام جداً من حيث المبنى إذ لا يدل كل اسم عندهم على مسمى لأن المصدر يدل على الحدث والوصف يدل على موصوف بالحدث والضمير يدل على مطلق حاضر أو غائب والظرف يدل على اقتران حدثين وأسماء الافعال تدل على استعمال إفصاحي إنشائي للغة وهكذا نجد أن هناك طوائف من الأسماء لا تدل على مسميات . أضف إلى ذلك أن الحرف لا يدل على معنى في غيره وإنما يدل على علاقة من العلاقات الرابطة لأوصال الجملة فله معنى وظيفي يعرف به ويساق له وينسب إليه . وحسبنا أن نعلم أن النحاة أنفسهم نسبوا المعاني إلى الحروف وحسبنا أن نقرأ قول ابن مالك :

على للاستعـلا ومعنـى في وعـن بعـن تجاوزا عنـي من قد فطـــن

الخ . والأمر من حيث المبنى يبدي لنا بعض المفارقات أيضا
فالضمائر لا تقبل التنوين وبعضها لايقبل النداء ولا تدخل عليها
«أل» وإن دخل عليها حرف الجر لم يظهر الجرّ عليها وكذلك
الحال في الظروف وأسماء الأفعال . ولقد عد النحاة النواسخ من
بين الأفعال وهي ليست متصرفة تصرفاً تاماً في معظمها وبعضها
يأبى علامات الأفعال . وهذا وغيره مما يمكن أن يطلع عليه في
كتابي : اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٨٢ ــ ١٣٢ .

٣ ــ حين لاحظ النحاة عدم إطراد صور الاستعمال أدركوا أن محاولة
بناء القواعد على أمور غير مطردة أمر غير ممكن وغير مفيد .
وكيف يتبادر إلى ذهن من لا يعرف العربية أن النون في «ينبغي»
وهي تنطق بضم شفتين ، والنون في «ينفع» وهي من الشفة
السفلى والاسنان العليا . والنون في «ينظر» وهي يخرج في
نطقها اللسان والنون في « ينقل » وهي تنطق في اللهاة كل
ذلك يؤدي وظيفة واحدة من حيث المعنى ؟ بل كيف يمكن أن
يتصور المرء منذ الوهلة الاولى أن « استَخْرِجْ » و « ع »
و « ره » يمكن أن توضع تحت عنوان واحد ؟ بل كيف يمكن
أن يضع المرء قاعدة واحدة كمثل : « زيد دنف »
و « دنف » في جواب « كيف زيد » ؟ من هنا كان لابد
للنحاة أن يعزفوا عن غير المطرد الى المطرد فإن لم يجدوا المطرد في
الاستعمال اخترعوه بالتجريد . وكذلك كانت الحال ، فقد
اخترع النحاة (أصل الوضع) وبنوا النحو على هذا الأصل .
فأما النونات التي سبق الكلام عنها فأصل وضعها نون مجردة في
الذهن تنسب الى النطق في اللثة وتتمثل عند «ذوق النون»
المفردة وهي ساكنه غير متحركة ولكل حرف من حروف العربية

أصل مثلما للنون أصل . والذي يقرأ باب الإدغام في كتاب سيبوية يجد سيبويه يتكلم عن الأصول والفروع فيعد الأصول تسعة وعشرين ويجعل لها فروعاً تصلح في قراءة القرآن والشعر وفروعا أخرى لا تصلح لذلك وهذه الاصول هي أصول وضع الحروف التي جردها النحاة .

ولكل كلمة « أصل وضع » كذلك وإنما يعدل بالكلمة عن أصل وضعها بالإعلال أو الابدال أو النقل والقلب أو الحذف أو الزيادة فـ « قال » أصلها « قول » وقد عدل بها عن هذا الأصل بواسطة الإعلال إذ تحركت الواو (التي في الاصل المجرد في الذهن) وانفتح ما قبلها فصارت في الاستعمال ألفاً وهكذا أعلت عين الكلمة و « كساء » أصل وضعها « كساو » وقد وقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فأبدلت همزة و « يقوم » أصلها « يقوم » بقاف ساكنه وواو مضمومة وقد نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت الواو و « حياض » أصلها « حواض » وقد وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة فقلبت ياء و « يجد » أصلها « يوجد » بياء مفتوحة وواو ساكنة وجيم مكسورة وقد وقعت الواو فاء لمضارع فعل من نوع « المثال » فحذفت اذ تحذف من مضارع هذا النوع وأمره ومصدره . ومصدره . و « رجيل » المصغر أصلها « رجل » زيدت فيها ياء ساكنة للتصغير . كل هذا من الناحية الصرفية . أما من الناحية الاشتقاقية فإن « استغفر » أصلها (غ ف ر) و « جاه » أصلها « و ج ه » و « سمة » أصلها « و س م » و « اذكره » أصلها « ذ ك ر » وهلم جرا .

ولكل جملة أصل وضعها . وقد عرف الجزولي الكلام بأنه « اللفظ المركب المفيد بالوضع » فإذا عرفنا أن الجزولي كان يقصد تعريف « الجملة » عرفنا أن الجملة لها صورة مجردة في الذهن عند النحاة قد يطابقها الاستعمال وقد يختلف عنها .
وهذا الأصل هو :

الجملة الاسمية	:	مبتدأ + خبر .
الجملة الفعلية	:	فعل + فاعل (أو نائب فاعل) .
الجملة الشرطية	:	أداة + شرط + جزاء .
جملة الأمر	:	صيغة الأمر + فاعل (إما ضمير متصل ومستتر) .
جملة النهي	:	أداة + مضارع + فاعل (إما ضمير متصل وإما مستتر) .

وهكذا يصبح أصل الوضع أمراً ثابتاً من عناصره الاظهار والذكر والاتصال والرتبة على عكس ما يجري على الجمل الحقيقية في معمعة الاستعمال من إضمار أو حذف أو فصل أو تقديم وتأخير إلى غير ذلك من مظاهر « التغيير » وهذا الثبات الذي نسبه النحاة لأصل الوضع مكنهم من أن يبنوا قواعد مطردة صارمة بمعزل عن تطور اللغة من عصر جاهلي إلى آخر اسلامي وعن اختلاف القبائل في استعمال اللغة من الحجاز الى نجد. فلما تم لهم ما أرادوا من بناء القواعد عمدوا الى قواعدهم المبنية بتجريد الأصول فسلطوها على المسموع من الفصحاء وهو مبني على السليقة دون التجريد فحين اختلف المسموع عن القاعدة كان بعض النحاة يطعن على العرب ويغلطهم ، وكان بعضهم

الآخر يسلم لهم معترفا بما قاله الفرزدق لابن أبي اسحق « علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا » .

وهكذا نرى أن النحاة افترضوا « أصل الوضع » فإذا اتفق المستعمل معه فذلك ، وإلا ادعى النحاة أن هذا المستعمل قد عدل به عن الأصل « فان كان المعدول به عن الأصل حرفاً سمي العدول إدغاما أو إقلابا وإخفاء الخ وإن كان كلمة سمي العدول إعلالاً أو إبدالاً أو نقلاً أو قلباً أو حذفاً أو زيادةً أو عدلاً وإن كان جملة سمي العدول إضماراً أو حذفاً أو فصلاً أو زيادةً أو تقديماً وتأخيراً . وكل عدول عندهم كان يتطلب الرد الى الاصل وهذا الرد الى الأصل يتم في ضوء قواعد صوتية أو صرفية أو نحوية ويسمى « التأويل » وانما اختاروا هذا المصطلح ليدلوا به على قصدهم أن يعملوا على أن « يؤول » هذا المعدول به عن الأصل إلى أصله . فكأنهم أخذوا لفظ « التأويل » من الفعل « يؤول » .

٤ ــ وكذلك جعل النحاة للقاعدة أصلاً وسموه « أصل القاعدة » وجعلوه صالحاً لأن يعدل بالتركيب عنه إلى قواعد فرعية . فالقاعدة العامة للمبتدأ والخبر تخضع للأصل القائل « الأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير » (ابن عقيل ٢١٦/١) ، ولكن هذه القاعدة الأصلية يعدل عنها الى قاعدة أخرى فرعية تقول : « إذا أفادت النكرة فلا يمتنع الابتداء بها» (نفس المرجع) وكذلك يقول أصل القاعدة « لا يخبر بالزمان عن الجثة » ولكن هذه القاعدة قد يعدل عنها عند أمن اللبس إلى قاعدة فرعية تقول : « إذا كان الإخبار بالزمان عن الجثة

لا يذهب بالفائدة جاز » والامر كذلك بالنسبة للأصل القائل : « أي معربة » والفرع القائل : « تبنى أى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها » . وهكذا إذا وقعنا على تركيب تصدق عليه القاعدة الفرعية أمكننا أن نرده الى أصله (القاعدة الأصلية) بواسطة التأويل اذ ننسبه الى ذلك الأصل ونعترف به في ظله ونعده استثناء منه ، وهذا هو تأويل القاعدة أي الرجوع بها الى أصلها المنسجم مع ظاهر النص أو الذي يتبادر من ظاهر النص . أما إذا كان تفسير بناء تركيب ما يتم في ضوء أصل لا يتبادر الى الذهن من ظاهر النص فيضطر النحوى الى « اخراج » التركيب من الأصل القريب الذي ينسجم مع أول فهم للنص الى آخر غير وارد عليه للوهلة الأولى فذلك نوع آخر من التأويل غير « الرد » يسمى « التخريج » من ذلك مثلا ما دار حول قوله تعالى : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبال أوبي معه والطير ﴾ قرأ عيسى بن عمر بنصب الطير وقال إن « الطير » معطوف على محل المنادي أما النحاة الآخرون فمع اعترافهم بقراءة النصب قالوا إن هناك قراءة أخرى بالرفع وان « الطير » المنصوبة لا يمكن عطفها على محل المنادى لتشابه أحكام المنادى وأحكام تابعه والمعروف أن المنادى إذا اقترن بأل فإنه لا تسلط عليه « يا » وإنما تتوسط « أيها » بينهما وحين رأى النحاة أن ظاهر النص يشهد بما رآه عيسى بن عمر بحثوا عن معنى آخر يمكن أن ينسجم مع أصل قاعدة أخرى، وهي القاعدة العامة للعطف التي يعطف بحسبها غير المنادى، فعثروا على ذلك المعنى بأن جعلوا الطير معطوفه على « فضلا » فكأن الله تعالى آتى داود فضلا وآتاه الطير ولكن يشهد لرأي

عيسى قوله تعالى ﴿ وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير ﴾
أما هذا الصنيع من القائلين به فيعد « تخريجا » لا « رداً »
وهكذا يمكن الرجوع الى أصل الوضع بالرد فقط ، ويمكن
الرجوع الى أصل القاعدة به أو بالتخريج .

٥ ـ لقد بنى النحاة نحوهم على قرينة واحدة من قرائن المعنى النحوي
وهي العلامة الاعرابية وأقاموا عليها نموذجاً متكاملاً سموه « العمل
النحوي » أو « العوامل النحوية » وقسموا العوامل إلى لفظيه
ومعنوية ، وقسموا الإعراب إلى ظاهر وتقديري ومحلي وأخضعوا
الظاهرة كلها لفكرة أصل الوضع . فالأصل في الإعراب أن
يكون بالحركة وأما الحرف فهو فرع عليها وعدول عن الأصل ،
والأصل في الإعراب أن يكون ظاهرا فإذا لم يظهر فذلك عدول
عن الأصل يرد اليه بالتقدير ، فإذا كان ما لم يظهر عليه
الإعراب مقصوراً أو منقوصاً قدرت الحركة على آخره ، أما إذا
كان مفرداً مبنياً أو جملة فالمقدر هو المحل . والأصل في النصب
أن يكون بالكسرة وفي جمع المؤنث السالم عدول عن الأصل ،
والأصل في الجر أن يكون بالكسرة وفي الممنوع من
الصرف عدول عن الأصل .والأصل في الإعراب أن يكون
للأسماء وفي إعراب المضارع عدول عن الأصل يتطلب التعليل
بعلة الشبه كما أن في بناء الاسماء عدولاً عن الأصل بعلة الشبه
أيضا لقد ظهر في صفوف النحاة من ألقى ظلال الشك على
ظاهرة الإعراب وزعم قطرب أن ارتباط الإعراب بالمعنى لا يعدو
أن يكون من تأصيلات النحاة وتجريداتهم وأعانه على ذلك
ما لاحظه من توسع الشعراء والفصحاء في ارتكاب الضرائر
الشعرية مع عدم ذهاب المعنى ، فالقرآن والحديث والشعر وكلام

العرب ملىء بالتوسع في أمر العلامة الإعرابية والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى وحسبنا أن نذكر مثالاً من كل نوع مما سبق .

فالله تعالى يقول : ﴿ إن هذان لساحران ﴾ والنبي ﷺ يقول : « ان قعر جهنم لسبعين خريفا » والفرزدق يقول :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا أو مجلف

والعرب تقول : « خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار . ومعنى هذا أن قطرباً لم ينكر وجود الإعراب نفسه ولو أنكره لقام القرآن المتواتر بإعرابه والشعر الذي لا يستقيم وزنه إلا مع الإعراب شاهدين على خطل رأيه ووضوح باطله . وإنما زعم قطرب أن هذا الاعراب الذي لا سبيل إلى نفي وجوده لا يرتبط بالمعنى على نحو ما قرر النحاة . ولكن ذلك أيضاً لا يسلم لقطرب وإن كان بعض المحدثين ومنهم المرحوم الدكتور ابراهيم أنيس قد وقفوا في صف قطرب وأنكروا الصلة بين الإعراب والمعنى . ولو لم يرتبط الإعراب بالمعنى ما كان هناك فارق فيه بين عبارتي « هذا كاتب ساخر » و « هذا كاتب ساخرا » ومعنى هذا أن الإعراب قرينة من قرائن المعنى النحوي لا مراء ، وأن الذي دعا قطرباً إلى الوقوف هذا الموقف يمكن تفسيره على نحو آخر كما سنرى من بعد (انظر فكرة الترخص في هذا البحث) .

٦ ـ ونظر النحاة في الزمن النحوي فرأوا أن الازمنة ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل . ولكن الزمن عندهم ارتبط بالصيغة المفردة ارتباطاً تاماً حتى قالوا : « إن الفعل دال على الحدث بلفظه

وعلى الزمن بصيغته » وكأن المضي عندهم ارتبط بالبناء على الفتح وقبول ضمائر الرفع المتصلة ومن ثم رأيناهم ينسبون المضي إلى « نعم وبئس وما أفعله » و « هيهات » لتحقق البناء على الفتح فيها وينسبونه الى « ليس » لهذا ولقبولها ضمائر الرفع المتصلة على الرغم مما يبدو في معاني هذه الكلمات من بعد عن معنى الزمن في أساسه وارتباط « العبارات » التي هي فيها بمعنى التو واللحظة ، فإذا وجدوا أن السياق ربما أدى الى معنى زمني غير الذي نسبوه الى الصيغة ذهبوا ينسبون المعاني الزمنية الى الأدوات كنسبة « القلب » الى « لم » ونسبة الدلالة على ما يستقبل من الزمان إلى « إذا » ونسبة شيء من معنى الحضور إلى « قد » وهكذا حبسوا الدلالة الزمنية للنحو العربي في هذا النطاق الضيق بسبب انشغالهم بالمفردات وبناء النحو عليها كما سبق أن أشرنا وسنرى من بعد أن الزمن في اللغة العربية أغنى بكثير مما تصوره النحاة .

نموذج كتاب اللغة العربية (١٩٧٣) :

إنما مثلي بالنسبة لهذا النموذج ومثل البصريين بالنسبة لنموذجهم كمثل رجلين أرادا أن يكشفا عن بنية ضاحية صغيرة من مدينة ، إذ تتكون هذه الضاحية من ثلاث مجموعات من المباني . فأما أحد الرجلين والمثل هنا للبصريين فقد ركب طائرة عمودية توقفت به في الجو فوق هذه الضاحية بمسافة قليلة تمكنه من رؤية المباني المذكورة دون بقية المدينة فاطلع فرأى هذه المباني من ثلاث كتل (والمثل للاسم الفعل والحرف) فأقر بذلك ورضي به وجعل ذلك في صلب معلوماته عن الضاحية . وأما الرجل الآخر (والمثل لشخصي المتواضع) فلم يركب الطائرة وإنما قصد

إلى هذه الكتل ماشياً فدخلها واحدة بعد الأخرى فوجد كل كتلة منها مكونة من بنايات متلاصقة بحيث لا يدرك من يشرف عليها من الطائرة إلا أنها كتلة واحدة . حين رأى تعدد البنايات في كل كتلة ذهب يتفرس في صورة كل منها والغرض الذي تستعمل من أجله فخرج من تجربته هذه بزعم أن ما رآه راكب الطائرة ثلاثة أقسام هو في الحقيقة سبعة أقسام للمباني لا ثلاثة . وهكذا وصل نموذجي الذي بنيته الى جعل أقسام الكلم سبعة : الاسم — الفعل — الوصف — الضمير — الظرف — المخالفة — الأداة . فالنحاة البصريون أشرفوا على أقسام الكلم من أصولهم المجردة تجريداً عقلياً بعد أن التزموا بعبارة قالها على بن أبي طالب رضي الله عنه : «الكلم اسم وفعل وحرف» ، وطلب إلى أبي الأسود أن ينحو هذا النحو . أما نموذجي فقد بدأ بالاستقراء المنهجي الوصفي المبني على أسس من المعنى وأسس من المبنى وانتهى إلى هذا النموذج المستقل عن النحو البصري مع بعض الانتفاع بالمدارس الغربية فوجد ما يلي :

١ — أن ما سماه النحاة : الاسم يشتمل في الواقع على أمشاج من الكلم يختلف سلوك كل منها عن سلوك الآخر فإذا كانت الأسماء تعرف بأل فإن الأوصاف (اسم الفاعل والمفعول والتفضيل والمبالغة والصفة المشبهة) لا تفيدها « ال » تعريفاً ولا تخصيصاً وإذا كانت الأسماء لا تطلب مرفوعاً ولا منصوباً فالأوصاف تفعل ذاك الخ . . الخ . . ثم إذا دلت الأسماء على مسمى فالضمائر (الموصولية والإشارية والشخصية) تدل على مطلق غائب أو حاضر ولا تقبل بعض العلامات الشكلية كالأسماء وتنتظم في جداول بحسب التكلم والخطاب والغيبة

والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث على عكس الاسماء وتبدو احيانا في صورة مشبعة وأخرى في صورة مضعفة فإذا أضعفت اتصلت بالكلمة كما تتصل باء الجر أو لامه مثلاً والظرف (انظر المقصود بالظرف في الكتاب المذكور) لا يدل على مسمى ولا تتصل به الـ ولا يقبل الجر والتنوين والنداء وهكذا .

٢ ــ ان ما سماه النحاة « الفعل » يبدو أيضا في صورة مرقعة تحتاج إلى كثير من العناية والنظر . لقد اشتمل الفعل على النواسخ التي لا دلالة لها على الحدث كما اشتمل على التعجب والمدح والذم ولا دلالة فيهما على الزمن . ورصدوا للفعل علامات يأباها كثير مما عدوه من قبيل الأفعال ، فقد نسبوا الفعل إما إلى التعدي وإما إلى اللزوم وليس فيما سبق دلالة على تعد أو لزوم وهلم جرا مما قد يرى بتفصيل أتم في كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها .

٣ ــ لم يدرك النحاة المعنى العام الذي تندرج تحته الأدوات جميعا (وهو معنى الربط والدلالة على العلاقة) فساقوا للحرف تعريفاً لا يكفي في حد الحرف بخاصة ولا الأداة بعامة إذ قالوا : الحرف ما دل على معنى في غيره دون أن يذكروا طبيعة الغير ولا طبيعة هذا المعنى . وهكذا حصلنا على تعريف غير جامع لأن النواسخ (وسنعدها من الأدوات) تدل على معنى في غيرها وهو النسخ ، وغير مانع لأن الظروف الجامدة المبنية وهي ليست من الادوات) تدل على معنى في غيرها وهو اقتران حدثين .

لهذا قام نموذج كتاب اللغة العربية ١٩٧٣ م على أساس تقسيم جديد ؛ نقسم الكلم إلى :

اسم ـ وصف ـ فعل ـ ضمير ـ خالفة ـ ظرف ـ أداة .

وفرق بين كل قسم من هذه الأقسام وبين غيره على أساس مزدوج من المعنى والمبنى وهذا التقسيم جزء لا يتجزأ من نظام اللغة العربية كما يتصوره النموذج . والمعروف أن النظام تجريد صامت ساكن غير متحرك وأن هذا النظام إن كان الاطار الذي يرتبط به الاستعمال فإن الفرق بينه وبين الاستعمال فرق مابين الحسى والمعنوي أو بين الساكن والمتحرك أو بين القانون والسلوك الفردي . والمعروف أن الاستعمال اللغوي بحكم ما له من دينامية وخضوع لظروف التكلم والمتكلم لا يمكن أن ينطبق تمام الانطباق على أي نموذج يمكن للباحث في اللغة أن يجرده تجريداً . ومن هنا ينبغي لصاحب النموذج بعد إنشاء الإطار العام أن يفسر الظواهر المتعارضة مع هذا التأطير . وهكذا وجدت أن ما يسمى في النموذج اسما ربما ورد في الاستعمال في مواقع يرد فيها الوصف أو الفعل أو الظرف ، وأن الوصف قد يرد مورد الاسم ، وأن الفعل قد يرد علماً وأن الضمير قد يرد مورد الظرف الخ فأنشأت فكرة النقل أو بعبارة أدق انتفعت بما أشار اليه اللغويون من فكرة النقل . فلقد تكلم اللغويون عن ظاهرة النقل بما لاحظوه من تحول الكلمة عن معناها الذي كان لها بأصل الوضع فقالوا إن هذا النقل قد يكون عن طريق المجاز اللغوي الذي علاقته المشابهه كالفصاحة مثلاً نقلت عن صفاء اللبن وذهاب رغوته إلى نقاء اللغة وقد يكون بنقل اللفظ من المعنى الخاص إلى العام كالبأس إذ كان يدل على الحرب فنقل إلى الدلالة على الشدة من أي نوع وقد يكون بنقل اللفظ من المعنى الكلي إلى الجزئي مثل « الرث » وكانت تدل على الخسيس بوجه عام فخصصت باللباس

والفرش وقد يكون بنقل اللفظ من المعنى اللغوي إلى المعنى الإصلاحي كالصلاة والزكاة والصوم والحج والحال والتمييز الخ . (فقه اللغة للأستاذ علي وافي) . هذا ما قاله اللغويون والبيانيون . وقد رأيت أن أضيف إلى ذلك نوعاً آخر من النقل يشمل أمرين : نقل المبنى من استعمال القسم الذي ينتسب إليه من أقسام الكلم إلى استعمال قسم آخر والثاني نقل نمط تركيب الجملة بلا تغيير فيه من أسلوب إلى أسلوب آخر . مثال الأول ما أشرنا إليه منذ قليل من أن الاسم قد يستعمل وصفاً كما في (زيد رجل) لأن النموذج يفرض لخبر المبتدأ أن يكون وصفاً فإذا ورد الاسم مورده تحول إلى وصف . بل إن النحاة أنفسهم أولوه بالوصف فقالوا : (أي متصف بالرجولة) ومن هذا القبيل قولهم : هذا رجل الساعة . وهذا معاوية القرن العشرين ، وقضية ولا أبا حسن لها وفي هذا المقام يتحول معاوية وأبو الحسن إلى نكرتين . وقد يرد الاسم مورد الفعل كما في ضربا زيدا فيتعدى الاسم إلى المفعول وقد يرد مورد الظرف كما في لقيته ساعه الغروب فتحدثت إليه بعض الوقت وافترقنا زهاء الثامنة مساء وتواعدنا أن نلتقي غدا .

وقد يرد الوصف مورد الاسم كما في صالح وشاكر ومحمود وأحمد وخليل وغيرها من أسماء الاعلام كما قد يرد الفعل هذا المورد كما في يزيد ويشكر ويعيش ويموت ويحيى وتغلب الخ وقد يرد الضمير (وهو في هذا النموذج يشمل الاشارات والموصولات أيضا مورد الظرف كما في هنا وثم والآن (اشارة إلى الحاضر) أما نقل النمط التركيبي للجملة من أسلوب إلى أسلوب فمنه نقل الاثبات إلى الدعاء كما في « بارك الله فيك » والنفي إلى الدعاء كما في « لافض فوك » والاستفهام إلى الانكار نحو : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ﴾ وقد التفت النحاة إلى هذا النوع الثاني (نقل النمط التركيبي) وجعلوه جزءا من نموذجهم ولكنهم

غفلوا عن النوع الأول فلم يلموا به إلا إلماما متسرعاً في بابي اسم العلم والتمييز (الاعلام المنقولة والتمييز المنقول) .

وهناك فكرة أخرى كان لابد أن يشتمل عليها نموذج اللغة العربية ۱۹۷۳ م وهي فكرة تعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد على نحو ما يتعدد المعنى المعجمي للكلمة الواحدة . ولم يغفل النحاة عن هذه الفكرة بل على العكس من ذلك نجدها تمثل العمود الفقري في نوع من أنواع الكتب النحوية مثل مغني اللبيب لابن هشام والجني الداني لابن ام قاسم المرادي ورصف المباني لابن عبدالنور المالقي ولكن النحاة مع ذلك لم يعطوا هذه الفكرة ما تستحقه من التنظير فلم يدخلوها في تجريداتهم وتأصيلاتهم وينبغي أن يكون قد اتضح الأن ما أقصده بتعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد فقد يكون المبني (وهو يساوي ما يقصده المحدثون بلفظ morpheme أداة فتتعدد معانيها كما في صلاحية « ما » أن تكون موصولة أو مصدرية أو نافية أو تعجبية أو زائدة وكما في صلاحية صيغة فعل « فتح فسكون » للمصدر والصفة المشبهة وصيغة « فعيل » للفاعل والمفعول والمصدر وهلم جرا . والفرق بين هذا وبين النقل أن النقل تحول عن قسم إلى قسم فهو مرتبط بأقسام الكلم أما هنا فالأمر مرتبط بصورة المبني الذي قد يتعدد معناه في داخل قسم بعينه فيتنافى مع فكرة النقل ولكنه قد يمتد على قسمين أو أكثر .

وفي رأي هذا النموذج أن أصل الاشتقاق ليس المصدر كما زعم البصريون ولا الفعل الماضي كما زعم الكوفيون إنما هو الأصول الثلاثة التي تستعمل في المعاجم على شرط أن تكون مفرقة غير موضوعة في كلمة . وأعجب لعبقري كالخليل بن أحمد إذ نراه أبا المعجميين العرب وسيد النحاة جميعا والمسئول المباشر عن كثير مما نعرفه الآن باسم أصول النحو

كيف اضطرب تفكيره بالنسبة لأصل الاشتقاق ، لقد وضع الخليل أصلاً للاشتقاق في الصرف في صورة المصدر فقال وقال البصريون معه إن المصدر أصل الإشتقاق . وحين تصدى للغة في كتاب العين فرّع المشتقات لا من المصدر وانما من الاصول الثلاثة التي نعرفها اليوم باسم أصول المادة . فما الفرق بين المادة والاشتقاق ؟ ولماذا لا تكون أصول المادة هي أصول الاشتقاق ؟ الحق ان الصرف لو اعترف بهذه الأصول الثلاثة في التفريع الاشتقاقي لكان أصدق مع نفسه لأن كل التحليلات الصرفية تقوم على افتراض الأصول الثلاثة أصلاً للاشتقاق وترعاها في كل التقسيمات سواء في المجرد والمزيد وفي الصحيح السالم والمهموز والمثال والأجوف والناقص واللفيف المفروق والمقرون وفي الميزان الصرفي وفي القول بالإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف وفي اسناد الضمائر إلى الافعال وفي تثنية الكلمة وجمعها وتصغيرها والنسب إليها بل أن الأصول الثلاثة معتبرة حتى في أمور تقع خارج نطاق الصرف كالإملاء الذي يفرق بين الألف الواوية واليائية في الكتابة وهلم جرا .

والنحو شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية التي قد يعتمد وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق . والقرائن المعنوية في هذا النموذج النحوي هي قرينة الإسناد (ولها صور) ، وقرينة التخصيص (ولها صور أيضا) وكذلك النسبة (ولها صورها) والتبعية (ولها صورها) والمخالفة (ولها صورها) (انظر كتاب اللغة العربية معناها ومبناها) وأما صور الإسناد فهي الجمل الاسمية والوصفية والفعلية والأولى والأخيرة معروفتان أما الوسطى فالمعروف أن الوصف قد يذكر له فاعل وقد يتعدى إلى مفعول به وقد يكون له مفعول مطلق فإذا تقدمه أداة نفي أو استفهام

بدت الجملة الوصفية جملة أصلية بحيث نجد « أقائم زيد » تقف جنباً إلى جنب مع « أيقوم زيد » و « أزيد قائم » أما إذا تقدمها مبتدأ أو موصوف فإنها تبدو في صورة الجملة الفرعية بحيث تبدو «زيد قائم أبوه » ولها نفس المظهر الذي لجملة « زيد يقوم أبوه » وهكذا يضيف النموذج جملة ثالثة إلى التراكيب العربية هي الجملة الوصفية . وفروع التخصيص كلها علاقات للمنصوبات فالتعدية علاقة المفعول به وقرينته والغائية قرينة المفعول لأجله والمعية قرينة المفعول معه والظرفية قرينة المفعول فيه والتأكيد قرينة المفعول المطلق المؤكد للفعل أي الصارف لمعناه عن احتمال المجاز والتحديد قرينة المفعول المطلق المبين للنوع أو للعدد . والملابسة قرينة الحال والإخراج قرينة المستثنى والتفسير قرينة التمييز . وأما النسبة فهي قرينة الإضافة وهي المعنى الذي ينتظم الجر بالحرف وتتعدد معاني هذه الحروف حتى تكاد تربو على الثلاثين (انظر باب حروف الجر في كتب النحو) وتكون الإضافة على معنى أي حرف منها وليست على معنى اللام ومن وفي فقط لاحظ مثلا معنى « عن » في عبارة « تجاوز الحد » ومعنى على في ركوب الحصان « ومعنى إلى » في بلوغ المدينة « ومعنى الباء » في « ضرب العصا » وهلم جرا . وأما التبعية فقرينة قوامها الرابطة بين عنصرين من عناصر الجملة تجعلهما يقفان على نفس المستوى إزاء نواة الجملة والمقصود بالنواة العنصر الفعلي للجملة (الفعل أو الوصف أو المصدر المضاف أو المتعدي) وهذه القرينة تدل على النعت والتوكيد والبيان والنسق والبدل ولا ترتبط بإعراب معين وإن اعتمدت على المطابقة في الإعراب .

والمخالفة قرينة إرادة معنى غير إسنادي له نمط يخضع لقاعدة من قواعد الجمل فحين يستعمل النمط نفسه لا على سبيل الإسناد يختلف

المعنى عما كان في الإسناد وتشير اللغة إلى هذه المخالفة بالاختلاف في الإعراب فتفرق بالمخالفة بين عنصر من التركيب في حالة الإسناد وبين هذا العنصر في غير الإسناد بالضمة هنا والفتحة هناك قارن لفظ « سلام » في قوله تعالى : ﴿ قالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون ﴾ وكذلك الأمثلة الآتية :

ما أحسن زيدٌ	ما أحسن زيدا
نحن العربُ	نحن العربَ نكرم الضيف
فصبر جميلٌ	صبراً جميلا
عليك خطؤك	عليك نفسَك
العملُ العملُ (مبتدأ وخبر)	العملُ العملَ (انشاء)
سقى لك ورعى	سقيا لك ورعيا
كم عمةٌ لك يا جرير	كم عمةً

ولقد جهد النحاة عظيم الجهد في محاولة تخريج معظم الطائفة الثانية المنصوبة على وجوب الحذف .

إنما كان الجزء الصرفي الذي قدمناه من النموذج تمهيداً ضرورياً للكلام في الجزء النحوي . ذلك بأن الجانب الصرفي يقدم للنحو قرينتي البنية والربط (والمطابقة داخلة في الربط) اللتين تؤديان مع غيرهما إلى حراسة المعنى وأمن اللبس فالنموذج يشتمل على القرائن الآتية :

١ ــ العلامة الإعرابية وقد سبقت الإشارة إلى موقف النحاة منها وهي تعد إسهاماً من النظام الصوتي في بناء النظام النحوي . ولكن يدخل فيها كذلك عند النحاة تجريد ذهني لا يتصل بالأصوات وذلك ما أطلقوا عليه الإعراب التقديري والإعراب المحلي . وقد

اتخذ نموذج اللغة العربية ١٩٧٣ الذي نحن بصدد الكلام فيه موقفاً معيناً من هذا النوع من التجريد الذهني الذي لا يتفق من المنهج الوصفي وسنشير إلى ذلك بعد قليل .

٢ ـ البنية الصرفية وهي قرينة يقدمها الصرف إلى النحو وتبدو قيمتها في الكشف عن المعنى عندما يكون الباب النحوي مشروطاً بشروط بنائية خاصة كاشتراط بناء الفعل للفاعل مع الفاعل وللمفعول مع نائبه واشتراط الجمود للتمييز والمصدرية مع اتحاد الاصول الاشتقاقية للمفعول المطلق ومع اختلافها للمفعول لأجله وهلم جرا فهنا تكون البنية قرينة المعنى النحوي وهو الفاعليه والمفعولية الخ .

٣ ـ الربط وهو يتم بطريقتين :

(أ) بغير المطابقة فيكون بالضمير نحو : قابلت الرجل الذي كلمتك عنه ، واعادة اللفظ نحو : واتقوا الله ويعلمكم الله ، أو فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه « أو الألف واللام » نحو : فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى « وبالإشارة نحو » ولباس التقوى ذلك خير « وبإعادة المعنى نحو » « شعاري لا اله الا الله » وبالحرف نحو « من عمل صالحا فلنفسه » لأننا لو تصورنا الفاء غير موجودة لكان الجار والمجرور صفة لما قبله وليس جوابا للشرط وهلم جرا .

(ب) بالمطابقة في الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة) أو في العدد (الافراد والتثنية والجمع) أو في النوع التذكير

والتأنيث أو في التعيين (التعريف والتنكير) .

ووسائل الربط كما نرى تعود إلى العناصر الصرفية .

وهناك قرينتان تعودان إلى علاقة المبنى بالمبنى في السياق وهما :

٤ ـ الرتبة وهي اما محفوظة دائما في النظام والاستعمال فيعرف بها معنى الكلمة ويرتفع بها اللبس وإما غير محفوظة إذ يقررها النظام مبدأ ويتصرف فيها الاستعمال أسلوباً وهذا النوع من الرتبة هو مجال ما يسميه البلاغيون التقديم والتأخير أما النوع الأول فلا يحتمل تقديماً ولا تأخيراً . وهل تتقدم الصلة على الموصول أو النعت على المنعوت أو المضاف اليه على المضاف أو المجرور على حرف الجر أو المعطوف على حرف العطف ؟

٥ ـ التضام وهو يشمل التلازم والتنافي والتوارد فأما التلازم فكلام النحاة عن المتلازمين أشهر من أن يعرف به وذلك حين لا تنفك الكلمتان احداهما عن الاخرى كالجار والمجرور والعاطف والمعطوف والموصول والصلة وهلم جرا . وأما التنافي فعكس ذلك وهو أن تأبى الكلمة أن تضام الاخرى فالضمير لا يضاف ولا ينعت وحروف الجر تأبى الدخول على الأفعال كما تأبى واو الحال أن تدخل على الماضي دون توسط « قد » وهلم جرا . أما التوارد فذلك نصيب العلاقات المعجمية من تحديد المعنى النحوي وهو في اصطلاح هذا النموذج يعني أن بعض الكلمات يحدد لها الاستعمال مدخولها وان أطلقته نظام اللغة . فليس في نظام اللغة ما يمنع اضافة لفظ « جلالة » إلى أي مضاف إليه ذي جلال ولكن الاستعمال حدد ذلك بلفظ الملك فيقال « جلالة الملك » كما يقال « حنان الأم » وكما

يقال : « الأم الرؤم » و « العالم العلامة » . ولكلمة « صاحب » عدد محدود من الكلمات يمكن أن تضاف إليها عند إرادة التلقيب مثل : صاحب الجلالة — صاحب المعالي — صاحب الفخامة — صاحب السعادة — صاحب الفضيلة — صاحب النيافه الخ . نحب أن نشير إلى أن تشومسكي قد كشف عن جانب هام في علاقات التوارد لم أفطن اليه وذلك ما يمكن أن نطلق عليه « قيود التوارد » ترجمة لعبارة selection restrections وقد علق تشومسكي هذه الظاهرة بالمناسبة النحوية لا بالصحة النحوية .

ولعل الرتبة والتضام من أوغل القرائن في نظرية التوزيعيين لأن بيئة المبنى وهي مناط التوزيع عندهم انما تحددها الرتبة وما يتعين بها من موقع والتضام وما يستعين به من معاقبة أو كما يسمونها substitution ويذكر للنحاة العرب أنهم كانوا على ذكر من فائدة المعاقبة في الكشف عن المعنى وكان من عباراتهم الشائعة قولهم : إن هذا يعاقب ذاك أو لا يعاقبه . فالحرف « قد » مثلا يعاقب « سوف » ولا يعاقب « ان » .

٦ — وهناك قرينة الأداة وكان يمكن لها أن تحتسب فرعاً على قرينة البنية لأن الاداة مبنى على أي حال لكن الأداة كما تكون قرينة على معنى مدخولها المفرد تكون قرينة على معنى الجملة وهنا نأتي مرة أخرى إلى فكرة المعاقبة لنقول مثلاً إن حرف الجر « في » لايعاقب « قد » لأن كلا منهما يدخل على مدخول مختلف ويحل مواقع لا يحل فيها الآخر أو بعبارة التوزيعيين يختلف توزيعاً عن صاحبه . وهناك جمل في العربية تتعين لها أدوات فتكون الأداة قرينة الجملة . وانه ليبدو أن تعين الجملة بالاداة هو

الأغلب الأعم في العربية لأننا لا نكاد نجد جملة (فيما عدا الاثبات والأمر بالصيغة) تخلو من أن تتقدمها الأداة فهناك أدوات تتقدم جملة النفي وجملة التأكيد وجملة الاستفهام والأمر باللام والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والنداء والشرط الامتناعي والشرط الإمكاني والقسم والتعجب الخ . وقد يحدث أن تحذف الجملة كلها حين يدل دليل عليها وتبقى الأداة وحدها نائبة عن الجملة المحذوفة وقرينة عليها بحكم ما بينهما من التضام . كما في نحو علام وإلام ، وكنحو ولو .. وإن الخ .

٧ ــ وهناك أيضا قرينة النغمة في الكلام المنطوق وهي قرينة هامة لم يقلل من أهميتها عند النحاة إلا أنهم كانوا يعرضون الفصحى في صورتها المكتوبة الصامتة . ولكننا عندما نلجأ إلى الفصحى ونتخذها وسيلة من وسائل التعبير الشعري والخطابي أو المسرحي أو السينمائي تبدو قيمة النغمة من جديد في أجلى صورها : فقد تحذف أداة الاستفهام فتحمل النغمة عبء هذا المعنى كأن تحكي قصة تطاول أحد الأشخاص على رجل حليم وتصل منها إلى نقطة من نقاط تمام المعنى فيسأل السامع متعجبا : ولَمْ يغضب ؟ » وهو يعني : « أو لم يغضب ؟ » فيحذف الهمزة ويعتمد على النغمة في أداء المعنى وقد جاء حذف الهمزة في قوله تعالى بلسان موسى : ﴿ وتلك نِعْمَةٌ تَمُنُّها على أن عَبَّدتَّ بني اسرائيل ﴾ وقول الكميت :

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولالعبا مني وذو الشيب يلعب ؟

وقول عمر بن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت بهراً عدد النجم والحصى والتراب

٨ ـــ وهناك قرينة السياق بكل ما يشتمل عليه من اعتبارات الصناعة النحوية والمقام البلاغي ثم ما سماه تشومسكي قيود التوارد .

وتتضح قرينة السياق في تحديد معنى «إنْ» من قول الشاعر :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإنْ مالك كانت كرام المعادن

فإن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد يجعل الاحتمال هنا لأحد معنيين النفي أو كون إن مخففة من الثقيلة دالة على التأكيد ، ولا يتعين أحد المعنيين بطبيعة الحال إلا أن يساعدنا السياق على تعيينه . واذا نظرنا إلى صدر البيت وجدنا الشاعر يفخر بآبائه وعشيرته . فلو جعلنا «إنْ» نافية لوقعنا في التناقض بين الفخر بالقوم والذم لهم فلم يبق الا أن نعتبر «إنْ» مخففة منن الثقيلة دالة على التأكيد ليستقيم المعنى ولن يتسع المقام لتفصيل القول في قرينة السياق لأنه سيؤدي بنا إلى خارج حدود النموذج النحوي .

ان الذي تقدم من كلام في القرائن الثماني إنما هو تمهيد للفكرة الرئيسية في هذا النموذج وهي فكرة تضافر القرائن . لقد أعطى النحاة العرب لإحدى هذه القرائن (وهي العلامة الإعرابية) نصيباً من العناية عظيماً أخمل ذكر القرائن الأخرى فبدا النحو العربي وكأنه إعراب خالص وقامت على الإعراب فكرة العامل النحوي التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم ويراها المنهج الوصفى المعاصر أكبر خدعة جازت على ذكاء النحاة العرب على مر العصور وملخص فكرة « التضافر » (التي تصلح عنوانا للنموذج الذي وضعته للنحو) أن المعنى النحوي لا يستعين بقرينة واحدة مهما كان خطرها . وإنما تتعاون القرائن

المختلفة وتتضافر على بيان المعنى . فليس الفاعل فاعلاً لأنه مرفوع فقط وإنما هو كذلك لأنه :

١ ـ اسـم	قرينة البنية
٢ ـ مرفـوع	قرينة الاعراب
٣ ـ تقدمه فعل	قرينة الرتبة
٤ ـ مبني للمعلوم	قرينة البنية مرة أخرى

ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل وتلك قرينة معنوية هي قرينة الإسناد ولو أنك قرأت هذه القرائن بالترتيب لوجدتها التعريف الذي وضعه النحاة لباب الفاعل ، ولكن الذي أقروا به عند التعريف نسوه عند التطبيق والتحليل وأنت ترى أن الفاعل هنا استبان بخمس قرائن إحداها قرينة الإعراب . وكذلك يتبين المبتدأ بأنه الاسم المرفوع المتقدم ولو تقديراً الذي يخبر عنه بمفرد أو جملة في حكم المفرد وكل قيد من هذه القيود يكشف عن قرينة والحال وصف فضله منتصب يدل على حالة وقوع الفعل فهذه خمس قرائن أيضاً والتمييز الاسم النكرة الجامد المنصوب الرافع لإبهام مبهم سابق فهذه ست قرائن تتضافر على بيان التمييز . والمفعول المطلق مصدر منصوب مشارك للفعل في مادته دال على توكيد أو نوع أو عدد فهذه أربع قرائن والمفعول لأجله مصدر منصوب مغاير للفعل في مادته دال على سبب حدوث الفعل وهذه أربع قرائن أيضا تبين المفعول لأجله .

والتضافر يغني عن القول بالعامل كما هو واضح لأننا إما أن نختص كل واحدة من هذه القرائن بنظرية للعمل النحوي وهو أمر لايتفق مع الاقتصاد العلمي الذى أشرنا إليه سابقاً ولا يفيد عند النظر إلى المعنى أية فائدة بالإضافة إلى أنه يتنافى مع التفكير المستقيم ،وإما أن

نجعل القرائن حزمة واحدة فيكون بيان المعنى راجعاً إلى اجتماعها وتضافرها فلا فضل لواحدة منها على الأخريات فلا تستحق تنظيراً إضافياً يخمل ذكر الأخريات مع الصمت المطبق عن الكلام في هذه الأخريات إلا عند الضرورة القصوى كحين يتكلمون عن لزوم الرتبة في « ضرب موسى عيسى » أو شذوذ الحذف (والقرينة هنا هي التضام) في قول الشاعر :

نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههـــم إلينــــا

وتأويل المطابقة في نحو :

فمن يك أضحى بالمدينة رحله فإني وقيـــارها لغــــريب،

وشذوذ حذف الرابط في :

من يفعل الحسنات الله يشكرهـا ....

وهلم جرا . ولكنهم لم يتصوروا تضافر القرائن على بيان المعنى ولم يجعلوه جزءاً من نموذجهم .

ويتفرع على القول بالتضافر مبدأ آخر يذهب بكل ما جاء به النحاة من طعن على العرب الفصحاء ويرد للقراءات الموسومة بالشاذة اعتبارها وذلك هو مبدأ « الترخص » الذي ربما ورد في التراث تحت عنوان « التوسع » أو « الضرورة » أو « التوهم » أو غير ذلك من المصطلحات التي تجتمع تحت عنوان « الرخصة » أو « الترخص » وقبل أن نشرح المقصود بهذا المبدأ ينبغي أن نجعله مقصورا على الفصحاء دون غيرهم وهو إذا طبقه المعاصرون منا دخل في مجال الخطأ . فالمقصود بهذا المبدأ تفسير ما خالف القاعدة من نصوص التراث وليس دعوة للمعاصرين إلى التوسع في الاستعمال .

يقول أبو هلال العسكري في ص ٢٦ من كتابه الفروق في اللغة : « والتوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه » .

والمقصود بالترخص في القرينة إهدارها عند أمن اللبس اتكالا على أن المعنى مفهوم بدونها فالمعنى يقتضيها فتكون مميزة بدلا من أن تكون هي التي تقتضي المعنى وتميزه ومن هنا تصبح فائضة وتدخل ضمن مفهوم قول ابن مالك : « وحذف ما يعلم جائز » . ونحن نظفر بالترخص في النص القرآني وفي الحديث وفي الشعر العربي وفي كلام العرب . وحين نظفر به نجده يتناول كل القرائن فلا تستعصم واحدة منها دونه فمن الترخص في العلامة الإعرابية : قراءة ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء وقوله ﷺ : « إن قعر جهنم لسبعين خريفا » بنصب خبر إن وقول امرىء القيس :

كأن ثبيرا في عرانين وبلـــــــه ... كبير أنـــاس في بجاد مزمـــــل

وقول العرب : « جحر ضب خرب » بجر لفظ خرب وهو صفة لمرفوع . ومن الترخص في البنية الصرفية قوله تعالى : ﴿ والتين والزيتون وطور سينين ﴾ . أي سيناء وقوله : ﴿ سلام على الياسين ﴾ أي الياس . . وقوله تعالى : ﴿ وابراهيم وميكال ﴾ أي ميكائيل . . وقول الرسول ﷺ : « جلس احدى عشر نسوة » أي امرأة وقول الراجز : « الحمد لله العلي الأجلل » أي الأجل ومن الترخص في المطابقة قوله تعالى : ﴿ السماء منفطر به ﴾ أي منفطرة وقوله : ﴿ والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت ﴾ أي الطواغيت وقوله تعالى : ﴿ بل أنتم قوم تجهلون ﴾ أي يجهلون . وقوله جل شأنه : ﴿ فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ أي خاضعة وقوله ﷺ « ثم أتبعه ستا من شوال » أي ستة وقول النابغة :

كأنك شمس والملـــوك كواكب إذا طلعت لم يبـد منهن كوكب

فجمع التكسير وهو « كواكب » يعامل معاملة المؤنث المفرد لا الجمع . ومن الترخص في الربط قوله تعالى : ﴿ وقذف في قلوبهم الرعب فريقاً تقتلون وتأسرون فريقا ﴾ فحذف الضمير (أي منهم) ويتحتم هذا لأن صاحب الحال هو الضمير في قلوبهم وليس يوجد غيره مما يصلح أن يكون صاحب الحال . وقوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن . . ﴾ أي بعدهم ومن حذف الفاء اللازمة لجواب الشرط قوله عز من قائل : ﴿ وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم . . ﴾ . ﴿ والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾ ، ﴿ وإذا ما غضبوا هم يغفرون . . ﴾ ، ﴿ وإن اطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ ، وقول الشاعر : « من يفعل الحسنات الله يشكرها » . ومن الترخص في الرتبة كل ما يعرفه النحو مما يسمى « رتبة غير محفوظة » وكذلك بعض الرتب المحفوظة كما في قول الشاعر :

ألا يا نخلـــــة في ذات عرق علـــــيك ورحمة الله السلام

وقولـه :

لعـن الإلــه وزوجهـــا معهـــا هنـد الهنـــود طويلـــة الـــ.....

وقولــه :

ومـــا لي الا آل أحمد شيعـــة ومـــــالي الا مذهب الحق مذهب

والترخص بالتضام إنما يكون بالفصل بين المتلازمين أو بحذف أحدهما أو الجمع بين المتنافيين ومن ذلك قول تعالى : ﴿ وان كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ فبعد لما مضارع تقديره عندهم « ينقص » وقوله ﷺ : « ان مما ينبت الربيع يقتل أو يلم . . » بحذف «ما»

الموصولية وقول الشاعر :

كم بجـود مقرف نـال الغـنى

ففصل بين كم الخبرية وتمييزها « مقرف » الذي ما يزال مجرورا بفاصل أجنبي هو الجار والمجرور (بجود) المتعلق بالفعل « نال » وقوله : « ما أنت بالحكم الترضى حكومته » فجمع بين المتنافيين وهما أل والفعل المضارع ـــ وأما الترخص في الأداة فنحو قوله تعالى : ﴿ قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ أي لا تفتأ وقوله تعالى ﴿ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ﴾ أي أهذا ربي ؟ وقوله جل شأنه ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ﴾ فحذفت « أن » المصدرية دون أن يسبق ذكرها ولكن دل عليها نصب المضارع ومعنى المصدر المفهوم من الكلام السابق عليها (وحيا أو من وراء حجاب) . وقول امرىء القيس :

فقلت يمين الله أبـرح قاعـدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي لا أبرح . وأما قول عنترة : « وخلا الذباب بها فليس ببارح عودا » فالنفي متحقق بذكر ليس قبل الناسخ الذي هو اسم الفاعل من « برح » وأما في الآية الكريمة ﴿ ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا . . ﴾ فالمحذوف هو فاء العطف أما في حيز الشرط فيكون المعنى : ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم فقلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا . . وأما في حيز الجواب فيكون المعنى : ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه فتولوا . . فالترخص واقع على إحدى الحالتين اذ إن جواب الشرط لا يتعدد هكذا . وأما في قوله تعالى : ﴿ وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم ﴾ فقد وقع الترخص بحذف حرفين هما اللام قبل « أن »

ولا النافية بعدها أي : ائلا تميد بكم ومثله فيما يبدو : ﴿ إني أعظك أن تكون من الجاهلين ﴾ وعكس الحذف الزيادة في قوله تعالى : ﴿ حتى اذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾ وقوله : ﴿ لا أقسم بهذا البلد ﴾ وأما الترخص في النغمة فيقع بالقراءة مع الصمت وبالتلحين في الغناء اذ تحول نغمة الغناء دون تحقق نغمة الكلام .

وفي كل حالة من حالات الترخص السابقة تقوم بقية القرائن المتضافرة بوظيفة حفظ المعنى من اللبس فلا يضير الترخص شيئا ومما يدل على ذلك أنك قد تستمع إلى التلميذ يقرأ نصاً فيخطىء في النص اعرابا أو بنية الخ . وقد تستمع إلى المذيع يفعل الشيء نفسه ولكنك مع ذلك تفهم ما يقوله هذا وذاك فلو كان الخطأ الذي ارتكبه كل منهما بإهدار القرينة يذهب بالمعنى ، مافهم كلامه ولو اعتمد المعنى على هذه القرينة التي أهدرها لخفي المعنى ولوقع الكلام في حدود اللبس . والذي يبدو لي أن القراءات الشاذة في جملتها يمكن أن تفسر على أساس الترخص وعندئذ لا تكون شاذة لأنها تبدو في مظهر مألوف درج الكلام الفصيح على الظهور به ولأن الترخص من الكثرة والشيوع في كلام العرب بحيث لا ينبغي أن يعد شذوذا ثم لأنه مشروط في كل حالة بأمن اللبس ومن هنا كان يحسن أن يحتل مكانه المشروع من النظرية النحوية وألا تنقطع الأسباب بينه وبين قواعد النحو . ومن أصول النحاة أن « الشذوذ لا ينافي الفصاحة » .

أشرنا عند الكلام عن النموذج البصري إلى أن النحاة نسبوا الزمن النحوي إلى الصيغ المفردة فجعلوا الزمن وظيفة الصيغة وقالوا « ان الفعل يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته » . ولما كانت صيغ الفعل ثلاثاً عند البصريين جعلوا الأزمنة ثلاثة وأعانهم على ذلك اتفاق

تقسيمهم مع الفهم الفلسفي لمقوله الزمان . ومن هنا جعلوا الزمن النحوي اما ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا وجعلوا للأول صيغة فعل وللثاني والثالث صيغتي يفعل وافعل . ولم يتكلموا عن الزمن بالنسبة للمصدر أو للصفات الخمس (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعل التفضيل) إلا في مجرى القول عن أعمال اسم الفاعل وربما أشاروا في معرض الصفة المشبهة إلى الدوام والثبوت دون تحديد الزمن .

أما في نموذج اللغة العربية ١٩٧٣ فقد آخى بين الزمن والجهة وخرج من ذلك بنظام زمني غني تباهى به اللغة العربية غيرها من اللغات وربما حسن عند هذا المنعرج أن أوضح المقصود بلفظ الجهة أنها في الأصل فكرة مما تشتمل عليه الدراسات اللغوية الحديثة تحت اسم Aspect ولكنني عندما نظرت إليها في ضوء تركيب النظام النحوي العربي خرجت بفهم لها غير مطابق لما فهمه الغربيون منها إذ وجدت الجهة في لغتنا تقوم بوظيفة تخصيص المعنى كما وجدت أن المعنى الذي تخصصه الجهة إما أن يكون « الحدث » وإما أن يكون « الزمن » فأما مخصصات الحدث فهي المنصوبات (التي جعلنا قرينتها الشاملة منذ قليل قرينة التخصيص) والمجرورات . ومعنى ذلك أنك إذا قلت : « قرأت » فقد أسندت حدث القراءة إلى نفسك على وجه عام يشمل كل مقروء وكل سبب للقراءة وكل مصاحب لها وكل مكان .

كما يشمل المعنى الحقيقي للقراءة والمجازي لها ونوعها ولا يحدد ملابسة الخ فاذا قلت « قرأت الكتاب » فقد خصصت القراءة بالكتاب ونفيت الصحيفة والمجلة الخ واذا قلت « قرأت طلبا للمتعة » فقد خصصت القراءة بسبب ونفيت بقية الأسباب وكذلك الحال في « قرأت وضوء المصباح » و « قرأت قراءة متأنية » و « قرأت

جالسا » و « قرأت في الحجرة » الخ . وأما مخصصات الزمن فهي أفكار مثل التجدد والانقطاع والثبوت والدوام والاستمرار والبساطة والمقاربة والشروع والقرب والبعد والتعود ويعبر عن هذه الأفكار بالنواسخ الفعلية (كان وأخواتها وكاد وأخواتها) وبعض الحروف مثل قد ولم والسين وسوف الخ وبهذه المزاوجة بين الزمن والجهة يصبح الزمن وظيفة السياق بعد أن جعله النحاة وظيفة الصيغة وهكذا نستطيع التفريق بالزمن بين تراكيب مثل : كان فعل وكان قد فعل وكان يفعل وقد فعل ومازال يفعل وظل يفعل وفعل وكاد يفعل وطفق يفعل ويفعل وسيفعل وسوف يفعل وسيظل يفعل الخ .

والدليل على أن الزمن النحوي وظيفة السياق أن الأوصاف الخمسة والمصدر لا ينسب إليها الزمن حالة الافراد ولكنها إذا دخلت معمعة السياق استبانت بقرائن مختلفة على الانتساب إلى زمن بعينه ومن قرأ باب إعمال اسم الفاعل أو إعمال المصدر أو إعمال الصفة المشبهة في كتب النحاة وتأمل التراكيب السياقية التي ترد بها هذه المباني أدرك اختلاف الأزمنة بين بعض صورها والبعض الآخر وعرف أن مرجع الدلالة الزمنية في هذه التراكيب إنما هو قرائن السياق لا معنى الصيغة ذاتها .

النموذج التحويلي :

رأينا كيف اختلف النموذجان السابقان في تصورهما نظام اللغة العربية الفصحى دون أن تتغير اللغة نفسها مما يدل على أن النموذج النحوي هو تصور لنظام اللغة يختلف باختلاف الباحثين في اللغة وليس هو اللغة نفسها أوحى بها إلى نبي نحوي . وإذا رجعنا إلى المثل الذي ضربناه للفرق بين البصريين الذين نظروا إلى الضاحية من الطائرة

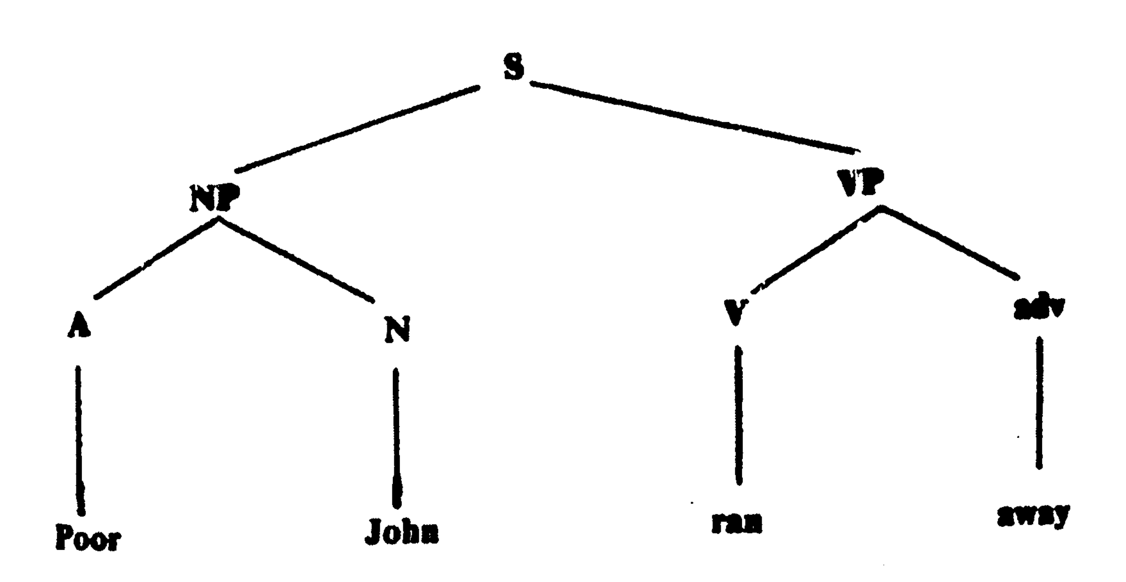
العمودية وبينى إذ سعيت إليها ودخلت بيوتها وحجراتها أمكننا أن نقول إن النحو التحويلي كما يراه تشومسكي والملتفون حوله لم يدخل بيوت الضاحية ولم يكتف بالطائرة العمودية ليحلق فوق الضاحية من قرب بحيث يراها ولا يرى الضواحي الأخرى وبقية المدينة وإنما حلق تشومسكي في أجواز الفضاء ليرى المدينة كلها بضواحيها المختانمة (والمثل هنا للغات الإنسانية جميعا) وليصفها بما استنبطه من الصفات المشتركة بين الضواحي جميعا . والمدينة هنا في جملتها هي اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية أو كما يسميها دي سوسور Le Langage والضواحى هي اللغات المختلفة كالعربية والفارسية والتركية . وقد حاول التحويليون أن يوجدوا نحواً عاماً لهذه اللغات الإنسانية جميعاً به تتضح كيفية اكتسابها واختزانها وتحويل المختزن إلى الاستعمال . والعلامة تشومسكي تلميذ لهاريس الذي هو تلميذ لبومفيلد منشيء اللغويات التوزيعية في أمريكا ومن هنا يعتبر النحو التحويلي حفيداً إن لم يكن ابناً مباشراً للنحو التوزيعي . ولكن تشومسكي آخى بين تعاليم بلومفيلد وتعاليم همبولدت ووصفية دي سوسير ومنطقيي بور روايال وانتفع مع كل ذلك بالمنطق الرمزي وعلم النفس وأقر على نفسه بالعقلانية في فهم اللغة .

لقد قال بلومفيلد في كتابه « اللغة ١٩٣٣ » : كل متكلم يعني بالتأمل فيما يقول لابد أن يخبرنا .

أن Poor John ran away مركبة من مكونين مباشرين هما ran away و Poor John وإن كلا من هذين بدوره صورة مركبة ، وإن المكونات المباشرة لعبارة Poor John هي poor و John ، وإن مكونات ran away هي ran و away وهكذا وقع بلومفيلد لأول مرة على مصطلح قدر له أن يؤدي دوراً كبيراً على مسرح الدراسات اللغوية الأمريكية هو

مصطلح « المكونات المباشرة » Immedirect Constituents لكنه ترك لتلاميذه من بعده أن ينموا هذه الفكرة ويصلوا بها إلى نتائجها الطبيعية في اتجاه الكشف عن التراكيب النحوية الملبسة وغير الملبسة . ومن خلال اعتماد بلومفيلد وتلاميذه في التحليل النحوي على ظواهر الرتبة والتضام والمعاقبة والموقع جعلوا التوزيع مذهبا لهم وعرفوا به وسمي تلاميذ بلومفيلد عملهم باسم Immediate Constituent Analysis

أو تحليل المكونات المباشرة ، وعرضوا هذا التحليل في صور بيانية مختلفة أشهرها الشجرة التي تبدو على النحو التالي :



انتفع التحويليون بهذه الطريقة من طرق العرض ولكنهم لم يستخدموها على علاتها وإنما طوروا الإفادة منها بحسب المطالب العلمية لمنهجهم . لقد قيل إن احدى مميزات النحو التحويلي أنه يمكننا أن نلمح القرابة بين جمل متمايزة من حيث بنيتها السطحية كما نلمح الاختلاف بين جمل متطابقة من حيث هذه البنية السطحية ، وهكذا يمكننا أن نعبر

بالتحليل النحوي عن طبيعة القرابة بين أزواج من الجمل مثل :

ضرب زيد عمرا	ضُرب عمرو
علّمت زيدا	تعلم زيد
قام زيد	زيد قام

كما يمكننا أن نستخرج بنيات عميقة متقدمة بالوقف على أماكن مختلفة من قوله تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾ إذ يمكن أن يرد على الآية المعاني التالية :

ذلك الكتاب . لا ريب فيه . هدى للمتقين .

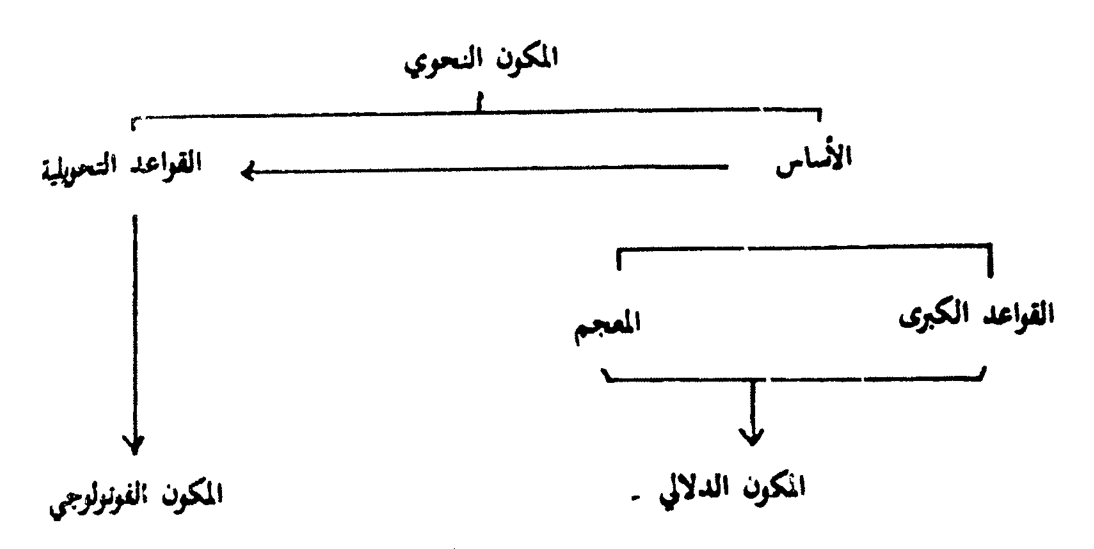
ذلك الكتاب لا ريب . فيه هدى للمتقين .

ذلك الكتاب . لا ريب . فيه هدى للمتقين .

ذلك الكتاب (لا ريب فيه) هدى للمتقين .

كما يمكننا من أن ندعى معنيين على الأقل لعبارات مثل : « زيارة الأصدقاء سارة » و « دار الكتب المصرية » و « لقد رجا التلميذ المعلم أن يقرأ النص » إذ يأتي اللبس من إضافة المصدر وتحديد المنعوت وتعيين مرجع الضمير على الترتيب فإذا حللنا هذه الجمل بواسطة الشجرة السابقة فربما أدركنا إلاَمَ أضيف المصدر وإلام رجع الضمير وما المنعوت الذي وصفه النعت . وأكثر من ذلك أننا نستطيع من خلال هذه الشجرة أن نولد من معنى الجملة بنيات سطحية أخرى تعبر عن المعنى نفسه مثل : « من السار أن يزورك الأصدقاء » و « دار مصرية للكتب » و « رجا التلميذ أن يعيد المعلم قراءة النص » الخ . غير أن التحويل لا يتم من بنية سطحية إلى بنية سطحية أخرى وانما يتولد من البنية العميقة التي يمكن التعبير عنها بطرق مختلفة من خلال أنواع من

القواعد شرحها تشومسكي في كتابة ١٩٦٥ بصورة يمكن عرضها بالشكل البياني التالي :



أما القواعد الكبرى فإنها تحدد تخطيط البنية العميقة للجملة على النحو التالي :

S → NF VP أي الجملة ضميمة اسمية وضميمة فعلية

NP → DET N أي أن الضميمة الاسمية أداة واسم

VP → AUX V أي أن الضميمة الفعلية مساعد وفعل

ويقرأ السهم كما تقرأ « أي » التفسيرية في اللغة العربية .
هذا هو الجانب الأول من جانبي الأساس أما الجانب الثاني وهو المعجم فإنه يحدد عدداً من السمات المعجمية التي تتصف بها أو توصف من خلالها مداخل المعجم كأن نقول ان لفظ

« الرجل » يتسم بأنه اسم معدود حي ــ انسان Human فإذا أردنا الجنس أبدلنا « معدود » بعبارة « لا معدود » وفائدة هذه السمات أننا سنرى بعض الأفعال تتخذ فاعلها ومفعولها بشروط خاصة تحددها هذه السمات فمثلا الفعل « صلى » لا يتخذ فاعلا من النبات أو الجماد أو الحيوان والفعل « بكى » لا يكون فاعاه الا من يصح منه البكاء . فإذا اكتفينا بالقواعد الكبرى والسمات المعجمية فإنها لن تمدنا بالكلمات بذاتها لأنها ليست أكثر من مجموعة من القواعد والمطالب المجردة ومن ثم تحتاج إلى عنصر دلالي يعيننا على أن نختار المعاني المنسوبة إلى البنية السطحية . وفي الوقت ذاته تعمل مجموعة أخرى من القواعد التحويلية على أن تستعين بالعنصر الفونولوجي من هذا النموذج لتصوغ البنية السطحية المعبرة عن تلك البنية العميقة . وقد تطلب هذا المنهج أن تحدد الضمائم التي تعبر عنها هذه القواعد تحديداً مجرداً مثل (VP و NP) وأن تصاغ قواعد لاستبدال الضمائر بالأسماء وقواعد لإدماج الجمل الفرعية في تكوين الجمل الأصلية .

لقد جعلنا الغاية التي نسعى إليها من عرض هذا النموذج أن نرى كيف يمكن أن توصف اللغة العربية الفصحى من خلاله . والذي ينبغي لنا أن نفعله لتمهد به الطريق إلى هذا النوع من التطبيق هو أن نحدد الضمائم في لغتنا العربية لنعرف ماذا يقصد بالضميمة الاسمية وماذا يراد بالضميمة الفعلية . وأول شيء أن المقصود بالضميمة الاسمية قد يكون واحداً من الأمور الآتية :

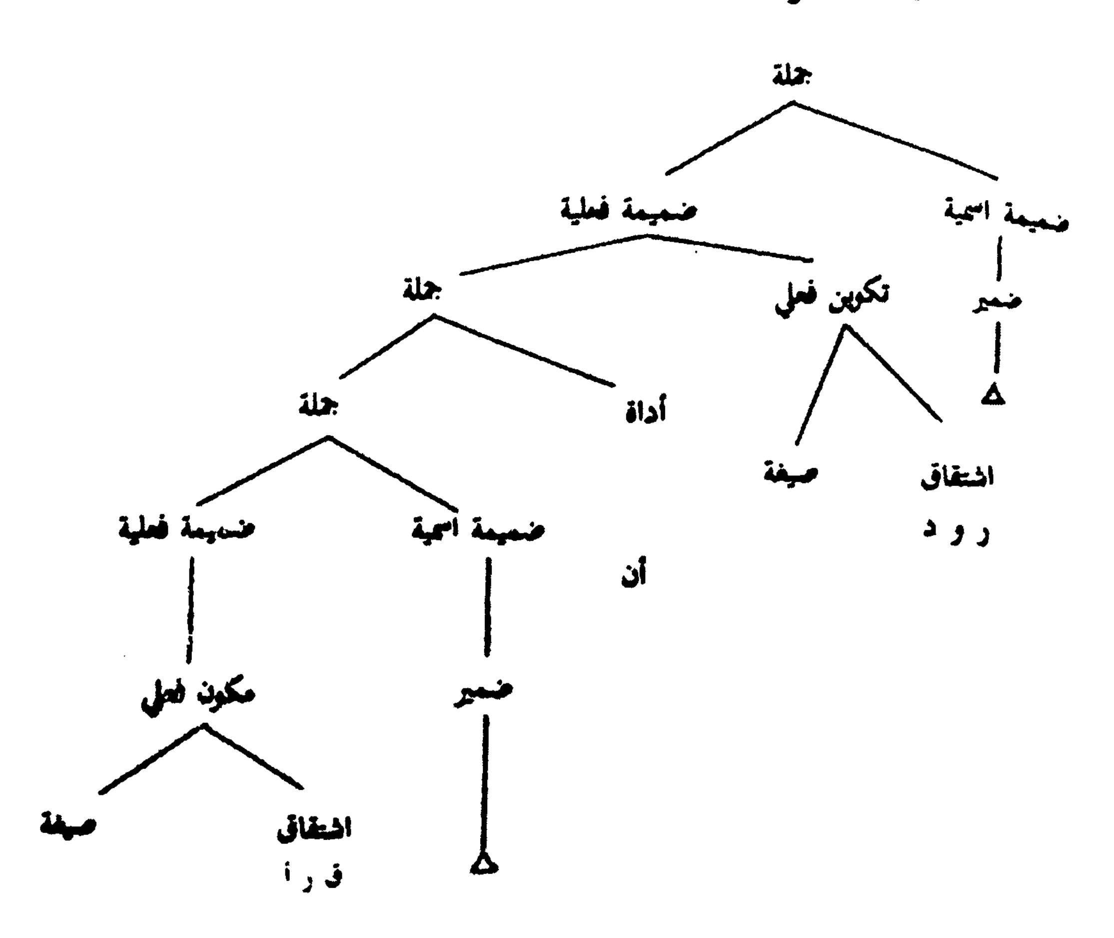
الاسم المفرد ــ الضمير ــ الاسم الموصوف ــ المتضايفين ــ الموصول وصلته ــ الموصوف وصفته .

أما المقصود بالضميمة الفعلية فهو :

المكون الفعلي (وهو الفعل أو الوصف أو المصدر وما في حيزه) ـــ المركب الفعلي من ناسخ ومكون فعلي .

أما الجملة الفرعية فقد تُقدِّم لها أن أو أنّ أو ما المصدرية أو غيرها من الأدوات المصدرية أو الموصول وقد تكون الجملة بدون مقدمة ولكنها حالة محل المفرد من نوع ما يسميه النحاة : الجمل ذوات المحل . ونحب أن نشير إلى أن المصدر الصريح سيعامل معاملة خاصة فإذا وقع المصدر الصريح دون مطل أو إضافة عومل كما يعامل الاسم المفرد وإن وقع مضافاً أو ممطولاً (ذا فاعل أو مفعول) عومل معاملة المصدر المؤول من حرف وجملة . أما الضمير فشرط استبداله من الاسم أن يتحد الاسم الذي حل محله الضمير في الصورة مع مرجع الضمير وهذا ما يسمى بالتطابق المعجمي lexicnl identity ثم أن يشير إلى ما يشير اليه المرجع وذلك هو التطابق الاشاري referential Identitiy وسنحاول فيما يلي أن نعرض عدداً من الجمل بهذا النوع من التحليل ونضيف من خلاله مزيداً من الشرح لتطبيق هذا المنهج على اللغة الفصحى لاختيار صلاحية هذا المنهج أن يعاد وصف العربية من خلاله .

١ ــ أريد أن أقرأ :



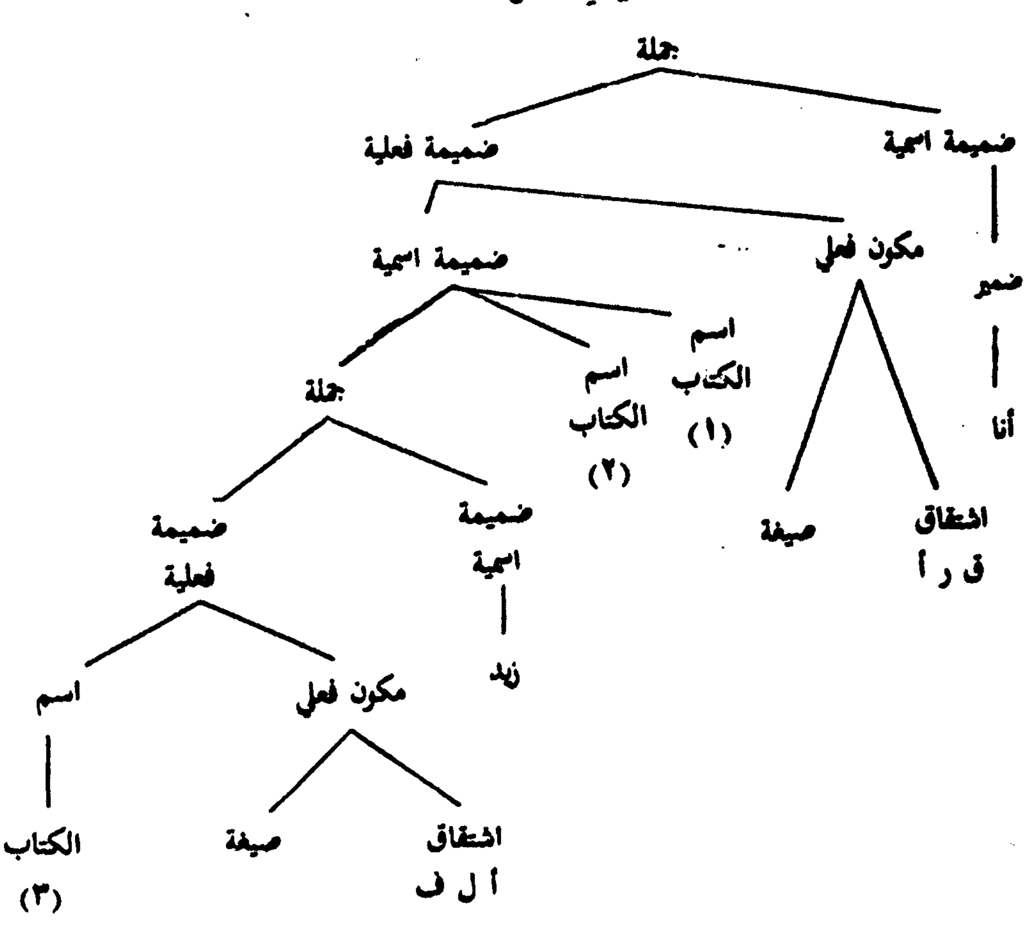
ففي هذه الجملة نجد أننا قدمنا الضمير وجعلناه مستترا (Δ) قبل الفعل لأن الرتبة في حساب هذا النموذج إنما هي ظاهرة سطحية أسلوبية فقولك « قام زيد » هي من وجهة نظر النموذج المطروح « زيد قام » والفارق أسلوبي يتعلق بالتقديم والتأخير والأسلوب غير النحو. أما عبارة « المكون الفعلي » ففائدتها أنها تمكننا من أن نضع تحتها فعلا أو وصفا أو مصدرا مضافا أو ممطولا ولذلك رصدنا تحتها الاشتقاق لأنه لا يتعدد ويمكن تركه أيضا لإفساح المجال لمختلف المواد الاشتقاقية وتركنا الصيغة غير محددة لتنويع البنية السطحية . ولما رأينا أن الجملة الفرعية

تتقدمها أداة أفردنا للأداة فرعاً خاصاً قبل كلمة « جملة » . وبهذا يمكننا أن نعبر عن هذه الجملة بالبنيات السطحية الآتية :

أريد أن أقرأ	أريد القراءة
أنا مريد أن أقرأ	أنا مريد القراءة
أردت أن أقرأ	إرادتي أن أقرأ

وهلم جرا مما يمكن إرجاعه جميعه إلى التخطيط السابق . فإذا غيرنا الاشتقاق في المكون الفعلي الأول إلى (ن و ى) وفي الثاني (ص ل و) فقد نصل إلى جملة « نويت أن أصلي » .

٢ ــ قرأت الكتاب الذي ألفه زيد :



ويتضح من هذا المنثور التحليلي للبنية العميقة أن العناصر النهائية بالترتيب هي :

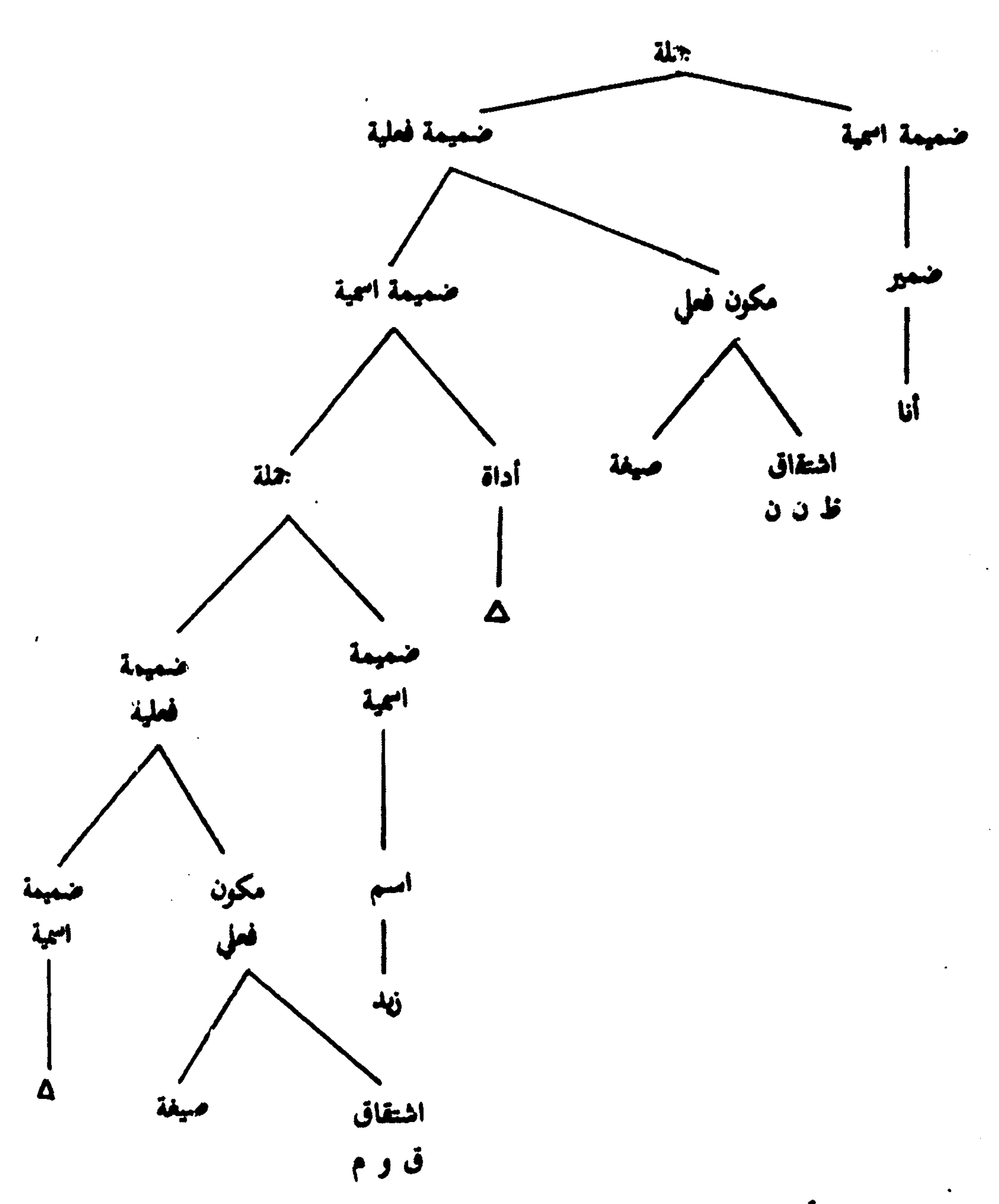
أنا + ق ر أ + الكتاب[1] + الكتاب[2] + زيد + أ ل ف + الكتاب[3] .

وبقواعد التحويل نصل الى ما يأتي :

أنا + ق ر أ تتحول الى قـرأت
الكتاب (٢) « « الذي لمراعاة التطابق المعجمي والاشاري بينه وبين الكتاب (١) .
الكتاب (٣) « « ضمير متصل للسبب نفسه بينه وبين الكتاب (٢)
زيد ألف الكتاب « « ألفه زيد بعد وضع الضمير الموصول موضعه .

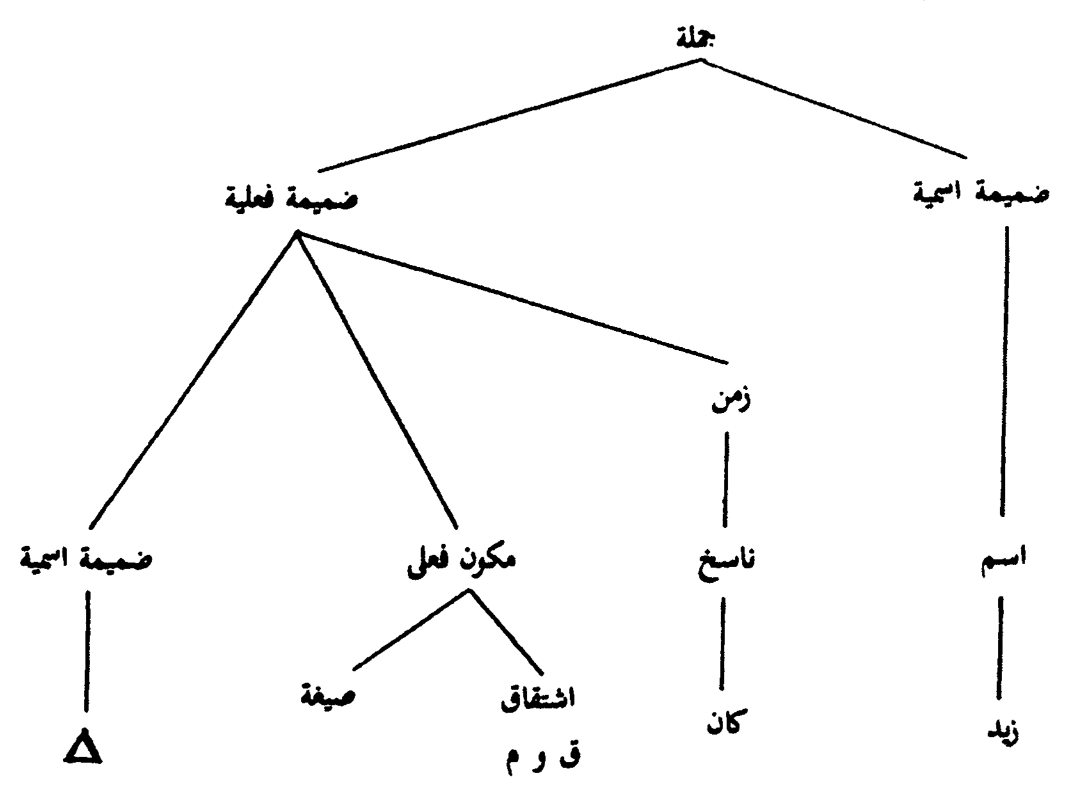
وهذا هو المقصود بالتحويل الذي سمي النموذج باسمه .

٣ ـ ظننت زيداً قائماً :



الأداة التي لم تظهر هي (أن) ولو ظهرت لترتب على ظهورها تنشيط قواعد تحويلية أخرى بالنسبة للإعراب . أما عدم ذكر الضميمة الاسمية الأخيرة فمعناه اللزوم مع اللازم والحذف مع المتعدي .

كان زيد قائما :



ويلاحظ :

١ ـ أن المركب الفعلي مكون من الناسخ وخبره .

٢ ـ أن الخبر بصورته الحاضرة قد يكون لازماً كما في المثال الذي لدينا وقد يكون مفعوله محذوفاً كما في : كان زيد ضارباً عمراً .

زيد أبوه قائم :

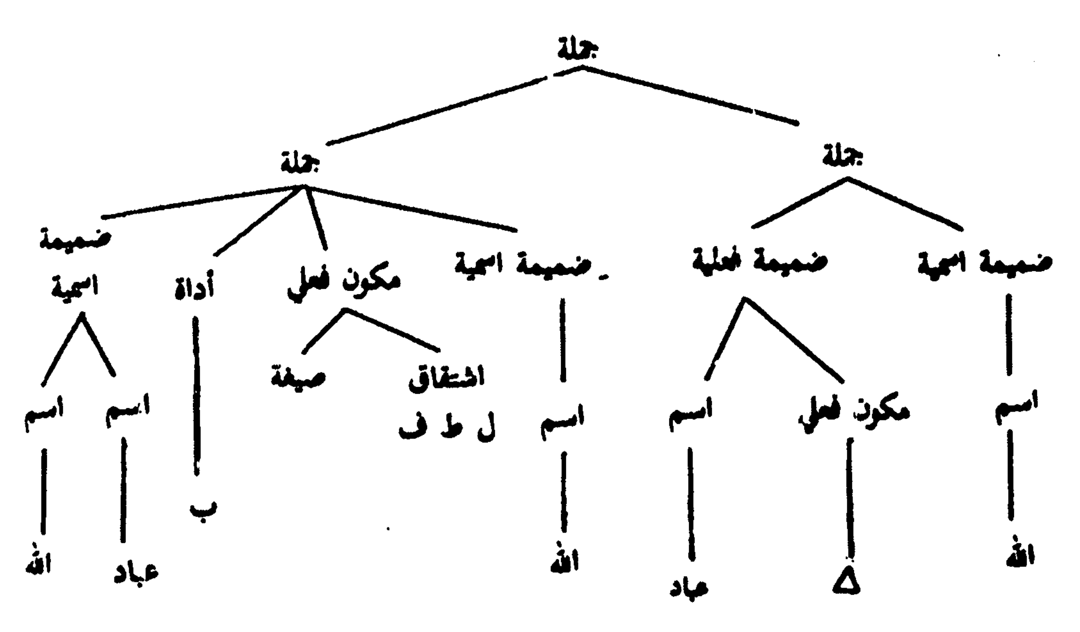
جملة
جملة جملة
ضميمة اسمية ضميمة فعلية ضميمة اسمية ضميمة فعلية
اسم مكون فعلي اسم مكون فعلي اسم
زيد Δ أب أبو زيد اشتقاق صيغة Δ
ق و م

ومعنى هذا التخطيط أن البنية العميقة مكونة من شقين :

(أ) زيد له أب (حيث ترجحت الملكية التي دلت عليها « له » الى سكون فعلي = يحوز أو يتخذ ، أو نحوها) .

(ب) أبو زيد قائم

الله لطيف بعباده :



يلاحظ هنا :

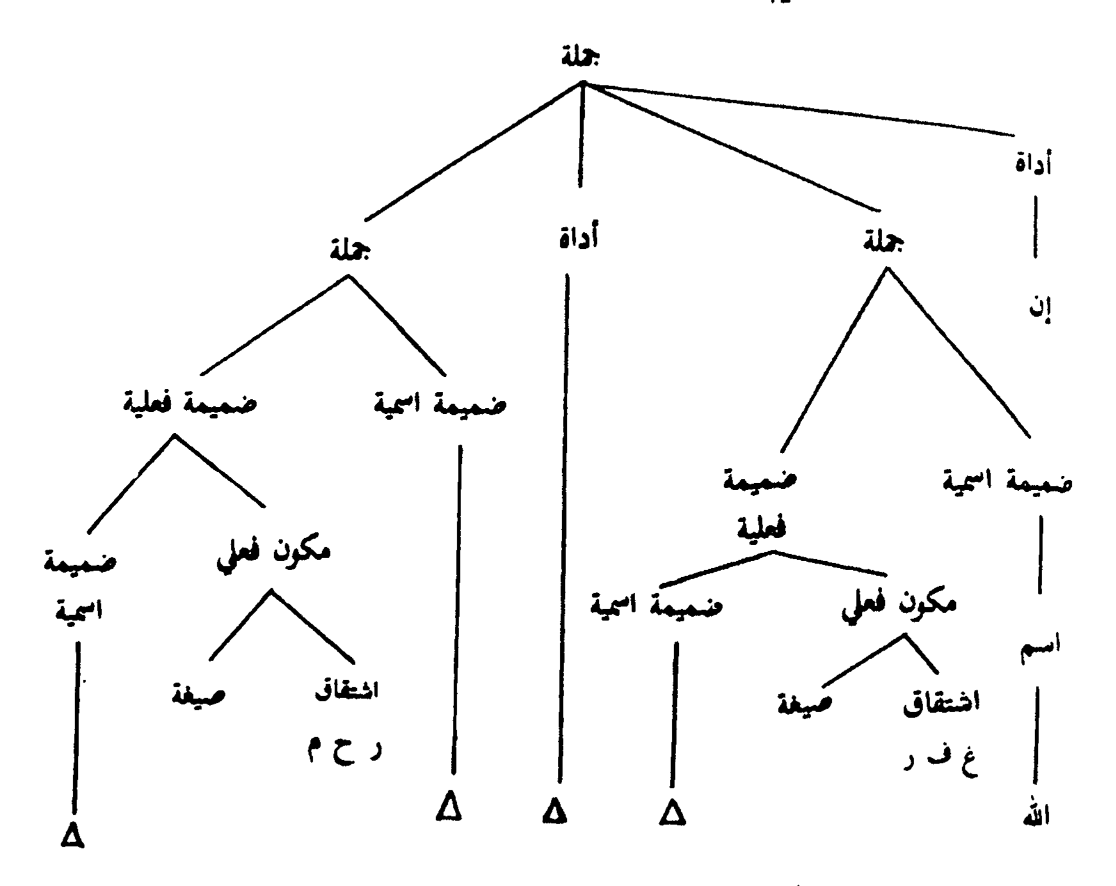
(أ) أن الضميمة الاسمية مكونة من اسمين مما يدل على الإضافة .

(ب) أن الاسم الثاني (الله) يتطابق معجمياً واشارياً مع اسم سابق فيتحول إلى ضمير يعود على السابق .

(جـ) مرة أخرى تركنا الصيغة خالية لنستطيع أن نضع فيها ما يمكن من الأفعال والأوصاف والمصدر .

(د) هنا اذا تكررت الاضافة تعددت الأسماء تحت الضميمة الاسمية كما في : « الله يغفر ذنوب عباده » .

ان الله غفور رحيم :



يلاحظ هنا :

(أ) أن المكونين الفعليين من أصل اشتقاق متعد ولكن المفعول لم يذكر (انظر ظننت زيدا قائما) .

(ب) أن البنية السطحية لهذه الجملة من قبيل تعدد الخبر ولكن البنية العميقة جعلت ذلك من قبيل تعدد الجملة أي أن تعدد الخبر عولج بتقدير تعدد المبتدأ أي تعدد الجملة .

(جـ) أن الأداة التي لم تذكر (Δ) هي واو عطف مقدرة في البنية العميقة .

(د) أن الضميمة الاسمية الأولى في الجملة الثانية هي لفظ الجلالة أو ضميره وإن لم يذكر .

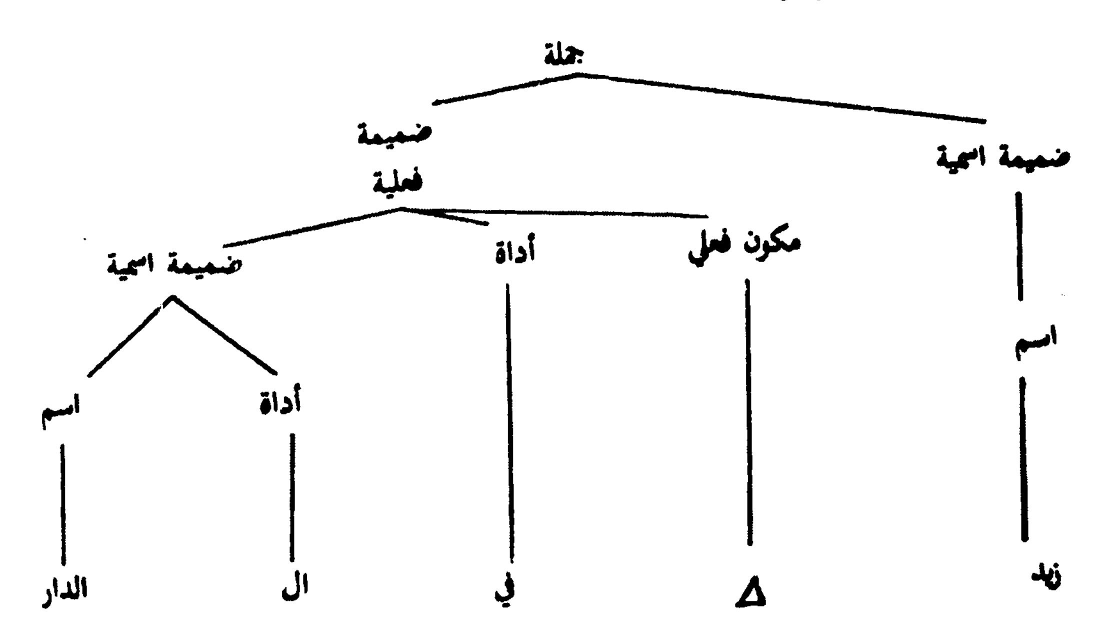
(هـ) نستطيع أن نغير الأصل الاشتقاقي للمكونين الفعليين فتحصل على بنيات أخرى عميقة لجمل سطحية مثل :

ان الله لطيف خبير

ان الله قوي قدير

ان الله رحمن رحيم . . الخ .

٦ ـ في الدار زيد :

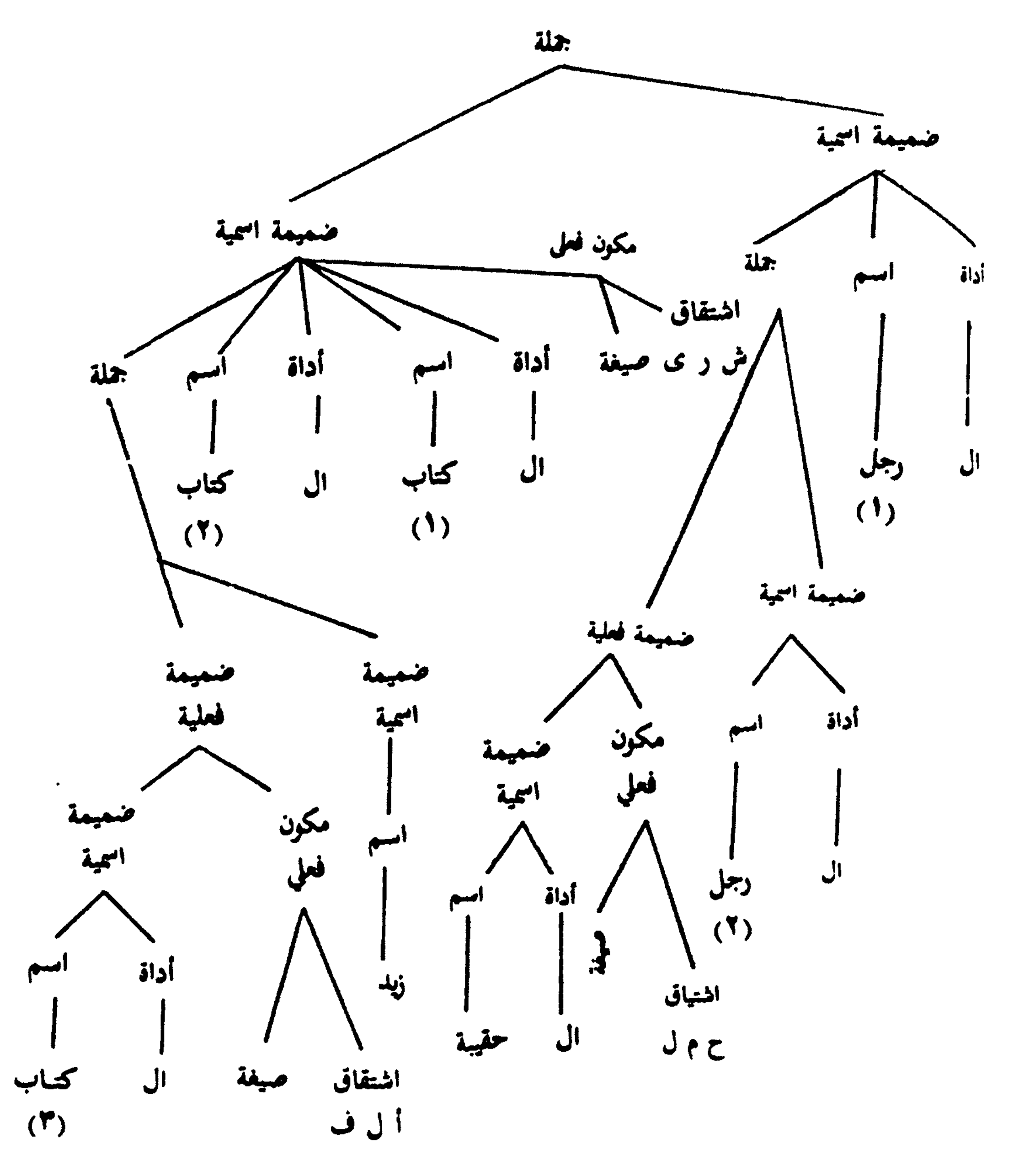


ويلاحظ هنا أن إدخال المكون الفعلي في الشجرة مع عدم ذكره في البنية السطحية المجملة يربط الوشائج العميقة بين هذه الجملة وجمل سطحية أخرى مثل :

استقر زيد في الدار	زيد يقرأ في الدار
زيد مستقر في الدار	ينام زيد في الدار الخ .

وقد أحسن النحاة العرب صنعاً من وجهة نظر هذا النموذج أن قدروا هذا المتعلق عند عدم ذكره واعتبروه محذوفاً جوازاً وقسموه إلى كون عام وكون خاص .

٧ ـــ الرجل الذي يحمل الحقيبة اشترى الكتاب الذي ألفه زيد :



ونلاحظ :

أن الرجل (٢) تحول إلى الضمير الموصول وأن الكتاب (٢) تحول إلى موصول أيضا والكتاب (٣) تحول إلى ضمير المفعول .

وأن هذا التحويل يخضع لقاعدة التطابق الدقيق الذي يشمل التطابق المعجمي والإشاري .

وينبغي أن نعود هنا إلى الإشارة إلى أن التحليل العميق ينتهي بذكر أقسام الكلم من أداة واسم الخ وأن خصوص الأداة أو الاسم أو المكون الفعلي يعتمد على تطبيق قيود التوارد المعجمية التي أشرنا إليها عند قولنا لايسند الفعل يبكي إلا إلى من يصح منه البكاء ثم العنصر الدلالي الذي يمدنا بالمعاني الضرورية للبنية السطحية ثم قواعد التحويل ثم العنصر الفونولجي الذي يعبر بالألفاظ عن هذه المعاني .

والعنصر الذي تحكمه الشروط النحوية (كالتعدي واللزوم الخ) . أو القيود المعجمية (كالانسان والمعدود الخ) يعتبر عنصراً مركباً مكوناً من عدد من الخصائص التي تتطلب أن تراعى وتعتبر هذه الخصائص من القرائن النحوية . وتتدرج هذه الخصائص في الأهمية بحسب ضرورتها للمعنى فالشروط النحوية اذا لم تراع خرج التركيب عن حدود الصحة أما الشروط المعجمية فإنها إذا لم تراع يظل التعبير قابلاً للصحة إذا أمكن تفسيره في ظل المجاز ، مثال ذلك :

١ ــ ضرب زيد عمرا   تعبير صحيح ومناسب .

٢ ــ قد زيد عمرا   تعبير خطأ للجمع بين المتنافيين (قد والاسم) .

٣ ــ جلس زيد عمرا   الخطأ أيسر ولكنه قائم بسبب لزوم الفعل مع وجود مفعول .

٤ ــ أكل زيد عمرا   التركيب صحيح نحوياً ولكنه مخالف لقيود التوارد المعجمية ويصح تفسيره بالمجاز إذ يمكن للمعنى أن يكون « غمطه حقه » .

وهكذا يبدو أن النموذج التحويلي قد يمكن مع شيء من التعديل أن يطبق على اللغة العربية ، فيتأتَّى للغة العربية أن يعاد وصفها لسانياً من خلاله . وقد حرصت على أن أشجر الجمل التى اخترتها لبيان بنيتها العميقة ولم أثقل على القارىء أو السامع بايراد تفاصيل القواعد التى يمكن التعبير بها عن كل جملة وبخاصة لأن بعضها رموز منطقية إن سهلت قراءتها فمن الصعب إبرازها في الكلام هذا من جهة ومن جهة أخرى كان يلزمنى أن أعرّب هذه الرموز وهذا التعريب يتطلب الأناة والروية .



من خصائص العربية

ا

من خصائص العربية

ليس مصطلح الخصائص ولا نسبته إلى العربية بالأمر الجديد الذى يمكن أن ينسبه أحد المحدثين إلى نفسه ، فلقد ورد هذا المصطلح فيما كتبه السلف من بحوث في العربية وفي اللغة على حد سواء . فتكلموا في نظم العربية ، وفي متن اللغة ، فأحسنوا القول هنا وهناك ، فى خصائص هذا وذاك . ولو أن الأول لم يترك للآخر شيئاً لكن علينا أن نقنع من النشاط العلمى بالإعجاب بما وصل إليه السلف . وهو إعجاب لا نستطيع جحده على أى حال ، ولكن أبواب النظر العلمى ما تزال مفتوحة على مصراعيها لمن شاء أن يلج ، وما يزال حقل العربية مترامى الأطراف ، حافلاً باحتمالات العطاء لكل من يندب نفسه للمغامرة الفكرية فى مسالكه المطروقة وغير المطروقة على سواء .

ومن هنا كان بعض ما أقوله في هذه العجالة تحديثاً لفكرة قديمة ، وكان بعضه الآخر إنشاء لفكرة لم يتطرق إليها القدماء ، استعنت للوصول إليها بالسير في أضواء علم اللغة الحديث . وفيما يلى بعض الخصائص التى أود أن أسوقها فى هذا البحث :

أولا : درجية التنظيم :

العربية بنية جامعة مانعة ، شأنها في هذا الطابع شأن كل اللغات . ومعنى كونها جامعة أنها غانية بنفسها عما عداها ، فلها من أصولها وقواعدها ومعجمها ما يتيح لها أن تكون أداة للتواصل بين الناس ، دون أن تفتقر إلى أصل أو قاعدة من لغة أخرى . ومعنى كونها مانعة

أنها ترفض قبول هذه العناصر التى استغنت عنها بكمال ذاتها ، فهى ترفض أن تضيف إلى أقسام الكلم فيها ، أو إلى ضمائرها أو أدواتها أو قواعدها ، شيئاً جديداً . فتأبى مثلا أن تقدم الصفة على الموصوف ، أو أن تستخدم في الجملة الاسمية فعلا مساعداً ، وهلم جرا . ولو حدث شيء من ذلك لانهدت البنية وتحطمت ، ولم تعد النتيجة صالحة لأن توصف « بالعربية » والدليل على ذلك أننا نضن على اللهجات العامية بوصفها بأنها عربية ، لاختلاف البنية فيها عنها في العربية ، من حيث انعدمت في العاميات ظاهرة الإعراب ، وألقى عبء الكشف عن المعنى النحوى على الرتبة والتضام والمطابقة ، ونحوها من القرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية .

وهذه البنية العربية نظام كلى ، مكون من أنظمة فرعية ، على نحو ما نرى جسم الإنسان جهازاً أكبر ، مكوناً من أجهزة فرعية ، كالجهاز الهضمي والدورى والتنفسى والعصبى والإفرازى الخ . يتضافر بعضها مع بعض بأداء الوظائف الخاصة التى يصل الجسم الإنسانى بمجموعها إلى التوازن الحيوى المنشود . وهذه الأجهزة الفرعية لا استقلال لأحدها بوجود خاص ، ولايبرر تناول أى واحد منها بالدرس على حدة إلاإرادة الشرح والتفسير في سياق تشريحى أو فسيولوجي . أما في واقع الحياة فإن فصل واحد منها عن غيره يقضى على البنية كلها ، فيموت الإنسان بمافقد من وظيفة حيوية كانت لهذا الجهاز الفرعى .

كذلك العربية التى تمثل نظاماً مشتملاً على أنظمة فرعية ، كنظام الأصوات ونظام المقاطع ، ونظام النبر ، ونظام التنغيم ، ونظام المبانى الصرفية ، والإعراب والمطابقات ، والروابط ، والأدوات ، والرتب ، والتضام الذى يتمثل فى الافتقار والاختصاص والتنافى والتوارد الخ . غير

أن بنية العربية تختلف عن بنية الجسم الإنساني من حيث السمة الدرجية التي تبدو عليها أنظمتها الفرعية . فليس من الممكن أن نتكلم في وظائف جهاز في جسم الإنسان دون أن يرد ذكر جهاز آخر أو ذكر وظيفة ما لهذا الجهاز الآخر ، بمعنى أن الكلام في الجهاز الإفرازى يقتضى إشارة إلى بعض وظائف الجهاز الهضمي ، كما يقتضى الكلام في الجهاز الهضمي كلاماً آخر في الوظائف الدورية ، والعصبية ، وهلم جرا ، دون أن يكون أحد هذه الأجهزة أسبق في الاعتبار من غيره ، ولا أدعى منه إلى السبق فى البحث والنظر . أما العربية فلا غنى عند إرادة البحث فى بنيتها عن البدء بالنظام الصوتى ، لأنه الأساس الذى ينبنى عليه الكلام فى كل نظام غيره ، كنظام المقاطع ، أو المبانى الصرفية ، أو الإعراب ، الخ . على حين يمكن لنا أن نتناول النظام الصوتى دون أن نضطر (بحكم سبقه فى الدرجة) إلى الاشارة إلى أى من هذه الأنظمة ، وكذلك يبنى على أساس نظام المقاطع أى كلام فى النبر والتنغيم ، ويستغنى نظام المقاطع فى علاجه عن التفكير في النبر والتنغيم . وينبنى على التفكير في المبانى الصرفية كل كلام في النحو ، ولكن الصرف فى فهمه مستغن عن حقائق النحو . وتأتى ضرورة النظام الصرفى للتفكير فى النحو من أن النحو لابد أن يمهد له بالصرف ، فيبدأ الكلام فيه بأقسام الكلم وبيان الصيغ ، ومعانيها الصرفية ، كالطلب والصيرورة والمطاوعة الخ . وقد يحدد النحو شروطاً صرفية خاصة لبعض أبوابه ، فيجعل المفعول المطلق مصدراً من مادة الفعل ، والمفعول لأجله مصدراً من غير مادة الفعل ، والحال مشتقة ، والتمييز جامداً ، والفاعل بعد فعل مبنى للمعلوم ، ونائبه بعد فعل مبنى للمجهول ، وهكذا يصبح الصرف أسبق درجة من النحو. أضف إلى ذلك أن معظم القرائن النحوية ذات طابع صرفى فالمعانى التى تجرى عليها المطابقات معان صرفية ، كالتكلم والخطاب والغيبة ، والإفراد

والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير . والوسائل التى يتم بها ربط أواصر الكلام وسائل صرفية تنتمى إلى تقسيم الكلم كالضمائر والإشارات والأدوات . ولا يبقى من قرائن النحو ما يتجاوز المسرح الصرفى إلا الرتبة والتضام ، لأن هاتين القرينتين تتحققان بالكلمتين ، والصرف يبحث بنية العناصر المفردة . وهكذا تنتمى الرتبة والتضام إلى السياق النحوى ، وهو فوق الصرف درجة .

وعلى فهم النحو ، وبصحة التركيب ، ينبنى الكلام فى المعنى الدلالى العام للسياق ، والنظر فى أمور المناسبة البيانية ، على حين يستغنى النظر النحوى عن هذا المعنى الدلالى وتلك المناسبة البيانية ، فلقد يمكن للنحو أن يبارك جملة مثل : السماء تحتنا ، والأرض فوقنا ، أو تدحرج فلان من السفح إلى القمة ، أو باض الديك ، أو ذاب الحجر في الصوف ، فيتصدى النحو لإعراب هذه الجمل ، وينسب كل كلمة من كلماتها إلى معنى نحوى ما ، كالابتداء والخبرية والفاعلية الخ . ولكن هذه الجمل تفتقر إلى المناسبة البيانية ، فلا يمكن قبولها ، لما بين عناصرها من مفارقات معجمية ، جعلت الأقدمين يصفونها بما سموه « الإحالة » . أى التعارض مع المعهود أو المعقول أو كليهما على أن بعض المفارقات المعجمية قد يقصد لذاته ، استجابة لخاصية الاقتصاد في العربية ، على نحو ما سنرى من أمر المجاز بعد قليل .

ثانيا : الاقتصاد :

تتناهى الألفاظ والأنماط التركيبية ولا تتناهى المعانى ، ومن ثم يصبح على العربية أن تعبر بالقليل المتناهى عن الكثير غير المتناهى ، فإذا تحقق لها ذلك فقد تحقق لها الاقتصاد بعينه . ولقد عمدت العربية إلى اصطناع بعض الوسائل التى تمكنها من تحقيق هذه الخاصية ، ولعل

أشهر هذه الوسائل تعدد المعنى للمبنى الواحد ثم النقل ، وكلاهما يتحقق في النحو كما يتحقق في المعجم ، وسنعرض لهما على الترتيب .
فإذا قلت الألفاظ والأنماط وكثرت المعانى فأولى باللفظ أو النمط الواحد أن ينسب إلى عدد من المعانى ، وقد تحقق ذلك فى النحو بواسطة معانى الصيغ ومعانى الأدوات . أنظر فى أى كتاب من كتب الصرف ولاحظ كيف تنسب المعانى المتعددة إلى الصيغة الواحدة كأن تصلح « استفعل » للطلب كاستخرج ، والصيرورة ، كاستحجر ، واعتقاد الشيء على صفة ما كاستصغر ، والمطاوعة كاستقام ، والاتخاذ كاستشعر ، وحكاية الشيء كاسترجع ، وقوة العيب كاستهتر ، والاستحقاق كاستحصد . وكأن تصلح « تفعل » للمطاوعة كتكسر ، والصيرورة كتحجر ، والاتخاذ كتوسد والتدريج كتجرع ، والتكلف كتصبر ، وهلم جرا . ثم انظر فى مغنى اللبيب لابن هشام ، أو الجنى الدانى لابن أم قاسم المرادى ، أو رصف المبانى لأحمد بن عبدالنور المالقى ، وسترى كيف تتعدد المعانى النحوية للأدوات ، كأن تصلح ما للنفى والموصولية والتعجب والمصدرية الظرفية والشرط والزيادة والإبهام ، أو كأن تصلح إن للشرط والنفى والتخفيف من الثقيلة (أى التأكيد) والزيادة ، وكأن تصلح اللام الجارة لعدد من المعانى كما تصلح للام الأمر ، ونحو ذلك ، مما يكشف عن تعدد معنى العناصر الصرفية والنحوية . أما تعدد المعنى المعجمى فحسبك أن تنظر في أى معجم يخطر ببالك ، وسترى لكل كلمة مفردة عدداً من المعانى التى يمكن لها أن تؤديها بحسب ما ترد فيه من الجمل . انظر مثلاً إلى اختلاف معانى لفظ « ضرب » في الجمل الآتية : ضرب الأب ابنه ـــ ضرب الله مثلا ـــ ضرب له موعدا ـــ ضرب له قبة ـــ ضرب في الأرض ـــ ضرب خمسة فى ستة ـــ ضرب النقود ـــ ضرب على العود ـــ ضرب العيار

النارى ـــ ضرب التليفون . فهذه معان عشرة ، وهناك غيرها لمن شاء أن يكون أكثر إحصاء وحصراً ولعل في ذلك مايشير إلى خاصية الاقتصاد في العربية .

أما الحيلة الثانية التى تحتال بها العربية على مواجهة تناهى الألفاظ والأنماط وعدم تناهى المعانى ، فهى ظاهرة « النقل » التى تبدو أيضا في النحو والمعجم . ولقد فطن النحاة إلى بعض مظاهر النقل في النحو ، فأشاروا إلى العلم المنقول عن الفعلية كيزيد ، أو الوصفية كصالح ، أو المصدرية كنصر ، واستعملوا ذلك في تدريباتهم كحين يقولون مثلا : لو سميت رجلا « الى » فكيف تثنيه وتصغره ، الخ . وأشاروا إلى التمييز المنقول عن الفاعل كطاب محمد نفسا ، وعن المفعول نحو زرعت الأرض شجرا ، كما فطنوا إلى نقل نمط التركيب الخبرى إلى معنى الدعاء ، ونقل التركيب الاستفهامى إلى الانكار أو التقرير أو العرض أو التحضيض . ولكنهم كذلك طبقوا ظاهرة النقل دون اشارة إلى هذا المصطلح في حالات أخرى ، كقولهم في ما التعجبية إن أصلها الاستفهام وقد أشربت معنى التعجب (أى نقلت إلى التعجب) ، وكدعواهم اسمية بعض أدوات الشرط والاستفهام ، وكجعلهم الضمير أداة فصل فى نحو محمد هو قائم . غير أن ظاهرة النقل في النحو أوسع انتشاراً من ذلك ، ولكن المقام لايتسع هنا لبسط القول فيها ، ومن ثم نورد أشارات عابرة تمثل لها . فمن ذلك أن الاسم المبهم ينقل إلى معنى الظرفية نحو يوم الجمعة أمام المسجد فيسمى ظرفا متصرفا ، وينقل المصدر إلى معنى اسم المفعول نحو هذا من نسج الخيال ، ومعنى اسم الفاعل نحو « قل أرأيتم ان أصبح ماؤكم غورا » وإلى معنى فعل الأمر نحو ضربا زيدا وإلى الدعاء نحو اللهم غفراً ، وإلى الإفصاح كأن تحيي إنساناً بقولك « سلاماً » وينقل اسم

الجنس إلى الوصفية نحو « هذا رجل » أى متصف بالرجولة ، واسم الشخص إلى صفة نحو « حاتم الجود » ، أو « مأمون العصر الحديث » أو ينقل اسم العلم أو الكنية أو اللقب إلى اسم جنس ، نحو « قضية ولا أبا حسن لها » . هذا بالنسبة لنقل الاسم . أما الوصف فقد ينقل إلى العلمية كصالح وأحمد ، ومحمد ومحمود ، وينقل التفضيل منه إلى التعجب بإيراده بعد ما ، فيقال ما أحسن هذا وينقل فعيل إلى معنى فاعل كقدير ، أو مفعول كقتيل ، أو ينقل إلى استعمال الفعل نحو « الله أعلم حيث يجعل رسالته » ، أى الله يعلم . وأما الفعل فقد ينقل إلى العلمية كيزيد ويشكر ، أو ينقل إلى أداة نسخ نحو « كان زيد قائما » أو ينقل المتعدى منه إلى اللزوم نحو : « أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن » أو ينقل اللازم منه إلى التعدية نحو قول على رضى الله عنه : « ان بشرا قد طلع اليمن » وقد ينقل الفعل إلى معنى الوصف نحو هذا رجل يفهم ، أو رجل يغنى ، وقد تنقل الاشارة إلى الظرفية نحو اجلس هنا ، أو ينقل الضمير إلى التحذير نحو إياك والكسل ، أو ينقل ضمير الشخص إلى الإشارة نحو : « لايحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » ، أى « هذا البخل خيرا لهم » . وقد ينقل الظرف إلى الشرطية نحو « أينما تولوا فثم وجه الله » ، أو الاستفهام « أين محمد » أو الإفصاح نحو دونك هذا . أما الأدوات فقد اشتهر أن بعضها يحل محل بعض وينوب بعضها عن بعض ، كما أن الأداة قد تتحول إلى الافصاح نحو عليكم أنفسكم وهكذا نرى النحاة يتناولون بعض مظاهر النقل تحت مصطلح النقل ، وبعضها تحت « الإشراب » ، وبعضها تحت « النيابة » ، كما في الأدوات ، وكما في قول ابن مالك في المفعول المطلق « وقد ينوب عنه ما عليه دل » ولكنهم أغفلوا الكلام فى معظمها على نحو ما رأينا ، فعالجوها علاجاً على غير

أساس النقل .

ذلك هو النقل في النحو . وأما النقل فى المعجم فهو ما نسميه المجاز . فالمجاز « نقل » بحكم التعريف ، لأنه نقل اللفظ من معناه الحقيقى إلى معنى آخر ليس له بحكم وضعه ، وذلك بواسطة علاقة فنية تربط بين اللفظ ومدلوله المجازى ، وقرينة تمنع أى توهم لأن يكون المدلول المجازى مقصوداً على الحقيقة . وما دام اللفظ المفرد ينسب إلى المعجم ، فقد صح لى أن أصف هذا النقل بأنه معجمى وإن كان البحث فيه من اختصاص علم البيان ، لأن علم البيان في الحقيقة علم « التكتيك » المعجمي إن جاز هذا التعبير . وهذه العلاقة الفنية المذكورة قد تكون سببية (السبب أو المسبب) ، أو كمية (الكل أو البعض) ، أو زمانية (ما كان وما يكون) ، أو مكانية (الحال والمحل) ، أو تشبيهية ، فيأتى عنها مجاز مرسل في الحالات الأربع الأولى ، ولغوى في الحالة الأخيرة . وكل ذلك مفصل في علم البيان ، فلا داعى للخوض فيه .

أما القرينة فمناطها المفارقة المعجمية بين اللفظين ، وقد أشرنا إليها منذ قليل حين ضربنا الأمثلة التى فيها السماء تحتنا والأرض فوقنا الخ . وإذا كانت الأمثلة التى ضربناها تتأبى على أى علاقة فنية فلا يمكن ترويضها بالمجاز ، فإن أمثلة أخرى يمكن تطويعها للاستعمال الفنى المجازى خدمة لخاصية الاقتصاد في العربية ، لأن هذه الأمثلة يمكن فيها إنشاء علاقة فنية تحل محل العلاقة العرفية . فإذا قلنا : « باعوا آخرتهم بدنياهم » ، فإن القرينة تتمثل في المفارقة المعجمية بين البيع وبين الآخرة والدنيا ، فلا الآخرة سلعة على الحقيقة ، ولا الدنيا ثمن لهذه السلعة ، ومن ثم تقوم القرينة على عدم إرادة الحقيقة وعلى إرادة المجاز . ومن هنا نبدأ في

الكشف عن العلاقة الفنية التى قام عليها هذا المجاز وسرعان ما نعرف أنها علاقة تشبيهية ، من حيث شبهنا الاستبدال مطلقاً بالبيع (لأنه استبدال من نوع خاص) ، ثم حذفنا المشبه وهو مطلق الاستبدال ، وأقمنا المشبه به (وهو البيع) مقامه ، ثم اشتققنا من البيع « باعوا » ، وأردنا « استبدلوا » فكان ذلك المجاز على نية الاستعارة التبعية . وهكذا نرى تعدد المعنى من جهة والنقل من جهة أخرى ، وسيلتين من وسائل احتيال اللغة للتعبير عن معان لم توضع لها ألفاظ خاصة . وتلك سمة من سمات خاصية الاقتصاد في العربية .

ومن مظاهر الاقتصاد في العربية غير ما تقدم ميلها إلى التركيز . ويتجلى ذلك فى أمور : منها نبذ استعمال الأفعال المساعدة في التعبير عن علاقة الإسناد في الجملة الاسمية ، لأن العربية تفضل أن تعبر عن هذه العلاقة بقرائن أخرى ، كرفع المبتدأ والخبر ، وتعريف المبتدأ إلا عند أمن اللبس ، وتقديمه على الخبر إلا أن يدعو إلى عكس ذلك داع من المعنى نحو في الدار رجل ، أو من المبنى نحو أين زيد أو فى الدار صاحبها .

ويتجلى التركيز أيضا في الإضمار بمعنييه كليهما : المعنى الذى يكون فيه الإضمار ضد الذكر ، والمعنى الذى يكون معه ضد الإظهار ، فأما المعنى الذى يجعل الإضمار ضد الذكر فيتجلى فى أمور كثيرة : منها إضمار الأدوات فى مواضع بعينها ، كإضمار « أن » وإضمار اللام ، ونزع الخافض ، وإضمار الفعل في كل موضع يحتمل المعنى فيه فعلاً لا يظهر أبداً . وقد عبر النحاة عن هذا الموضع من الإضمار بعبارة « وجوب الحذف » ، وهى عبارة غير دقيقة لأن ذكر لفظ « الحذف » يوهم أن المحذوف كان في الجملة ثم أزيل منها وجوباً ، وذلك واضح البطلان . ومعنى ذلك أن الإضمار ووجوب الحذف يتساويان في فهم

النحاة بأحد معانى الإضمار ، فإذا قلت لأحد : أهلاً وسهلاً ، فالاسمان منصوبان بفعلين مضمرين ، أو بفعلين محذوفين وجوباً ، تقديرهما قصدت أهلاً وحللت سهلاً . وأما بمعنى « ضد الاظهار » فالمقصود قيام الضمير مقام الاسم الظاهر . وشرط ذلك أن يكون بين الضمير ومرجعه تطابق معجمى ، وتطابق إشارى . فإذا قلت : كان لى صديق وفقدت صديقا ، فبين اللفظين تطابق معجمى ، لأن معناهما يلتمس تحت مدخل واحد من مداخل المعجم ولفظهما متحد الصورة . فإذا كان الصديق الثانى هو نفسه الصديق الأول فإنك تستطيع الإضمار ، فتقول : « وفقدته » ، كما تستطيع أن تلحق به أل ، وتضيفه إلى الياء . وكل ذلك من صور التركيز حتى بالنسبة لإلحاق أل : لأنك حذفت من الكلام عبارة « المذكور » ، لأن التقدير «وفقدت الصديق المذكور » . ومثله الإضافة إلى الياء ، إذ التقدير : « صديقى هذا » أو المذكور ، أو الذى سبق ذكره الخ . غير أن أخصر ذلك جميعا هو إحلال الضمير محل الظاهر في قولك «وفقدته » وأخصر من ذلك الحذف مطلقاً ، والاستتار فى ضمائر الرفع ، ويصر النحاة على أنه لاحذف إلا بدليل ، ويؤيد ذلك ابن مالك بقوله : « فزيد استغنى عنه إذ عرف » وقد يكون دليل الحذف معنى ، كالحذف فى بسم الله الرحمن الرحيم ، أو حالاً ، كأن تمد يدك بكتاب إلى صديق وتقول : « خذ » أو مبنى كما سبقت الإشارة إلى كلام ابن مالك ، الذى يجرى تمثيله على النحو التالى :

من عندكما ؟	زيد	والمحذوف « عندنا »
كيف زيد ؟	.... دنف	والمحذوف « زيد »

والقرينة في كليهما سبق الذكر ، لأن « عند » ذكرت في السؤال

الأول ، فحذفت في جوابه ، و « زيد » ذكر فى السؤال الثانى ، فحذف في جوابه . وكذلك تحذف الضمائر عند الربط بها إذا أمن اللبس ، اعتماداً على وضوح المرجع ، نحو : هذا هو الكتاب الذى قرأت . وقد يختص الفعل بمفعول معين ، فيحذف هذا المفعول لوضوحه ، كما فى قوله تعالى : « فلما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون .. ووجد من دونهم أمرأتين تذودان .. قال ما خطبكما قالتا لا نسقى ... حتى يصدر الرعاء ... وأبونا شيخ كبير فسقا لهما ... »[1] كل ذلك من وسائل التركيز ، ومنها كذلك استتار ضمائر الرفع ، اعتماداً على المطابقة التى بين الفعل ومرجع الضمير . فإذا قلنا : « زيد قام » ، فإن إسناد الفعل إلى المفرد المذكر الغائب يجعله خالصاً لزيد ، حتى ليصبح ذكر الضمير إطناباً ، فلا يظهر إلا عند إرادة التوكيد به ، أو العطف عليه . ولوضوح الإفراد والتذكير والغيبة (وهى معانى الضمير هنا) فى صورة الفعل لم يقل النحاة إن الضمير محذوف ، ولكنهم نسبوا إليه الاستتار في لفظ الفعل ، فكأن هذا اللفظ يحمل أدلة وجود ضمير لم يظهر ، وهذه الأدلة هى الإفراد والتذكير والغيبة كما ذكرنا .

ومما يتجلى به التركيز قابلية التلخيص والتحويل ، وهى مما كشفت عنه الدراسات الحديثة فى حقل اللغة ، وإن أشار إليه القدماء إشارات عابرة . فمما أشار إليه القدماء تلخيص الكلام بواسطة العدول عن ذكر ما يسلم المعنى بتقديره ، ويدعو الفهم السليم إلى هذا التقدير . ومن ذلك تقدير معابر يعبر المعنى عليها فى آيات من القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ﴿ يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم

---

(١) القصص ٢٣ — ٢٤

وظهورهم .. هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون ﴾[1] .
فبين جزئى الآية ، وفى مكان النقط ، لابد من تقدير جملة نحو : « يقال لهم » . ومثله ما يقدر في قوله تعالى : ﴿ أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون .. يوسف أيها الصديق أفتنا ﴾[2] والتقدير هنا : « فأرسلوه فأتاه فقال له » . وكذلك أشار القدماء إلى ما سموه الحذف البيانى ، وهو حذف

لا تتطلبه صناعة النحو ، ولكن يقتضيه المعنى ، نحو قوله تعالى ﴿ واسأل القرية ﴾ ، وهذه سياسة البيت الأبيض ، أو عدوان الكرملين على أفغانستان ، فعناصر الجملة متوافرة ، ومن ثم لم يكن الحذف هنا نحوياً ، ولكن المعنى يتضمن « اهل القرية » ، ورئيس البيت الأبيض ، وقادة الكرملين . أما ما كشفت عنه الدراسات الحديثة ، ولم يشتمل عليه كلام القدماء ، فهو تلخيص البنية الملفوظة (وتسمى السطحية) للبنية الملحوظة (وتسمى العميقة) . فالبنية الملفوظة في عبارة : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » تتضمن البنيات الملحوظة الآتية :

١ ــ هناك رسول

٢ ــ الرسول من عند الله

٣ ــ أنا أدعو الله

٤ ــ يصلى الله على الرسول

٥ ــ يسلم الله على الرسول

٦ ــ الرسول قال .

هذه التركيبات الملحوظة (أو القضايا الضمنية) تلخصها العبارة الواحدة الملفوظة وتعتبر ممثلة لها بالتحويل عنها . وهكذا يكون التركيز

(١) التوبة ٣٥

(٢) يوسف ٤٦

بكل مظاهره السابقة مظهراً من مظاهر خاصية الاقتصاد في العربية .

وكما كان تعدد المعنى والنقل والتركيز من مظاهر خاصية الاقتصاد في العربية نجد إمكان الاستغناء بالأصناف عن المفردات مظهراً اقتصادياً فيها ، يسهل به فهمها وتناولها بالدرس . ويتضح هذا في أمرين : أحدهما التصنيف ، والثانى التقعيد . وواضح أن المقصود بالتصنيف تحديد الأصناف (أى الأبواب) ، وأن المقصود بالتقعيد تجريد القواعد . ويكون التصنيف بواسطة رصد العلاقات الوفاقية والخلافية بين المفردات إذ تعين العلاقات الوفاقية على تجميع ما توافق من المفردات تحت صنف واحد ، وتعين العلاقات الخلافية على التفريق بين صنف وصنف . فإذا وصلنا إلى تحديد الأصناف (وهو شرط أساسى للدخول في التقعيد) ، أمكننا أن نجرى الملاحظة على سلوك الأصناف ، للوصول إلى إنشاء القواعد . وليست القاعدة إلا تعبيراً عن النمط السلوكى للصنف ، فالفاعل (وهو صنف) مثلاً يطرد فيه أن يكون اسما ، وأن يكون مرفوعا ، وأن يكون مسبوقاً بفعل مبنى للمعلوم ، وأن يدل على من فعل الفعل أو قام به الفعل . وكل من هذه الأمور المطردة قاعدة قائمة بذاتها ، يمكن التفكير فيها والترخص في أمرها ، بمعزل عن صويحباتها . ويتضح الطابع الاقتصادى للاعتماد على الأصناف والقواعد في أننا لو لم نعتمد عليها لكان علينا عند إرادة التعبير عن رفع الفاعل أن نلجأ إلى الكلام في المفردات ، وللزمنا أن نورد كل اسم بذاته يرد فاعلاً فنقول : زيد من قام زيد مرفوع ، وعمرو من خرج عمرو مرفوع وزينب من جاءت زينب مرفوع ، وهكذا ، حتى نورد كل اسم مرفوع وقع فاعلاً فى استعمال اللغة . ولكننا بفضل هذا الطابع الاقتصادى في العربية نستغنى عن هذا العناء بقولنا : « الفاعل مرفوع ، وهى قاعدة تصدق على زيد وعمرو

وزينب ، وكل اسم وقع أو يقع فاعلاً فى الاستعمال .

وبما يتجلى به الاقتصاد فى بنية العربية طلب الخفة ، أو ما يسمى في الدراسات الحديثة : «الاقتصاد في الجهد » وهو يعد أساساً لبعض الظواهر الصياغية في العربية : كالتأليف ، والإدغام ، والمناسبة الصوتية ، والإعلال والإبدال ، والتخلص من التقاء الساكنين ، وغير ذلك . فأما في التأليف فقد امتنع في صياغة الكلمات أن تتجاور القاف والجيم لتعارض المخرج ، لأن القاف في أقصى اللسان مع اللهاة ، والجيم في أدنى اللسان مع نطع الغار فبينهما من التنافر ما بين الواو والياء ، أو ما بين الضمة والكسرة ، والجوار ثقيل في كل ذلك . وامتنع في العربية أن تتجاور الصاد والجيم لشدة تباينهما استعلاء واستفالاً ، كما امتنع أن تتجاور الدال والزاى لما بينهما من تداخل المخرج ، مما يؤدى إلى ما يسمونه التنافر اللفظى ، وهو يتنافى مع مبدأ طلب الخفة . وأما الإدغام فمن الثقل بمكان أن تظهر ما تجاور من المثلين أو المتقاربين ، فإذا قلت : « قامت تظللنى من الشمس » ، فإنك لا تستطيع إلا مع الثقل أن تعزل تاء قامت عن تاء تظللنى ، ومن ثم تقتصد في الجهد العضلى الذى يكون مع الإظهار ، فتدغم أحد المثلين في الآخر . وإذا قلت : قعدت (بسكون الدال) فمن الثقيل أن تظهر الدال وتميزها عن التاء ، وأيسر من ذلك أن تحول الدال تاء ، وتدغم إحدى التاءين في الأخرى ، وهكذا تكون الحال مع الإدغام دائما .

أما المناسبة الصوتية فيأتى الاقتصاد عنها من حيث هى حل لمشكلة من مشاكل الثقل أيضا ، فهي بمعنى ما تعد مظهراً من مظاهر طلب الخفة ، ومن مظاهرها في العربية أمور كثيرة نعد منها مايلى :

١ ــ بناء الماضى على الضم لمناسبة واو الجماعة .

٢ ـــ تحريك عين المضارع المسند إلى واو الجماعة بالضم في جميع حالاته الإعرابية (حتى مع النصب والجزم)
٣ ـــ تحريك لام صيغة الأمر بالضم عند إسناده إلى الواو .
٤ ـــ تحريك لام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة بالكسر لمناسبة الياء في جميع الحالات .
٥ ـــ كسر لام فعل الأمر عند إسناده إلى ياء المخاطبة لمناسبة الياء .
٦ ـــ تحريك كل ذلك بالفتحة لمناسبة الألف .
٧ ـــ ما يعرف عند النحاة باسم « إعراب الجوار »
٨ ـــ الاتباع على اللفظ دون المحل .
٩ ـــ في الامالة عنصر من المناسبة .
١٠ ـــ ضم الهاء فى يضربه ويرق له ، وكسرها في به .
١١ ـــ تفخيم اللام في والله ، وترقيقها في بالله .
١٢ ـــ تحويل تاء الافتعال إلى طاء بعض الحرف المطبق نحو اصطبر .
١٣ ـــ قلب الواو ياء بعد الكسرة كما في ميزان ، وقلب الياء واواً بعد الضم كما في موقن .

وما هذه إلا أمثلة محدودة للمناسبة الصوتية ، وغيرها كثير . ولعل كل باب الإعلال والإبدال يدخل تحت عنوان المناسبة الصوتية ، التى تدخل بدورها تحت طلب الخفة ويدخل الجميع تحت عنوان خاصية الاقتصاد في العربية . فقد يكون الإعلال بالقلب ، كقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، ولم يسكن ما بعدهما ، ولم تكونا عينا فى وزن فعل (بفتح ففتح) ، أو فعل (بفتح فكسر) الذي الوصف منه على وزن أفعل ، أو في وزن افتعل الواوي أو ما آخره زيادة تختص بالأسماء ، ولم يكن أيهما أول حرفين مستحقين لهذا القلب كحيوان . وقد يكون الإعلال بالنقل ، وذلك إذا كانت الواو أو الياء عيناً للفعل أو

الاسم الجارى مجرى المضارع ، مسبوقة بساكن صحيح . فعندئذ تنقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، نحو يقوم ويبيع ومقول ومبيع ، ما لم يكن الفعل تعجباً ، أو مضعف اللام . وقد يكون الإعلال بالحذف ، إذ تحذف الواو أو الياء عند التقاء الساكنين ، وعند الاستثقال ، وتحذف إذا وقعت فاء الثلاثى المثال فى المضارع المفتوح فيه حرف المضارعة ، وفى الأمر ، وفى المصدر المكسور الفاء الساكن العين . وتحذف الهمزة مما تعدى بها في صيغ المضارع واسمى الفاعل والمفعول . ذلك شأن الإعلال ، ويبدو فيه طلب الخفة واضحاً . أما الإبدال فقد يبدل الصحيح بالصحيح كما سبق فى اصطبر ، وقد يبدل باللين كما في كساء وبناء وقائل وبائع ، وقد يبدل المد بالصحيح كما في آثر وايتمن ، أو يبدل اللين باللين كما فى عيادة وديار وحياض، أو المد كما فى غزيل ، أو يبدل المد بالمد كما فى دنانير وبويع . ومن أمثلة طلب الخفة التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الصحيح الأول أو حذف المـد . ومن الواضح أن أخف حالات النطق أن يكون كل حرف متحركاً ، أو أن يتبع هذا المتحرك بساكن واحد . أما التقاء ساكنين أو أكثر فهو ثقيل ، ولاسيما إذا بدىء به النطق . واللغة التشيكوسلوفاكية مليئة بالتقاء مجموعات من السواكن تجعل نطقها صعباً على غير أصحابها . أما العربية فإنها تطلب الخفة أينما وجدتها ، وتسعى بها إلى تحقيق خاصية الاقتصاد .

ثالثا : مراوغة اللبس :

هذا الطابع الاقتصادى للعربية يفتح الطريق أمام تسلل ظاهرة اللبس ، لأن العربية تواجه الكثير من المعانى النحوية بالقليل من القرائن اللفظية (ثماني قرائن هى البنية والإعراب والمطابقة والربط والرتبة والتضام والأداة والنغمة في الكلام المنطوق) وتواجه العديد من معانى الجمل بثلاثة

أنواع من التراكيب (الخبر والإنشاء والشرط) وتواجه الكثير من العلاقات النحوية بالقليل من صور التضام ، كالموصوف وصفته والمضاف والمضاف إليه ، والحال وصاحبه ، والمميز والتمييز . وإذا كثرت المعانى وقلت وسائل التعبير عنها أصبح المعنى عرضة للتعدد بالنسبة للمبنى الواحد ، كما رأينا من قبل ، وإذا لم يكن هناك قرينة من لفظ أو معنى أو حال تعين أحد المعانى المحتملة ، فذلك هو اللبس . واللغات كلها عرضة اللبس ، وليست العربية بدعاً بينها ، ولكن العربية على لسان البليغ قادرة على مراوغة اللبس . دعنا أولاً نعرض أمثلة من اللبس ثم نثنى بشواهد لمراوغته فيما يلى :

١ ــ كلما قال النحوى : « فيها إعرابان » فهو يعنى بقوله : « فيها لبس » . ومن حق كل نص أن يكون فيه إعراب واحد .

٢ ــ قد يصلح الوصف للمضاف والمضاف إليه في وقت معاً ، نحو : كنت أقرأ في دار الكتب المصرية .

٣ ــ قد تشتبه إضافة المصدر إلى فاعله بإضافته إلى مفعوله ، نحو : زيارة الأصدقاء تسعد النفس ، إذ لا يعلم ما إذا كان الأصدقاء زائرين أو مزورين .

٤ ــ قد يحتمل المصدر المفرد النسبة إلى الفاعل أو المفعول ، نحو : أنت أولى بالإنصاف .

٥ ــ قد يصلح الضمير العائد لأكثر من مرجع ، نحو : رجا التلميذ أستاذه أن يقرأ الدرس ، وكذلك أخبر محمد علياً أن أباه قادم .

٦ ــ قد يصلح المعطوف للعطف على المضاف أو المضاف اليه نحو : الجمعية العامة لمنع المسكرات وتعاطى المخدرات ، وكذلك ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو .

٧ ــ قد تصلح الأداة لأكثر من معنى ، وقد ذكرنا ذلك عند الكلام

عن تعدد المعنى ومن أمثلة ذلك : ما أسعدك هذه الليلة ، فهذا صالح للاستفهام والتعجب .

٨ ـ قد يتشابه المفعول الثانى لرأى بالمفعول المطلق أو نائبه ، نحو : رأيت أصدقائى قليلاً ، فهذا صالح لأن يجعل الأصدقاء قليلين ولأن يجعل الرؤية قليلة .

٩ ـ قد يتشابه الخبر والدعاء ، نحو : بارك الله فى ماله وولده .

١٠ ـ قد يتشابه العطف والمعية ، نحو : أحببت الزهر وحلول الربيع .

١١ ـ قد يصلح الظرف والمجرور لأكثر من متعلق فى الجملة الواحدة ، نحو : اشتريت مزرعة لزيد واستشهد المجاهد فى سبيل وطنه .

١٢ ـ قد تصلح الحال لأكثرِ من صاحب في الجملة الواحدة ، نحو : غادرته مقتنعاً بخطئه .

١٣ ـ قد يتشابه العطف والقسم ، نحو : والله العظيم ، والذى نفسى بيده .

١٤ ـ قد يتشابه المفعول به والمفعول فيه ، نحو أحببت يوم الخميس .

١٥ ـ قد يتشابه مقول القول والاستئناف ، نحو : لا تصدق قوله إنه لايدرى من الأمر شيئا .

وفيما يلى عرض لتغلب النص القرآنى على اللبس في بضع هذه التراكيب :

١ ـ في القرآن ما يشبه التركيب رقم ٧ ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وما أعجلك عن قومك يا موسى ﴾ ولكن القرآن أزاح اللبس بإيراد الجواب « هم أولاء على أثرى » الذى جعل ما استفهامية ، ونفى عنها معنى التعجب .

وفيه كذلك قوله تعالى : ﴿ وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ﴾ ، وقد كان توجيه الخطاب إلى المؤمنين تحديداً لمعنى الشرط ،

وصارفاً لمعنى النفي الذى يجعل المقصود « لم تنفقوا فيخلف » .

٢ ـــ وفي القرآن مايمت بسبب إلى التركيب رقم ٨ ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ﴾ ، ويذهب باحتمال المعنى الثانى قوله تعالى بعد ذلك بقليل : « ويقللهم فى أعينكم » . ومنه قوله تعالى : ﴿ وادعوا ثبوراً كثيراً ﴾ إذ يحتمل أن تكون الكثرة للدعاء أو للثبور . ويذهب بالاحتمال الأول ما سبق من قوله تعالى : ﴿ لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً ﴾ ، لأن المقابلة بين واحد وكثير تجعل الكثرة للثبور .

٣ ـــ وفي القرآن ما يشبه التركيب رقم ١٥ ، وذلك قوله تعالى : ﴿ ولا يحزنك قولهم . إن العزة لله جميعا ﴾ ، ويستبعد معنى مقول القول هنا بقرينة حالية من السيرة النبوية ، وذلك أننا نعلم أنهم لم يقولوا ذلك . ومن هنا يكون المعنى نصا فى الاستئناف .

وهكذا يمكن للعربية أن ترواغ اللبس بالقرائن ، لفظية كانت أم معنوية أم حالية ، إذا كانت أداة في يد الخبير المصرف للتعبير ، والبصير بإصابة الوضوح والدقة . أما إذا تولاها من لا يحسن سياستها ، فهى عرضة للبس ككل اللغات .

لقد نسبت إلى العربية في هذا البحث طائفة من الخصائص ، وكأنها تنفرد بها ، فلا يشركها فيها غيرها من اللغات ولكن بعض هذه الخصائص ماثل في اللغات الأخرى ، كتدرج الأنظمة والميل إلى الاقتصاد . غير أن وسائل العربية تختلف عن وسائل اللغات الأخرى لتحقيق هذه الخصائص ، ولعلها في بعض الحالات أكفأ من اللغات الأخرى بسبب هذه الوسائل .



الخليقة والسليقة

الخليقة والسليقة

يقول صاحب القاموس : الخليقة الطبيعة والناس . ويقول : والسُّلْق أثر دَبَرَة البعير إذا بَرَأَت وابيض موضعها كالسُّلَق محركة ، وأثر النِّسْع في جنب البعير والاسم السليقة . ثم يقول : ويتكلم بالسليقيَّة أى عن طبعه لا عن تعلم وفي الصحاح أن الخليقة الطبيعة والجمع خلائق .

ويقول ابن ابى سلمى :

ومهما يكن عند امرىء من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فإذا تدبرنا معنى كل من هاتين الكلمتين أدركنا أن الاستعمال اللغوى العام لايفرق بينهما تفريقاً كبيراً . ولكن الاستعمال اللغوى فى طبيعته ألَّا يكون دقيقا ولا محدداً لأنه كما يحتمل الحقيقة يحتمل المجاز وكما يحتمل الإطناب يحتمل الإيجاز وكما يحتمل التصريح يحتمل الإيماء والتلميح وكما يحتمل المعنى الواحد يحتمل المعنيين ففيه عدم الخصوص وعدم المحدودية وتعدد المعنى للكلمة الواحدة .

ويقابل هذا الاستعمال اللغوى استعمال آخر اصطلاحى للكلمات تتخذ الكلمة فى محيطه معنى ثابتاً لايعتوره مجاز ولاتلميح ولا تعدد وإنما يكون نصاً في الكلمة كما تكون الكلمة نصاً فيه لايزيد أحدهما عن الآخر ولا ينقص . والاصطلاح الفنى كإسم العلم من حيث صلاحيته فى المبدأ للإطلاق على أكثر من واحد فالفاعل في اصطلاح النحو غير الفاعل في اصطلاح القانون الجنائى ولكن لفظ الاصطلاح واحد فى الحالتين . بيد أن الاصطلاح الفني يختلف عن اسم

العلم من نواح معينة لأنه لابد عند استخدامه من مراعاة الاعتبارات الآتية :

١ ــ أن هذا الاصطلاح المستعمل لايدل إلا على مدلول واحد .
٢ ــ أن دلالته عليه إنما تكون بطريق الحقيقة العرفية لا المجاز .
٣ ــ أن هذه الدلالة لابد أن تكون جامعة مانعة لاتحتمل التوسع ولا الحصر على نحو ما يحدث أحياناً فى المفردات والأساليب غير العلمية . أى أن الدلالة لابد أن تحدد قبل الاستعمال .
٤ ــ أن يكون لفظ الاصطلاح مختصراً حتى يسهل تداوله .
٥ ــ أن يكون منسجماً قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات فى اللغة التى يستخدم فيها .

تلك هى الاعتبارات التى لابد أن تتوافر فى استخدام الاصطلاح الفنى . ولقد رأينا العرب فى تحقيقهم لأول هذه الاعتبارات أى لضرورة وحدانية المدلول ينصُّون فى تحديد كل اصطلاح قبل استعماله على المعنى الاصطلاحى الوحيد الذى يستخدم فيه ويشيرون إلى المعنى اللغوى الذى لايقصد من الاصطلاح إذا كان الاصطلاح قد خصصت دلالته على معناه الفنى بعد أن كان مستعملاً في فسحة الاستعمال اللغوى العام . فهم يقولون مثلاً : الصلاة لغة الدعاء واصطلاحاً أقوال وأفعال مخصوصة الخ .

يقول الجاحظ فى تبيان الفرق بين اصطلاحات المتكلمين وألفاظ الخطباء : « ولأن كبار المتكلمين ورؤساء الناظرين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء : وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعانى وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له فى لغة العرب اسم فصاروا بذلك سلفاً لكل خلف وقدوة

لكل تابع ولذلك قالوا العرض والجوهر وأيس وليس وفرقوا بين البطلان والتلاشى وذكروا الهذية والهويّة والماهية وأشباه ذلك وكما وضع الخليل بن احمد لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقاباً لم تكن العرب تتعارف تلك الأعاريض بتلك الألقاب وتلك الأوزان بتلك الأسماء وكما ذكر الطويل والبسيط والمديد والوافر والكامل وأشباه ذلك وكما ذكر الأوتاد والأسباب والخرم والزحاف » .

فإذا كان صاحب القاموس وصاحب الصحاح وزهير بن أبى سلمى قد ذكروا أو حددوا لنا الاستعمال اللغوى للخليقة والسليقة فإننا نحاول الآن أن نرسم استخداماً اصطلاحياً لأولاهما ونتقصى للثانية استعمالها الاصطلاحي قديماً وحديثاً ونحاول أن نستخلص لأنفسنا فهماً اصطلاحياً لها مشتقاً من هذه الاستعمالات وأن نبتدع تقابلاً بين هذين الاصطلاحين يقوم على تخصيص معنى لكل منهما لايلتقى مع معنى الآخر بالفهم العلمى .

فأما الخليقة فسنرتضى لها معنى شبيهاً بما فى استعمالها اللغوى فنقصد بها أن الانسان بطبعه مجبول على استخدام اللغة وأنه لايستطيع أن يحيا فى مجتمع إلا بواسطة هذه الأداة الخطيرة وما كان ليستطيع إلا بها أن يخرج من لعنة العزلة القاتلة التى كان يمكن ان تضرب ستاراً من الصمت والجهل التام حتى بينه وبين أمه وأبيه وصاحبته وبنيه وعشيرته التى تؤويه وتحول بينه وبين نقل أفكاره إلى الآخرين أو استقبال أفكار هؤلاء الآخرين . وقديماً لم يجد المناطقة تعريفاً للإنسان إلا أنه حيوان ناطق فجعلوا الناطقية من طبيعته كما جعلوا الحيوانية كذلك وفى القرآن أن الله بعد أن خلق آدم علمه الأسماء كلها فأعطاه بذلك ما لم يعط الملائكة الأخيار . ولقد اشتغل الناس منذ بدء المدنية بناحية الطبع اللغوى فى

تكوين الإنسان وحاولوا أن يكشفوا بعض مظاهره عن طريق التجارب التى يقومون بها على الأطفال دون سن الكلام .

يروى بلو مفيلد فى الصفحة الرابعة من كتابه اللغة أن الإغريق كانت لهم ملكة التفكير فيما يقبله الآخرون قبول التسليم وأنهم كانوا يفكرون فى أصل اللغة وتاريخها وبنيتها . ويقول إن هيرودوت المؤرخ الإغريقى أخبرنا فى القرن الخامس قبل الميلاد أن ابسماتيك أحد فراعنة مصر قد ألقى بطفلين حديثى الميلاد فى عزلة ليرى بعد أن ينطقا ما إذا كانت لغتهما التى يتكلماتها هى هذه اللغة أو تلك ورأى أنه أياً ما كانت هذه اللغة فإنه ستكون أصل اللغات لأن هذين الطفلين فى ظنه كانا مثلين لنشأة الإنسان الأول فلغتهما هى لغته لهذا السبب وتذهب الرواية إلى أن الطفلين نطقا أول ما نطقا بإحدى لغات آسيا الصغرى وهى اللغة الفريجية .

ويبدو أن هيرودوت قد جانب الدقة هنا في تحرى الحوادث التاريخية إما لكونه قبل الرواية قبول التسليم دون نظر فيها أو لأنه اعطاها لوناً تعصبياً لقومه . فقد تكون القصة فى أصلها صحيحة ولكن الذى أتصوره نتيجة لها أن ينشأ الطفلان على التفاهم بطريقة بدائية لا ترقى إلى لغة من اللغات المعاصرة حينئذ ولكن هيرودوت قد استبعد المصرية أن تكون أصل اللغات الإنسانية وأحل محلها لغة هندية أوربية يتكلمها قوم يقعون ولو من الناحية الجغرافية على الأقل فى المجال الحيوى الإغريقى فى ذلك الوقت .

والذى يهمنا من هذه القصة سواء أكانت صادقة أم كاذبة أن هيرودوت وحده على أسوأ الفروض أو هو ومعاصروه على أحسنها كانوا يرون أن الطفل الوليد لو ترك وشأنه لأجبرته خليقته اللغوية التي فى

تكوينه على الكلام أياً كانت لغة هذا الكلام . ومرة أخرى :

ومهما يكن عند امرىء من خليقة   وإن خالها تخفى على الناس تُعلم

وإن ابن طفيل لم يجعل حى بن يقظان يتكلم فحسب وإنما جعل لغته من الغنى والنمو إلى درجة مكنته من أن يفكر بها تفكيراً فلسفياً . ويحسن أن نلاحظ هنا أن حيّاً كان يتكلم العربية .

ثمة إذاً ما يمكن أن نسميه من الناحية الإصطلاحية « خليقة » ونقصد به تلبس الإنسان بطبيعة الناطقية التى فى خلقه وتكوينه ولانقصد من وراء ذلك لغة بعينها يتكلمها الإنسان وإنما نعنى أن الانسان وله هذه الخليقة صالح لأن يتكلم أية لغة من لغات هذا الكوكب الذى نعيش على سطحه . وإنما يحدد له اللغة التى يتكلمها ما يصادفه من ظروف النشأة والاكتساب وهى الظروف التى تتصل بالسليقة لا بالخليقة .

يقول بلوخ وتريجر فى الصفحة السابعة من كتابهما « تخطيط عام للتحليل اللغوى » : « إن عملية اكتساب اللغة سواء أكانت فى الطفولة (إذ يكتسب الطفل لغة أسرته) أو فى الحياة المتأخرة (حين يتعلم المرء لغة أجنبية) هى عملية واحدة فى جوهرها . فلا بد للمرء فيها أن يكون له منبع للمعلومات ولا بد أن يتعلم المرء كيف يميز عمليات النطق ويعيد أداءها حين يُمِدُّه هذا المنبع بها ويجب أن يكون المرء قادراً على تحليل عمليات النطق التى يتعلمها وتقسيمها » .

والذى يهمنا هنا هو كيفية كسب الطفل للغة لأنها هى العملية التى نستطيع من بعد على أساسها أن نقرر معنى السليقة ونقابل بينه وبين معنى الخليقة ونرى ما إذا كان معنى السليقة يتصل بالطبع أو يتصل بالتطبع . والذى يبدو لأول وهلة أن عملية اكتساب اللغة من

الناحية النفسية أكثر ما تكون شبهاً بعملية اكتساب العادات وبهذا المعنى يصح أن نصف ما يقوم به المرء من حركات وسكنات أثناء التلفظ بلغته الخاصة بأنه « عادات نطقية » . ولم يكن ابن فارس مجانباً للصواب حين قال فى الصفحة الثلاثين من كتابه الصاحبى : « تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبى العربى يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات » .

وواضح أن عملية الاكتساب هذه تستمر مادام الفرد عضواً فى جماعة واكتساب الفرد للغة عملية تدوم ما دامت الحياة : في الطفولة وفي المدرسة وفي الحياة العملية يتعلم كل فرد كيف يتصل بزملائه . فلا يكاد الطفل يلج باب الحياة حتى يبدأ في الحصول على أسس لغة الأم . ولأمر ما جعل الله المرأة أكثر من الرجل رغبة في الكلام وقد تكون هذه الرغبة فى نفسها خير معوان للطفل في مراحل اكتسابه للغة فهو ينتفع منها بقوة رغبتها في الكلام فيسمع كثيراً ويشارك ويحاكى ويلاحظ الصواب فى الاستعمال . ولو أن العناية بالطفل كانت من نصيب أبيه وهو أميل إلى الصمت من أمه لكانت فرصة المحاكاة عنده أقل ومن ثم يقل تقدمه في اكتساب اللغة ويقول مِرِنْجَرْ : إن النساء والأطفال أشد محافظة من الرجال من وجهة النظر اللغوية فيما يختص بتطور اللغة .

يقول لويس في كتاب له عنوانه (اللغة في المجتمع) في الصفحة الثالثة والثلاثين : « وفي خلال سنوات ثلاث أو حولها يستكمل (الطفل) المعرفة بمجموع أصواتها ونظام بنيتها ومفرداتها معرفة كافية لجعله واضحاً في تعبيره عن حاجاته الملحة ولاستجابته استجابة مناسبة لما يطلبه منه الآخرون مما يتصل بهذه الحاجات . وكل هذا الدور الإعدادي في التنشئة اللغوية يجرى في البيت بأقل توجيه متعمد من

المحيطين بالطفل .»

المسألة إذاً مسألة تدريب مستمر على نطق أصوات اللغة وعلى الإحاطة بصيغها وما يكون ضرورياً للفرد من مفرداتها وعلى معرفة طرق صياغة جملها المفيدة على غرار التدريب الذى يقوم به الراغبون في اكتساب العادات . وليس صحيحاً أن اللغة العربية فى دم العربى تظهر على لسانه ولو ولد فى بيئة أجنبية . وليس مقبولاً أن اللغة توقيفية من عند الله وأنه تعالى قضى أن تكون للعرب لغة ذات أصوات معينة وصيغ ومفردات وجمل بعينها وقضى بتفصيل عكس ذلك للفرس وبغيره مفصلاً للترك والروس والإغريق والهند وهلم جرا . وليس مستساغاً أن المرء إذا نشأ على الكلام بلغة بقى أميناً على تمثيل هذه اللغة ونطقها برغم المؤثرات الخارجية بل إن الأدلة على عكس ذلك قائمة في التاريخ العربى نفسه إذ أن نفوذ الموالى الفرس على لغة العرب في صدر الإسلام ونفوذ الترك على لهجات العرب فى عصرهم الحديث يدلان دلالة واضحة على أن الناشيء فى لغة ما قد يلحق التعديل بعض عاداته النطقية إذا دفعه الاستعمال إلى عادات نطقية أخرى لتحل محلها .

وإذا كان صحيحا أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله فيتعلم بالمشاركة والمحاكاة فإن هاتين الأداتين (المشاركة والمحاكاة) تؤثران في الكبير كما تؤثران في الطفل. وإذا كان أثرهما في الطفل هو أعانته على مطابقة الاستعمالات فى داخل الأسرة التى هى مجتمعة وعالمه فإن الكبير سيجد فى فسحة الاختلاط العام أسرة تشمل المتكلمين بلهجات أو ربما بلغات مختلفة ولن تكون المشاركة والمحاكاة هنا عملين من عوامل المطابقة فحسب وإنما قد تكونان كذلك من عوامل التشعب وعدم التجانس فى العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحدة . ومعنى ذلك أن العربى من

تميم إذا رحل إلى مكة فأقام بين قريش مدة من الزمان فلربما عاد إلى حيه من تميم وعلى لسانه نطق ما الحجازية فى مكان ما التميمية ولربما أقام بين بنى عمومته زمناً وهو يخالفهم فى هذا الاستعمال حتى يتعود لهجته القديمة من جديد . ولو ظفر به راوية او لغوى فى ذلك الوقت لاستنبط أن بعض بنى تميم ينطقون ما الحجازية وجعل ذلك من كشوفه اللغوية التى يبنى عليها القواعد . ولاشك أن ذلك لو حدث لكان خطأ منهجياً لايغتفر .

ويظن الكثيرون أن اللغة العربية الفصحى كانت محصورة فى شبه الجزيرة وما تاخمها فى الشمال من إقليمى المناذرة والغساسنة وأن العرب لم يكونوا قبل الإسلام يخالطون غيرهم من الأمم وأن صلة الفرس والسريان والنبط والروم بالعرب صلة لم يأت بها إلا الفتح الإسلامى ومن ثم ظلت اللغة العربية الفصحى قبل الإسلام مبرأة من نفوذ جاراتها لاتتأثر بهن ولا تؤثر فيهن وأن العربى قبل الإسلام كان ينطق الفصيح ولايعلك كلمة أجنبية مهما كانت الظروف ولكن العربى فيما بعد الإسلام فقط « لان جلده » على حد تعبير أبى عمرو بن العلاء حين خاطب أبا خيرة الأعرابى . وهذا خطأ لاشك فيه . وإن وجود بعض الكلمات ذات الأصل الفارسى أو الرومى فى القرآن نفسه لدليل على أن هذه الكلمات قد دخلت لغة العرب قبل الإسلام بمدة كانت كافية لصيرورتها كلمات عربية تستحق شرف الورود فى صلب نص دينى عربى معجز كالقرآن الكريم . ثم هو دليل كذلك على أن التأثير والتأثر عمليتان قديمتان فى علاقة اللغات بعضها ببعض وأن ما تجربه اللغة العربية الآن من تعرض لنفوذ اللغات الأجنبية لايستحق كل هذا الجزع من جانب أحبار اللغة لأنه ظاهرة اجتماعية لغوية جربتها العربية فى الجاهلية والإسلام ولاتزال

تجربها حتى اليوم . وهذا دليل أيضا على أن اللحن فى صدر الإسلام إن كان قد دفع إلى دراسة اللغة التى ورد بها القرآن فما كان ينبغى أن يتعدى ذلك إلى أن يكون دافعاً إلى تكريس حالة اللغة العربية التى كانت عليها في الجاهلية تمجيداً زاده سوءاً ماجربه العرب في العصر التركي من جهل وانصراف عن البحث العلمى حتى شهدت الأيام الأولى من نهضتنا العلمية أناسا ذوى آراء غريبة فى اللغة يرون من صالحها أن تظل متحجرة لاتقبل التطور وقد عادت آراؤهم على دراسة اللغة العربية وعلى هيبة أهل اللغة بأوخم العواقب .

إذاً فقد كان العربي دائماً ولايزال يتعلم لغة أسرته طفلاً ثم ينمو ويضرب فى أرض الله ويخالط قوماً على غير لهجته أو على غير لغته فيؤثر فيهم ويتأثر بهم ثم يعود إلى أهله وقد عدّل من عاداته اللغوية فيؤثر فيهم حيناً ويصحح نطقه بصحبتهم حينا آخر .

ولم تكن الموجة التى سموها شيوع اللحن فى صدر الإسلام إلا واحدة من هذه الموجات التى التقى العرب فيها بالمتكلمين بلغات أجنبية وأغلب الظن أن هذه الموجة لو لم تدفع العرب إلى دراسة اللغة في ذلك العصر لكانت اللغة العربية التي ندرسها الآن على صورة أخرى أحدث عهداً في التاريخ ولكانت مصادر قواعدها أشعاراً يمنعون الآن الاحتجاج بها في النحو واللغة بل لربما صح الاحتجاج بشعر البارودي وشوقي وحافظ وغيرهم على نحو ما يفعل الغربيون من الاحتجاج بلغة المعاصرين من أهل الأدب من بينهم .

ولكن بعض علماء اللغة العربية يصور الأمور في صورة ملحمة جبارة يشتبك فيها العرب بالأجانب وقد نسبوا للعرب فيها من صدق الطبع في العروبة ما كان يجعلهم يعجزون حتى عن ترديد الكلمة التي

أرادوا أن ينطقوها نطقاً مغايراً للصوائب .

يقول ابن جني : « أخبرنا أبو اسحق ابراهيم بن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتابه الكبير في القراءات قال : قرأ عليّ أعرابي بالحرم « طيبى لهم وحسن مآب » فقلت له طوبى فقال طيبى فأعدت فقلت طوبى فقال طيبى فقلت طوطو قال طى طى . أفلا ترى إلى هذا الإعرابي وأنت تعتقده جافياً كزًّا لا دمثاً ولا طيعا كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هزّ ولا تمرين ؟ وما ظنك به إذا خلى مع سومه وتساند إلى سليقته ونجره ! »[1] فنحن نرى أن السليقة عند ابن جنى قد منعت الأعرابى من نطق كلمة فى القرآن كما هى وإن ابن جنى ليُشيد بهذه السليقة برغم هذه الحقيقة التى فى الخبر . فما هى تلك السليقة المدهشة ؟ وأى نوع من السحر هى ؟ بل فى أى قسم تقع من أقسام البطولات ؟

إن العلماء يختلفون فى معناها بين الطبع والاكتساب وإن كان القائلون بالطبع فيها كثرة . وقد مر بنا الاقتباس الذى أخذناه من خصائص ابن جنى عن الأعرابى الذى لم يستطع أن يحوّل الخطأ الذى فى طيبى إلى الصواب الذي فى طوبى . ويمكن أن نضيف إلى ذلك اقتباسات أخرى من كتاب قدماء ومحدثين يرون أن الغريزة طبع .

١ ــ قال عمار الكلبى :

ماذا لقينا من المستعربين ومن ... قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا
ان قلت قافية بكرا يكون بها ... بيت خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ٧٧

قالـوا لحنت وهـذا ليس منتصبـا	وذاك خفض وهـذا ليس يرتفـــع
وحـرضوا بين عبداللـــه من حمق	وبين زيـد فطـال الضرب والوجـع
كم بين قوم قد احتالـوا لمنطقهـم	وبين قوم على اعـــرابهم طبعـــوا
ما كل قولى مشروحا لكم فخـذوا	ما تعرفـون ومـا لم تعرفـوا فدعـوا
لأن أرضى ارض لاتشب بها	نار المجوس ولا تبنـــى بها البيـــع

٢ ـــيقول صاحب المزهر في الصفحة التاسعة بعد الثلاثمائة من جزئه الثانى « وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حِسِّ هؤلاء القوم وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لا نلاحظه نحن على طول المباحثة والسماع » .

٣ ـــقدّمنا ان صاحب القاموس يقول في مادة (سلق) : « ويتكلم بالسليقية أى عن طبعه لا عن تعلم » .

٤ ـــيقول ابن فارس فى الصفحة الثالثة والعشرين من الصاحبى « وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب » .

٥ ـــوفي الصفحة الثانية من كتاب إحياء النحو للأستاذ ابراهيم مصطفى : « وتأليف الكلمات فى كل لغة يجرى على نظام خاص بها لاتكون العبارات مفهمة ولا مصورة لما يراد حتى تجرى عليه ولاتزيغ عنه .

والقوانين التى تمثل هذا النظام وتحدده تستقر فى نفوس المتكلمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام فإذا كُشِفَتْ ووُصفت ودُونت فهى علم النحو » .

٦ ـ وفي الصفحتين الرابعة والسبعين والخامسة والسبعين من كتاب اللهجات العربية للدكتور ابراهيم انيس : « ولايعقل ان صاحب السليقة اللغوية يخطىء إلا إذا نطق بلغة خاصة يتمسك فيها لقواعد وأصول لا تراعى في حياته العادية حين ينطلق على سجيته » .

نحن نلحظ أن الشاعر فى أول هذه الاقتباسات يرى نفسه مطبوعاً على الإعراب فلو أراد أن ينطق بما يعارضه لما استطاع إلى ذلك سبيلاً مثله فى ذلك مثل الذى جُبل على أن يفرز جسمه العرق فلو أراد أو أراده إنسان أن يفرز من مسامه عطراً لحالت الطبيعة بينه وبين ذلك لأن الطبع يغلب التطبع كما يقولون . فالعربى في رأيه يعرب لأنه عربى لا لأنه اكتسب لغة العرب . وليت هذا كان يعد من مبالغات الشعراء ، إذاً لكان مقبولاً وطريفاً . وكان يمكن أن يصبح مبالغة شعرية لو أن علماء اللغة لم يؤيدوه فيما ذهب إليه .

فالسيوطى يرى أن العرب في كلامهم يلاحظون بالمنة والطبع ما لا نلاحظه نحن بطول المباحثة والسماع . فهم يلاحظون رفع الفاعل ونصب المفعول وأعراب المضارع وبناء الماضى واتباع الوصف والعطف والتوكيد والبدل وهلم جرا . وتلك أمور تقتضى متعلم العربية أن ينتبه إليها إذا أراد أن يكون كلامه صحيحاً من الناحية النحوية . وصاحب القاموس لايكتفى بإثبات الطبع وإنما يقوى ذلك بنفى التعلم والمقصود بالتعلم اكتساب اللغة في الصغر أو فى الكبر على حد سواء . ولاشك أن الناشىء العربى فى كل قبيلة كان كما يقرر ابن فارس يأخذ اللغة تعوداً أى تعلماً واكتساباً ولكن ابن فارس لم يحافظ على نقاء هذا الرأى في نفسه حتى رأيناه يصف قريشاً بقوله : « فأجتمع ما تخيروا من تلك اللغات

إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها » وما كان أجدر ابن فارس بالبقاء على الرأى الأول الذى نقله عنه السيوطى وآخرون .

وقد رأينا أستاذين معاصرين من ذوى البصر باللغة قد انحازا إلى جانب الطبع . فأما الاستاذ ابراهيم مصطفى ففى كلامه عن النظام النحوى للغة رأى أن هذا النظام يستقر فى نفوس المتكلمين وملكاتهم . وأن كلامه هذا وإن لم يركن صراحة إلى القول بالطبع ليبدو في استعمال كلمة الملكة والنفس فيه من الغموض ما لم يجعلنى أطمئن اطمئناناً تاماً إلى سلكه في عداد القائلين بالاكتساب . ولذا رأيت أن أضعه بين القائلين بالطبع وأنبه إلى موقفى منه . وأما الدكتور أنيس فيرى من غير المعقول أن يخطىء صاحب السليقة اللغوية . وإننى بعد أن نشأت على التكلم بلهجة بلدى بالصعيد وبعد أن بقيت في بلدى هذا حتى الثانية عشرة من عمرى جئت إلى القاهرة فأقمت فيها وكنت أعود إلى بلدى في فترة محددة من صيف كل عام تجعلنى أستعيد اللهجة إلى ذاكرتى . ومع ذلك أجدنى الآن برغم نشأتى في اللهجة أقف في كلامى وسطاً بين لهجة القاهرة ولهجة الكرنك يخطئني المتكلمون بكليتهما في بعض الأصوات والتراكيب والتعبيرات . فإذا صح أن صاحب السليقة لايخطىء فإننى إذاً غير صاحب سليقة لا في القاهرة ولا في الكرنك إلا إذا قيل بإن لكل امرىء سليقته الخاصة . وتلك مسألة أخرى على أى حال .

ولقد سبق أن قدمنا اقتباسات تقول أن اللغة تكتسب وكانت هذه الاقتباسات لكتاب أمريكيين وبريطانيين وعرب . ونحب أن نضيف إلى ذلك اقتباساً من خصائص إبن جنى إذ يقول في الصفحة الخامسة بعد الأربعمائة من جزئه الأول : « وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع

في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقى ما يرد عنها وعلى ذلك العمل في يومنا هذا لأنا لانكاد نرى بدوياً فصيحاً .» فالفصاحة عند إبن جنى عادة لا أكثر ولا أقل أى أن السليقة عنده اكتساب وتعود ولو أنها كانت في نظره طبعاً أو سجية أو نحيزة كما كانوا يقولون لما جعل إبن جنى في أبواب خصائصه باباً عنوانه كما يلي : « باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه» . والانتقال في نظره يكون إلى لغة أخرى إما فصيحة أو فاسدة ، فإذا كان الانتقال إلى لغة فصيحة جرى الاحتجاج بكلامه بها وإن كان إلى لغة فاسدة لم يحتج بكلامه . ورأى إبن جنى هذا يعطى الحق لمن تمكن من العربية من أدبائنا المعاصرين أن يحتج بكلامه لأن حكمه حينئذ حكم من إنتقل لسانه من القدماء إلى لغة فصيحة .

ولو كانت السليقة طبيعة في العربى ما وجد اللحن ولو تعاونت على إيجاده عوامل الأرض والسماء. والذى لاجدال فيه أن اللحن كان معروفاً قبل الإسلام وفي وقت ظهوره وأنه كان جائزاً حتى من سادة العرب وأشرافهم .. ففى الجزء الأول من الجامع الصحيح للسيوطى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنا أعرب العرب ولدتنى قريش ونشأت فى سعد بن بكر فأنّى يأتينى اللحن ؟ » وإن نفى اللحن عنه صلى الله عليه وسلم ليعنى أن اللحن كان ظاهرة معروفة حينئذ وأن بعض سادة العرب كانوا يلحنون . ولذلك رأى عليه السلام أن ينص على أنه غير هؤلاء الذين يصدر اللحن منهم . وقد لحن رجل فى حضرته عليه السلام فقال صلى الله عليه وسلم لمن حوله : « أرشدوا أخاكم فقد ضل » وإن شعراء العربية كانوا موضع اتهام في الجاهلية والاسلام فقصة بيت النابغة الذى بدأ فيه الإقواء قصة شهيرة وأشهر منها قصة الفرزدق

وعبدالله إبن أبي إسحق الحضرمى النحوى . ويقول ابن فارس : « وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط فما صحح من شعرهم فمقبول وما أبته العربية وأصولها فمردود . بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذى يريده في وزن شعره أن يأتى بما يقوم مقامه بسطاً وإختصاراً وإبدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحنا .» وكان عبدالملك يقول : « شيبنى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن .» وقد عابوا على مالك ابن انس في مخاطبة العامة : « مطرنا البارحة مطراً أى مطراً » وكان الحجاج يقول ليحيى بن يعمر النحوى : « أتَرَانى ألحن ؟ » .

نخلص من كل ذلك إلى أن السليقة هى إكتساب اللغة في مرحلة خاصة من حياة الإنسان هى مرحلة الطفولة أى أن تعلم الطفل لغة أمه هو السليقة التى كان العرب يتكلمون عنها وإن أخطأ بعضهم فى تعريفها بالإكتساب والتعلم ونحا بها نحو الطبع والجبلة فأما مرد الطبع والحيلة في اللغة فإلى أن الإنسان بطبعه حيوان ناطق من شأنه ومن طبعه أن يتخذ لنفسه لغة أىّ لغة فلا يتحتم أن تكون عربية أو فارسية أو هندية أو غير ذلك . وناحية الطبع هذه هى التى إصطلحنا من أول الأمر على أن نسميها الخليقة . فالخليقة إذاً تدفع إلى السليقة أى أن طبع الناطقية يدفع إلى اكتساب لغة بعينها فالخليقة والسليقة معا هما العنصران اللذان تتكون منهما شخصية المتكلم . بل إننا لو جعلنا معنى الخليقة ينصرف إلى كل ما يولد المرء به من طبائع ، وصرفنا معنى السليقة إلى كل ما يكتسبه المرء من بيئته كالعادات والتقاليد والتدريب والمعلومات لكانت الخليقة والسليقة ملاك شخصية الإنسان لا باعتباره متكلماً فحسب وإنما باعتباره فرداً يعيش في مجتمع . وإن دراسة الخليقة اللغوية لمن صلب منهج الإجتماع وإن دراسة السليقة اللغوية لمن صلب منهج اللغة .



« تشقيق المعنى »

« تشقيق المعنى »

كل دراسة للغة لابد أن تتجه إلى الكشف عن المعنى وكل نشاط في دراسة اللغة لابد أن يتجه إلى فحص المعنى والكشف عنه كشفاً واضحاً . غير أن دراسة المعنى هذه قد إختلفت وجهة النظر إليها بإختلاف المفكرين فللفلاسفة نظرة إلى المعنى وللنفسيين أخرى وللغويين ثالثة وهلم جرا فأما الفلاسفة فيعالجون المعنى في كلامهم عن الإبيستيمولوجيا وهي فرع من الفلسفة يدور حول نظرية المعرفة ويدخلون إلى الكلام في مشكلة المعنى من مدخل العلاقة بين الدوالّ والمدلولات وهذا الاتجاه واضح جداً في كتاب كتبه أوجدن وريتشارد وسماه The Meaning of Meaning أو يتخذون هذه الدراسة فرعاً من فروع المنطقية الإيجابية Logical Positivism فيتكلمون عن المعنى في معرض النظر في تحديد الكلمات المستعملة في قضايا المنطق ويتضح هذا الإتجاه في كتاب كارناب الذي عنوانه Logical Syntax ويشرحه أيضاً كتاب جود A Critique of Logical Positivism . وأما النفسيون فإنهم يشرحون مسلك النفس في الربط بين الرموز وبين ما يقصد بها فيجعلون دراسة المعنى دراسة لعملية عقلية صرف وأشهر المدارس النفسية التي ارتبطت برأي خاص في هذا الربط مدرسة السلوكيين . وأما اللغويون فما زالوا يتكلمون عن المعنى في ظل الفلسفة حيناً وفي ظل الدراسة النفسية حيناً آخر حتى أهل فجر الدراسات اللغوية الحديثة ونشأت دراسة خاصة تسمى السيمانتيك Semanties أو نظرية المعنى .

وإذا كان الكشف عن المعنى هو الهدف الذي تتجه إليه دراسة

كل فرع من فروع البحث اللغوي على حدة فإن اللغويين قد شققوا المعنى إلى ما يسمى معنى الوظيفة ومعنى المعجم والمعنى الاجتماعي وجعلوا من معنى الوظيفة معنى الصوت في الكلمة ومعنى المقطع منها ومعنى النغمة حين النطق ومعنى صيغتها الصرفية ومعنى بابها النحوي كما جعلوا المعنى المعجمي هو معنى الكلمة بالنسبة لمدلولها الذي تدل عليه أي مع صرف النظر عن صيغتها وبابها إلخ وجعلوا معنى الدلالة هو المعنى الاجتماعي المقصود من الكلام المفيد الذي قد يكون مركباً من كلمة واحدة أو من جملة طويلة تتألف من عدد كبير من الكلمات وجعلوا الوصول إلى هذا المعنى الاجتماعي يتم بطريق التحليل الدقيق للملابسات المصاحبة للنطق والتي تسمى Context of Situation وسيرى القارىء كل ذلك مفصلاً فيما بين صفحتي ١١٦ و ١٢٦ من كتابي « اللغة بين المعيارية والوصفية » فليرجع إليه إن شاء .

وهدفي من هذا المقال أن أصنع تخطيطاً جديداً لتشقيق المعنى ينبنى في أساسه على ما قال به هؤلاء اللغويون وينفرد بمنهج خاص في تحديد بعض المصطلحات العربية وفي الانتفاع بها في الأغراض العملية لهذا المقال . وأول شيء أنني أريد أن أتوقي إستخدام لفظ الجملة لأن هذا اللفظ محمل بحمل ثقيل من تقاليد الاستعمال في النحو والبلاغة والمعجم ومن ثم لن يكون من السهل على القارىء أن يجاري استعماله استعمالاً اصطلاحياً جديداً لو أطلقناه بمعنى إصطلاحي جديد . ولهذا سأستخدم لفظ المنطوق ليدل على مفهوم الجملة وليدل كذلك على أن المعنى الذى ندرسه هنا هو معني نص حيّ يجرى على اللسان ولايستخرج من كتاب فكل ما يلفظه المتكلم بقصد الاستعمال اللغوى منطوق بالمعنى الذى نطلقه هنا . ونحب الآن أن ندرس المعنى الذى في

هذا المنطوق بواسطة تشقيقه إلى ثلاث نواح هامة هي الوظيفة والإطلاق والقصد .

فأما الوظيفة فهى معنى الصوت ومعنى الحرف ومعنى المقطع ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر الكلام ثم هى معنى الأدوات والملحقات والصيغ ثم هى معنى الأبواب النحوية وسنحاول شرح ذلك . فأما الصوت فإنه يؤدى وظيفة هامة في المنطوق من حيث يتميز المنطوق عما يشبهه بما به من أصوات وقد يكون معنى المنطوق متوقفاً على صوت واحد من أصواته كالفرق بين نال ومال أو على صفة من صفات أحد أصواته كالفرق بين الجهر والهمس في زاد وساد وإذا أمكن للصوت أو صفته أن يكون دعامة يقوم عليها معنى المنطوق فلاشك إذاً أن الصوت ذو معنى فى نفسه وهذا المعنى هو وظيفته التى يؤديها في المنطوق ويمكن تحديد هذا المعنى تحديداً سلبياً بذكر نواحى الخلاف بين الصوت وشبهه كما يمكن أن يحدد تحديداً إيجابياً بذكر نواحى الخلاف بين الصوت وشبهه كما يمكن أن يحدد تحديداً إيجابياً بذكر مخرجه وصفاته مع ربط ذلك ربطاً تاماً بالنظام الصوتى في اللغة التى ينتمى إليها هذا الصوت .

وإذا كان الصوت عملية نطقية تدخل في تركيب المنظمة الصوتية للغة فإن الحرف وحدة فكرية تدخل في تركيب المنظمة الأبجدية لهذه اللغة وإذا قام علم الأصوات Phonetics على دراسة الصوت دراسة عملية تقوم على الاستماع والتسجيل فإن علم التشكيل الصوتى phonology يقوم على دراسة الحرف دراسة نظرية تقوم على التجريد والتقسيم وإن الحرف الواحد كالنون ليضم تحته عدداً من الأصوات التى تختلف من حيث المخرج إذ يختلف نطق النون بين الإظهار والإخفاء والإقلاب وهذا مما يوضح لنا الفرق بين الصوت وبين الحرف بالمعنى الذى نقصده منهما في هذا المقال .

وكما يفرق بين المنطوق والمنطوق بتحديد وظيفة الصوت يفرق بينهما بتحديد معنى الحرف بل إن وضع اللغة في أساسه لم يقم إلا على أساس التفريق بين الحروف من حيث الوظيفة ويتضح ذلك حين نستخرج حرفاً من الكلمة (وليسمح لي القارىء باستخدام لفظ الكلمة هنا) أو نضيف إليها حرفاً أو نحل حرفاً فيها محل حرف منها فنجد المعنى يتغير بهذا الإجراء وإن المنظمة الأبجدية لكل لغة لهى أساس دراستها النظرية إذ تنبنى من الحروف كلمات اللغة وصيغها الصرفية وموادها المعجمية وأصولها وزوائدها وهلم جرا فكل ذلك تقوم دراسته على وظائف الحروف لا على وظائف الأصوات .

وللمقطع وظيفة في تحديد حدود الصيغة الصرفية وفي خلق الإيقاع الخاص الذى يمتاز به النطق بلغة من النطق بلغة أخرى فأما وظيفته في تحديد حدود الصيغة الصرفية فتتضح في التفريق بين فَعَلَ وفاَعَلَ مثلاً إذ أن الفرق بين الصيغتين فرق بين المقطع الأول في هذه وبينه في تلك إذ هو قصير في فَعَلَ متوسط في فاعل ولدراسة المقاطع وكمياتها دراسة مفصلة إرجع إلى كتابى مناهج البحث في اللغة إن شئت .

وأما وظيفة المقطع في خلق إيقاع خاص باللغة تتميز به عن غيرها فذلك متصل بالنبر لأن النبر مرتبط إرتباطاً أساسياً بترتيب المقاطع في النطق وسيأتى الكلام عن هذه الوظيفة عند ذكر وظيفة الظواهر الموقعية .

والمقصود بالظواهر الموقعية الظواهر النطقية التي يتوقف ورودها على الموقع الذي تقع فيه من المنطوق فهمزة الوصل مثلاً تظهر في مبدأ الكلام وتختفى في وسطه فظهورها مرتبط بموقع خاص وهي من ثم ظاهرة موقعية وقد فصلت الكلام في الظواهر الموقعية في اللغة العربية في كتابى

مناهج البحث في اللغة واشهر هذه الظواهر النبر والتنغيم وذلك لوجودهما في اللغات جميعها . ويلاحظ القارىء حين يتكلم أن كل كلمة من كلمات المنطوق يعلو الصوت علواً خاصاً عند نطق أحد أصواتها وهذا العلو نتيجة لازدياد ضغط الهواء المنبعث من الرئتين عند هذا الصوت ضغطاً أشد مما في بقية الكلمة فحين نقول « الله » نلاحظ أن اللام الثانية هي أوضح أصوات لفظ الجلالة وحين نقول « محمد» تكون الحاء أوضح الأصوات وكذلك الميم الثانية في محمود والهمزة في احمد . وإن بعض اللغات ليتخذ النبر وسيلة صرفية للتمييز بين المعانى فإذا وقع النبر على المقطع الأول من كلمة Controle الإنجليزية أى على أول حرف منها فهى إسم وإذا وقع على حرف r كانت الكلمة فعلاً والمنبور حينئذ هو المقطع الأخير . أما أشهر وظيفة للنبر فهى خلق الإيقاع الخاص باللغة والذى تفتقده الأذن العربية في كلام الأجانب باللغة العربية حيث لا يمكنهم أن يحددوا أطوال الأصوات تحديداً دقيقاً نيطيلون الحركات ويقصرون المد ويفردون المشدد ويشددون المفرد ومن ثم يختل البناء المقطعى للكلام وينتفى في كلامهم الإيقاع العربى المخصوص الذى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المعنى .

والتنغيم رفع الصوت وخفضه بحسب المعنى أثناء الكلام ولكل نغمة في الكلام معناها الخاص ولو أخذنا منطوقاً مثل « يا سلام » ثم حاولنا أن نعبر بها عن معنى التأثر ثم الشك ثم التأنيب ثم السخرية وغير ذلك من المعانى لوجدنا دلالتها على هذه المعانى المختلفة ترتبط بالنغمة ولكل ذلك نغمة تخالف نغمة التأكيد ونغمة الغضب غير نغمة الغزل والأمر يختلف في النغمة عند الرجاء والتوسل وهلم جرا أى أن النغمة الخاصة المرتبطة بموقع معين من الكلام يتحكم المعنى في ورودها .

وللصيغة الصرفية معنى من حيث هى صيغة أى بقطع النظر عن

الكلمة التى توضع على مثالها ويجد القارىء فصلاً خاصاً في كتب الصرف لتحديد معانى صيغ الزيادة على حين يرد تحديد معنى الصيغ الأخرى عند إيراد كل منها دون إفرادها بفصل خاص . ونلاحظ أن المعانى المذكورة هى في الحقيقة الوظائف التى تؤديها هذه الصيغ وليست معانى كالمعانى المعجمية العرفية التى تعطى للكلمات المفردة .

أما الأبواب النحوية فليست إلا وظائف تؤديها الكلمات عند ورودها في السياق ونحن حين نعرب أى مثال من أمثلة النحو لا نقنع بكلمات المثال كما هي وإنما ننسب كل كلمة منها إلى باب نحوى خاص هو الوظيفة التى تؤديها الكلمة في السياق فنقول مثلاً ضرب فعل ماض أى أن الوظيفة التى يؤديها لفظ ضرب هنا أنه يقوم بدور الفعل الماضى في السياق ويقال نفس الكلام عند إعراب « زيد » بأنه فاعل و « عمراً » بأنه مفعول فكل هذه وظائف تؤديها الجزئيات التحليلية التى في المنطوق ولا مهرب من جعل هذه الوظائف جزءاً من المعنى العام لأننا لو تجاهلنا لم نستطع تحديد هذا المعنى ولساد الغموض في المنطوق تماماً ولكان مثلنا مثل الذى يتصدى لتشريح الجسم وهو جاهل تماماً بوظائف الأعضاء .

هنا ينتهى الكلام في الوظيفة ويبدأ في الإطلاق وهو الشق الثانى من المعنى . ومعنى الإطلاق يختلف في أساسه عن معنى الوظيفة من حيث إن الوظيفة معنى الجزىء التحليلى كالصوت والحرف والمقطع وهلم جرا وكل ذلك لا يمكن أن يدعى له وجود مستقل في اللغة ولكن الإطلاق هو المعنى العرفى الذى أعطى للكلمة بالوضع ويصلح لأن يسجله المعجم . ويمكن تحليل طبيعة هذا المعنى المعجمى الذى سميناه الإطلاق إذا نظرنا في طبيعة العلاقة بين المنطوق وبين المدلول وتفرسنا ما يقصد بلفظ الدلالة هنا .

قلنا إن العلاقة بين الكلمة وبين مدلولها علاقة عرفية اعتباطية

لا سند لها من الطبيعة ولا من المنطق . نقول لاسند لها من الطبيعة لأن العلاقة الطبيعية بين الرمز ومعناه محكومة إلى حد ما بطرق التأثير الطبيعية وما يتحكم فيها من قوانين وذلك كعلاقة النغمة الموسيقية بما تثيره في النفس من انفعال لأن هذا الانفعال هو المعنى الذى تتجه إليه النغمة وإنما قلنا لاسند لها من المنطق كذلك لأن العلاقة المنطقية بين الرمز ومعناه تتحكم فيها قوانين الفكر وذلك كالعلاقة بين أثر الأقدام على الرمال وبين ما يستخرجه قصاص الأثر من ذلك الأثر من المعانى إذا يصل استنباط معانى الأثر بتفكير معين بسيط أو معقد ولكنه منطقى على أى حال . أما العلاقة بين الكلمة ومدلولها فهى علاقة عرفية اعتباطية لا يمكن تعليلها لا بعلة غائية ولا صورية وإنما تقبل قبول تسليم ونقل لأنها نتيجة التعارف .

دعنا نسم هذه العلاقة باسم الدلالة ونقل بعد ذلك إن دلالة الكلمة على المدلول دلالة عرفية ويكون المدلول بهذا هو المراد من الإطلاق أى أن موضع الكلمة من المدلول والدلالة يكون على الوضع الآتى :

الكلمة	المدلول	الدلالة
(أى وحدة اللغة)	(أى المراد)	(أى علاقة بينهما)

وهذا المعنى المعجمى أو (الإطلاق) معنى عام جداً يقوم على فرض استقلال الكلمة والكلمة وحدة اللغة ونقصد باللغة هنا مجموع الأنظمة النحوية والصرفية والصوتية أو المعجمية أما الكلام فوحدته المنطوق لا الكلمة وإن نسبة أى معنى إلى الكلمة لا بد أن يكون على أساس دراسى لغوى بحت محروم من العنصر الإجتماعى الذى لابد أن يتوافر في حياة اللغة اليومية أى أن المعانى التى ينسبها المعجم إلى الكلمات معان غير اجتماعية من جهة وعامة من جهة أخرى . أما أنها

غير اجتماعية فلأنها لا تستخرج من الكلمات وهي في المنطوق وإنما تستخرج من الكلمات وهي منفصلة تماماً عن النطق . وأما أنها عامة فلأن الكلمة لا ينطقها الناطق في العادة إلا وله منها مقصود واحد ولكن المعجم يسوق للكلمة الواحدة عدداً من المعانى لا يمكن بحال أن يقصد جميعاً في نفس الوقت .

ولتلافي هاتين الناحيتين من نواحى النقص نلجأ إلى دراسة المقصود وهو المعنى الإجتماعى المراد من المنطوق والعلاقة بين المنطوق وبين المقصود تختلف عن العلاقة بين الكلمة وبين المدلول من حيث إن العلاقة بين الكلمة ومدلولها علاقة اعتباطية ويسرى هذا التحديد على كل المعانى الواردة في المعجم على حين نجد العلاقة بين المنطوق وبين المقصود به علاقة اجتماعية فلو كانت العلاقة بين هذين الأخيرين اعتباطية لانعدمت دقة المعنى .

والمقصود هو الشق الثالث من المعنى أى أن المعنى إما أن يكون وظيفة أو إطلاقاً أو مقصوداً ونود الآن أن نقوم بتحليل منطوق ما تحليلاً إجتماعياً لنستخرج منه المقصود أى المعنى الوحيد الذى قصد من هذا المنطوق ويتم تحليل الماجريات أو ما يسمونه Context of situation وباستخدام جدول على النحو الآتى :

المنطوق	التحليل اللغوى	الماجريات	نوع المناسبة	الأثـر

وإن التحليل اللغوى للمنطوق لينحصر في خانة واحدة من خانات هذا الجدول على حين تستقل الاعتبارات الاجتماعية بثلاث منها ولن نعمد الى المنطوق كله فنحلله تحليلاً لغوياً وإنما نختار من خصائصه اللغوية ما يستحق الذكر لارتباطه بالاعتبارات الاجتماعية المتقدمة الذكر كأن يكون بالنص خطأ يثير التصحيح من السامعين أو بالمتكلم لثغة ظهرت في أحد أصوات المنطوق فأثارت الضحك . والتصحيح والضحك يوضعان هنا في خانة الأثر .

والمقصود بالماجريات كل الملابسات المادية والاجتماعية المحيطة بنطق المنطوق ويدخل فيها المتكلم والسامعون وبنوع المناسبة ما إذا كان الموقف موقف تعاون على عمل ما أو موقف زجر أو مدح أو ذم أو تحريض إلى غير ذلك . أما المقصود بالأثر فنوع الاستجابة .

وقد حللت منطوقاً معيناً في ص ١٢٢ وما بعدها من كتابى اللغة بين المعيارية والوصفية وكان هذا المنطوق « قولوا له يسكت ! » وسيكون نوع التنغيم في المنطوق ذا معنى هو جزء من المعنى العام للمنطوق ولا بد أن يدخل في تحليله . فقد يقال هذا المنطوق بصوت خافت في مناسبة اجتماعية معينة هي الخوف من أن يستدل أحد بكلام هذا المتكلم المطلوب سكوته على مكان الجماعة التى هو منها . وإذا قيلت بصوت ساخر فقد تكون المناسبة هى المفاخرة بين شخصين وهلم جرا . ثم إننا نستطيع من الماجريات أن نحدد عدد هذه الجماعة على وجه التقريب فمنها الشخص المتكلم بالمنطوق ومنها الشخص الذى تكلم الناطق عنه ومنها المخاطبون وهم ثلاثة على الأقل (اثنان عند الكلام العامى) بدليل واو الجماعة . كل أولئك إشارات إلى المعنى الاجتماعى المقصود وهو الذى قلنا إنه أخص من المعنى المعجمى .

ولن يكون العنصر الاجتماعى في المعنى إلا من خصائص النص

المنطوق أما النص المكتوب فهو داخل في ماجريات أخرى قد لا يجرى النطق فيها أبداً وقد تكون خلواً من العنصر الاجتماعى تماماً كحين يقرأ المرء وهو صامت .

لنفرض إذن أن هذا المنطوق قد جرى في معرض السخرية ولا بد حينئذ أن نضع في خانة نوع المناسبة أن الموقف كان موقفاً تطاول فيه رجل على رجل آخر بمحضر جماعة ولم يكن حقه أن يتطاول فأراد هذا الآخر أن يرد عليه فلجأ إلى النطق بهذا المنطوق الساخر الذى يوحى بأن السامعين يعلمون من نقائص هذا التطاول شيئاً كثيراً يجعلهم بموضع يمكنهم من الحكم عليه بالنقص وهكذا لايكون الشخص الآخر بحاجة إلى أن يرد عليه بنفسه وقد نضع في خانة الماجريات أن السامعين لحرصهم على الوقوف موقف الحياد لم يقولوا للمتطاول شيئاً بل صمتوا صمتاً فيه شيء من الشعور بالحرج وتراوحت نظراتهم بين الاطراق والقلق والرجاء المتجه إلى المتخاصمين أن يكفا عن اللجاج . فماذا نضع في خانة الأثر ؟ قد نضع فيه منطوقاً آخر يفوه به المتطاول كأن يقول : لا يستطيع أحد أن يسكتنى وليس عندى ما أخجل منه وقد يقول موجهاً خطابه للسامعين : أسكتونى إن كنت أقل منه شأناً أو سمعة أو جاهاً . وقد يسكت فعلاً مخافة أن يفضح الشخص الآخر بعض أسراره الشائنة .

وهنا يقع الفرق بين الإطلاق والمقصود أى بين المعنى المعجمى والمعنى الإجتماعى فلن يعمد المعجم إلى عبارة كاملة يشرح معناها وإنما يتناول الكلمات واحدة واحدة وهو حين يتناول هذه الكلمات بالشرح لا يلتقطها من موقف اجتماعى معين وإنما ينظر إليها في موقف دراسى بحت وإذا كان لنا أن نفهم عبارة « قولوا له يسكت » في ضوء شرح مفرداتها شرحا معجميا لكان مجموع معنى المفردات هو « اطلبوا اليه أن يكف عن الكلام » ولكننا

قد رأينا أن المعنى الاجتماعى لهذه العبارة يشمل ما لا يؤخذ من النص أخذاً مباشراً مثل : « أنتم تعلمون مقدار نقصه وتفوقى ولهذا أنا أسخر منه » .

نخرج من هذا بنتيجة هامة هى أن المعنى هو وظيفة الجزىء التحليلى كالصوت والحرف والمقطع والظاهرة الموقعية والصيغة والباب وذلك فى معرض التحليل وقد يكون هو الإطلاق فى معرض المعجم فالكلمة تطلق على شيء ما فيكون هذا هو معناها أما المقصود فهو المعنى الاجتماعى الذى لا يوصل إليه إلا بتحليل المنطوق تحليلاً على النحو الذى شرحته .



اللغة والنقد الأدبي

اللغة والنقد الأدبي

حين يكون العنوان « النقد الأدبي واللغة » يجري الكلام من حيث المبدأ حول النقد الأدبي بقصد الكشف عن ارتباطه باللغة ، وحين يأتي العنوان في صورة « اللغة والنقد الأدبي » يدور الكلام في الأساس حول اللغة بغرض الكشف عن مجال الانتفاع بنتائجها في النقد الأدبي . ولما كان عنوان هذا المقال على هذه الصورة الثانية أصبح المطلوب أن نتكلم عن جدوى الدراسات اللغوية في مجال النقد الأدبي . وما من شك في أن الدراسات اللغوية بصورتها التقليدية لم تكن عقيماً بل إنها قدمت للنقد القديم من الأفكار والأصول ما مكنه من البقاء عبر القرون . ولما ظهرت الاتجاهات الحديثة في النقد وأراد أصحابها أن يكشفوا عن النقص الذي زعموه في النقد القديم لم يجدوا من المطاعن ما يدمغونه به إلا أنه نقد لغوي الطابع لا يكاد يتخلص من ربقة الدراسات اللغوية على نحو ما كانت هذه الدراسات في القرون الإسلامية الأولى . وإنما جاء هذا الطعن على النقد القديم من جهة أنه لخص عطاءه في قواعد البلاغة العربية حتى لم يعد قادراً على التطور ولاسيما بعد أن تطور النقد الحديث في مجالات عديدة متكاملة جعلت النظرة النقدية كألوان الطيف تأخذ من كل شيء ما تحتاج إليه فتنتفع بالدراسات النفسية والاجتماعية والاخلاقية والدينية واللغوية والذوقية الجمالية الخ .

وبتقدم الدراسات اللغوية الحديثة في القرنين الأخيرين وتشعبها وامتداد أطرافها أصبحت النظرة اللغوية إلى الأدب ربما حلت من المشكلات النقدية ما كان منذ قليل بحاجة إلى حقائق علم النفس

أو علم الاجتماع أو غيرهما . وما ظنك بهذه الدراسات إذا كان من عدتها ما يعرف باسم علم اللغة النفسي Psycholinguistics وعلم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics وعلم الأساليب Stylestics أفما تزال وهذا شأنها وتلك أبعادها قاصرة عن العطاء في مجال النقد الأدبي ، ثم إن علينا أن ننظر في تكوين الرسالة التي يتلقاها المتذوق من الأدب فهل نراها إلا بناء لغوياً يشتمل على مضمون مركب من وظائف لغوية ونزعات نفسية ورموز اجتماعية وومضات جمالية الخ . وهل يمكن لنا إذا تجاهلنا البناء اللغوي والوظائف اللغوية أن نصل إلى فهم صحيح لما عدا ذلك من النزعات والرموز والومضات ؟ إن النص الأدبي كالجسم الإنساني لا يتصف بالجمال إلا إذا تحققت له الصحة ، ولا يكون المنظر الجميل للجسم العليل . ومن هنا حقّ لنا أن نتوقع عطاءً لغوياً في مجال النقد يبدأ من أصوات النص فيمر بمقاطعه وصيغ كلماته ومعاني مفرداته وعلاقاتها في السياق وتركيب جمله وأسلوب أدائه وتناسب عناصره وملاءمته لظروف استعماله كل ذلك قبل أن نعير الإنتباه للنزعات والنزغات والإشارات والايحاءات والرموز والومضات وما قد يرد على بالك مما عدا ذلك . وإذا كانت الصورة الزيتية مؤلفة من الأصباغ وهي مادية محسوسة يمكن لها بانسجام تجاورها وتكاملها أن تولد الإحساس بالجمال فإن أصباغ الأديب إنما هي اللغة ومن ثم كان على الصورة الزيتية والنص أن يبدآ بداية حسية لينتهيا نهاية فنية إبداعية .

علينا الآن أن نلتمس الكشف عن عطاء الدراسات اللغوية في حقل النقد الأدبي وأن نوضح للقارىء الكريم قيمة هذا العطاء وغناءه في هذا الحقل . واللغة كما قد يعلم القارىء « بنية » . ومعنى أنها بنية أنها نظام تتكامل عناصر تكوينه تكاملاً يجعل البنية جامعة مانعة فأما أنها

جامعة فذلك كونها « لا تفتقر » إلى شيء من خارجها لتستعين به على أداء وظيفتها الكبرى وهي الاتصال فالعربية مثلا غانية عما عداها من اللغات إذ لها اصواتها وأقسام كلمها ونظام صيغها الصرفية ومعاني هذه الصيغ ولها أصولها وزوائدها ونظام اشتقاقها وعلاقات سياقها وقرائن أبوابها وأزمنة أفعالها وحقولها المعجمية التي تتمثل بها ثقافة مجتمعها وهلم جرا . فليس باللغة العربية حاجة الى أصوات أجنبية مثل P و V وليست بحاجة إلى قسم جديد من كلم مثل adverb مثلاً وليست تتسع لصيغ صرفية جديدة أو وسائل جديدة لصياغة المفردات كأن تعتمد على الالصاق affexation وهكذا . ومعنى أنها مانعة أنها ترفض كل هذه العناصر الدخيلة على طرق تركيبها « فلا تقبل » أداة تعريف غير أل ولا ضميراً غير ضمائرها ولا قاعدة نحوية غير قواعدها إلخ . وحاصل ذلك أن كونها جامعة معناه أنها « لا تفتقر » كما أن معنى كونها مانعة أنها « لا تقبل » . فإذا إتفقنا على أنها لا تفتقر ولا تقبل فقد عرفنا كونها بنية .

واللغة نظام أكبر مؤلف من أنظمة فرعية كنظام الأصوات ونظام المقاطع ونظام النبر ونظام الصيغ ونظام الاشتقاق ونظام أقسام الكلم ونظام النحو إلخ فمثلها كمثل الجسم الإنساني الذي يمثل نظاماً حيوياً ذا وظيفة كبرى هي « تحقق الحياة » ولكنه مؤلف من أنظمة فرعية منها النظام « أو الجهاز » الهضمي والإفرازي والدوري والتنفسي الخ وفي كلتا الحالتين (حالة اللغة وحالة الجسم الإنساني) تتكامل الأنظمة الفرعية فيفتقر كل منها إلى أداء النظام الآخر لوظيفته ولو بطل عمل أحد الأنظمة لاستحال على النظام الأكبر أن يحقق وظيفته التي قام من أجلها وهي « الإتصال » بالنسبة للغة و « دوام الحياة » بالنسبة للجسم الإنساني .

وإنما دعانا إلى هذا النوع من التقديم للموضوع أننا نريد أن نبني موضوع المقال على طرح ما يعطيه كل نظام فرعي على حدة للنقد الأدبي لأن نسبة العطاء إلى الأنظمة الفرعية سيمنح عرض الموضوع نوعا من التنظيم قد لا يتحقق له إذا نسبنا كل شيء إلى اللغة في عمومها . هذا من جهة ومن جهة أخرى أن نسبة العطاء إلى الأنظمة الفرعية سيلقي ضوءاً كاشفاً على دور الدراسات العربية القديمة في حقل النقد ويظهر تطور النقد العربي القديم بخطوات تنسجم مع تاريخ ظهور فروع هذه الدراسات بمعنى أن النقد في البداية كان نحوي الطابع وأنه إستظل بعد ذلك بظل دراسة الإعجاز القرآني ثم تطور إلى الطابع الجمالي الذوقي ثم أصبح صناعة ذات قواعد مضبوطة قلما تتيح للمرء مغامرة ذوقية فردية وأصبحت هذه الصناعة ذات شواهد كشواهد النحو تبرر القاعدة ولا تشحذ الملكة .

وقبل أن ندخل في إختبار كل نظام من أنظمة اللغة لنظهر عطاءه للنقد الأدبي يجدر بنا أن نشير إلى قضية غاية في الأهمية من حيث تتصل بحرية الأديب وإلتزامه ، ذلك أن اللغة عرفية يحرسها المجتمع ويغار عليها فلا يسمح فيها بالتشويه أو التحريف أو الحرية الفردية . وللمجتمع مع غيرته على لغته عقوبات يفرضها على من ينتهكونها من الأفراد منها عدم الفهم ومنها السخرية ومنها الرفض والإحتجاج والإتهام بالشذوذ والمروق والنزق والحماقة ومنها الكف عن التعامل وتجنب الصحبة وعدم الإصهار إلخ ولكن الأديب أديب بالإبداع والابتكار وهو يبدع فعلاً ويبتكر باللغة وفي اللغة . أما إبداعه باللغة أي بواسطتها فأمر هو موضع القبول والتسليم ولكن التساؤل يدور حول إبداعه في اللغة ما طبيعته فهل يحق للأديب أن يبتدع في اللغة صوتاً أو أداةً أو كلمة أو ضميراً أو صيغةً صرفية

أو تركيباً لم يسبق إليه ؟ وهل يجوز له أن يجمع بين المتنافيين فيصف الضمير أو يجعله مضافاً أو يحذف دون دليل على المحذوف . وهل يقبل منه أن يرتكب بعض المفارقات المعجمية فيسند إلى اسم غير ما هو له فيقول مثلاً « مات الحجر » أو « فرح الخشب » ؟ وهل يغضي الناقد عن ترخص الأديب في قرائن المعنى كالإعراب والمطابقة والربط والرتبة والتضام الخ وهل للأديب أن يخالف قواعد صياغة المفردات فيقول مثلا : « مديون » بدل « مدين » و « بنّاي » بدل « بنّاء » و « وِعدة » بدل « عدة » ؟ وإذا فعل شيئاً من ذلك فما موقف الناقد من هذا الأديب ؟ إن من الصعوبة بمكان أن نسوق جواباً شاملاً لكل ما تقدم إما إيجاباً وإما نفياً لأن كل مفارقة لجادة الصواب من الأنواع المتقدمة تتطلب نظرة خاصة وجواباً خاصاً كما يتوقف حسنها وقبحها على ظروف إرتكابها بحيث تعد خطأ في بعض الظروف ورخصة مقبولة في بعضها الآخر وتحتسب خطأ من أديب وإبداعاً من أديب آخر قد يكون أكثر من الأول مهارة في التعبير وخبرة بطرق الأداء اللغوي . وهكذا يكون التزام الأديب أو حريته في مجال الاستعمال اللغوي أمراً نسبياً لا تجزىء فيه إجابة واحدة في جميع الظروف والأحوال .

ندخل بعد هذا فيما نحن بصدده وهو عطاء الدراسات اللغوية للنقد الأدبي . ومن المعلوم أن فروع الدراسات اللغوية تتعدد بتعدد لأنظمة اللغوية وتتدرج بتدرجها بحيث نرى دراسة الأصوات تمثل الخطوة الأولى في هذه الدراسات لأنها تتناول صغريات وحدات التحليل اللغوى من الأصوات والوحدات الصوتية والمقاطع الخ ثم تليها دراسة الصرف وهي تتناول مباني المفردات ثم النحو وهو يتناول العلاقات في التركيب وهناك الدلالة التي تشمل دلالة المفردات (في المعاجم) ودراسة الدلالة الاجتماعية للتركيب بكل ما يحيط به من المقام الذي حدث فيه الإتصال

اللغوي . ثم هناك أيضاً دراسة الأساليب اللغوية وما يتعلق بها من اعتبارات نفسية واجتماعية . دعنا من ثم نعرض عطاء كل فرع من هذه الفروع للنقد الأدبي .

لقد كشفت الدراسات الصوتية المعاصرة الشيء الكثير عن دور الأصوات اللغوية في مجالي صحة النص وجماله . فأما في مجال الصحة فقد اتضحت من خلال هذه الدراسات صلة الصوت بالفروق القائمة بين المفردات من حيث المعنى ومن ثم أصبح « الاستبدال » في عرف المحدثين أو « المعاقبة » التي عرفها النحاة العرب وسيلة من وسائل الكشف عن الوحدات الصوتية التي تعين على التفريق بين المعاني[1] فالفروق بين « ساح » و « صاح » وبين « من » و « نال » وكذلك بين « قال » و « قاد » أو « قال » و « قيل » فروق صوتية أدت أولاً إلى معرفة أن السين والصاد وحدتان مختلفتان وكذلك الميم والنون ومثلهما اللام والدال وكذلك ألف المد وياؤه . وعرفنا من هذه الدراسات كيف نفرق في الفهم بين « الصوت » و « الوحدة الصوتية »[2] وأنه إذا جاز لوحدتين صوتيتين في بعض الحالات أن يشتركا في مخرج واحد فإن هناك من الحلول ما يمكننا من نسبة الصوت المنطوق في هذا المخرج إلى احداهما . فإذا كانت النون في « ينبغي » تنطق كما تنطق الميم (أي في مخرج الميم) فإننا سنعلم من موقع الصوت (وهو موقع نون المطاوعة) أنه ينتمي إلى النون لا إلى الميم وإذا كان الصوت الشبيه به في « عنبر » ينطق في مخرج الميم أيضا فإننا سنعلم من جمع الكلمة جمع تكسير على « عنابر » أن الجمع رد الصوت إلى أصله أو بعبارة أخرى إلى مخرجه الذي ينسبه إليه نظام اللغة ويقال مثل ذلك أيضا في « أنبوبة » و « أنابيب » ولكن ذلك قد يصعب في الكلمات العامية مثل

« إنبابة » (ضاحية من ضواحي القاهرة) إذ لا سبيل إلى التحقق مما إذا كان أصلها الميم أو النون إلا من خلال ما نعرفه من طرق تأليف حروف الكلمة الواحدة من كراهية توالي المثلين أو المتقاربين . وما دامت الميم والباء من مخرج واحد فأغلب الظن أن اسم هذه الضاحبة بالنون . والذي نسعى إلى إيضاحه هنا أن الدراسات الصوتية تضع هذا النوع من النظر في متناول يد الناقد كما تضع بين يدية أموراً أخرى كالتي نسوقها فيما يلي .

لعل أكبر اتجاه شامل يصنعه علم الأصوات اللغوية في خدمة النقد الأدبي هو ما يسميه النحاة العرب « طلب الخفة » ويسميه علم اللغة الحديث Economy of effort وهذا الإتجاه العام الشامل ربما شمل العديد من الظواهر الموقعية التي تسعى اللغة من خلالها إلى تيسير النطق[٣] على المتكلم وقد تضطر صور الإستعمال الميسّر إلى العدول عن أصل أو كسر قاعدة بقاعدة أخرى فمن أمثلة العدول عن الأصل بقاعدة ما نراه في الإدغام حين يتوالى الأصلان كما في « أردتم » إذ نجد الدال والتاء (وهما أصلان) يخرجان من مخرج واحد فيكون تحقيق النطق بهما ثقيلاً فيسعى الاستعمال إلى العدول عن أصل الدال إلى إدغامها في التاء حتى يصبح الصوتان معاً كأنهما تاء مشددة وذلك بحسب قاعدة إدغام المثلين والمتقاربين .

ومن العدول عن الأصل بقاعدة أيضاً ظواهر الإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف والمناسبة وعدم ظهور الحركة للثقل في الإعراب وكل ذلك إجراءات صوتية تحكمها قواعد تنتمي إلى المبدأ العام المسمى « طلب الخفة »[٤] . أما العدول عن قاعدة بقاعدة أخرى فيتضح في ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين طلبا للخفة . ذلك أننا لو نظرنا

مثلا إلى فعل الأمر في جملة مثل « اكتب الدرس » لوجدنا القاعدة الأصلية تحكم لفعل الأمر بالبناء على السكون ولكن في توالي الباء الساكنة في آخر الفعل واللام الساكنة التالية لها في النطق ثقلاً يدعو إلى طلب الخفة ومن هنا يسعى الإستعمال إلى هذه الخفة بكسر الباء بحسب قاعدة تسمى قاعدة التخلص من التقاء الساكنين . وهذا إجراء صوتي يساق في خدمة النظرة النقدية إلى النص ليكون من إجراءات نقد الصحة لا نقد الجمال .

ومن ظواهر طلب الخفة رصد الضوابط التي تضبط توالي الأصوات في تأليف الكلمات المفردة وهي الظاهرة التي تسمى « حسن التأليف » أو ما يسمى في الدراسات الحديثة Euphony . وقد عنى بدراسة هذه الظاهرة إبن دريد صاحب الجمهرة من القدماء ثم اثنان من أكابر علماء مصر هما الشيخان بهاء الدين السبكي صاحب عروس الأفراح وجلال الدين السيوطي صاحب المزهر وإن تمثلت عناية ثانيهما في النقل والتعليق على ما قاله الأول في عروس الأفراح وهو شرح على المفتاح للسكاكي .

يقول السيوطي في المزهر (١١٥) : « اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت . لأنك إذا إستعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الزلاقة كلفته جرساً واحداً وحركات مختلفة . ألا ترى أنك لو ألفت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن لَوُجدَتْ الهمزة تتحول هاء في بعض اللغات لقربها منها نحو قولهم في «أم والله» : «هم والله» وقالوا في «أراق» « هراق » ولَوُجِدَتْ الهاء في بعض الألسنة تتحول . وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن التأليف » . « وأعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام

ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك على ألسنتهم »[٥] .

وزاد السبكي على ذلك ما رواه عنه السيوطي (المزهر ١١٥) من أن الكلمة إذا كانت ثلاثية فتراكيبها اثنا عشر : وقد قسم المخارج إلى ثلاث مجموعات : العليا والوسطى والدنيا وجاء بالإثنى عشر تركيباً على النحو التالي :

	فاء الكلمة	عينها	لامها	المثال
١	ــ المخرج الأعلى	الأوسط	الأدنى	ع د ب
٢	ــ الأعلى	الأدنى	الأوسط	ع ر د (لعله ع ب د)
٣	ــ الأعلى	الأدنى	الاعلى	ع م ه
٤	ــ الأعلى	الأوسط	الأعلى	ع ل ن
٥	ــ الأدنى	الأوسط	الأعلى	ب د ع
٦	ــ الأدنى	الأعلى	الأوسط	ب ع د
٧	ــ الأدنى	الأعلى	الأدنى	ف ع م
٨	ــ الأدنى	الأوسط	الأدنى	ف د م
٩	ــ الأوسط	الأعلى	الأدنى	د ع م
١٠	ــ الأوسط	الأدنى	الأعلى	د م ع
١١	ــ الأوسط	الأعلى	الأوسط	ن ع ل
١٢	ــ الأوسط	الأدنى	الأوسط	ن م ل

ثم يقول إن أحسن هذه التراكيب الأول فالعاشر فالسادس وأما الخامس والتاسع فهما سيان في الاستعمال وإن كان القياس يقتضي أن يكون أرجحهما التاسع وأقل الجميع استعمالاً السادس .

وبصرف النظر عما لاحظته على هذه الخطة في كتابي اللغة العربية

معناها ومبناها (٢٦٩) فإن هذا يعد نموذجاً للتفكير في ظاهرة « حسن التأليف »[٦] ولعل ذلك نفسه يمكن إستعماله في دراسة المعاظلة أو تنافر الحروف cacophony التي تعد أيضاً من مباحث الدراسات اللغوية التي انتقلت إلى النقاد فدخلت في نظرهم إلى نقد النصوص الأدبية نقداً لغوياً .

وهذا المبدأ الصوتي ذاته هو الذي يسود في إختيار الكلمة الشعرية المفردة وسلاسة الكلمات المتجاورة . وقديماً أطرى الناس شعر البحتري . قالوا إنه خفيف على اللسان عند إلقائه وعلى الأذن عند سماعه وردوا ذلك إلى حسن إنتقائه للكلمات وحسن رصفه للتراكيب كما ردوه إلى جمال أخيلته وحسن توليده « للمعاني » وعاب القدماء على أبي تمام إسرافه في البديع حتى جعلوا شعره كالعروس التي تنوء بحليها وعلى المتنبي اختيار كلمات مثل « الجرشى » ورأوا شعر عدى بن زيد لينا ونسبوا إلى زهير من التنقيح ما دعا إليه ما لاحظوه من سهولة ألفاظه وحسنها وميزوا في غزل العذريين جرساً صوتياً خاصاً حمل إلى قراء هذا الشعر ما عدوه بساطة وصدقاً وإذا كان القدماء قد فطنوا إلى ما للأصوات من قيمة في الحكم على الشعر فإن ذلك كان منهم إعترافاً بدور الدراسة اللغوية في النقد أو إرهاصاً بهذا الاعتراف .

والذي يقال عن السلاسة يصدق أيضا على جرس صوتي آخر هو الجزالة ، وكما كانت السلاسة صفة لشعر البحتري ربما كانت الجزالة صفة لشعر المتنبي وهو شعر صاخب متين البنية اللغوية تكاد تسمع صياحه حتى في صمت صفحات الديوان إذ يبصره الأعمى ويسمعه الأصم ويسهر الناس من جرائه ويختصمون على أن القدماء وإن سهروا واختصموا من جراء هذه الظواهر في الأدب لم يكادوا يصنعون لها

المصطلحات المضبوطة وإنما غلفوا فهمهم لها بطائفة من المجازات والتخيلات أشاروا بها إلى وجود الظواهر ولم يحددوا مفاهيمها فقالوا : حسن الديباجة طلى العبارة متين النسج قوي الأسر رقيق الحاشية له ماء ورونق .[٧] ولكن الدراسات اللغوية الحديثة ربما ادلت بدلوها في هذا الشأن فتكلمت عن ظواهر محددة كتقارب الأبعاد بين كل مقطعين وقع عليهما النبر مما يأتي بإيقاع منتظم للكلام (وهو غير الوزن طبعا) وكاختيار الكلمات في ضوء طول المقاطع وقصرها بحيث تنسجم الكلمة المختارة بحكم تركيبها المقطعي مع نوع الغرض الذي سيقت من أجله وإن كان ذلك محدود الاستعمال في اللغة العربية نظراً لتقارب طول البنية المقطعية فيها ولأن المقطع العربي الطويل بنوعية (كالمقطع الأول من « طامة » ومثل كلمة « قبل » و « بعد » ساكنتى الآخر) لا يبلغ طول بعض المقاطع في اللغات الأخرى .

ومن ظواهر طلب الخفة التي يستحق أن يشار إليها في الكلام عن عطاء الدراسات اللغوية للنقد ظاهرة المناسبة الصوتية[٨] ومن امثلتها حركة ضمير الغيبة وإشباع ضمير الغائب المفرد والجوار والاتباع وغير ذلك مما يجده القارىء في كتابي : اللغة العربية معناها ومبناها فالملاحظ أن الهاء في ضمير الغيبه تضم إذا سبقها فتحة أو ضمة أو ساكن غير الياء نحو لهُ وكتابهُ ومنهُ ولكنها تكسر إذا سبقها كسرة أو ياء ساكنة نحو : بِهِ وعليهِ وكذلك لهُمْ وكتابهُم ومنهُم ولكن بهِم وعليهِم وكذلك يخضع الإشباع وعدمه لحركة ضمير المفرد الغائب لقاعدة . فإذا جاوره سكون قصرت حركته وإذا لم يجاوره السكون أشبع ويبدو ذلك في لهُ وبهِ وعليهِ وهذا في الكلام العادي أما في الشعر فالأمر يخضع لوزن الشعر فإذا دعا الوزن إلى الإشباع أشبع الضمير أيا ما كان ما قبله أو بعده والعكس

صحيح . بل إن ذلك يصدق على ألف ضمير الغائبة أيضاً في الشعر .
ومن المناسبة الإتباع نحو حيص بيص وشذر مذر وعطشان نطشان ونحو ذلك مما لا يبرر ثانية الكلمتين فيه إلا إرادة الوصول إلى المناسبة الصوتية وربما كان من قبيل ذلك ما نجده في الحديث الشريف من قوله ﷺ « ارجعن مأزورات (بدل موزورات أي مذنبات) غير مأجورات » .
كما أن من المناسبة ما أطلق النحويون عليه اسم « إعراب الجوار » نحو « جحر ضب خرب » بالجر في « خرب » والقراءة التي تجر فيها كلمة خضر في قوله تعالى : ﴿ عاليهم ثياب سندس خضر ﴾ . ومن المناسبة أيضاً إنسجام حركة همزة الوصل وحركة عين الفعل في الأمر نحو « اضرب » و « انظر » . وهلم جرا . وكل ذلك ينتمي إلى نقد صحة النص أولا .

تلك كانت ظواهر طلب الخفة . ولكن ثمة ظواهر صوتية أخرى لاسعى فيها إلى الخفة ومع ذلك يلجأ الأدب الى تحميلها شيئاً من رسالته الفنية . ومن هذه الظواهر ما يسميه العرب حكاية الصوت للمعنى(٩) ويعرف منذ العصر الإغريقي باسم onomatopoea ، كما أن منها القافية الشعرية وبعض المحسنات اللفظية ومنها كذلك حسن إلقاء الشعر أو النص الأدبي بصفة عامة . والمقصود بحكاية الصوت للمعنى أن يكون في جرس الصوت ما يذكر بالمقصود بالكلمة وقد ضربوا المثل لذلك بالتكرار الذي في إخراج نطق الراء في كلمة « خرير » وأنه يذكر بخرير الماء وبالاحتكاك والرخاوة في نطق الخاء وأنه يذكر بفحيح الأفعى كما أن رخاوة الفاء تذكر بخفيف الشجر فكل من الراء والخاء والفاء تحمل في جرسها ما يوحي بمعنى الكلمة التي هي فيها ومن ذلك أيضاً ما توحي به القيمة الصوتية الحلفية والأمامية ومع ان هذه الظاهرة ليست مطردة في أية لغة في هذا العالم وجدنا الرمزيين الفرنسيين يدعون إلى أن تحل هذه

العلاقة الطبيعية بين الكلمة ومعناها محل العلاقة العرفية التي تسجلها المعاجم وبهذا يجعلون الكلمة كالنغمة الموسيقية توحي بجرسها بدلاً من أن تدل بمعناها الذي تعارف عليه المجتمع . أما فيما عدا هذا الموقف المتطرف من قبل الرمزيين فإن للأدباء مواقف من هذه الظاهرة تنتفع بها ولا تقننها .

والقافية الشعرية من الظواهر الصوتية التي يعتمد عليها النقد الأدبي ولها أصولها وقواعدها التي تجعلها من قبيل الدراسات اللغوية قبل أن تتخذ موضوعاً نقدياً . ولعل السبب الذي يحول بينها وبين أن تكون من النقد أن النقد لا يقعّد له وانما ينتفع بالدراسات ذوات القواعد ومنها الدراسات اللغوية دون شك . وليس معنى كون القافية خاضعة للقاعدة أن الشاعر ليس حراً في تخطيطها . بل على العكس من ذلك يمكن للشاعر أن يكون حراً في ترتيب أنماطها فيجعل قصائده عمودية أو رباعيات أو موشحات أو غير ذلك ولكنه بعد أن يضع خطة القصيدة عليه أن يلتزم القافية على الصورة التي اختارها . وبالشروط التي حددها له استعمال الشعر وتقاليده .

ومن الظواهر الصوتية التي تدخل في النقد الأدبي كل ما تتفق فيه الأصوات وتتعدد المعاني فيدخل في ذلك التضاد والمشترك اللفظي والجناس التام والجناس الناقص والتورية وأسلوب الحكم والاستخدام[١٠]. وهكذا يكون الجانب الصوتي للغة منبعاً ثرًّا لتيار النقد الأدبي وربما كان ذلك كذلك لأن اللغة في أساسها منطوقة فمادتها الأولية هي الأصوات وأن الكتابة حدث تاريخي طرأ على الاستعمال اللغوي المنطوق فلم يكن أكثر من بديل رديء للكلام المسموع .

ننتقل إذاً من إستعمال المادة الصوتية في النقد الأدبي إلى ما يمكن

أن يقدمه النظام النحوي للغة من عون للناقد . وإذا كنا قد نسبنا بعض الأبواب التقليدية في الصرف إلى الجانب الصوتي في اللغة مثل الإعلال والابدال والنقل والقلب والحذف وحركة ضمير الغائب وإشباعه الخ فإن الذي يبقى لنا في الصرف أبواب أخرى مثل أقسام الكلم والجمود والاشتقاق والتجرد والزيادة وصيغ المشتقات وإسناد الأفعال ونحو ذلك . ولكل من هذه الأبواب مواقعه في الاستعمال بمعنى أن السياق النحوي يتطلب (بالنسبة لأقسام الكلم) مثلاً أن يكون الفاعل ونائبه اسمين وأن يسبقهما فعل ويتطلب (بالنسبة للجمود والاشتقاق مثلاً) أن يكون الحال مشتقة والتمييز جامداً ويتطلب (بالنسبة للتجرد والزيادة) أن يكون لكل زيادة في المعنى زيادة على الأصول الثلاثة مناسبة لها فالسين والتاء للطلب والنون الساكنة للمطاوعة وحروف المضارعة للمضارعة وهكذا . ويتطلب (بالنسبة للصيغ مثلاً) أن يكون المفعول المطلق مصدرا من مادة الفعل وأن يكون المفعول لأجله مصدراً من غير مادة الفعل وهلم جرا . ويتطلب (بالنسبة لإسناد الأفعال) أن يكون للفعل صورة مع كل ضمير وأن يظهر الضمير حيناً ويستتر حيناً آخر الخ[11].

كل هذه المطالب تدخل في النحو تحت ما يسمى قرينة البنية أو قرينة المبني الصرفي وكثيراً ما يوضع ذلك في كتب النحو على صورة شروط للأبواب النحوية كأن يقال : « من شروط الفاعل أن يسبقه فعل مبني للمعلوم ومن شروط نائبه أن يبني الفعل معه للمجهول) . ولكن النحو لا يقوم على قرينة البنية فقط وإنما يعتمد على قرائن أخرى أيضا مثل الإعراب والمطابقة والربط والرتبة والتضام والأداة والنغمة في الكلام المنطوق . وهذه القرائن تدل متضافرة متعاونة على المعنى النحوي فلا تستقل واحدة منها أيا كانت بهذه الدلالة لأن استقلال قرينة واحدة

بالدلالة على المعنى يتحدى الإنتباه الإنساني ومن ثم تتعاون القرائن على بيان المعنى (أن تخفي إحداها فتعّوض إحداها الأخرى) فمثل القرائن النحوية في ذلك مثل الأعراض المتعددة للعلة الواحدة إذ لا يكتفي الطبيب بدرجة الحرارة ليحدد المرض وإنما يعمل على أن يضم الى درجة الحرارة قرائن أخرى فيكشف بالسماعة وقد ينظر في العينين ويطلب إلى المريض أن يفتح فمه ثم يعرض مريضه على جهاز الأشعة ويجري بعض التحليلات الخ . . الخ . . فكل قرينة من هذه على حدة لا تدل بالقطع على شيء معين ولكنها إذا انضمت إليها صاحباتها كانت الدلالة أيسر للفهم حتى لتوشك أن تكون قطعية .

وإذا كان المقصود بقرينة الإعراب معروفاً فإن المقصود بالمطابقة الشركة في أحد المعاني العامة الآتية :

التكلم وفرعيه ـــ الإفراد وفرعيه ـــ التعريف والتنكير ـــ التذكير والتأنيث ـــ تم في الإعراب فإذا تحققت الشركة في بعض هذه المعاني لكلمتين دل ذلك على إنتماء إحداهما للأخرى وبهذا تعين المطابقة على الكشف عن بعض المعاني . أما المقصود بالربط فإحكام العلاقة بين أطراف التركيب سواء أكان هذا التركيب من متعاطفين أم مستثنى منه ومستثنى أم من شرط وجزاء أم كان من ذي جواب وجوابه الخ . . ويكون الربط بعود الضمير وباسم الاشارة وإعادة الذكر وإعادة المعنى أو بأل أو بحرف الجواب أو الأدوات الداخلة على الجمل أو الحروف الداخلة على المفردات كحرف الجر وحرف العطف وهلم جرا . والمعنى بدون هذه الروابط عرضة للبس أو للبطلان . والمقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبتها كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة فإذا كان هذا الموقع ثابتاً سميت الرتبة محفوظة وإذا كان الموقع عرضة للتغير

سميت غير محفوظه . فالمحفوظة كرتبة الموصول من صلته وحرف العطف من المعطوف وحرف الجر من المجرور والمضاف من المضاف إليه وغير المحفوظة كرتبة المفعول من فعله ومن الفاعل ورتبة المبتدأ من الخبر وهكذا . والمقصود بالتضام تلازم الكلمتين واختصاص إحداهما بالأخرى أو تنافيهما بحيث إذا وردت إحداهما لم ترد معها الأخرى أو صلاحيتهما للورود معاً ولعدمه فحروف الجر تلازم الأسماء وتتنافى مع الأفعال فلا تدخل عليها وأدوات الشرط تدخل على الأفعال وهكذا ، وهذه العبارة الأخيرة تفسر لنا كيف تعد الأداة قرينة على ما تدخل عليه بمعنى أنه إذا ذكرت الأداة توقع السامع أن يجد معها ما تختص بالدخول عليه . أما النغمة فلا تكون إلا في الكلام المنطوق فقط لأن الكتابة لا تمثل تنغيم الجملة ومعنى كون النغمة قرينة أن كل معنى من معاني الأساليب النحوية له ما يناسبه من التنغيم بحيث نستطيع بالنغمة أن نعرف ما إذا كانت جملة مثل « ما هذا ؟ » إستفهاماً على بابه أو إستفهاماً للإنكار والإحتجاج .

ولسائل أن يسأل ما للنقد الأدبي ولهذه القرائن النحوية وهل يمكن للمعاني الأدبية المجنحة أن تخضع لكزازة الصنعة النحوية ؟ الجواب على ذلك متعدد الجوانب . فأول ذلك ما سبقت الإشارة إليه من أن النقد إما نقد صحة وإما نقد جمال والكلام في هذه القرائن من قبيل النوع الأول . والثاني أن هذه القرائن مناط وضوح المعنى وأمن اللبس وأنه قد يطرأ على أنماط اللغة ما يحول بينها وبين الوصول إلى هذه الغاية . والثالث أن تضافر هذه القرائن قد يجعل إحداها غير ضرورية لأن المعنى واضح بغيرها من أخواتها وأن الفصحاء من السلف ربما ترخصوا في القرينة التي أغنى غيرها عنها . والرابع أن كل قرينة من القرائن النحوية قد تهيأ لها استخدام فني من نوع ما سواء في النصوص الأدبية القديمة أو الحديثة .

فمن حيث البنية استعمل الأدباء النقل والتضمين ومن حيث الإعراب استعملوا المناسبة أو الجوار ومن حيث إلمطابقة الالتفات والتعميم والتغليب ومن حيث الربط ربطوا بالوصف المقترن بأل ومن حيث الرتبة التقديم ومن حيث التضام الفصل والاعتراض والحذف ومن حيث الأداة الحذف والتضمين أيضاً . ولاشك أن التضمين والمناسبة والالتفات والتعميم والتغليب والربط بالوصف والتقديم والفصل والاعتراض والحذف كلها من الوسائل الأسلوبية الأدبية المبنية على الاستعمال الفني للقرائن النحوية كما سيتضح بعد قليل .

دعنا إذاً نتناول هذه الجوانب الأربعة للإجابة بالإيضاح واحداً واحداً قبل أن نتخطى ذلك إلى النقاط الأخرى من المقال :

أما أن النقد ذو شقين ينصرف أحدهما إلى الصحة والثاني إلى الجمال فإن أول هذين الشقين هو موضوع هذا المقال . ذلك لأن صلة اللغة بالنقد الأدبي تنصب في معظمها على صحة النص وهذا الجانب الأعظم من اللغة هو الجانب العرفي الاجتماعي غير الفردي ثم لا يبقى من اللغة بعد ذلك ما يتجه إلى الإعتبارات الجمالية إلا جانب الإختيار الفردي لمفرده دون أختها ولأسلوب دون أسلوب إذا كان كلا الأسلوبين يتمتع بالصحة اللغوية فقد يختار الأديب للدعاء تركيباً خبرياً نحو « بارك الله فيك » أو « سألت الله لك البركة » أو إنشائيا نحو « اللهم بارك في فلان » أو « فليبارك الله في فلان » وقد يختار للإنكار صورة الاستفهام نحو « ماهذا ؟ ! » أو صورة التمني نحو « ليتك تكف عن هذا الإزعاج ! » أو صورة التركيب الخبري نحو « وددت أن أستريح من هذا الإزعاج » وكل ذلك صحيح من الناحية النحوية ولكن الاختيار الفردي بين تركيب وتركيب هو في الواقع مبني على أسس فنية شخصية فردية

لا عرفية ولا إجتماعية .

ننتقل بعد ذلك إلى الجانب الثاني من الجوانب الأربعة المتقدمة وهو أن القرائن النحوية مناط وضوح المعنى وأمن اللبس وأن طرق التركيب أقل من عدد العلاقات النحوية ومن ثم يصبح من الضروري لطريقة التركيب الواحدة أن تصلح للتعبير عن أكثر من علاقة ومن هنا تصبح الفرصة سانحة للبس أن يتسرب إلى المعنى . واللبس هو تعدد احتمالات المعنى دون قرينة تعين أحد الاحتمالات أو ترجحه . وليس أخطر على الأدب من هذا اللبس إلا أن تقصد التعمية قصداً فيكون اللبس مطلباً أدبياً . وإذا قال النحوي إن في الجملة إعرابين فهذا كقوله إن في الجملة لبسا يحول دون وضوح المعنى . وفيما يلي أمثلة للتراكيب المعرضة للبس :

١ ــ صلاحية المصدر للإضافة إلى فاعله أو إلى مفعوله : فإذا قلت لرجل : « أنت أولى بالإنصاف » فلا يدري إن كان أولى بأن ينصف غيره أو بأن ينصفه غيره ومن هنا كان المثل الذي يقول : « ضرب الحبيب كأكل الزبيب » ملبساً وكان من المزاح أن تقول لصديق دعوته إلى الطعام الحاضر : « لا تؤاخذنا لهذا الطعام المتواضع فأنت تستحق الذبح » .

٢ ــ صلاحية التركيب الخبري للدعاء كما سبق منذ قليل .

٣ ــ صلاحية حرف الجر للتعلق بعده عناصر في الجملة الواحدة نحو :

(أ) اشتريت مزرعة لزيد : الجار والمجرور يصلح للتعلق بالفعل أو بمحذوف صفة لمزرعة .

(ب) استشهد المجاهد في سبيل وطنه : الجار والمجرور يصلح

للتعلق بالفعل أو باسم الفاعل .

٤ ـ صلاحية أكثر من عنصر في الجملة أن يكون صاحب الحال نحو :

تركته مقتنعا برأيه ؟

٥ ـ صلاحية المعطوف بعد التركيب الإضافي للعطف على المضاف أو المضاف إليه نحو :

ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو ؟

٦ ـ صلاحية الظرف المتصرف أن يكون غير ظرف كأن يكون مفعولاً به كما في التركيب التالي :

أحببت يوم الجمعة . .

٧ ـ صلاحية النعت بعد التركيب الإضافي لكل من المتضايفين نحو :

دار الكتب المصرية (هل المصرية هي الدار أو الكتب ؟) .

٨ ـ صلاحية الضمير أن يعود على أكثر من عنصر في الجملة نحو :

(أ) رجا التلميذ الأستاذ أن يقرأ الدرس .

(ب) أخبر محمد صديقة أن أباه قادم .

٩ ـ تعدد المعنى الوظيفي للأداة والصيغة نحو « ما أسعدك بسماع هذا الخبر » إذ يصلح ذلك للاستفهام والتعجب .

١٠ ـ إحتمالات حرف الجر المحذوف نحو « رغب زيد أن يغني » فلا يدري إن كان رغب « في » أو « عن » أن يغني .

١١ ـ إحتمالات معنى الكلمة المفردة كما في « رأيت النزوح عن البلد » فلا يدري ما إذا كان معنى « رأيت » بصرياً أو ظنياً أو حلمياً .

١٢ ــ تشابه الاستئناف ومقول القول نحو « لا تصدق قوله إنه لا يستطيع لك شيئا » .

١٣ ــ تشابه التابع والخبر نحو « هذا الأمر المرجو » فالمعنى يحتمل « هذا هو الأمر المرجو » كما يحتمل « هذا الأمر هو المرجو » ويحتمل أيضاً أن كل ذلك المذكور مبتدأ بحاجة إلى خبر .

١٤ ــ صلاحية الكلمة لعلاقتين نحويتين في الجملة نحو « إن زيداً نفسه أصاب » فهل نعد النفس توكيداً لزيد أو مفعولاً مقدماً لأصاب ؟

١٥ ــ إحتمالات معنى الصيغة نحو « إنما أردت القيام لا القعود » فهل القيام والقعود مصيدران أو هما جمع قائم وقاعد . وكذلك « رأيت جمعهم قليلاً » فهل المعنى قليلين أو مرات قليلة ؟

لا يمكن للنقد الأدبي أن يتجاهل ظاهرة خطيره كظاهرة « خوف اللبس » هذه ولا يمكن الكشف عن هذه الظاهرة ولا الاحتراس منها إلا بواسطة اللغة وما ترصده من القرائن للعمل على وضوح المعنى وهذه القرائن المقالية هي عطاء اللغة للنقد كما أن القرائن الحالية عطاء التراث الثقافي والاجتماعي له . ولقد يتفاضل الأدباء في الوعي بمواطن اللبس ومن ثم تجنب الوقوع فيه فيكون ذلك أحد مداخل النقد إلى مباشرة إختصاصه . ولقد يوجد اللبس لدى المبرزين من كبار الأدباء لا يسلم فيه واحد منهم وإن بالغ في التوقي غير أن القرآن وهو أسمى نص عربي يرصد من القرائن الحالية التي تتمثل في أسباب النزول من القرائن المقالية التي تتمثل في تراكيب النص وفي الآيات التي تفسر آيات أخرى ما يحول بين اللبس وبين سياقه الكريم وفي دراسة هذه الظاهرة في القرآن[١٢] وجدت عشرات الأمثلة لتراكيب من قبيل ما قدمنا منذ قليل وقد رصد القرآن لها من القرائن ما أزال منها اللبس . ولولا

خوف الإطالة لأوردت الكثير من هذه الأمثلة ولكن لا بأس بإيراد مثالين أو ثلاثة منها .

١ ـ تعد إحتمالات معاني الكلمة :

(أ) بدا = ظهر أو سكن البادية .

قال تعالى : ﴿ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ﴾ (بمعنى ظهر) .

وقال تعالى : ﴿ وإن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادون في الأعراب ﴾ (سكن البادية) .

(ب) رأي = بصرية ، ظنية ، حلمية :

قال تعالى : ﴿ فلما تراءت الفئتان نكص على عقبيه وقال إني بريء منكم إني أرى ما لا ترون إني أخاف الله ﴾ (ظنية) .

وقال تعالى : ﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأى العين ﴾ (بصرية) .

وقال تعالى : ﴿ إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف . . يأيها الملأ أفتوني في رؤياي ﴾ (حلمية) .

٢ ـ الإستفهام أم التعجب ؟

قال تعالى : ﴿ وما أعجلك عن قومك يا موسى قال هم أولاء على أثري وعجلت إليك رب لترضى ﴾ الجواب قرينة إرادة الاستفهام .

٣ ـ تعدد إحتمالات العطف .

قال تعالى : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم ﴾ لا يمنع

مانع نحوي من عطف الملائكة وأولو العلم على لفظ الجلالة فيكونوا شهوداً معه أو على ضميره « هو » فيكونوا آلهة معه (تعالى الله عن ذلك) والقرينة على المعنى الأول أمران :

الأول : الحال المفردة « قائماً بالقسط » .

ثانيا : قوله بعد ذلك مباشرة : « لا إله إلا هو » .

هذا هو القرآن وهذا هو إعجازه وأين أدباء البشر من هذا الإعجاز الإلهي ؟ !

وأما الجانب الثالث من جوانب صلة قرائن النحو بالنقد الأدبي فهو أن تضافر القرائن على بيان المعنى الواحد ربما جعل إحداها زائدة غير ضرورية ومن ثم تصبح عرضة للترخص[١٣] . وبيان ذلك أننا إذا أردنا أن نحدد القرائن التي تجعل الفاعل فاعلاً في نحو « جاء الربيع » لوجدناها كما يلي :

١ ــ أن الربيع اسم ولو لم يكن اسماً ما كان فاعلاً وهذه قرينة البنية .
٢ ــ أنه مرفوع وهذه قرينة الإعراب .
٣ ــ أنه تقدمه فعل وهذه قرينة الرتبة .
٤ ــ أن الفعل المتقدم مبني للمعلوم وهذه قرينة البنية مرة أخرى .
٥ ــ أن الربيع فَعَل المجيء أو قام به المجيء أي تحقق بواسطته وذلك هو الإسناد .

هذه خمس قرائن عرف الفاعل بواسطتها وقد يحدث أُحياناً أن يعرف الفاعل بدون إحداها فلو قلنا « أكل الغلام التفاحة» أو « خرق الثوب المسمار » لما عجز السامع حتى مع نصب الغلام والمسمار أن يفهم الآكل من المأكول والخارق من المخروق ومن هنا روى

الرواة عن العرب الأولين أنهم رفعوا الثوب ونصبوا المسمار في التركيب السابق .

إذا كان الأمر كذلك فما موقف النقد الأدبي من نحو قول امرىء القيس :

كأن ثبيراً في عرانين وبلـــــه كبير أنـــاس في بجادٍ مزمّـــلِ

يجر صفة المرفوع . وقول الفرزدق :

وعض زمـــــان يا بن مروان لم يدع من المال إلا سحتاً أو مجلـــفُ

برفع ما عطف على المنصوب ؟

وقول الكميت :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلـــعب ؟

مع حذف همزة الاستفهام من أو ذو الشيب يلعب ؟ وكذلك حذفها من قول عمر بن أبي ربيعة

أبرزوهـــا مثـــل المهـــاة تهادى بين خمس كواعب أتـــــراب
ثم قالـــــوا : تحبها ؟ قلت بهرا عدد النجـــم والحصى والتـــراب

بل ماذا يقول النقد الأدبي في ما لا حصر له من الأمثلة على هذه الرخص النحوية التي ذهب النحاة في تأويلها كل مذهب ونسبوا بعضها إلى القلة أو الندرة أو الشذوذ أو أنها لغة قوم بأعيانهم .

بقي الجانب الرابع من جوانب الصلة بين قرائن النحو وبين النقد الأدبي وهو جانب الاستعمال الفني لهذه القرائن . ويمكن لبيان هذا الجانب أن نشير إلى المقصود بالاستعمال الفني المذكور . إن النحاة العرب يستعملون مصطلح « الأصل » ويقصدون به أحد معنيين :

أصل الوضع وأصل القياس . ولا شك في أن الفرق بين هذين الأصلين هام جداً لأن أصل الوضع مجرد تجريداً ذهنياً فلا ينطق ولكن أصل القياس مستعمل منطوق . وإذا كان أصل الوضع يهم الباحث صاحب المنهج فإن أصل القياس يهم المعلم والمتكلم بل يهم الطفل الذي يقيس كلامه على نمط ما يسمعه ممن حوله . وأصل الوضع قد يستصحب فيطابقه العنصر المستعمل كما في « ضرب » وقد يعدل عنه بقاعدة فرعية كما في الإدغام والإعلال والإبدال الخ . أما أصل القياس فهو المستصحب والمعدول كلاهما عند اتخاذهما نماذج يقاس عليها فنحن نقيس على « اضرب » (فعل أمر) كما نقيس على « قِ » (فعل أمر من وقى) ونجعل كلاً منهما أصلاً مقيساً عليه . فما علاقة ذلك بالاستعمال الفني للقرائن النحوية ؟

إن الذي يقاس على أصل القياس مطابقاً له منسوجاً على منواله هو ما نودّ أن نطلق عليه : « الاستعمال الأصولي » لأنه ملتزم بأصل القياس ، ولكن هناك استعمالاً معدولاً به عن هذا القياس نحب أن نسميه : « الاستعمال العدولي » وهذا هو الاستعمال الفني المقصود من حيث هو تصرف أدبي يخالف القياس النحوي . ومعنى ذلك أن الاستعمال الأصولي التزام والاستعمال العدولي حرية ويمكن لهذه الحرية أن تكون في نطاق كل قرينة على حدة على نحو ما يلي :

١ ــ قرينة البنية :

يعدل بالبنية إلى الاستعمال الفني بواسطة تضمينها معنى بنية أخرى كتضمين الجامد معنى المشتق والمتعدي معنى اللازم وعكسه وكنيابة حروف الجر بعضها عن بعض ونقل الأسماء المتصرفة إلى الظرفية وهلم جرا . وفي كل ذلك عدول بالبنية الصرفية عن أصلها تبعاً لمطالب

العبارة لا مطالب القاعدة .

٢ ــ **الإعراب** :

وكذلك يكون العدول عن أصل الإعراب لسبب فني كالمناسبة الصوتية التي يسمونها إعراب الجوار وكمناسبة القافية أو الوزن وكصرف غير المنصرف وعكسه ولادخل لمطالب النحو في هذا العدول وإنما المقصود بذلك هو الوصول إلى شكل فني مقبول ولو على حساب القاعدة .

٣ ــ **المطابقة** : وللمطابقة محاورها الآتية :

(أ) المحور الشخصي (التكلم والخطاب والغيبة) .
(ب) المحور العددي (الإفراد والتثنية والجمع) .
(جـ) المحور التعييني (التعريف والتنكير) .
(د) المحور النوعي (التذكير والتأنيث) .
(هـ) وقد تلزم المطابقة في الإعراب في بعض الأبواب .

والسؤال الوارد هنا يدور حول كيفية الاستعمال العدولي (الفني) لهذه المحاور . والجواب أن العدول الفني عن المحور الشخصي يكون بما يسمى الالتفات . وهو ظاهرة ذات شيوع في تقاليد الأدب العربي وفي أسلوب النص القرآني كذلك . وهذه الظاهرة (الالتفات) أوسع من مجرد تغيير الخطاب الى غيبة أو نحو ذلك ، إذ يمكن للالتفات أن يكون اجتماعياً لا يتمثل في تغيير الشخص من مخاطب إلى غائب مثلاً بل إنه ليبقى ضمير الخطاب على حاله وتتغير ذات المخاطب . ومثال ذلك ما يلي :

يخاطب الله تعالى بني إسرائيل فيطلب منهم أن يذكروا أموراً بعينها فيكون الضمير لجمع المخاطب ثم يظل الضمير لجمع المخاطب كما هو

ولكن الخطاب يلتفت للمسلمين فالالتفات إجتماعي فقط وسياق الآيات كما يلي :

﴿ يا بني إسرائيل اذكروا ﴾ :

١ ــ نعمتي التي أنعمت عليكم .
٢ ــ وأني فضلتكم على العالمين .
٣ ــ وإذ نجيناكم سن آل فرعون .
٤ ــ وإذ فرقنا بكم البحر .
٥ ــ وإذ واعدنا موسى .
٦ ــ وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان .
٧ ــ وإذ قال موسى لقومهَ يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم .
٨ ــ وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك .
٩ ــ وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية .
١٠ ــ وإذ استسقى موسى .
١١ ــ وإذ قلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد .
١٢ ــ وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور .
١٣ ــ وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة .

ثم يلتفت النص إلى جماعة مخاطبين آخرين هم المسلمون فيقول :

﴿ أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون ﴾ .

فلا تغير في صورة الضمير ولكن الالتفات إجتماعي فقط .

أما الالتفات بتغيير صورة الضمير فمنه :

﴿ ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم ﴾ .

لاحظ الفرق بين « يروا » و « لكم » (انتقال من الغيبة إلى الخطاب والكلام في الحالين إلى كفار مكة) وكذلك ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ﴾ .

والعدول عن المحور الثاني يتم بالإلتفات أيضاً نحو ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات . . ﴾ ويكون كذلك بالكلام عن المفرد بضمير الجمع للتعظيم سواء في حالة التكلم أو الخطاب .

أما التعريف والتنكير وهو المحور الثالث فالعدول به إنما يكون بإعطاء التنكير وظيفة الدلالة على التعميم وهو وسيلة من وسائل التأثير الأدبي ويمكنك أن تقرأ الآيات الآتية وتتدبر القيمة العظيمة للتنكير :

١ ـــ ﴿ ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فتزِلَّ قدم بعد ثبوتها ﴾ .
٢ ـــ ﴿ وتعيها أذن واعية ﴾ .
٣ ـــ ﴿ وذكر به أن تبسل نفس بما كسبت ﴾ .
٤ ـــ ﴿ علمت نفس ما أحضرت ﴾ .
٥ ـــ ﴿ أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ﴾ .
٦ ـــ ﴿ ولتنظر نفس ما قدمت لغد ﴾ .
٧ ـــ ﴿ أم على قلوب أقفالها ﴾ .
٨ ـــ ﴿ من قبل أن نطمس وجوهاً فنردها على أدبارها ﴾ .

والعدول في حالة التذكير والتأنيث يكون بالإلتفات أيضاً نحو

﴿ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً ﴾ ومما يسمونه التغليب نحو ﴿ إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً ﴾ . وكذلك ﴿ فلما أثقلت دعوا الله ربهما ﴾ . .

٤ ـــ الربط :

أما الاستعمال العدولي في الربط فمنه عود الضمير على غير مرجع وهو أيضا من وسائل التعميم كأن تبدأ الكلام بقولك « قالوا » أو « زعموا . . » وليس القائلون معروفين ولا الزاعمون مذكورين من قبل ويكثر ذلك حين يكون المرجع معلوماً بالضرورة نحو ﴿ حتى إذا بلغت الحلقوم ﴾ وقوله تعالى ﴿ ما ترك على ظهرها من دابة ﴾ . ومن الاستعمال العدولي للربط الربط بالموصول وذلك كثير جداً في القرآن الكريم نحو : ﴿ ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين ﴾ . أي « لقالوا » وكذلك ﴿ وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله ﴾ أي وقعدوا وكذلك ﴿ قال إن فيها لوطاً قالوا نحن أعلم بمن فيها ﴾ أي أعلم به ومنه الربط بالصفة مع أل الموصولة نحو ﴿ قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ﴾ ومنه الربط بما تأويله الموصول نحو ﴿ وإن نقضوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر ﴾ أي الذين يأتم بهم الكفار أي قاتلوهم وكذلك ﴿ الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان ﴾ أي قاتلوا الموالين للشيطان أي قاتلوهم .

٥ ـــ الرتبة :

ننتقل بعد هذا إلى الاستعمال العدولي لقرينة الرتبة وقد علمنا أن

الرتبة إما محفوظة أو غير محفوظة أما المحفوظة فلا يمكن تشويشها بل يعد هذا التشويش من المخالفات الأدبية بل النحوية وإلا فماذا ترى في بيت شعر يقول :

ألا يا نخلـــــة في ذات عرق علـــــيك ورحمةالله السلام

إذ يتقدم المعطوف على المعطوف عليه . ولقد حافظ الأدباء من جهة والبلاغيون والناظرون في الأساليب على البعد عن الكلام في الرتب المحفوظة وجعلوا دراساتهم جميعاً تتجه إلى الرتبة غير المحفوظة وفي هذا الإطار كان كلامهم عن الاستعمال العدولي في صورة دراستهم لظاهرة التقديم والتأخير وأثرها مع المعاني الأدبية فربطوا هذه الظاهرة بالحالة النفسية للمتكلم حيناً وللسامع حيناً آخر وللموقف الذي تم فيه الاتصال حيناً ثالثاً وهذه الظاهرة شائعة في غير العربية من اللغات وتسمى في الدراسات الحديثة Foregrounding .

٦ ـــ التضام :

وأما الاستعمال العدولي لقرينة التضام فيتمثل في أمور منها : الحذف ـــ الفصل ـــ الاعتراض الإحالة ـــ المفارقة . ولقد ذكرنا منذ قليل أن المقصود بالتضام إما أن يكون تلازم العنصرين اللغويين أو تنافيهما أو تواردهما فإذا عرفنا ذلك فإن الحذف إنما يكون لأحد المتلازمين كحذف أحد ركني الجملة إذ لا يستغني أحدهما عن الآخر أو كحذف ما يتطلبه التركيب كحذف الرابط أو حذف المفعول أو الصفة أو الموصوف الخ . والفصل إنما يكون أيضاً بين المتلازمين أو ما يتطلب التركيب وصله من العناصر اللغوية فالأول كالفصل بين « إنّ » واسمها بخبرها الظرف أو الجار والمجرور نحو « إن في السويداء رجالاً » والثاني كحذف حرف العطف فيما بين الجمل نحو : ربنا ـــ

هؤلاء الذين أغوينا ــ أغويناهم كما غوينا ــ تبرأنا اليك ــ ما كانوا إيانا يعبدون » وكذلك : « سبحانك ــ ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق ــ إن كنت قلته فقد علمته ــ تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ــ إنك أنت علام الغيوب ــ ما قلت لهم إلا ما أمرتني به » فهذان نوعان من الفصل لكل منهما قيمته الأدبية . وإذا كان الفصل يتم بواسطة العنصر المفرد بين المتلازمين أو حذف ما يربط الجملتين فإن الاعتراض يتم بواسطة الجملة لا بالمفرد وقد يكون المفرد الفاصل أولا يكون عنصراً من عناصر الجملة تغيرت رتبته ولكن جملة الاعتراض أجنبية تماماً عن محيطها في جميع الحالات . أما الإحالة ففرع على التنافي النحوي أو المعجمي فمن الإحالة النحوية دخول حرف الجر على الفعل أو حرف الجزم على الاسم أو وقوع هل في موقع الفعل فلا يقال مثلاً : « هل زيد عمراً » أو وقوع اللازم موقع المتعدي فلا يقال « جلس زيد عمراً » ومن الإحالة النحوية تشويش رتبة عناصر الجملة كأن تقول في « جلس زيد على الكرسي » مثلاً « زيد على جلس الكرسي » أما الإحالة المعجمية فأن يصح بناء الجملة ويفسد معناها نحو « جلس الكرسي على زيد » فالبنية النحوية للجملة سليمة حتى ليمكن إعرابها وأما معناها ففاسد وفيه إحالة من حيث لا يسند الجلوس إلى الكرسي ولا يتعدى إلى زيد . والفرق بين هذا وبين الرخصة النحوية كما في « خرق الثوبُ المسمار » واضح دون شك فليس يغني هنا أن نقول من الواضح مثلاً من الذي جلس على ماذا ففي الجملة رخصة نحوية وإنما يأتى عدم غناء ذلك من وجهين : الأول أن الرخصة من حق الفصحاء أما ارتكابها الآن فيسمى « الخطأ » والثاني أن العلاقة في هذه الجملة أكثر تعقيداً منها في الجملة الأخرى فليس الأمر هو علاقة الفعل بالفاعل والمفعول وإنما أضيف إلى ذلك عنصر جديد هو علاقة حرف الجر وهي لا يمكن تجاهلها . أضف

إلى ذلك أن الأمر ليس إهداراً لقرينة نحوية كقرينة الرتبة مثلاً وإنما فيها مخالفة للرتبة (بالنسبة لحرف الجر) وللتضام (بالنسبة له أيضا) وللإعراب (بالنسبة للكرسي وزيد) ولا يمكن الترخص في ثلاث قرائن مرة واحدة . ذلك ما يتصل بالإحالة . أما المفارقة فإنها فرع على التوارد وهو المفهوم الثالث من مفاهيم التضام . ويأتي الكلام فيها من جهة الكلام في المناسبة المعجمية بين كلمة وأخرى دون كلمة ثالثة . فليس من المناسبة المعجمية أن يقال « صرخ اللون » لأن الصراخ يسند في الحقيقة إلى كائن حيّ ذي حنجرة تصدر منها الأصوات بدرجات تتراوح بين الصراخ والهمس ولكننا مع ذلك يمكن أن نقول « هذا لون صارخ » بواسطة تغيير نوع العلاقة بين « اللون » و « صارخ » من علاقة عرفية معجمية إلى علاقة فنية وسيكون للكلام في هذه النقطة بقية بعد قليل .

ومجمل القول في ذلك أن نصيب النقد الأدبي من النحو أمران :

(أ) نقد صحة النص على مستوى الاستعمال الأصولي .

(ب) نقد أسلوب النص على مستوى الاستعمال العدولي .

بهذا ينتهي الكلام في علاقة النحو بالنقد الأدبي .

أما علاقة الكلمة بالنقد الأدبي فتتعدى نقد الصحة لتتناول معه نقد الجمال . لقد كنا حتى الآن ننظر فيما يتصل بالعناصر التحليلية مما دون الكلمة كالصوت والمقطع والقرينة الخ وكل واحد من هذه العناصر لا يصلح للإفراد ولا يدل على معنى مفرد ولذلك يعد ظاهرة في غيره ؛ اما الكلمة فهي صالحة للإفراد وتدل على معنى مفرد ومن ثم يكون لها وجود مستقل . وكان لابد لهذا الوجود المستقل أن يؤهلها لعلاج خاص خارج إطار النحو فنشأ لعلاجها مجالان من مجالات النظر اللغوي في

التراث العربي أحدهما المعجم لدراسة معناها الأصلي العرفي والثاني البيان للنظر في معناها المجازي الفني وكان لكل من هذين المجالين عطاؤه للنقد الأدبي . ومع أننا خصصنا بالذكر نوعين من المعاني هما الأصلي والمجازي، نجد أن الأولى بالنظر ليس هو نوع المعنى بل نوع العلاقة بين الكلمة ومعناها لأن النظر في أنواع العلاقة ربما كشف لنا عن أمور لا يتاح لنا أن نتبينها من خلال تقسيم موروث للمعنى إلى أصلي ومجازي . والعلاقة بين الكلمة ومعناها يمكن أن تكون واحدة من العلاقات الآتية :

(أ) العرفية .

(ب) الطبيعية .

(جـ) الذهنية

(هـ) الفنية .

العلاقة العرفية بين الكلمة ومعناها علاقة اجتماعية بمعنى أن المجتمع هو الذي عقدها وهو الذي يحرسها ويحول دون عبث الأفراد بها فليس لأحد أن يسمى الكرسي كتاباً ثم يفلت من العقوبات الاجتماعية التي أولها عدم فهم ما يقول وربما لا يكون آخرها اتهامه بالشذوذ عن المجتمع وأنه شخص غير سويّ لا تحسن مخالطته ولا التعامل معه . وهذه العلاقة العرفية هي علاقة الكلمة بمعناها الأصلي وهي تسمح للكلمة حال إفرادها فقط أن يتعدد معناها ويكون عرضة للاحتمال ومن هنا يرصد المعجم للكلمة المفردة عدداً من المعاني لا يزعم أن واحداً منها أولى بها من بقيتها إلا أن توضع الكلمة في سياق جملة فيتعين لها واحد من هذه المعاني ومن هنا قيمة الشواهد في المعجم إذ تسوق الكلمة في بيئاتها الاستعمالية الحقيقية فيتعين لها في كل جملة معنى من معانيها المتعددة. والنقد الأدبي شديد الحساسية بالنسبة إلى طريقة اختيار أحد معانى

الكلمة دون غيره من معانيها وإختيار الكلمة ذاتها دون غيرها لمعنى يتطلبها .

ولقد سبقت الإشارة إلى العلاقة الطبيعية بين الكلمة ومعناها وقلنا إن هذه العلاقة ملحوظة في الظاهرة التي كان الإغريق يسمونها onomatopoea والتي يسميها اللغويون العرب حكاية الصوت للمعنى وضربنا أمثلة لها بكلمات مثل : خرير ـ فحيح ـ حفيف ـ قط ـ قطع ـ قدّ ـ قصّ ـ خضم ـ قضم الخ . أما النقد الأدبي فإنه ينظر من خلال هذه العلاقة إلى الكلمات الشعرية التي فيها حسن ائتلاف الحروف واحتمال الإيحاء بالمعنى وعدم التنافر اللفظي بينها وبين بيئتها من الكلام . هذا وللعلاقة الطبيعية بين الكلمة ومعناها إمكانات عظيمة في مجال الإيحاءات الشعرية إذ يمكن للكلمة أن تعد مؤثراً سمعياً كالنغمة الموسيقية وقد ذهب البعض في هذا الاتجاه إلى حد إهمال النظر إلى العلاقة العرفية من إجل حسن الانتفاع بالعلاقة الطبيعية . وتختلف اتجاهات المدارس النقدية في هذا المجال .

وتمنحنا العلاقة الذهنية بين الكلمة ومعناها عدة اتجاهات ذات خطر في النقد الأدبي منها لازم المعنى أو المعنى اللزومي والمعنى الاستدعائي بفروعه المختلفة وحتى ما يسمونه التلميح والإيهام والمعنى العكسي أو مفهوم المخالفة كما يسميه الأصوليون . فالمعنى البعيد الذي نجده في الكناية أو في التورية معنى لزومي يأتي بانتقالات ذهنية قد تتعدد كثيراً كالذي لاحظه البيانيون في « فلان كثير الرماد » أي « كريم » إذ قالوا : يلزم من كثرة الرماد كثرة الإحراق ويلزم من ذلك كثرة الطبخ ويلزم منها كثرة الآكلين ويلزم منها كثرة الضيفان ويلزم منها الكرم . فهذه الانتقالات الذهنية لزم بعضها من بعض بواسطة العلاقة الذهنية بين

الكلمة ومعناها ومن هذه العلاقة الذهنية مفهوم المخالفة الذي يترتب على الجملة الشرطية مثلاً نحو « من تأنّى نال ما تمنى » فذلك يعطينا بمفهوم المخالفة معنى لم يحدث التعبير عنه صراحة وهو « ومن لم يتأن لم ينل ما يتمنى » . ويجد النقد الأدبي في هذا النوع من العلاقة الذهنية مجالاً خصباً للمفاضلة بين نص ونص أو بين أديب وأديب . وحين قال المتنبي : « أقومه البيض أم آباؤه الصيد » كان يقول بالعلاقة الذهنية : « لا قومه بيض ولا آباؤه صيد » ومن العلاقات الذهنية بين الكلمة ومعناها علاقات المجاز المرسل وهي الغائية (السبب والمسبب) والكمية (الكل والبعض) والزمان (ما كان وما يكون) والمكان (الحال والمحل) وهي معروفة فلا داعي لإطالة القول فيها .

أما العلاقة الفنية بين الكلمة ومدلولها فأشهر ما يندرج تحتها علاقة المشابهة والتضاد فأما المشابهة فهي المحور الذي يدور حوله المجاز اللغوي وأساليب التشبيه في الأدب العربي والمعروف أن المجاز اللغوي مصطلح يشمل أنواع الاستعارات وهو عندئذ تشبيه حذف أحد طرفيه . ولما كانت القاعدة العامة في الاستعمال العربي تنص على أنه « لا حذف إلا بدليل » أصبح من الضروري لفهم هذا الحذف أن تقوم قرينة عليه أي دليل يدل على عدم إرادة المعنى الأصلي . أو بعبارة أخرى يدل على إطراح العلاقة العرفية للكلمة وإحلال علاقة فنية (هي التشبيه) محلها فإذا قلنا فلان « يقتل الوقت بالعبث » فإن العلاقة التي بين « يقتل » و « الوقت » علاقة فنية فقط والذي يمنعها أن تكون علاقة عرفية أن الوقت ليس كائناً حياً فيصح له القتل أو بعبارة أخرى إن هناك مفارقة معجمية بين الكلمتين من نوع ما في « تثاءب الجبل » . ومعنى أن تكون العلاقة بين الكلمتين فنية غير عرفية أن إحداهما (وهي في مثالنا

هذا « يقتل ») قد حلت محل الكلمة الملائمة من الناحية العرفية لأن نقع هذا الموقع وهي كلمة « يمضي » . ولاشك أن النقد الأدبي يرحب بهذا الاستبدال لما تحمله كلمة « يقتل » من دلالات تخلو منها كلمة « يمضي» . وأما التضاد (وهو الوجه الآخر من وجوه العلاقة الفنية) فإننا نلحظه في المحسنات اللفظية كالمقابلة والطباق وهما على الرغم من نسبتهما إلى مجرد تحسين النص الأدبي يحملان من الدلالة ما لا سبيل إلى الغض من شأنه .

عند هذه النقطة ندخل في بيان إهتمامات النقد الأدبي على مستوى الجملة . لقد شهد التراث العربي محاولة جادة دلت أوضح دلالة على أن الجملة ليست مجال اهتمام النحو فقط وإنما هي ذات قيمة (حتى عند تحليلها نحوياً) في مجال الكشف عن الفروق الدلالية والومضات الجمالية وهما من مطالب النقد الأدبي . أقصد بهذه المحاولة كتاب دلائل الإعجاز للعلامة عبد القاهر الجرجاني الذي لم يكد يمل في كتابة هذا من ترديد التركيب النحوي يحمل جرثومة المعنى الجميل وأن التصرف في القرائن لفظية كانت أم معنوية يتخطى في وظيفته مجال الوضوح إلى مجالي الجمال فتراه يلفت نظر القارىء إلى القيمة الجمالية لظواهر لفظية كالتعريف أو التنكير أو التقديم أو التأخير أو الفصل أو الوصول أو الالتفات أو الاعتراض أو غير ذلك من تصريف القرائن اللفظية في الكلام وهو ما سبق أن سميناه الاستعمال العدولي .

على أن القرائن في الكلام ليست من نوع واحد ؛ فهناك :

١ ــ القرائن اللفظية التي سبق الكلام عنها .
٢ ــ القرائن المعنوية التي هي أصول الوظائف النحرية على نحو ما يكون فهم معنى الإسناد هو الأصل الذي يمكن على أساسه

الحكم بالإفادة وتكون التعدية أصل المفعول به والمصاحبة أصل المفعول معه الخ . (انظر كتابي : اللغة العربي معناها ومبناها) .

٣ ــ القرائن الحالية (كأنواع الانفعالات وتقطيبات الوجه وطريقة الأداء الصوتي والإشارات) .

٤ ــ القرائن الخارجية وهي ما يسمونه context of Situation أو الظروف التي صاحبت إنتاج النص ومنها أسباب نزول الآيات القرآنية وذكر الظروف التي قيلت من أجلها الخطبة أو القصيدة .

ولا غنى للنقد الأدبي عن معرفة كل هذه القرائن بل إن النقد الأدبي في واقع الأمر يتخطى هذا المجال الضيق من القرائن المتصلة بالنص إلى مجال أوسع من الظروف المحيطة بالأديب وتأدبه كله من هنا يستعين النقد الأدبي بعلوم مساعدة كعلمي النفس والاجتماع فيجعل حقائق كل علم منهما قرائن تختلف من حيث النوع عن القرائن السابقة من جهه أن دلالة القرائن السابقة مباشرة ولكن دلاله حقائق هذين العلمين تحليلية إذ لا يمكن الوصول بواسطتها الى النتائج إلا من طريقة المنهج النقدي .

بقي لنا أن نتكلم عن قيمة الأسلوب في النقد الأدبي ويسعى الأديب إلى الوصول بأسلوبه إلى غايتين لاغنى له عن إحداهما لأن كلاً منهما دعامة يقوم عليها الأدب ولا يقبل إلا إذا تحقق له القيام عليها :

١ ــ الوضوح لأن للأديب رسالة اتصالية يريد إبلاغها لسامعه وقارئه وينبغي لهذه الرسالة أن تكون واضحة لا تتطلب كثيراً من التأمل يذهب بأثرها الاتصالي وتأثيرها الفني وآية ذلك ما نلاحظه مع اعترافنا بسمو الشعر الجاهلي من أن اضطرارنا إلى

التأمل في معانيه، وطلب معاني مفرداته يؤخر التأثر به عن لحظة قراءته ويذهب به تماماً والمثل الآخر هو الفرق بين شاعرين كالبحتري والمتنبي وكلاهما راسخ القدم في الفن الشعري . وليس وضوح الأدب يتعارض مع ما قد يضعه الأديب لنفسه من غرض التعمية إذ ينبغي لهذا الغرض نفسه أن يكون واضحاً وأن يعرف السامع أو القارىء أن الأديب يرمي إلى جعل كلامه ملبساً ليصل من وراء اللبس إلى أثر أدبي معين .

٢ ـــ مخاطبة الذوق الفني للسامع أو القارىء بقصد استنباط المشاركة الوجدانية لأي منهما . وفي سبيل الوصول إلى هذه الغاية لابد للأديب من أن يجند كل قدراته اللغوية في جميع النواحي التي سبق الكلام فيها بدءاً بالأصوات وانتهاء بالجمل . . وربما صح في هذه المناسبة أن نشير إلى اختيار الكلمات المناسبة ذوات الجرس والتأثير الموسيقي التي تناسب موقعها من اللفظ وقسطها من المعنى ومستواها من الأداء علمياً كان الأسلوب أم أدبياً أم فنياً أو سوقياً وحقيقياً كان أم مجازياً أم تحسينياً لفظياً . وكذلك نشير إلى صحة التركيب وتنوعه بحيث لا يلتزم نمطاً واحداً كما التزم نص الميثاق بإيراد « إنّ » في بداية كل جملة تقريبا . ذلك أن المعنى الواحد يمكن أن يعبر عنه بطرق متعددة يختلف كل منها عما عداه من حيث ترتيب المفردات في الجملة فتختلف ظلال المعنى باختلاف هذا الترتيب وعلى الأديب أن ينتقي التركيب والترتيب الصحيحين وعلى النقد الأدبي أن يقول لم كان هذا التركيب دون غيره أكثر ملاءمة للمطلوب . فإذا أردنا أن نضرب مثلاً لذلك فإن من المناسب أن نتصور جملة تشتمل على العناصر الآتية :

(أ) نفي .
(ب) نكرة .
(جـ) حدث .
(د) تتمة الحدث (شبه جملة) .
(هـ) صفة للنكرة (شبه جملة) .

فإذا أردنا أن نعبر بهذه العناصر عما يسمح به ترتيبها في الكلام وجدنا الآتي :

أولاً : نفي النكرة :

(أ) لاشيء يدعو إلى العجب كهذا .
(ب) لاشيء كهذا يدعو إلى العجب (جملة ملبسة) .

ثانياً : نفي الحدث :

(جـ) لا يدعو شيء إلى العجب كهذا .
(د) لا يدعو إلى العجب شيء كهذا (جملة ملبسة) .
(هـ) لايدعو كهذا شيء إلى العجب (جملة مؤكدة) .
(و) لايدعو شيء كهذا إلى العجب (جملة ملبسة) .

ثالثاً : النسخ بالنفي :

(ز) ليس يدعو شيء إلى العجب كهذا .
(ح) ليس يدعو إلى العجب شيء كهذا (جملة ملبسة) .
(ط) ليس شيء يدعو إلى العجب كهذا .
(ى) ليس شيء يدعو كهذا إلى العجب .
(ك) ليس شيء كهذا يدعو إلى العجب (جملة ملبسة) .

(ل) ليس كهذا شيء يدعو إلى العجب (جملة مؤكدة) .

رابعاً : نفي الخبر :

(م) شيء كهذا لايدعو إلى العجب .

ولعل سر اللبس يكمن في أن مجيء « كهذا » بعد النكرة يجعل وصف النكرة أمراً وارداً حتى عندما تكون النكرة مطلوبة من قبل « لا » النافية للجنس أما حين يكون « كهذا » تالياً للفعل أيّاً كان فواضح عندئذ أنه مقدم من تأخير والتقديم ذو وظيفة في التأكيد لا تنكر .

ثم هنالك الدلالات الشخصية والاجتماعية للأسلوب فقد تكون لغة الأسلوب مترفعة منعالية تخفي وراءها دوافع شخصية لصاحبها تدفعه إلى الإعلان عن ثقافة من نوع خاص وقد تكون بسيطة ميسرة تنم عن شخصية المعلم في تكوين صاحبها أي أن من العلماء من يعرض العلم بأسلوب العالم ومنهم من يعرضه بأسلوب المعلم والفرق واضح . وأما من الناحية الاجتماعية فليس أشهر من الأساليب الطائفية في الأداء اللغوي كلاماً كان أم كتابة فأولاد البلد عندنا يستعملون في أغلب كلامهم كلمات مما يستعمله المثقفون ولكنهم يختلفون عن المثقفين من حيث تنغيم الجملة وكميات الحركات والمدود ثم ما يختص به كلامهم من مفردات مثل « اللحلوح » وعبارات مسكوكه مثل « ماذا و إلا » أو « من غير مؤاخذه » وللكتاب العموميين أسلوبهم ولعمد الريف أسلوبهم في الإبلاغ عن الحوادث وهناك أسلوب المحامين والأطباء والمهندسين والأزهريين وقراء القرآن وغير ذلك من الطوائف المختلفة . وإذا ظفر النقد الأدبي بنص مسرحي يشتمل على إحدى هذه اللهجات فلابد أن يحاسب حساباً لغوياً أولاً لأن الجانب اللغوي من هذا النص ذو دلالات قد تمتد إلى ما وراء الاعتبارات اللغوية الخالصة .

وبعد ؛ فهذا موضوع يغري بالاستطراد ولست أحب أن أقع في حبائل هذا الإغراء فالذي يمكن أن يقال هنا كثير ولكن المساحة محدودة والمشاغل كثيرة وصبر القارىء ذو حدود ، غير أن الفرصة ربما سنحت للعودة إلى هذا الموضوع في المستقبل . أرجو ذلك والله الموفق .

المراجـــع :

١ ــ أنظر مناهج البحث في اللغة ، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان .

٢ ــ المرجعان السابقان .

٣ ــ اللغة العربية معناها ومبناها .

٤ ــ المرجع نفسه .

٥ ــ المزهر للسيوطي .

٦ ــ اللغة العربية معناها ومبناها .

٧ ــ اقرأ للقاضي الجرجاني (الموازنة) ولقدامة بن جعفر (نقد النثر وكذلك نقد الشعر) .

٨ ــ اللغة العربية معناها ومبناها .

٩ ــ انظر كتاب الأصول لتمام حسان (القسم الخاص بالبلاغة) .

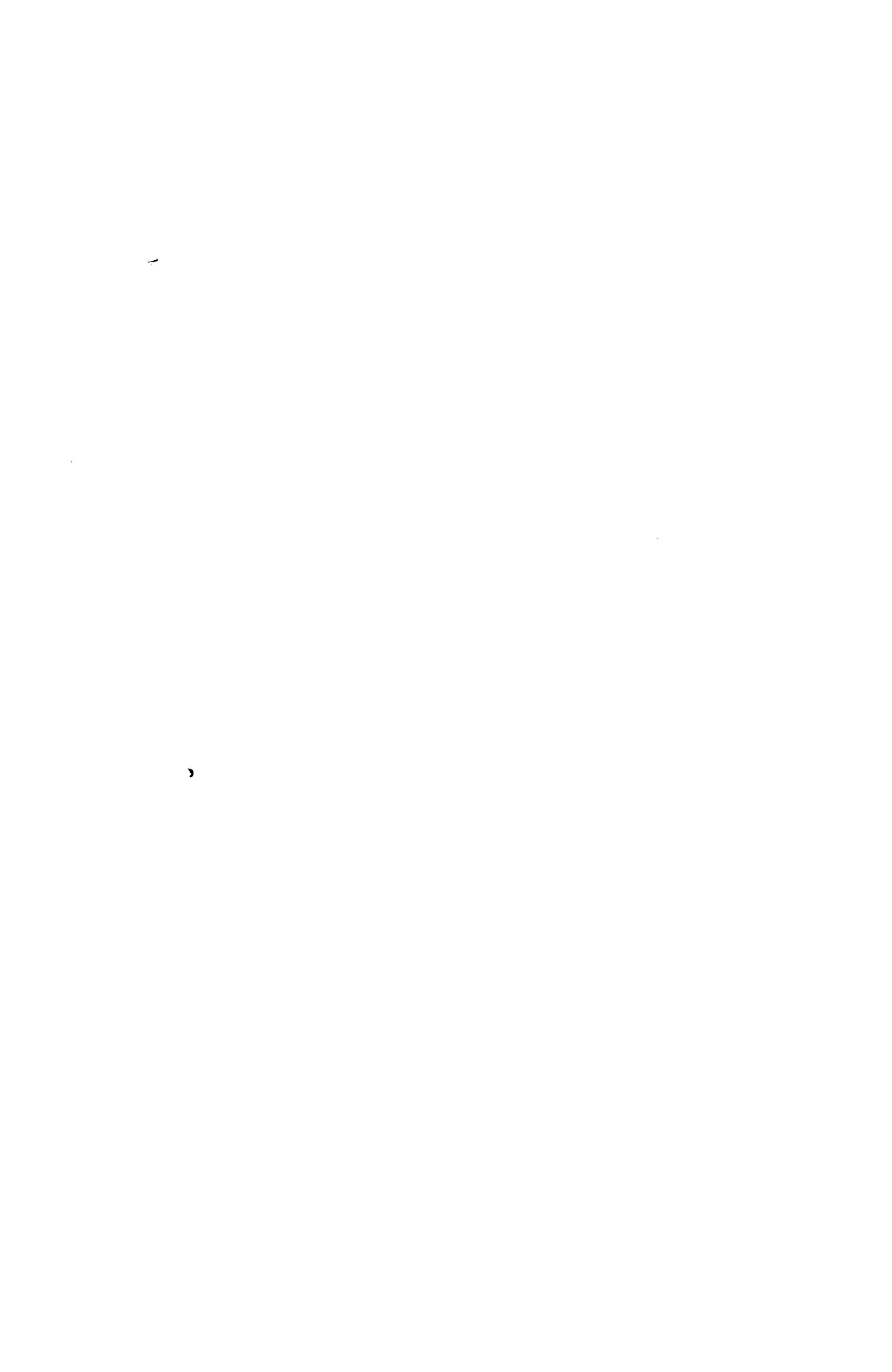
١٠ ــ المرجع السابق .

١١ ــ اللغة العربية معناها ومبناها .

١٢ ــ دراسات لغوية وأدبية من القرآن والحديث ــ أعدت لطلبة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى .

١٣ ــ اللغة العربية معناها ومبناها .

مَوقفُ الأديبِ من اللغَة



موقف الأديب من اللغة

المعروف أن النفس الإنسانية أبعد شيء عن الإطراد والخضوع للقواعد ، وأن هذه النفس تتكيف بكيفيات معقدة لا تنتقى أولاها بأخراها ، وأن هذه الكيفيات أو الإتجاهات النفسية نتيجة لعوامل متشابكة من التربية والبيئة . فالإنسان عرضة للمؤثرات التى تؤثر في تكوينه النفسي وهو حنين فى بطن أمه ، ثم بعد أن يولد وفي عهد الطفولة والمراهقة والشباب والرجولة ، فلايزال ما يصادفه في حياته اليومية ينعكس على تركيبه النفسى حتى آخر لحظة من حياته .

وما دام الإنسان يحيا في مجتمع فلن يستطيع الهرب من التعرض للتجارب المختلفة ما يسر منها وما يسوء . وإذا كان لنا أن نستخدم إصطلاحات السلوكيين من علماء النفس فإن هذه التجارب التى يمر بها الناس تعتبر مثيرات يتطلب كل منها استجابة معينة .

ولكن عدم إطراد النفس الإنسانية وعدم خضوعها للقواعد يجعل المثير الواحد بعينه يثير استجابة ما عند امرىء واستجابة أخرى تخالفها عند شخص آخر واستجابة ثالثة عند ثالث . فالإهانة يسمعها المرء موجهة إليه قد تدفعه إلى مهاجمة من أهانه إن كان هو شاباً قوى العضلات عدوانى الطبع وقد تدفعه إلى البكاء إن كان ضعيفاً مستخذياً وقد تدفعه إلى ردها بإهانة مثلها سوقية مسفة إن كان سليط اللسان ساقط الهمة وقد تدفعه إلى اصطناع الحلم وافتعال الإغضاء إن كان رجلاً واسع الحيلة حسن التأنى ولكنه إذا كان ذا نفس فنانة متمرسة بالأدب

فزع إلى قلمه وورقته فكتب قصيدة في الهجاء أو فى الفخر أو فى التباهى بالحلم .

يمكن بهذه النظرة أن نفهم طبيعة العمل الأدبى من الناحية النفسية فالعمل الأدبى الأصيل نتيجة انفعال نفسى معين أو استجابة لهذا الإنفعال الذى سميناه من قبل مثيراً غير أننا نلاحظ أن هذا العمل الأدبى يختلف فى طبيعته عن الإستجابات الأخرى التى قد يثيرها نفس المثير . فالإنفعالات المختلفة تمتاز بطابع رد الفعل من السرعة والاقتضاب وهذا ما نلحظه فيما أشرنا إليه من ردود مختلفة على الإهانة كالمهاجمة أو البكاء أو الإهانة المماثلة . أما العمل الأدبى فطابعه التريث والتعمد واستدامة الحالة الإنفعالية المعينة التى في النفس أو استحضارها طول المدة اللازمة لإنتاج النص . وإنما يتفاضل الأدباء بمقدار ما يستطيعون استدامة هذه الحالة الإنفعالية أو بعبارة أخرى من لغة السلوكيين بمقدار إطالة استحضار الإثارة . وإن القدرة على إطالة مدة الإثارة في نفس الأديب لتعتبر ناحية من ناحيتي تكوينه الفنى اللتين لايمكن أن ينجح بدونهما ، أما الناحية الأخرى فهى قدرته على استعمال اللغة استعمالاً يجتمع له فيه الصواب والجمال .

وقد يظن البعض أن الإبداع الأدبى إذ يتصل بشكل الأدب وموضوعه إنما يتصل بهما دون قيد ولا شرط وأن الاديب بحكم كونه مبدعاً يتمتع بحرية الخلق والابتكار وأن العلاقة بين الأديب وبين مجتمعه هى علاقة الفاعلية المطلقة بالقابلية المطلقة فالأديب يستوحى ويبدع والمجتمع يتلقى ويستمتع وما دامت اللغة وسيلة التعبير عن هذا الوحى الأدبى فقد يخيّل لقوم أن الابداع يمس لغة الأديب كذلك . ولست أرى شيئاً أبعد عن الحق من هذا الزعم لأن للتعبير الأدبى مطلبين إذا لم

يتحققا له في النص فقد صفة الأدب وانحط إلى المستوى السوقى وأصبح من الذوق الفنى بمكان الشمال من الجنوب . ذانك المطلبان هما الصواب والجمال . وسنحاول هنا أن نبين موقف الأديب من صواب النص وموقفه كذلك من جمال النص .

وحين نذكر الصواب نتذكر العرف والمعايير لأن فكرة الصواب والخطأ نفسها توحى بمعيار تكون مطابقته هى الصواب ومخالفته هى الخطأ . فإذا علمنا أن اللغة مجموعة من الأجهزة التى صنعها المجتمع وتعارف عليها وأن اصوات اللغة تنتظم فى جهاز صوتى وأن صيغها تنتظم في جهاز صرفى وأن ابوابها تنتظم في جهاز نحوى وهلم جرا وإذا علمنا أن كل جهاز من هذه الأجهزة قد حدده العرف تحديداً دقيقاً ورصد له من وسائل المحافظة عليه ما لا يمكن الإستهانة به وإذا علمنا أن المجتمع نفسه غيور أشد الغيرة على هذه المعايير العرفية أدركنا ان الأديب ليس له من الحرية فى الإبداع اللغوى ما يحلو لبعض الناس أن ينسبه إليه وأن التعبير الأدبى محكوم بعرفية الصيغة وعرفية الكلمة وعرفية التركيب وعرفية الإيقاع والعرفية البيانية ثم هو محكوم فوق كل أولئك بعرفية المسالك الأدبية وسنتناول ذلك على الترتيب .

إن اللغة العربية قد حددت لنفسها صيغاً صرفية معينة سنها العرف فكانت هذه الصيغ قوالب تضغط الكلمات فيها وتتخذ لنفسها مظهراً عربياً يناسب إيقاع النطق العربى ولايبدو غريباً على الأذن العربية حين تسمعه . والأديب ملزم بمراعاة عرفية هذه الصيغ فى تعبيراته في الكلمات العربية الاشتقاق وهو ملزم كذلك بمراعاة ذلك قدر الطاقة في الكلمات الأجنبية التى يستعملها فى أدبه . انظر إلى قول داود بن رزين الواسطى .

قوموا لمنزل لهو وظل بيت كنين

فيه من الورد والنر جس والياسمين

وريح مسك زكى وفائح المرزجون

وستجد أن « المرزجون » قد تحول عن نطقه الفارسى إلى وزن « الحيزبون » وهو وزن عربى أصيل ولست أطيل النظر إلى النرجس والياسمين لأن لفظيهما قد. إشتهرا في العربية حتى لم يعودا أجنبيين عنها ثم أنظر إلى شوقى كيف حرف لفظ « كوك صو » ليتناسب مع طريقة البناء العربية في قوله

تحيــة شاعــر يامــاء جكسو فلــــيس سواك للأرواح أنس

وليس في وزن الشعر ما يلزمه بأن يغير صيغة الكلمة ولكن المعيار الصرفى هو السبب في هذا التغيير .

وهو يقول لكرومر :

أو كنت عضواً في الكُلُوب ملأتــه أسفاً لفرقتكم بكــا وعويــلا

فجعل الكلمة على وزن (فعول) وخرج بها عن نطقها الإنجليزى إلى وزن يناسب المعايير الصرفية العربية . ويقول حافظ :

فيا ويل القنــاة إذا احتواهــا بنــو التاميــز وانحسر اللثــام

فيحول الكلمة الإنجليزية إلى وزن فاعيل لأن نطقها الإنجليزى لايناسب الصرف العربى . ويقول :

طاحت بها تلك المدافــع تارة لما أمــرت وتــارة زيــلين

فيحول الإسم الألمانى إلى وزن فعليل : ويقول :

وأقيمــوا للــعسف في كل شبر (كُنْسُتَبْلاً) بالوسط يفرى الأديما

فيسلك بالكلمة مسلكاً يناسب الإيقاع العربى .

وليس الأمر مقصوراً على الشعر وحده ولكن النثر كذلك قد شهد الكثير من التعريب . والمقصود بكلمة التعريب هو ماذكرناه من ضغط الكلمات الأجنبية في اتقالب الصرفى العربي حتى تبدو وكأنها عربية الأصل والإشتقاق ومن دلك الفلسفة والهرطقة والهيولى والنيروز والسراط والقسطاس والسندس والاستبرق والموسيقى والبوطيقا وحشد آخر من الكلمات الرومية والفارسية والهندية دخلت إلى اللغة العربية والأدب العربى من خلال مخالطة العرب لهذه الأمم وإذا كان لنا أن نستخلص من هذه الكلمات نتيجة ما فإن هذه النتيجة هى أن الصيغ الصرفية يحددها العرف ولا يرضى العرف عن كلمة إلا إذا صيغت صياغة صرفية سليمة . وليس للأديب قدر كبير من الحرية في هذا المجال لأن المجتمع الذى سنّ العرف يقف لحمايته في وجه كل من يعبث به ولو كان من أشهر الأدباء .

على أن العرف بدوره يتطور بتطور الحاجات الاجتماعية . ولقد دفعنا الجرى وراء الحضارة الغربية إلى استخدام مصطلحات وأسماء أعلام فى صحافتنا وكتبنا العلمية والقصص المترجمة عن الأدب الغربى ننقلنا هذه الكلمات بألفاظها الأصيلة في معظم الحالات ووجد القارىء العربى نفسه أمام تجربة من نوع جديد هى قراءة كلمات أجنبية بحروف عربية فذهب القارىء في قراءة هذه الكلمات مذاهب تختلف بين القرب من نطقها الأجنبى حيناً وبين مسخها فى صورة تقربها فى نظره من العادات النطقية العربية . وفى شعر شوقى وحافظ حشد من الأسماء الأجنبية التى وردت فى صورتها الأصلية حيناً ومحرفة فى كتابتها حيناً آخر ويختلف نطقها قرباً

وبعداً من العادات النطقية العربية بحسب موقعها من النص وبحسب صورتها الكتابية .

ولقد حدّد العرف العربي كلمات اللغة ومفرداتها وضمنها بطون المعاجم فصار الأديب بها خاضعاً لمعايير معينة واقفاً عند حد معين فى الارتجال اللغوى وفى تحوير الكلمات من الناحية الصرفية وإنما يلجئه العرف إلى ما يسمى بالصوغ القياسى لمفرداته التى يستعملها في النص أقصد بالارتجال هنا اشتقاق لفظ من مادة ما على مثال صيغة صرفية حددها العرف أما خلق كلمات جديدة لا مادة لها في اللغة واختراعها اختراعاً فهذا من الندرة بحيث لايعتبر مستحقاً للدرس هنا ولا شك فى أن ارتجال ألفاظ على مثال الصيغ اللغوية مأخوذة من مادة مستعملة في اللغة يعتبر ظاهرة من ظواهر النشاط الأدبى والعلمى ومنبعاً من منابع ثروة اللغة ولكن العلماء أشد جرأة في هذا الميدان من الأدباء لأن الأسلوب العلمى خاضع لعرف ضيق الدائرة يتكون مجتمعه من عدد من العلماء قلّ أو كثر وإن محدودية الدائرة العرفية هنا لتعين على سرعة تطور التعارف وسرعة قبول الألفاظ المرتجلة ويساعد على ذلك أيضا أن العلم فى تحوّل وتطور دائمين فلا تكاد نظرية علمية تقبل قبولاً مطلقا إلا ريثما تنقضها نظرية علمية أخرى .

أما الأدباء فيحول بينهم وبين مثل هذه الجرأة فى ارتجال الألفاظ سعة الدائرة العرفية وبطء التطور في المجتمع الأكبر الذى يكتبون له إذا قيس بما لاحظناه في مجتمع العلماء ثم التزام هذا المجتمع الأكبر بموقف محافظ حيال اللغة إذا وازنا بينه وبين مجتمع العلماء كذلك . والذى يبدو لى أن جمهرة الأفعال الرباعية في اللغة قد بدأت تأتى عن طريق الارتجال اللغوى فى عصر سابق لبداية ما تناوله تاريخ الأدب من العصر الجاهلى

م

لأن هذه الأفعال الرباعية فى معظمها تستعمل جنباً إلى جنب مع ثلاثيات من نفس مادتها قريبة منها في المعنى وقد بينت ذلك بشيء من التفصيل في كتابى « مناهج البحث فى اللغة » ومن أمثلة ذلك دحرج ـــ درج وسقلب، ـــ قلب وزعزد ـــ عزد والمنحوتات كطلبق وحوقل ودمعز وبسمل . وقد روى ان رؤبة كان يرتجل وأن مما ارتجله لفظ اقعنسس وأخذه من قعس فى قوله :

تقاعس العز بنا فاقعنسسا

وقد ارتجل الاسلام بعض الإصطلاحات وارتجل العباسيون في ترجمتهم عن اللغات الأجنبية ألفاظاً كثيرة ومازلنا نرتجل إلى الآن كلما جد علينا جديد من مسميات الحضارة ومظاهر الحياة الاجتماعية وأكثر الجهات ارتجالاً فى عصرنا هذا مجمع اللغة العربية .

وثمة ظاهرة أخرى من ظواهر مخالفة عرفية الكلمة هى تحوير شكل الكلمة والبعد بها عن صيغتها الأصلية . وتلك ظاهرة لا أراها إلا عرضاً من أعراض عدم اكتمال الملكة الأدبية في الأديب من ناحية وعدم نضج الذوق الأدبى فى جمهوره من ناحية أخرى ومن ذلك مثلاً قول الراجز :

الحمــــد للـــــه الـــعلى الأجلـــل   المانح الـــفضل الوهـــوب المجزل

فلجأ الراجز تحت ضغط الضرورة الشعرية إلى فك المدغم فى غير موضع الفك . ومنه قول العجاج :

وربّ هذا البلــــــــــــد المحرم
والقاطنـــات البـــيت غير الـــريم
أو الفـا مكـــة من ورق الحمـــى

ولفظ الحمى هنا بفتح الحاء وكسر الميم ومدها والمقصود به الحمام

أى أن لفظ الحمام قد لحقه التحوير والمسخ حتى صار في صورة الحمى . ويذكرنى هذا بما تصادفه الألفاظ من مسخ وتشويه في مواويل الريف والصعيد حيث يتحول الاستمتاع بالنص إلى كدّ للذهن في سبيل الكشف عن المقصود بالمفردات المشوهة .

ليس الأديب إذاً حراً في خلق ألفاظه أو الخروج بها عن دائرة العرف بل إنه لينبغى له أن يلزم جانب العرف مادام يخاطب بأدبه المجتمع الذى صنع هذا العرف والذى يفرض أقصى العقوبات على من يخالفونه ويخرجون عليه ومن هذه العقوبات المقاطعة والإهمال والسخرية وغيرها .

وتأتى بعد هذا عرفية التركيب . وإن لكل لغة طريقتها المحددة في الصياغة وفي اللغة العربية مثلاً حالات يجب فيها حفظ الرتبة فلا يأتى الوصف قبل الموصوف ولا التوكيد قبل المؤكد ولا المعطوف قبل المعطوف عليه ولا البدل قبل المبدل منه ولا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ولا يأتى المفعول به قبل الفاعل عند خوف اللبس ولا الخبر قبل المبتدأ في هذه الحالة كذلك ولا تتقدم الصلة على الموصول ولا الفاعل على الفعل وهلم جرا .

والأديب ملزم بأن يراعى ذلك ويحرص عليه كل الحرص وإلا عرض نفسه للعقوبات الاجتماعية التى أشرنا إليها وليس تأثر الأديب بالمعايير هنا مقصوراً على الأرتباط بشكلية التركيب إرتباطاً متعمداً وإنما يتناول كذلك ارتباطاً شبه آلى غير متعمد بطريقة خاصة من طرق هذا التركيب تعتبر أسلوباً خاصاً بالأديب ولكننا سنترك الكلام عن الأسلوب إلى موضعه من هذا المقال .

وثمة ما يسمى عرفية الإيقاع . وليس الايقاع هنا خاصاً بالشعر

فحسب وإنما يتناول النثر كذلك . وللشعر العربى بحور إيقاعية محددة التركيب والترتيب والزحافات والعلل لا يستطيع الشاعر العربى أن يخرج عليها إلا إذا كان مخاطراً بمستقبله الأدبى ولقد كانت المحافظة على الأوزان التقليدية في الشعر العربى عنصراً هاماً جداً مما عرفه النقاد باسم عمود الشعر وكلنا يعرف المصير الذى صارت إليه المحاولات المختلفة للإبداع من هذه الناحية وأشهر هذه المحاولات الموشحات الأندلسية ويشهد هذا الجيل من طلاب الأدب محاولة أخرى للخروج على الأوزان التقليدية لن تكون في النهاية أسعد حظاً من سابقاتها .

قلنا إن المقصود بعرفية الإيقاع أوسع في مدلوله من مجرد الأوزان الشعرية وإنما يتناول كذلك الإيقاع في الكلام العادى والنثر الأدبى والإيقاع في النص المنثور يرتبط بظاهرة لغوية هامة جداً هى ظاهرة النبر والمقصود بالنبر أن يجعل المتكلم صوتاً من أصوات الكلمة أقوى فى السمع من بقية أصواتها كالهمزة في أحمد والميم الثانية من محمود واللام الأولى من استقلال والقاف من مقاتل وينتظم موقع النبر من الكلمة في قواعد لا تقل صرامة ولا تحديداً عن قواعد الصرف ولا عن قواعد النحو ومن شاء أن يطلع على هذه القواعد فليقرأها في كتابى مناهج البحث في اللغة . وإذا أراد القارىء ارتباط النبر في النص المنثور بفكرة الإيقاع فليستمع إلى أجنبى يونانى أو طليانى مثلا يتكلم اللغة العربية فيمد الحركات ويطيلها ويقصر من أصوات المد ويبترها وسيرى القارىء حينئذ ان الذى ينكره من كلام هذا الأجنبى ليس إلا فقدانه الإيقاع التقليدى العرفى في الكلام العربى .

ولقد نشأ الأدب العربى فى مبدأ وجوده على الرواية والمشافهة وارتبطت الفكرة السمعية التى في الرواية بهذا الأدب حتى إن النقاد

العرب يطلقون على جمال الإيقاع في النص المنثور اصطلاح السلاسة فالكلام السلس هو الذى يبدو فيه جمال الإيقاع إلى جانب اعتبارات سمعية أخرى كعدم التنافر والبعد عن الحوشية والغرابة . وفي المزهر للسيوطى ترتيب للمخارج بحسب القرب والبعد والتوسط وتحديد للتنافر في الكلمة وعدمه عن طريق تجاور هذه المخارج في الكلمة الواحدة . والذى يهمنا من كل هذا ان الأديب لايستطيع الخروج على العرف في هذه الناحية كذلك لأن الخروج على العرف يعنى بالنسبة إليه عدم احتفال المجتمع بأدبه على أقل تقدير .

وثمة عرفية بيانية أيضاِ تتضح في تحديد شكلية خاصة للمجاز والاستعارة والكناية والتشبيه حددتها كتب البيان في صورة تشبه القواعد . وإن الأديب ليراعى هذه المعايير العرفية البيانية في إنتاجه ولايستطيع الخروج عليها . هذا على الرغم من أن أسس النقد الأدبى يجب ألا ترتبط بالقواعد من هذه الناحية بالذات لأن الذوق الأدبى شخصى نفسى والنفس الإنسانية كما قلنا أبعد شيء عن الإطراد والخضوع للقواعد ولقد كنت ومازلت أرى أن علوم البلاغة العربية قد منيت بالفشل باعتبارها منهجاً نقدياً قائماً بذاته لأنها حاولت أن تخضع النقد للقواعد وسيكون الفشل نصيب كل محاولة نقدية أخرى تحاول إخضاع الذوق للقاعدة .

أما عرفية المسالك الأدبية التى يسلكها الأديب فمنها ماكان من التزام الشعراء العرب بمقدمة غزلية يقفون فيها على الأطلال ويبكون الأحباب الراحلين ثم التخلص بعد ذلك من هذه المقدمة إلى الغرض المنشود ومنها بدء الخطبة بحمد الله والثناء عليه ثم الدخول في الغرض ومنها الوقوف أو الركوب أثناء الخطبة وإن كل مخالفة لهذه القواعد العرفية كانت تستحق

التسجيل فى نظر التاريخ باعتبارها ظاهرة غريبة كخطبة زياد البتراء وخروج أبى نواس على المقدمة الغزلية إلى مقدمة أخرى خمرية .

لقد بينا عند هذا الحد موقف الأديب من صواب النص ونود الآن أن نبين موقفه من جمال هذا النص والجمال فى كل صوره مما يخضع فى دعوى وجوده للهوى لا للدليل فتقديره ذاتى أولاً وقبل شيء أما المقاييس والمعايير والنظرة الموضوعية إلى الجمال فمكانها فلسفة الجمال لا الإحساس الشخصى بالجمال . ونود هنا أن ننظر فى صلة الجمال بالعرف العام وما إذا كان ثمة شيء يتفق الناس جميعاً على وصفه بالجمال وشيء آخر يتفق الناس جميعاً على وصفه بالقبح . وهل الجمال قائم بالجميل أو هو معنى فردى ينبعث عن النظرة الخاصة إلى هذا الموصوف بالجمال نظرة تحددها البيئة والتربية ؟ . الذى يبدو لى أنه كما لا تكمن السماعية فى المسموع وإنما تكون تحديداً لتأثر الأذن به وكما لا تكمن الإبصارية في المنظور وإنما تكون تحديداً لتأثر العين به كذلك لا يكمن الجمال في الجميل وإنما يكون تحديداً لموقف النفس منه . فإذا كان الجمال تحديداً لموقف النفس وكانت النفس الإنسانية أبعد شيء عن الإطراد كما ذكرنا فما الذى يجعل جمهوراً من الناس يجمع على الإعجاب بمنظر طبيعى بعينه أو قطعة موسيقية أو قصيدة شعرية ؟ الجواب أن التربية تتدخل في هذا المجال . إن الفلاح في حقله قد تعود بحكم تربيته وبيئته أن يرى الأزهار كل يوم فلا تلفت نظره بجمالها لأنه تعلم في نشأته أن الزهرة بشير الثمرة ولم يتعلم أنها منبع من منابع المتعة الجمالية أما المدنى الذى تعود منذ صغره أن يستمع إلى تقدير من حوله لجمال الأزهار فإنه يشب وقد انعكست أهواء من حوله على نفسه فيرى الجمال مثلهم فى الأزهار ويراه فى كل شيء اعتبروه جميلاً . ومثل ذلك يقال عن

النص الأدبى . فالذى تعود على أن يسمع الناس يعجبون بنص معين لابد أن يرى الجمال فى هذا النص والذى شب وهو يرى المحيطين به يستحسنون طريقة خاصة فى صياغة الجملة لابد أن يستحسن معهم هذه الطريقة . والذى نشأ ولم يحتك بالأدباء ولا معلمى الأدب يظل موقفه من الأدب خلواً من الاهتمام به . وهذا هو السبب الرئيسي في وجود شركة في الإحساس بجمال شيء ما وبقبح شيء آخر بعينه . أى أن العرف الجمالى إنما ينشأ عن طريق التربية والبيئة .

وهنا نتساءل عما إذا كان العرف الجمالى محدداً بدقة كالعرف اللغوى الذى تضبطه القواعد أو أنه عرف يتسم بالشركة فى الإتجاهات العامة دون دقائق التفصيلات . الذى يبدو لي كذلك أن العرف الجمالى عرف اتجاهات عامة وأن الشخصين قد يتفقان على رؤية الجمال في الرشاقة والقبح في الهزال بوجه عام ولكنك إذا عرضت عليهما صورة لذات قوام نحيف فقد يرى فيها أحدهما جمال الرشاقة وقد يرى فيها الثانى قبح الهزال وإذا عرضت بيتاً من شعر المتنبى على رجلين فقد يجد فيه أحدهما جمال براعة الفكرة ويرى فيه الثانى قبح التوائها فالصلة بين الأديب وبين العرف الجمالى صلة بينه وبين الأصول العامة لهذا العرف فقط ويظل الهوى الشخصى فى تقدير جمال الأديب بعد. ذلك سيد الموقف في النقد الأدبى ومن هنا اتهمنا كل محاولات تقعيد النقد بأنها مخالفة لطبيعة الأشياء وجزمنا لها جميعاً بالفشل .

وإذا نظرنا إلى جمال النص فى إطار عنوان هذا المقال « موقف الأديب من اللغة » وجدنا ان أهم ما ينصرف إليه كلامنا هنا هو جمال الأسلوب . فكيف يتكون هذا الاسلوب وما معنى فرديته أو بعبارة أخرى كيف يصح لنا أن ندعى أسلوباً خاصاً لكل أديب ؟ نحن نقول

إن لفلان أسلوباً معيناً فى مخالطة الناس وله أسلوب خاص فى المشى وهو ذو أسلوب في علاج المصاعب ويعجبنى أسلوبه فى تربية أولاده وإن أسلوبه الأدبى فى غاية الجمال ونقصد بالأسلوب في كل اولئك طريقته المعينة التى تميزه عن غيره .

وان اكتساب، المرء طريقة معينة أو أسلوباً خاصاً في انتاج الأدب، لايأتى طفرة واحدة وإنما يثابر المرء على تكوين أسلوبه بحفظ النصوص وكثرة القراءة فلا يزال يحفظ ثم ينسى ويقرأ ثم يترك ما قرأ وهو لايفطن إلى، أن الذى نسيه عقله الذاكر لم ينمح من عقله الحافظ المختزن وأن كل محفوظاته وقراءاته تتجه مباشرة إلى جهازه العصبى تنظم فيه مسلكية أدبية خاصة حين إرادة الإنتاج تتصل بمجموع ما حفظ وما قرأ صلة المحلول الكيميائى الناتج عن التفاعل بين مواد متعددة بمجموع هذه المواد فهو ليس مادة منها وليس مجموعها وليس له خصائص أى منها وإنما كانت جميعا من وسائل تكوينه وقد جاء مختلفاً عنها جميعاً . فهذا هو الأسلوب الأدبى الناشيء عن القراءة والحفظ والمران على الإنتاج .

ولكل امرىء محفوظاته وقراءاته ولكلّ موضوع اهتمام خاص وكاتب معين يعجب به أو شاعر يحفظ له ولكلّ مزاج خاص وتربية تختلف عن تربية غيره وتجارب نفسية لاتتفق لسواه ومن ثم كان لكل إنسان أسلوبه الأدبى الخاص . فما النواحى التى تتضح فيها فردية الأسلوب ؟ الذى لاشك فيه أنها ليست النواحى العرفية التى شرحناها من قبل وذلك لأنّ العرف اجتماعى والأسلوب شخصى فلا يتفاضل الأدباء فى اختراع الصيغ ولا في ارتجال الكلمات ولافى اختراع قواعد للتركيب اللغوى ولا في اختراع ايقاع ولا إبداع أسلوب بيانى ولا فى افتعال مسلك جديد فى الشكليات الأدبية . إن النواحى التى تظهر فيها فردية

الأسلوب هى التى لم يتناولها العرف بالتحديد وإنما ترك الخيار فيها للأديب فالعرف اللغوي مثلاً حدّد لنا نوعين من أنواع الجملة أحدهما الجملة الأسمية والثانى الجملة الفعلية والأدباء يترددون بين هذين النوعين فمنهم من يكثر من الجمل الإسمية فى نصوصه ومنهم من يعشق الجمل الفعلية ومن الأدباء من يفضل أن يأتى باسم الاشارة بين الموصوف وصفته ومنهم من يفضل تأجيل اسم الاشارة إلى ما بعد الوصف فيقول الأولون تلميذى هذا النجيب ويقول الآخرون تلميذى النجيب هذا ومن الأدباء من يلجأ إلى المبالغة ومنهم من يمجها ومنهم من يجزم بإحكامه ومنهم من يشكك في أحكام غيره أو يترفق في تقديم آرائه ومنهم من يعمد إلى موضوعه مباشرة ومنهم من يدور حوله ولا يكاد يلجه ومنهم الصريح المكشوف ومنهم الغامض المبهم ومنهم من يولع بالحقيقة ومنهم من يولع بالمجاز ومنهم من يجرى وراء المحسنات . كل أولئك أمور بعيدة عن حدود العرف ويجد الأدباء فيها فسحة لإظهار شخصياتهم المستقلة في أساليبهم التى يمتاز بعضها عن بعض .

نخلص من كل أولئك إلى أن موقف الأديب من اللغة يمكن أن ينظر اليه من ناحيتين : أما الأولى منهما فهى القواعد اللغوية التى حددها العرف والأديب هنا مقيد لا حرية له وكل خروج منه على المعايير في هذه الناحية يصادف أكبر السخط من المجتمع الذى صنع هذه المعايير ويقوم على حفظها مع أشد الحفاظ والغيرة . وأما الناحية الأخر فهى اللغوية الأسلوبية التى يجد الأديب فيها نفسه مختاراً بين ما يأخذ وما يدع من التراكيب وطرق التعبير والأديب هنا حر يختار لنفسه أو على الأصح يختار له ماضيه في القراءة والكتابة ما تمتاز به شخصيته الأدبية من الأسلوب . وهذه هى الناحية الذاتية فى شكل الأدب فى مقابل الناحية الأخرى العرفية الموضوعية .

صَوتيّة الأدب

صوتية الأدب

الحواس أبواب المعرفة ما في ذلك شك . فنحن نتصل بالعالم الخارجى بواسطتها ونتعلم عن طريقها بل نحيا حياتنا كلها بفضل هذه الحواس . ولو تصورنا إنساناً لاسمع له ولا بصر ولا قدرة له على الشم والذوق واللمس لتصورنا مسخاً أقرب ما يكون إلى الجثة لا إلى الإنسان الحيّ وإن مجرد الحركة لايمكن أن يقوم دليلاً على الحياة لأن الحركة صفة الآلة وصفة الأجرام السماوية ولا يمكن أن ندعى الحياة للآلة ولا للأجرام .

وكل حاسة من هذه الحواس تصلح طريقاً للمعرفة فنحن نكتسب المعرفة برؤية الأشياء وسماعها وشمها وذوقها ولمسها . وقد يقول قائل إننا نتعلم كذلك عن طريق التفكير المنطقى المجرد وذلك قول صحيح لاغبار عليه ولكنه لايصلح للطعن فى صحة دعوى التعلم عن طريق الحواس لأن التفكير المنطقى إن كان إستقرائياً فالحواس عماد الإستقراء وإن كان قياسياً فشأنه أن يقيس المعقول على المحسوس والمحسوس مجال الإدراك بالحواس ومن هنا يمكن القول، إن الحواس عماد القياس أيضاً .

ولكل حاسة من هذه الحواس لغتها فلغة السمع الكلام ونقرات التلغراف وأبواق الجيش وصفارات الإنذار وطبول القبائل البدائية في الغابات والأحراش وما يشبه ذلك . ولغة البصر الكتابة والاشارات المرئية كأضواء المرور والتلويح بالرايات في سلاح الإشارة وإشارات الهليو والألوان المختلفة على الخرائط والوان الفرح والحداد وأعلام الدول وهلم جرا وأشهر

مثال للغة اللمس كتابة بريل للمكفوفين فهم يقرؤونها باللمس وكثيرا ما يصطلح الناس على مذاق خاص أو رائحة خاصة فيكون ذلك لغة للذوق أو للشم . على أن استخدام كلمة « لغة » هنا فيه شيء من التوسع من وجهة نظر الدراسات اللغوية لأن هذه الدراسات، لا تطلق تلك الكلمة إلا على اللغة بالمعنى الأخص أى بمعنى الكلام والكتابة.

وأهم هذه الحواس في التعلم السمع والبصر أما الأول فلأنه طريق إدراك الكلام وأما الثانى فلأنه طريق إدراك الكتابة والموضوعات المعلومة . ولقد فطن العلماء من قديم إلى أهمية هاتين الحاستين بالنسبة لتقدم الإنسان وقدرته على معرفة الظواهر والموضوعات فصرفوا كل همهم إلى العناية بهما . فهم وجدوا أن للسمع مدى لا يصل الصوت من ورائه إلى الأذن، وأن للبصر مدى لا يصل المرئيات من ورائه إلى العين فحاولوا أن يطيلوا مدى السمع ومدى البصر بالطرق العلمية وانصرف همهم إلى هذه المحاولة منذ زمن طويل . فأما إطالة مدى السمع فقد اخترعوا لها التليفون ومكبر الصوت والاسطوانة المسجلة والشريط المسجل وهذه الوسائل جميعا لا تعترف بحدود المكان وبعضها لايعترف حتى بحدود الزمان . وأما إطالة مدى البصر فقد وجد العلماء أن الاشياء التى تتعذر رؤيتها بعضها لايرى لأنه بعيد وأن كان ضخماً فاخترعوا له التلسكوب وبعضها لا يرى لأنه دقيق وإن كان قريباً فاخترعوا له الميكروسكوب . وهكذا وجدنا السمع والبصر يحتلان المكان الأول في عناية العلماء لأنهما يعتبران أهم الحواس الإنسانية من حيث إكتساب المعارف ..

وحتى اللغة الإنسانية لم تخل من إعطاء عناية خاصة للسمع والبصر فوجدناها تنقسم بحسب هاتين الحاستين إلى قسمين أولهما الكلام ويتجه إلى السمع والثانى الكتابة وتتجه الى البصر . وإن كل لغة

من لغات العالم منذ بدء الخليقة إلى يومنا هذا إما أن تكون قد قصرت اهتمامها على السمع فظلت لغة كلام فحسب وإما أن تكون قد دخلت في مسالك الحضارة فشملت باهتمامها البصر وأصبحت لغة كتابة كذلك . والذى نلحظه الآن أن اللغات المكتوبة في العالم هى في مجموعها لغات مشتركة قومية فأما اللهجات المحلية الداخلة تحت كل لغة من هذه اللغات فلم يتح لها من الإنتشار والتقدم ما يحتم أن تصبح مكتوبة برغم ضخامة عددها إذا قيست إلى اللغات المكتوبة.

ولا شك أن التاريخ البشرى يكشف دون مراء عن أن لغة السمع وهى الكلام قد سبقت لغة البصر وهى الكتابة بل إن عمر لغة الكتابة إذا قيس الى عمر لغة الكلام لايمكن أن يبدو شيئا مذكوراً فعمر الكتابة عمر التاريخ ولكن عمر الكلام عمر البشر . وعمر التاريخ قد يبلغ حوالى عشرة آلاف عام على أحسن تقدير فأما عمر البشر فلا يعرف مبدؤه على وجه التحديد . وإن كل لغة في العالم نعرفها أو لا نعرفها لابد أن تكون قد مرت بمرحلة الكلام قبل أن تصبح لغة كتابة . وهذا صادق على كل اللغات المعاصرة والمنقرضة . وليست اللغة العربية بدعاً بين هذه اللغات . فعمر الكتابة العربية لا يكاد يذكر إلى جانب عمر اللغة العربية وإن الرواة ليختلفون في تحديد أصول هذه الكتابة العربية ولكنهم يكادون جميعاً يتفقون على أن هذه الأصول لا تضرب جذورها في القدم إلى ما يزيد على حوالى قرنين من الزمان قبل ظهور الإسلام .

على أن الكتابة العربية لم يكن مجالها تقييد الثقافة العربية وإنما إنصرفت إلى تقييد التجارة العربية والمعاهدات والوثائق فأما الأدب فلم يكن حتى وقت متأخر موضوعاً من موضوعات التدوين حتى أن رواية كتابة المعلقات وتعليقها على أستار الكعبة لتلقى معارضة شديدة من

بعض الباحثين وكان لابد والحالة هذه أن يتسم الأدب العربي بسمات النص المنطوق أكثر مما يتسم بسمات النص المكتوب وقد اصطلحنا في عنوان هذا المقال على أن نسمى سمات النص المنطوق « صوتية الأدب » .

قلنا إن الأدب العربى إتسم بسمات النص المنطوق ولم يتسم بسمات النص المكتوب . ومرجع ذلك إلى أن هذا الأدب، كان أدب إلقاء ورواية ومشافهة . وهذا الإلقاء وتلك الرواية يظهران في خطب العرب وأشعارهم وأرجازهم وحكمهم وسجعهم ووصاياهم فكان الإلقاء في هذه النواحى نتيجة الإرتجال حينا ونتيجة التعمل أحيانا ومن اشهر التعبيرات العربية قولهم إن فلاناً يقول الشعر ، وقال الشاعر ، والأقوال عندهم الحكم والأمثال ، ولأحد شعرائهم :

وقصيدة تأتى الملوك رصينة قد قلتها ليقال منذا قالها

فالأدب عندهم في عمومه أدب قول لا كتابه ومن مظاهر التأثر بهذه القولية في الأدب أننا نفضل عند الاقتباس من نصوص القرآن أن نقول « قال الله تعالى » لا أن نقول « أوحى الله تعالى » برغم ما يحمل التعبير بالقول من دلالات علاجية عضوية لاتتمشى كثيراً مع الإعتبارات الإلهية .

ولقد إستتبعت هذه الظاهرة وجود نظام الرواية وشخصية الراوية فأما نظام الرواية فلم يكن يكتفى بالاطمئنان إلى أن رغبة الناس في الأدب وإحتفالاتهم به ستدفعهم إلى تناقله بالمشافهة بل كان يتعدى ذلك إلى إن يكون لكل شاعر راوية ولكل ناحية من النواحى الثقافية راوية كالأساطير والأخبار المتصلة بالغابرين وكأنساب العرب وأيامهم وكالحكم والأمثال وغير ذلك من التراث الثقافى المتوارث . ولقد جاء الاسلام فإنتفع

بهذا النظام أكبر إنتفاع وأشمله فجعل للقرآن حفاظاً وللحديث رواة وزاد فى توسيع نظام الرواية وأصوله حتى نشأ لرواية الحديث علم خاص يتناول السند والرجال فجعل الإسلام صدور الرجال مستودع أمانة الله ولم يأنف النبى صلى الله عليه وسلم أن يقول : « خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء » . وإذا كان راوية القرآن حافظاً وراوية الحديث محدّثا فإن « الراوية » الذى استقل بهذا اللقب هو راوية الأدب حتى إن بعض رواة الأدب قد جعل هذا اللقب في اسمه الذى يدعى به كحماد الراوية .

فلما جاء عصر التدوين قضى على نظام الرواية فلم يعد الناس يتناقلون الأدب ولا الحديث ولا غيرهما بالمشافهة ولكن كل كتاب يُدَوِّن خبراً أو حديثا كان يأتى بسند هذا الخبر أو الحديث إلى الوقت الذى تم فيه التدوين وكان معنى ذلك أن التدوين إن كان قد ألغى الرواية في المستقبل فقد إحتفظ بها في الماضى وكان معناه أيضاً أن رجال عصر التدوين كانوا من الثقة بالرواية والإرتباط بنظامها بدرجة لم تمكنهم من تجاهلها فيما كانوا يدونون ومن ثم كان المثل الأعلى للكتاب في نظرهم أن يكون كل شيء فيه مشفوعا بسند صحيح يذهب به موغلاً في القدم إلى مصدره الأصيل .

نعود فنكرر أن الأدب العربى كان يتسم بسمات النص المنطوق ونضيف هنا أنه لايزال كذلك يرمى إلى أن يلذّ اللسان حين النطق ويهدف إلى أن يلذ الأذن حين الاستماع لأنه ورث ذلك من تاريخه الحافل الطويل فمن مظاهر صوتية الأدب هذه انتقاء الألفاظ بحيث تتوافر لها شروط معينة تهيىء لها القبول في النطق والخفة على اللسان من ذلك أن الكلمة يجب أن تكون سلسة ومعنى سلاستها ألا يكون فيها صوتان متجاوران من مخرج واحد أو مخرجين شديدى القرب كالخاء والقاف وكل

منهما مع الغين وكالصاد والسين وكل منهما مع الشين لأن إتحاد مخرج الصوتين المتجاورين في الكلمة أو قرب مخرجيهما قرباً شديداً يجعل الكلمة ثقيلة على النطق فالسلاسة إذاً إصطلاح نطقى يتصل بحلاوة النطق لا بلذاذة السماع اى أن السلاسة صفة الصوت حين نطقه وقبل أن يصل إلى الأذن . فلم يكن الواضع العربى يحب أن يضحى بسهولة الكلمة على اللسان عند وصفها ومن ثم لم يجعل الأصوات في الكلمة الواحدة بعيدة عن السلاسة . فأما حين تلحق بهذه الكلمات ملحقات صرفية كأداة التعريف والضمائر المتصلة ونحوها فللنطق العربى في ذلك مسالك جميلة حقاً .

وذلك كأن يلجأ النطق العربى عند تقارب مخرج لام التعريف مع ما يليها من الأصوات أن يجعل اللام شمسية تتحد مع ما بعدها فى صورة التشديد ويتفادى العربى بذلك إنعدام السلاسة وللنطق العربى في الضمائر المتصلة الملحقة بالكلمة بل وفى بداية كل كلمة لاحقة حين تقارب نهاية الكلمة السابقة وسيلة لضمان السلاسة هى المماثلة بين النطقين كنطق الدال في صورة التاء فى قولنا « عاندت » أو « اجتهد تنجح » فسلاسة الكلمة عدم استعصائها على النطق كما أن الرجل يكون سلس القياد إذا كان طيعاً سهلاً .

ومن ذلك أيضاً أنهم يقسمون هذه الكلمات السلسة إلى كلمات شعرية وأخرى غير شعرية وهذا التقسيم الأخير قد يقتضى وجود السلاسة أى سهولة النطق باعتبارها شرطاً أساسياً له إلا أنه ينبنى دون شك على اعتبارات سمعية تتوخى لذة الكلمة في السمع فالكلمة الشعرية سلسة لذيذة في الأذن والكلمة غير الشعرية قد تكون سلسة ولكنها قد ينبو بها الشكل والمضمون والإبتذال عن القبول . وستجرنا الإشارة إلى هذه الكلمات الشعرية إلى الكلام فى مذهب الرمزيين في نهاية هذا المقال .

ولا شك أن كون الكلمة شعرية أو غير شعرية متروك فى بداية الأمر لاختيار الشاعر نفسه وما أكثر ما ينبني هذا الاختيار على اعتبارات ذاتية بحتة تتصل بتقدير الشاعر لما في الكلمة من جمال وحلاوة ولكن النقاد إلى جانب ذلك حاولوا أن يحددوا حدود الكلمة الشرعية بمعايير موضوعية كوجوب توافر السلاسة لها وقد أشرنا إلى ذلك منذ قليل ثم قالوا أن هذه الكلمة يجب الا تكون غريبة على الاستعمال العام وألا تكون سوقية مسفة فإن الكلمة السوقية ترتبط دلالتها بشئون الحياة اليومية فتفقد طاقتها على تحمل الدلالات الشعرية الطافية غير المحددة التى تستعين بها العاطفة في التحليق بعيداً عن قيود الزمان والمكان .

وإلى جانب الاعتبارات الصوتية التى في اللفظ يحرص الأدب العربى على اعتبارات صوتية في الجملة كالفقرات القصار حيناً وكالسمع أو المزاوجة حينا آخر أو ما يسمونه تصاقب الألفاظ وهلم جرا . وإذا صح أن تكون الجملة المكتوبة طويلة الفقرات لأن القارىء يستطيع أن يعود إليها من أولها إذا فاته أن ينشىء العلاقة الصحيحة بين هذه الفقرات في الذهن فإن الجملة المنطوقة يلزم فيها أن تكون قصيرة الفقرات ليفهمها السامع بمجرد النطق ويلم بالعلاقة الصحيحة بين مكونات هذه الجملة وظاهرة قصر الفقرات هذه ظاهرة جداً في الأدب الجاهلى وأدب ما قبل التدوين . أنظر مثلاً إلى سجع الكهان وخطب الجاهليين في عكاظ وغيرها ثم إلى سور القرآن وخصوصا مانزل منها بمكة .

وإن محسناً بديعياً كالسجع ليتجه أولاً وآخراً إلى مخاطبة الأذن وهذه الناحية الصوتية واضحة فى الأدب العربى فى عصوره المختلفة وفى أشهر نصوص هذا الأدب . بل إن المحسنات البديعية كلها تتجه هذا الاتجاه وإن واحداً منها كالجناس لايمكن أن يتصور الإنسان اتجاهه إلى العين لأن

الكلمتين تتجانسان في الأذن وتتباينان في الكتابة كما يبدو مثلاً في قول القائل :

كلكم قد أخذ الجا .... م ولاجام لنا
ما الذى ضر مدير الـ.........جام لو جا ملنا

فلا جناس للعين في هذا النص وإنما الجناس هنا للأذن ويظهر أنه حين يوجد الجناس لهما معاً يلحق الغموض بالنص كما في الألغاز نحو :

أى شيء تركيبه من ثلاث وهو ذو أربع تعالي الإله
فإذا ما قلبته وأخذت الـ ثلث منه يكون لى ثلثاه

فليس المقصود بلفظ « لى » هنا أن تكون اللام حرف جر وبعدها ياء المتكلم وإنما المقصود أن اللام والياء يمثلان ثلثى حروف كلمة «ليف» التى هى مقلوب كلمة « فيل » وهو الحل المطلوب للغز .. ونحن نرى أن الجناس هنا للعين والأذن معاً ومن هنا يلحق الغموض بالنص فيصير لغزا .

ومثل ذلك نلحظه في كلمة (القلب) فى البيتين الآتيين :

يأيها العطار أعرب لنـــا عن اسم شيء قل فى سومك
تراه بالعينين فى يقظـــة كما يرى بالقلب فى نومك

فليس المقصود بالقلب هنا ما يتبادر إلى ذهن القارىء وهو قلب الإنسان الذى فى صدره وإنما المراد أن تقلب كلمة (نومك) فتصير (كمّون) وإنما نبيح لأنفسنا هنا أن نسمى ذلك جناساً لوجود خاطر مخطىء وحلّ مصيب فالجناس هنا بينهما لا بين كلمتين فى النص

وإن الناظر فيما كان العرب يطلقون عليه « عمود الشعر » ليجده أيضاً يتجه إلى الأذن فالوزن والقافية وهما أشهر عنصرين من عناصر مفهوم هذا الإصطلاح أمران صوتيان أما الوزن فهو إيقاع والإيقاع جوهر الموسيقى والموسيقى للسماع لا للقراءة وأما القافية فهى وحدة صوتية بين أجزاء

القصيدة لولاها ما ارتبطت أجزاؤها هذا الارتباط الذى لها في النفس حتى إن الشاعر لو جعل الشركة فى القافية بين كل بيتين منها على حدة لخرج العمل الشعرى وكل بيتين منه وحدة بعينها من الناحية النفسية ولأثر هذا على إدراك الناحية الجمالية في القصيدة باعتبارها نصاً مسموعاً .

نخرج من هذا جميعه بأن الأدب العربى أدب يعني أشد العناية بالناحية الصوتية المسموعة وإن ذلك يرجع إلى تاريخه وتاريخ الأمة العربية نفسها فلم تكن الأمة العربية أمة قارئة ولا كاتبة وإنما كانت أمة ناطقة فصيحة ولا يزال العرب يتسمون بهذه السمة إلى يومنا الحاضر فلا يكاد الناس في أية أمة من أمم الأرض إلا العرب يجتمعون فى قاعة ويقيمون بها ثلاث ساعات أو أربع بقصد الإستماع إلى عدد من القصائد ثم إنهم -حين يستمعون إليها يتحمسون للجيد منها فيصفقون عن انفعال وإعجاب صادقين وهم بذلك يروحون عن النفس ويستمتعون بمنبع من منابع الجمال . تلك خاصة من خواص العرب وميزة من ميزات أدب العرب لا يكاد يشاركه فيها أدب من الآداب .

قلنا إن ذكر الكلمات الشعرية يقودنا إلى الكلام عن الأدب الرمزى الذى هو أدب صوتى أيضاً ولكن على طريقته الخاصة . ولقد كان الإغريق القدماء يتناولون بالدراسة ظاهرة سموها **Onomatopoea** ويقصدون بها دلالة الكلمة بصوتها على معناها العرفى الذى في المعجم وتبعهم العرب في الكلام عن هذه الظاهرة التى أطلقوا عليها اسم المحاكاة وكانوا يمثلون لها بكلمات مثل فحيح وحفيف وخرير وزئير لان هذه الكلمات تدل بما لها من جرس فى الأذن على معناها المشروح في المعجم . وكانت دراسة اليونان لهذه الظاهرة أول التفات إلى الرابطة الطبيعية بين صوت الكلمة وبين مدلولها في مقابل الرابطة العرفية بينها وبينه فالكلمة حين تدل بصوتها على المعنى تلعب نفس الدور الذى تلعبه

النغمة الموسيقية حين يفسرها سامعها بمعنى خاص . ولكن الظاهرة المذكورة عثرت على عدد من الكلمات رأت أن دلالتها الطبيعية تنطبق إنطباقاً تاماً على دلالتها العرفية فاعتبرت ذلك شيئاً يلفت النظر ولكن اللغويين لم يستطيعوا أن يقيموا منه حجة على أى شيء بعينه . وبقيت جمهرة كلمات اللغة بعد ذلك لا تتفق دلالتها الطبيعية التى بالصوت على دلالتها العرفية التى بالوضع إلى أن جاء الرمزيون فقالوا إن خير ما تعامل به الكلمات الشعرية أن تدل دلالة طبيعية بصوتها لا دلالة عرفية بوضعها وعاملوا الكلمة معاملة النغمة الموسيقية حتى أن معناها في القاموس قد يكون قوة ومعناها فى النغمة قد يكون ضعفاً والأهم عندهم معنى النغمة .

وهذه الصوتية فى الأدب الرمزى تختلف عن صوتية الأدب العربى التى شرحناها من قبل من نواح هامة أولها إن صوتية الأدب العربى تقليدية أما الصوتية الرمزية فثورة على التقاليد الأدبية ثم إن صوتية الأدب العربى هدفها الجمال وصوتية الأدب الرمزى غايتها الإحساس الغامض ولاتؤثر صوتية الأدب العربى على وضوح الفكرة أما صوتية الرمزية فهدفها الغموض وعدم التحديد للفكرة أى أن هدفها خلق إحساس غامض عند سماع الكلمة شبيه بما تحدثه النغمة الموسيقية .

وبعد فإن الأدب العربى يسر الأذن بما فيه من جرس محبب وبما فيه من إيقاع وقافية واختيار كلمات وتوافق مخارج وهو أدب يسر النفس بما فيه من تجارب وجدانية إنسانية لا تقصر دون الاستحواذ على النفس ثم هو أدب يسر العقل بما فيه من جمال الفكرة وسرعة البديهة والنادرة وهو بكونه متعة للنفس والعقل أدب يقرأ وبكونه متعة للأذن أدب يسمع .

المذهب الرمزي في الأدب



المذهب الرمزي في الأدب

إن الكلام في المذهب الرمزي في الأدب يقتضينا أن نقدم له بكلمة عن الرمز وصلته بالمعنى الذي يُعطى له وعما إذا كانت هذه الصلة طبيعية أو منطقية أو عرفية . والذي دعانا إلى التقديم لكلامنا بهذه المقدمة ان المذهب الرمزي كما تدل تسميته يتخذ الشعر مجالاً تلعب فيه الرموز دورها الهام ، فتعبر بالطريقة الخاصة التي يستخدمها بها الرمزيون عن معان خاصة سنرى فيما يأتي من كلامنا إن كان أصحاب المذاهب الأدبية الأخرى يعتدّون بها أوْ لا .

وتنقسم الرموز باعتبار طريق فهمها إلى ما يساوي عدد الحواس ، فهي خمسة أنواع : ١ ــ سمعية ٢ ــ بصرية ٣ ــ لمسية ٤ ــ ذوقية ٥ ــ شمية .

والرمز السمعي كل مسموع مقصود به معنى . فالكلام مجموعة رموز سمعية وبوق السيارة رمز سمعي يدل على وجوب الحذر من اصطدام ممكن وصفارة الإنذار رمز سمعي يدل على وجود طائرات معادية في سماء البلد أو على نزوحها بحسب نوع الصوت الذي يصدر منها وصوت القاطرة له دلالته وكذلك الاشارات السمعية المرورية ونقرات التلغراف وما أشبه ذلك . أما الموسيقى والغناء فهي رموز ، سمعية من نوع خاص سنتكلم عنها في مكان آخر إن شاء الله .

والرمز البصري كل مرئي مقصود به معنى . فالكتابة مجموعة من الرموز البصرية التي تدل موزعة على الحروف ومجمعة على الكلمات

ومنسقة على السياق . والتلويح بالأعلام في سلاح الإشارة مجموعة من الرموز البصرية كذلك . وأضواء المرور في الطرقات والعلامة التي تدل على جملة «احترس من القطارات» ورسم الجمجمة الذي يدل على الخطر والأعلام التي تدل على الدول والألوان في الخرائط والمربعات في رقعة الشطرنج والخطوط البيضاء عند مكان عبور المشاة وعقارب الساعة وأرقامها كل أولئك وما أشبهه رموز بصرية لها دلالاتها الخاصة بها .

والرمز اللمسي كل لمسة لها معناها الخاص . فإذا تكلمت عن فلان الجالس بالقرب منك وأنت لاتراه فإن صديقك السامع سيغمزك أو ينبهك بقرصة في وركك وستفهم حينئذ أن الاستمرار في الكلام غير مستحب . وإذا لقيك طفلك لدى الباب عند دخولك وتعلق بك فتربت على كتفه أو تمسح شعره وسيفهم هو بدوره أنك تحبه وتعطف عليه واذا شاركت صديقك في ضحكة وضربت على كتفه فسيفهم قوة درجة المشاركة ومن الناس من يفهم معنى المداعبة إذا ضربته على قفاه ومنهم من يفهم من ذلك معنى الإهانة بحسب إختلاف الظروف والطبقة الاجتماعية وما تعطيه لهذا الرمز من معنى .

والرمز الذوقي كل مذاق ذي معنى خاص . فالطاهي يدله مذاق الطعام على مقدار نضجه . وعلى المقدار التقريبي من الزمن الذي يجب أن يبقى الطعام فيه على النار . وصانع الأشربة يدله مزاقها على جودتها . ويدل مذاق نقطة معينة من حجر البطارية على ما إذا كان هذا الحجر صالحاً للاستعمال أوْ لا .

وأما رموز الشم فلها دلالتها أيضا . وإنك لتمر بالبيت قد إنبعثت منه رائحة طعام يطبخ ، حتى إذا ما دارت هذه الرائحة في خياشيمك أدركت إن كنت ذا قدرة على التفريق بين روائح الطعام المختلفة ماإذا كان

هذا الطعام شواء من اللحم أو نضيجاً من الدجاج أو بصلاً يقلى في السمن . كل ذاك دون أن تدخل المطبخ أو تملأ عينيك من صنف الطعام .

كيف تدل هذه الرموز المختلفة على معانيها ؟ أو بعبارة أخرى ما العلاقة بين الرمز وبين معناه ؟ يمكن ذكر أنواع ثلاثة من هذه العلاقات بين الرموز والمعاني . أما النوع الأول فهو العلاقة الطبيعية . ومثالها أن تحس بتقلص في معدتك فتعلم أنك جائع . ولقد جاءك هذا العلم عن طريق علاقة طبيعية موجودة بين الرمز الذي هو إحساس تقلص المعدة وبين معناه الذي هو الجوع . وإنما كانت هذه العلاقة طبيعية لأنّ المنطق والعرف كليهما لايدخلان في التفريق في المعنى بين هذا وبين تقلص يدل على المغص ويبقى بعد ذلك للإحساس الطبيعي أن يفرق بينهما .

وإنك لتسمع النغمة الموسيقية العالية القوية فتفهمها على طريقة الرموز السمعية غضباً أو ثورةً أو نشاطاً أو فرحاً أو أي معنى يحدده محيطها في القطعة الموسيقية التي تسمعها . وإنما كانت العلاقة بين الرمز الذي هو النغمة وبين معناها الذي هو الغضب الخ .. علاقة طبيعية لأن المنطق والعرف لايدخلان في شرح هذه النغمات أما المنطق فواضح وأما العرف فلأنه محلي والموسيقى لغة عالمية . وهذه العلاقة الطبيعية بين الرمز والمعنى لها مكانها في نظرية الرمزية كما سنرى بعد قليل .

وأما النوع الثاني من العلاقات بين الرمز ومعناه فهو العلاقة المنطقية . تنظر فوق رأسك فترى السحابة فإن كانت داكنة حافلة توقعت المطر وإن كانت بيضاء صافية كان لها معنى آخر . والربط بين لون السحابة ومعناها هنا ربط منطقي علمي فكري . وتمر بشخص تعرفه فتلقي إليه بالتحية فإن أعرض عنك دل ذلك على الجفوة وإن ردّها إليك

كان ذلك دليلاً على المسألة . وما دلالة الآثار المطبوعة في رمال الصحراء والأدلة التي يتركها الجناة في مكان الجريمة إلا دلالات منطقية يتوصل إليها قصّاصُ الأثر أو رجل الشرطة بتفكير منطقي بسيط أو معقد والعلاقة بين الرمز والمعنى في كليهما منطقية .

وأما النوع الثالث من أنواع العلاقات بين الرموز ومعانيها فهو العلاقة العرفية وهي أهم من سابقتيها لأنها موجودة في الدلالات اللغوية . فالعلاقة بين الكلمة والمسمى غير طبيعية ولا منطقية ولكنها عرفية ونتيجة من نتائج الوضع . ويختلف العُرف باختلاف المجتمعات وباختلافه تختلف اللغات . ولو كانت العلاقة بين الكلمة والمعنى طبيعية أو منطقية لَسُمِّيَ الكلب كلباً والحمار حماراً في كل لغات البشر . ولكن إختلاف العرف من مجتمع إلى مجتمع جعل أولهما «كلباً» في العربية وdog بالإنجليزية وهكذا .

هذه مقدمة لابد منها للبحث في مقاصد المذهب الرمزي وأهدافه ولنعلم ما إذا كان الرمزيون ذوي فلسفة مدروسة أو أنهم كما كانوا يتهمون قوم يريدون الشذوذ بالأدب شذوذاً لا فلسفة وراءه . دعنا إذاً نذكر شيئاً عن تاريخ المذهب الرمزي لنخلص من ذلك إلى نقد هذا المذهب وتحليله .

«الرمزيون» اسم أُطلق في فرنسا على مجموعة من الشعراء الذين كان بعضهم من الأجانب وقد بدأوا حركتهم بعد عام (١٨٨٠ م) وأطلق عليهم أيضاً اسم Decadants أو المنحلين ليدل على أقصى مظاهر من مظاهر حركتهم ، ولقد زعم الناقد برونتيير سنة ١٨٨٨ م أن تاريخ الشعر الفرنسي منذ القرن السابع عشر يمكن أن يقسم إلى مراحل ثلاث : أولاها مرحلة البناء والثانية مرحلة التصوير والثالثة هي المرحلة

الموسيقية . فإذا أخذ المرء مقالة هذا الناقد بالإضافة إلى قصيدة Ode to Mistress Anne Killingrew لدرايدن إلى جانب Ode on a grecian urn لكيتس و Claribel لتينسون إستطاع أن يفهم مدى هذه الحركة ووجهة نظرها .

ولقد بدأت الحركة أول ما بدأت ثورة على الطبيعة المغرقة في الجمود والمحصورة في الحدود وعلى البرناسية الداعية إلى العودة إلى الوضوح الكلاسيكي ونبذ الأساليب الرومانتيكية المتميعة الغامضة وكان الهدف من نشأة هذه الحركة أن ترضى العقول الفتية التي تذوقت بودلير وفاجنر . وكان مرماها ألا تصوّر بالوصف وألّا تقلد بالنقل بل أن تستدعي المعنى بالتلميح إليه عن طريق الرمز وأن تخلق صلة بينك وبين جمهورك عن طريق التعبير عن التجارب تعبيراً طافياً خفيفاً . فعل ذلك بودلير وبانفيل وجيرار دي نرفال وغيرهم . وليس من الغريب إذاً أن يكون الجمهور الفرنسي في مبدأ الأمر غير ميال إلى هذا النوع الجديد من الشعر . بل لقد ظن الجمهور ذلك الشعر خدعة يريد الشعراء الرمزيون منها أن يثبتوا أن الجمهور ينقاد إلى كل بدعة ولو كانت غير ذات فلسفة ، وأن نهاية هذه الخدعة ستكون ضحكة ساخرة من عقل هذا الجمهور الذي يتظاهر بالتذوق دون أن يتذوق . ولهذا أقبل الفرنسيون على قراءة الأدب الذي يسخر من هذا النوع من الشعر مثل كتاب Les déliquescences d' Adoré Floupette الذي نشر في سنة ١٨٨٥ م .

ودخل فيرلين في هذه الدائرة في ذلك الوقت فمنحها شعارها الذي عرفت به فيما بعد : Pas de couleur, rien que la nuance أي لاظل بلا لون وقدم بكتابه Trois Poetes Maudits فتيان الرمزية الثلاثة ريمبو وكوربيير ومالارميه . وكانت سنة ١٨٨٥ م مركز هذه الحركة ،

فبجانب هؤلاء الثلاثة ظهر رودنباخ وفيرهايرن وجان موريا ، ونشر لافروج وفيليه جرفان منتجاتهم الأولى ، وتبعهم في سنة ١٨٨٦ م رمي دي جُرمون وفي سنة ١٨٨٩ م مَايْنزلينك وفي سنة ١٨٩٠ م كُلُودِيل وفي سنة ١٨٩٣ م رويردي مونتسيكيو ثم إندمجت الحركة بالمجرى الأدبي العام بظهور إنتاج سامان في هذه السنة الأخيرة . ويعتبر هُيسْمانز ممثل الحركة في النثر ، أما في الشعر فممثلوها هم ريمبو وفيرلين ومالارميه ، وهذا الأخير هو الذي خلق نظرية الجمال للرمزية وقدم لها أحسن الأوزان والأساليب وكانت محادثاته الأسبوعية بليغة الأثر في تحديد هذه الحركة وأهدافها .

هذه عجالة قصيرة تعطي تخطيطاً عاماً للمذهب الرمزي نرجع بعدها إلى تفصيل القول فيه وفي أشخاصه . لقد قرر بودلير في كتابه «الفن الشعري» أن أول خاصية من خواص الجمال في الفن أنه يثير الدهشة ويهرب دائماً من القواعد والتحليلات المدرسية . والحماية المنعة التي تسببها الدهشة تسبب حماية الأذواق والاحساسات ، فبدون هذه الحماية تختلط الأذواق والأفكار والإحساسات في وحدة شاملة من الرتابة والملل والفراغ . وللحكم على أي عمل فني يجب على الناقد أن ينظر إليه نظرة نسبية لأنه ليس هناك جمال مطلق ولكن الجمال دائماً متجدد يعتمد كل الاعتماد على الزمان والمكان . وهو يقول أيضاً ما الشاعر إذا لَمْ يكن مترجماً ولا حَالاً للرموز الشعرية ؟ ولم يكن بودلير رمزياً وعلى ذلك فهو حين يخلق نظرية في الفن فإن هذه النظرية لاتعبر عن أي مذهب من المذاهب الشهيرة لأنها نظرية شخصية في فلسفتها ولكنه يقرب أحياناً من الرمزيين حتى إنهم ليستعيرون بعض أفكاره ومصطلحاته .

ولقد بدأ فيرلين حياته الأدبية برناسياً أي أنه كان يقول بوجوب

العودة إلى الوضوح الكلاسيكي الذي يبدو في الأدبين اليوناني واللاتيني . ولكنه بعد أن أحس بنفوذ رمبو وما وضع من لمحات نثرية في الرمزية تقدم ببعض النظريات في كتاب سماه «الفن الشعري» كان رَدُّ فعل لمُثُل البرناسية التي اقترحها بعض الكُتّاب . ولقد ألف كتابه هذا بين سنتي ١٨٧٣/٧١ م .

إن الشعر في نظر فيرلين أقرب إلى الموسيقى منه إلى النحت والتصوير ومعنى ذلك أن الشعر مجموعة من الرموز السمعية كالموسيقى على حين نجد النحت والتصوير فنوناً بصرية ولانحبّ أن نسبق الحوادث فنتكلم عن العلاقة بين الرمز والمعنى في الشعر والموسيقى لأن فيرلين لم يعقد مقارنة بينهما وسندع ذلك إلى الكلام عن جِلّ .

ويرى فيرلين أن الكلمات على بعدها عن الدقة في الدلالة العرفية التي يعتمد عليها النثر الوصفي ويتخذها مثلاً أعلى له ، يجب ألا تستخدم بلا تدقيق . وتكمن المقدرة الشعرية في استخدام الكلمة في هالة من المعنى غير محدّدة . أما القافية في نظره فيجب أن تبعد عن البذخ في الجرس لتتضح بلمس خفيف للأذن دون ان تلح عليها بالطرق . والوزن يدع في الروح شعوراً من التعطش باستخدامه تفعيلات غير رتيبة في تساويها . والظل المعنوي سواء أكان طاغياً أم خفيفاً هو أداة الفن لأن موضوع الشعر ليس الفكرة الواضحة ولا العاطفة المحدّدة ولكنه غوامض القلب وخوافي الإحساسات وغير المحدّد من حالات الروح وهذه معان لاقدرة لنا على وصفها ولايمكن أن تقع في دائرة الوضوح .

وكتاب الفن الشعري هذا الذي نشر في سنة ١٨٨٤ م يعرض فقط للوسائل التي يستخدمها فيرلين ولا يحدد أي نظرية جديدة للشعر . ويخوض فيرلين في بحر متلاطم من الرمزية دون أن يسلك هذه

الأفكار في نظرية عامة وهو بهذا لايعد تماماً أحد واضعي نظرية الرمزية .

وأما كتاب Saison en enfer (موسم في جهنم) الذي أخرجه ريمبو في سنة ١٨٧٣ م فإنه يقترح طريقة شعرية إذا قورنت بطريقة فيرلين فإنها يمكن أن توصف بالجرأة وسعة المدى بل ربما كان مداها من السعة بقدر ما أهمل الشاعر أن يطبقها وترك الباب منفتحاً أمام استخداماتها التي أوصى بها . وهو في جرأته وطموحه يتلبس باختراع كلام غير محدد صالح لكل المعاني ويشير إلى فكرة جديدة هي فكرة ما لايعبر عنه Inexprimable وهذه الفكرة الأخيرة كيمائية كلامية تفترض هلوسة حسية لا تترجم عنها هلوسة الكلمات ومعنى ذلك ان الكلمات وهي ذات معان عرفية محدّدة بالاستعمال العادي ومقيدة في المعاجم لاتستطيع أن تترجم عن كل شيء بل تترك شيئاً من المعنى لايدخل في نطاق دلالتها يشير إليه شيء آخر سيحدده لنا جل في الصفحات التالية . ولقد اتضح على يدي ريمبو عالم شعري جديد هو نفسه الذي بدا غريباً من قبل .

والأداة الأولى للسياق الشعري هي الكلمة التي أصبحت في نظره حقيقة ملموسة ملوّنة بحروف العلة والحروف الصحيحة بعد أن لم تكن عند غيره علامة تدل على موضوع معين ولاقيمة لها إلا في إثارة هذا الموضوع في الذهن وفي ذلك إرجاع للقيمة الصحيحة إلى العنصر الأول للفن الأدبي ، ولفت نظر إلى المفردات وهي حقيقة الشعر التي طالما استعملت في الشعر آلة طيعة لخدمة التفكير والعاطفة دون أن تلحق بها قيمها الصحيحة .

وفي سنة ١٨٨٦ أسس كاهن وموريا مجلة أسمياها الرمزية تعبر

تعبيراً مضبوطاً عن الفكرة القائلة إن العمل الشعري يتكون من مجافاة الواقع بحسب المزاج .

وأصبح بودلير أستاذاً أعظم إذ نذكر أنه قال بفردية الناقد ومزاجه الخاص كما أصبح ديليل أدام مثالاً يحتذى لموقف الشاعر الحق أي أنه كان مثالياً مجافياً للواقع بحسب مزاجه في تحدّ للإيجابية الواقعية والإيجابية الطبيعية المنتصرتين في ذلك الوقت ولقد وجد شعراء الرمزية نماذج واضحة كذلك في موسيقى فاجنر وفي التصاوير الحديثة .

فالموسيقيون المحدثون لايعمدون إلى التعبير بالصوت الانساني عن العواطف المحددة بل يستدعون إلى الذهن حالات روحية ومعاني كونية بواسطة الأوركسترا . أما المصور فقد انقطع عن تقديم الصور التي تقلد الحقيقة وجنح إلى مسخ الحقيقة إلى مايقرب من الحلم إما رغبة منه في خلق أسلوب جديد أو لأنه يجد في ذلك وسيلة للعب بالألوان .

لقد كان مالارميه غامضاً في مبدأ حياته الشعرية ، ولم تعبر شاعريته عن نفسها تعبيراً صحيحاً إلا بعد وصوله إلى باريس في سنة ١٨٧١ م . ويستطيع المرء أن يجد صورة لهذا في قصيدته القصيرة Toute l'âme resumée حيث يحاول استبعاد الواقع لضعته فيخلق صورة شعرية غير مادية تقريباً كما ينفض المدخن رماد سيجارته ليزيد إشتعالها فيتصاعد الدخان منها في صورة أخّاذة . ولكن العناصر الجوهرية لمذهب مالارميه توجد في مجلد له ظهر في سنة ١٨٩٦ م فضم مقالات مختلفة يجمعها اسم Divagations كما ضم اقتباسات متنوعة من المؤتمرات .

إن العمل الأول للشاعر في نظر مالارميه هو أن يمنح المعنى للكلمات وهو أكثر نقاء وأن يجعل الأداة اللغوية موضوع تعارف جديداً .. وفي ذلك توسيع لمدى مهمة الشاعر ومدى هيبته بلاشك .

وليس للشاعر أن يخلق كلمات جديدة كما كان يحلم «روزار» ولكنه يجب عليه ليكون رمزياً أن ينأى بالكلمات عن معانيها العرفية التقليدية وأن يلقى ضوءاً على جرسها المعقد . وهكذا يسبق مالارميه جل في الكلام عما سأطلق عليه فيما بعد «المعنى الاستدعائي لجرس الكلمة»، وليست الكلمة المفردة خارج السياق الشعري هي المقصودة بهذا ولكنها الكلمة حال وجودها في هذا السياق . وكم كان مالارميه يأسف لأن الكلمة لاتستطيع أن تعطي معناها بجرسها فقط أي دون الاستعانة بمعناها العرفي الذي في المعجم . إن الشعر هو الذي يجعل من المفردات الكثيرة كلمة جامعة جديدة غريبة عن اللغة كالغناء ولا يأبه بالمخاطرة الدائمة في سَوْق الكلمة حيناً للمعنى وحيناً للجرس .

وروح الشعر في نظره هي القافية لا المحتويات ولا الموضوع وكل قصيدة تحرص على طاعة القواعد القديمة للشعر ليس بها روح . وقبل كتابة القصيدة يستطيع الشاعر بلاشك أن يكوّن لنفسه فكرة عن طريقة التناول دون أن ينكر الشكل . ويجب أن يكون في الشعر من إستمرار القافية ما يمنع المرء من الانقطاع المفاجيء عن إدراك الوحدة في القصيدة . وهذا الاستمرار وظيفة من وظائف القافية التي تؤكد التشابه بين الأجزاء المتتالية والتي يمكن تذكرها خارج القصيدة عن طريق مظهرها الصوتي . أما الوزن فهو الذي ينقي التعبير بدرجة أكثر عما يكون في لغة النثر .

لقد أشار مالارميه (حين شرح الموقف الفعلي للشعر الفرنسي حين كتب Crise de vers إلى فقد الثقة بالنفس في إتجاهات الشعر في أواخر القرن التاسع عشر . ويبدو أن فيكتور هوجو كان آخر أصحاب الشعر المقنن ، وأنه بعد موته وتحت نفوذ فيرلين وجد الشعراء أنفسهم متعبين من كزازة القواعد التقليدية في الشعر الفرنسي ومتبرمين من

الإبتداع ، إذ إتخذ الأولون شعراً لايخطيء القواعد في حرفه بله تفكيره ، ويحتال الآخرون من أمثال لافروج على القواعد الشعرية في أشعارهم التي تقع مقاطعها في أعداد فردية مثل ١١ أو ١٣ مقطعاً معترفين بالتقاء حرفي علة على التعاقب في السياق وهو ما يعتبر فجوة في الكلام الفرنسي تقتضي وجود liaison ولايحرمون أنفسهم أحياناً من أن يتقنوا إتقاناً كلاسيكياً تقليدياً يثير الإنتباه .

والشعر عنده لا قصصي ولا وصفي ولكن إيحائي استدعائي يدل بجرسه لابمعناه والكلام بالشعر أن تقنع بأن تخلق إيحاء بالأشياء وليس للقاريء أن يتوقع أن تقوده يده إلى غرض مضبوط محدد لتفكير الشاعر ولا أن تدله علامة في مكان ما على فكرة غامضة تختفي في تركيبها . وكل قاريء في ظل خياله وروحه ووسطه سيجد ما يستدعيه من الأفكار المتنوعة وسيكون مكان القاريء من القصيدة مكان السامع من الموسيقى .

وليس الشعر في نفس الوقت مما يشبه بالموسيقى بمعنى أن الكلمة في الشعر ترتبط إرتباطاً ضخماً بالطبيعة كما ترتبط النغمة التي سبق أن شرحنا أن علاقتها (بإعتبارها رمزاً سمعياً) بمعناها علاقة طبيعية حيث لانستطيع أن نتجاهل أن العلاقة بين الكلمة بإعتبارها رمزاً سمعياً أيضاً وبين معناها علاقة عرفية حددها التعارف . وتشتمل الكلمة بعكس النغمة على ماهو مادي . والشاعر الحديث يتجنب الحقيقة المسلمة والخرافة المروية ولن يبحث أبداً عن الإختراع ولكنه يوضح الكثير مما في روحه ونفسه من خرافات وحقائق بأن يسلخ عن الكلمة عنصرها المادي .

ويشتمل مذهب مالارميه على ثلاثة عناصر مختلفة وأحياناً متناقضة . الكلمة (أو الشعر) وتحتوي في نفسها قيمة موسيقية خاصة

ثم الموضوع الذي لم يجعل في تصميمه صورة خرافية ثم مادة القصيدة وهي أي فكرة أو خاطر مجرد ذهني أو عاطفي . هذه النقط الثلاث هي أساس الشعر الرمزي في رأيه ولم يكف مالارميه عن إعطاء توجيباته الحرّة بين سنتي ١٨٧٠ ــ ١٨٨٥ م ولكن هذا التحديد للمذهب لم يظهر إلا بعد ١٨٨٥ ولم يؤت ثمرته إلا بعد سنة ١٨٩٠ م .

ولقد أطلق إسم Dicadants على الرمزين بعد سنة ١٨٨٠ م كما ذكرنا من قبل فتقبله هؤلاء متناسين مافيه من معنى النقد لهم ولموقفهم من الأدب والحياة عامة .

ولقد عرف هؤلاء بفوضوية عقلية وخلقية انعكست في منتجاتهم فكانت صفة عامة لهم تبرر وصفهم بالإنحلال أكثر مما كانت مذهباً أصيلاً . لقد إحتوى مذهبهم شيئاً واحداً إيجابياً هو في ذاته بدعة ، فقد ادعوا أن الشاعر يستطيع أن يخلق كل التعبيرات الجديدة التي يريدها . وسرعان ما أصبح سوء إستعمال هذه البدعة النظرية طابع هؤلاء ، ولهذا لم يكن للمنحلين نفوذ دائم في الأدب .

ولقد طبعت المدرسة الرمزية في الملحق الأدبي لصحيفة الفيجارو الصادرة في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٦ م مقالاً بقلم موريا كانت مقدمته تعريفاً للرمزية وأعتبر هذا أول بيان عن هذا المذهب . وإذ يتجاهل موريا في هذا المقال مجموع الشعراء المعاصرين الذين ازدهروا في أيامه ، يقترح فكرة شعرية تحل محل البرناسية كما حلت البرناسية محل الرومانتيكية . ويبدو وكأنه واحد من الرؤساء بودلير ومالارميه وفيرلين الذين كان أولهم طليعة حقة وكان الثاني هو الذي وهب الشعر معانيه الغامضة التي لايعبر عنها بدلالات عرفية وأما الثالث فقد حطم قيود الشعر القاسية . وإذ يعارض موريا الشعر الجديد أولاً كما يفهمه ناقداً للتقاليد القديمة فيه ،

يقدمه وكأنه عدو للمعرفة والإنشاد والإحساسات المزيفة والأوصاف الموضوعية . فالشعر خادم الفكرة لاخادم التفكير .. الفكرة التي يجب أن يوضحها التطابق الخارجي فحسب .

ويجب أن تحتفظ الرمزية بجانبين على وجه التقريب ، أولاً : ألاّ توضح الموضوع الخارجي نفسه ، ثانياً : ألا تعبر عن الفكرة أو تدركها في نفسها . أما الظواهر الحسية فإنها مظاهر بسيطة تحسّ ويقدّر لها أن تعبر عن صلات التقارب بينها بالأفكار البدائية . وتبدو الرمزية أولاً وقبل كل شيء مثالية تستخدم في التعبير عن نفسها في شكل فني تلك المطابقات بين العالم الحسي والعالم المجرد والمطابقات بين المجالات المختلفة للعالم الحسي . ونذكر هنا أن بودلير قد جاء بفكرة المطابقات قبل موريا وقد أشرنا إلى ذلك في مبدأ الكلام .

أما من ناحية اللغة فإن موريا يختلف مع الـ Dècadants بدعوته إلى إستخدام اللغة الفرنسية الجميلة الغنية الحية التي قبل الـ Vaugelas والـ Boileau Despriaux ولكنه يدع الحرية للأسلوب ولايقيده إلا بالأصالة والتركيب ولقد إختصر أناتول فرانس هذا البيان الذي نشره موريا في قاعدة واحدة هي : «لا تصف ولا تسم» .

وبعد بيان موريا بأسابيع ظهر استعراض لمبدأ Le Symbolisme الذي ساعد على نشر الإصطلاح « رمزي » وفرضه على الحقل الأدبي ، وأما موريا فبرغم بيانه الذي جعل منه رئيس مدرسة جديدة وبرغم أنه كان المحرر الرئيسي للإستعراض القصير الأجل فقد نشر في الفيجارو سنة ١٨٩١ م خطاباً يستطيع المرء أن يرى فيه بياناً عن مدرسة الـ Romance التي ظهرت أولاً كفرع للحركة الرمزية ولكنها إنشقت عنها فيما بعد . ويخلق موريا صلة بين تعاليم هذه المدرسة وبين التقاليد الأغريقية واللاتينية وتقاليد

العصور الوسطى كما في طريقة لافونتين ، ولم تكن الرومانتيكية انحرافاً صحياً لهذه التقاليد كما كانت طفلتاها البرناسية والرمزية . ولقد طالب موريا بأن يكون الشعر صريحاً قوياً في كلماته محدداً في صفاته وقيمته كما كان الشعر الذي نقل هو منه . ولكن الرمزية لم تمت برغم انشقاق موريا عليها ، وبالنظر إلى مجال هذا المذهب يمكن القول بإنه لم يؤت كل ثمراته ولقد انشقت عن رمزية موريا في سنة ١٨٨٢ م رمزية جلّ René Ghil الذي أسس المدرسة الرمزية الآلية التي أصبحت بعد ذلك المدرسة التطورية الآلية .

لقد لمحنا إلى أن الحركةِ الرمزية كان من خصائصها أن تستخدم الكلمة لتدل دلالة طبيعية على المعنى ، أي أن الكلمة بدل أن تستخدم بمعناها العرفي الذي في المعجم تستخدم بمعناها الطبيعي الذي في الجرس ، ولنوضح ذلك بدرجة أكثر نقول إن الشاعر بدل أن يستخدم العلاقة العرفية بين الرمز الذي هو الكلمة اللغوية وبين معناها المعجمي يعمد إلى العلاقة الطبيعية بين الرّمز الذي هو الجرس الموسيقي للكلمة وبين معناه الاستدعائي الذي يتبادر إلى الخاطر عند السماع . فالشاعر بشعره ينافس الموسيقي بموسيقاه . وبهذا المعنى يصح أن نعقد مقارنة بين الشعر والموسيقى حيث إن كليهما يستخدم الأصوات لاستدعاء المعاني غير المحددة وإثارتها . وأنت إذا سمعت قطعة موسيقية ذهبت تفسر نغماتها في ظل تجاربك وذكرياتك الماضية وفي نطاق علاقة طبيعية بين نوع النغمة وبين الإستجابة الذوقية في نفسك . فالنغمة القوية توحي إليك بمعنى الشدة أو القوة أو النشاط أو العمل أو الغضب بحسب محيطها في القطعة ، ولا كذلك النغمة الضعيفة . هكذا يريد الرمزيون أن يستخدموا الشعر . فهم يعتمدون أولاً وقبل كل شيء على جرس

الكلمات وما يوحي به هذا الجرس من المعاني الاستدعائية التي لايتدخل العرف في تحديدها .

يقول رينيه جلّ : إنه لا الموسيقى ولا الشاعر قد وضع نظرية إستدعائية كاملة للتذوق . فلم يقل الموسيقيون أي النغمات تستدعي أي المعاني بل تركوا ذلك للذوق الفردي ولم يقل الشعراء أي جرس في الكلمة يوحي بأي معنى وتركوا ذلك للذوق الفردي أيضا . أعلن ذلك أولاً في كتابه Fraitè du Verbe الذي أكمله في ١٨٩١ م ، وثانياً تحت عنوان En Mèthode à l'oeuvre في سنة ١٩٠١ م حيث حاول محاولة جريئة أن يحدد نظرية استدعائية لها بعض التفصيل .

والقاعدة الأولى في نظرية جلّ هي فكرة التطور . إن هذه الفكرة محاولة غير ضئيلة لترديد بعض الأفكار الواضحة والتعبيرات المفهومة لدى القاريء .

دعنا نهمل من هذا الكتاب En Michodle à l'oeuvre فصله الأول المعنون «قاعدة في فلسفة التطور» لأن جلّ أكثر دقة وإثارة للاهتمام في الفصل التالي الذي عنوانه « طريقة الفن ــ الآلية الكلامية » .

فالإنتاج الشعري في نظره ذو قيمة عظيمة تزداد بإقتراح بعض القوانين التي تنظم عموميته وتوحدها متطورة بحسب الإيقاعات . وهذا يدل على فكرتين : أولاً : إن الشعر يجب أن يكون ثمرة لقاعدة عامة في الكون ، ثانياً : إن هذه القاعدة الجوهرية هي الإيقاع . والفن بهذا الإعتبار يجب أن يكون قبل كل شيء حركة وتحولا وترجمة للحركة . والموسيقى الآلية أكثر الفنون قابلية لترجمة هذا التحول الدائم في العاطفة . ويجب على الشعر أن يقلدها ، وهو يستطيع ذلك لأن الأصوات الإنسانية موسيقى ، عناصرها الصحاح والعلل ــ أقصد الحروف الصحيحة وحروف العلة سواء كانت

حركة أم ليناً . ويريد جل أيضا أن يخلق آلية كلامية وأن يجعل الأصوات اللغوية قيماً خاصة بها في الشعر . يقول :

دعنا نعترف باللغة الشعرية وحدها من وجهة نظرنا الفريدة المزدوجة ، الصوتية ، والتصويرية الكتابية ، ونختر من خير رغباتنا الخلاقة كلمات تتعدد فيها القيم الصوتية . تلك الكلمات التي لها كثير من المعاني الدقيقة والقيم العاطفية الناتجة عن الجرس والكامنة في الأفكار التي تتولد منها ومن موسيقاها وإيقاعها .

هذه المحتويات الصوتية للكلمة ذات دلالة بالنسبة للشاعر لا بموسيقاها التي يجعلها هو تلعب دوراً هاماً في شعره فحسب ، ولكن بانطباقاتها على العواطف والأفكار . (ومرة أخرى نذكر أن بودلير هو صاحب فكرة الإنطباقات) وهذه الإنطباقات العاطفية قد نسيتها الانسانية تحت ضغط الثقافة العميقة . وليست اللغة المقصودة من هذه الوجهة إلا تطوراً بالصيحة البدائية التي كانت تدل على العاطفة دون أن يكون معناها في محدودية معنى الكلمة وتقدماً بالإيقاع أيضاً حيث جعلته جزءاً لايتجزأ من الشعر منسجماً مع الفكرة بعد أن كان خارج اللغة . والمقصود بالفكرة هنا نظام توزيع الوحدات الإيقاعية في الوحدة الشعرية أو في أي نظام إيقاعي في العالم .

ولقد أعطى جل تقسيماً للحروف الصحيحة وحروف العلة بالقياس على قيمها الإستدعائية والإنطباعية . ومن أمثلته أن الأصوات a . a . di . ai تنطبق من اللوان على ألوان القرمزي فهي تستدعيه إلى الذهن كلما سمعتها الأذن وأن الأصوات V . S . R . H تنطبق من النغمات على الانساق العليا للسكسافون في نظام الآلات . أما في نظام العواطف فعلى الهباج بالفخر والحماسة ثم على غريزة التحطيم والانتصار

وأخيراً على الإرادة والعمل . وينشأ من هذه التأليفات بين الأصوات آلاف المجموعات الاستدعائية المركبة . وينتقد جل في الشعر بساطة العاطفة التي تتضح بالرغبة في الإيقاع الترديدي الاطرادي المتساوي الأجزاء عند تقسيمه العددي في حركة ما ، ومظهر البساطة هنا هو الرتابة كما هو واضح من كلامه . ويجب أن يحل النسق المتطور المتنوع للإيقاع محل التقاليد الإيقاعية الاسكندرية ومحل مايعتبر جرياً على نسقها في الكلاسيكية والرومانتيكية والبرناسية .

فالإيقاع الشعري إذا لم يكن لعبة بسيطة من التنغيم في نظر جل ، ولكنه ترجمة أدبية لمزاج إلتحول إلى الكونية . والإيقاع ظاهر في المادة التي تتحول وفتراته تكثر أو تقل وتقصر أو تطول وتقوى أو تضعف في حدوثها بحسب طبيعة العاطفة أو الفكرة . وقد تطوع جل بتجاهل السيمترية الإعتباطية في الشعر التقليدي .

وتشير القافية إلى وحدة الزمن التي هي الشعر الحقيقي ، وتخلق فيه الشعر صدى ينتج عنه جو موسيقي تنسجم فيه القيم الصوتية في أثر موحد .

ويبدو أن جل خلط في طريقته خلطاً بين الميتافيزيقا وبين دقائق علم الأصوات اللغوية ، ولهذا تمثل طريقته نظرية هامة لتنظيم الاتجاهات الكلامية والعروضية للمدرسة الرمزية ، وهو مجهود مشكور لأنه وجد في أساس التكوين الغريزي لفيرلين دراسة موسيقية مؤقتة وفي رموز مالارميه أساساً عقلياً ومنطقياً لفلسفته . وبكثير من الحذلقة والتثاقل يتقدم جل ويدفع تنبؤات بودلير وريمبو (في مسألة كالقيمة الفنية للكلمة وعناصرها الصوتية من صحاح أو علل) إلى حدها النظري النهائي .

بعد أن نشر ريمبو كتابه Illuminations وبيّن فيه آراءه وبعد أن

نشر موريا بيانه ، ظهرت إحدى المحاولات الرئيسية في الرمزية في شكل كتاب عنوانه le Vers libre فكان سبباً في محاولات تحدية محددة الهدف . ولم يكن الا في سنة ١٨٩٧ أن أصبح مذهب الشعر الحر le Vers libre شامخ البنيان حين كتب جوستاف كاهن palais nomades الذي يبرر في مقدمته قاعدة الإبداع في المجال الفني . فشكل الفن في نظره يجب أن يتحول ليكون شيئاً إنسانياً حقاً . والإنسانية تتطور لتطور إحساسها والشعر يتحول لارتباطه بهذا الإحساس . وتحول الشعر حرّ في المبدأ ثم آلي بعد ذلك ولكن تطور الإنسانية بطيء مستمر .

واستبدال الشعر الحر بالشعر التقليدي ثورة لاتطور ذلك بأن التطور غير ممكن في شكلية الفن حيث يبقى ذوق الجمهور مدة طويلة مخلصاً للشكلية التقليدية التي لا تستجيب لمحاولات عقلية الجيل الجديد من الفنانين ، فهي تمنع رغبتهم في الإصلاح أو تؤخرها على الأقل بما لها من سلطان على النفوس والأذواق . وبذلك يبقى الشكل القديم للفن مستعملاً وقتاً طويلًا بعد أن يقصر عن أن يطابق العقلية الجديدة . ويجرؤ المجددون من حين لآخر على إدخال تعديلات على هذا الشكل بلمسات خفيفة حذرة غير أن محاولاتهم هذه تقوّي من تمسك الناس بالقديم ومقاومتهم للجديد ولكنها تكسب في نفس الوقت أنصاراً للتجديد . وما يزالون كذلك حتى يتغلب الجديد ثورياً فيسود أو يتغلب القديم فيبقى .

ولقد جاءت هذه اللمسات الخفيفة الحذرة في مجال الشعر الفرنسي على يد الرومانتيكيين من أمثال بانفيل وفيرلين وريمبو في عهده الذي قبل كتابه Illumanations ولكنهم على حد تعبير (فيليب فان تيجم) بدل أن يخلقوا الشعر الحر خلقوا الشعر المعتق فحافظوا على الإيقاع القديم .

ما الشعر ؟ هذا ما يسأله جوستاف كاهن . إنه في نظره أوجز مايقع في قبضة الصوت . هذه القبضة هي القوى المتنوعة في الزفير الإنساني بحسب العواطف وهي المديات المختلفة في سعة طريقة التفكير التي تتحكم وحدها في هذه العواطف . وكل شاعر في كل وقت وفي كل قصيدة وفي كل عنصر من عناصر القصيدة لابد أن يخلق لنفسه إيقاعاً خاصاً . وما أبعد الشاعر عن أن يأتيه التدريب من خارج نفسه فإنه لأشبه بالنثر أن يكون نتيجة مران خارجي . ويجب على الشاعر ــ مادام يرفض فكرة التمرن على نظام من خارج نفسه ــ أن يهب الموسيقى كل ما يستطيع أن يهبها من الإهتمام .

والموسيقى في الشعر الحر إيقاع قبل كل شيء وليست لعباً بالأصوات الموسيقية هذا الإيقاع لاينبني على النبر النغمي الذي خلقته في الفرنسية أسباب متنوعة أصواتية وتاريخية ، ولكن هذه النبرات تحل محلها نبرة خفقية في الجملة لا في الكلمة لأن الجملة هي صاحبة النبرة في الفرنسية . هذه النبرة الخفقية تعطي للجملة بحسب العاطفة التي تعبر عنها . والأساس الحقيقي للإيقاع هو الإنفصال الغريزي وليس الإطار الصناعي للطقوس العروضية .

والقافية خاضعة للنغمة . ويحسن تجنب القافية القوية كنقرات الصنوج في نهاية البيت مع أنها في الواقع تؤدي رسالة خلق الوحدة بين الكلمات الأخيرة أو المقاطع الأخيرة لمجموعة من الأصوات يوحد بينها إيقاع تساهم فيه كل العناصر الشعرية .

لعلنا بعد هذا العرض السريع للرمزية قد استطعنا أن نلم ببعض أطرافها ولعل أهم فكرة في هذا المذهب هي العلاقة الطبيعية بين الرمز الصوتي في الشعر وبين ما يوحي به أو يستدعيه .

التراث اللغوي العربي

« نظرية نقدية »



التراث اللغوي العـربي

« نظريـة نقـدية »

أولاً : النحـــو :

كانت الدوافع التى دفعت إلى الدراسات اللغوية في التراث العربى متعددة ومتنوعة . فلقد كان منها ما هو دينى وما هو قومى وما هو سياسى اجتماعى . ونستطيع أن نسوق طائفة من هذه الدوافع التى سيكون الإلمام بها عوناً لنا على فهم بعض الأمور التى سنوردها فيما بعد :

١ ــ كان المسلمون وما يزالون حراصاً على ضبط النص القرآنى والحفاظ عليه أن يتطرق إليه تحريف في بنية الكلمات أو لحن في إعرابها أو لبس من أى نوع في معانى الجمل . فلما اتسعت الفتوح الإسلامية وشاعت مخالطة العرب لأبناء الأمم المغلوبة حدث ما كان لابد أن يحدث من ضعف الملكات اللغوية عند العرب وشاع الخطأ في تلاوة القرآن ففزع أولو الأمر من المسلمين إلى ضبط النص القرآنى بالشكل . ولقد قام أبو الأسود الدؤلى بهذا الضبط بالشكل وقصة ذلك معروفة ومشهورة . وهنا أستطيع أن أزعم أن صلة أبى الأسود بنشأة النحو لا تكاد تعدو قيامه بهذا الضبط وأن القيمة الحقيقية لهذا العمل تتمثل في إختراع أسماء للحركات والسكون لأن هذه

الأسماء يسرت لخلفاء أبي الأسود ادراك الاطراد في ظاهرة الإعراب وإقامة دراسة نظرية لها . ومن هنا جاء النحو مبنياً على الإعراب والعامل .

٢ ــ فتح الله على العرب أراضي لم يطأوها من قبل وكان لشعوب البلاد المفتوحة ثقافات لم يكن للعرب مثلها . وقد دخل العرب إلى هذه البلاد وفي أيديهم كتاب الله يريدون أن يبلغوه للأمم بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بمجرد القهر وحد السيف . وكان على العربي إما أن يستكين ويجلس من أبناء الأمم المغلوبة مجلس التلميذ فيتلقى منهم ثقافات تتعارض مع دعوته التي يدعو لها وإما أن ينشيء لنفسه ثقافة يعتز بها كما يعتز هؤلاء بثقافاتهم ويكون بها أستاذاً لهؤلاء المغلوبين الذين كان لابد لهم من تعلم ما في أيدي الغالبين ليستطيعوا أن يكيفوا مستقبلهم بكيفية هذا الكيان الجديد الذى جمع الغالب والمغلوب في زمالة واحدة ــ كيان الدولة الاسلامية . وهكذا نشأت الدراسات اللغوية لتكون بذرة الثقافة الجديدة .

٣ ــ إذا كان أبو الأسود قد بدأ بضبط المصحف فإن خلفاءه هم الذين أنشأوا النحو : وقد كانت الفترة التي تلت موت أبي الأسود فترة بناء القواعد المفردة في بنية نحوية كلية حتى اكتمل البناء بعبدالله بن أبي اسحق الحضرمي الذى كان « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل »[1] . وبهذه الأولية يعتبر ابن أبي إسحق هو المؤسس الحقيقي للنحو العربي وهو الذى فصل ما بين النحو (أو العربية كما كانوا يسمونه أحياناً) وبين اللغة أو المتن (أو فقه اللغة كما نعرفه الآن) . فلقد سأله يونس عن كلمة « السويق » (والمقصود بها دقيق الحنطه) هل

ينطقها أحد من العرب بالصاد ؟ فأجابه الحضرمى : نعم . عمرو بن تميم تقولها . ثم قال له : وماذا تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس . أى دع فقه اللغة وعليك بالنحو . ولم يكد البناء النحوى يكتمل في يدى ابن أبى إسحق حتى اتضحت خواصه الأساسية ومنها :

(أ) انه قياس مطرد .
(ب) أنه يفسر النصوص المسموعة عن العرب من جهة الصواب والخطأ .
(جـ) وأهم من ذلك أنه يعين على إنشاء جمل جديدة تتصف بالصواب وإن لم يرد مثلها في التراث لأنها مطابقة في صياغتها التركيبية للأقيسة النحوية .

وكان هذا العنصر الثالث هو الصيحة التى جمعت الموالى حول راية النحو فكانوا تلاميذه في البداية ثم شيوخه وعلماءه فيما بعد حتى لانكاد نعد العرب الأقحاح بين النحاة إلا أفراداً . لقد كان الموالى في ظل الدولة الأموية يعيشون على هامش المجتمع سواء من الناحية السياسية أو الناحية الإجتماعية . فلم يصل إلى أماكن مرموقة في المجتمع منهم إلا مَنْ نَشأ فى وسط العرب واكتسب سليقة اللغة كحماد الراوية وخلف والحسن البصرى وابن سيرين وبشار بن برد وغيرهم . فلما عرف الموالى أن النحو طريق إلى تعلم اللغة العربية ومن ثم طريق إلى منحهم مستوى الزمالة والمشاركة في قضايا المجتمع الأموى سارعوا إلى تعلمه فكان على النحو ان ينقلب بعد نشأته مباشرة من الطابع العلمى الاستقرائى الذى يقوم على طلب القاعدة من خلال المسموع عن العرب إلى الطابع التعليمى الاستنباطى الذى يحكم على صواب الأمثلة من خلال

القاعدة . كل ذلك كان بسبب الدوافع الإجتماعية والسياسية التى تتمثل في رغبة في تبوؤ مكانة ما في المجتمع الجديد . وحين عرف الناس كتاب سيبوية ودوا أن لو اتخذوه متناً لتعليم اللغة ولكن ضخامه الكتاب وتشعب مباحثه وكثرة ما فيه من المسائل الزائدة على الأصول زهدت المعلمين فيه فشرعوا يصنعون المختصرات في النحو ولعل الكسائي كان من أوائلهم[٢] .

لقد وصف النحو منذ وقت مبكر بأنه « صناعة » وفرق الدارسون من بعد بين الصناعة والمعرفة . والمقصود بالصناعة « العلم الحاصل بالتمرن أى أنه قواعد مقررة وأدلة ، وجد العالم بها أم لا »[٣] . وإذا قال القدماء : « صناعة الشعر » فإننا ينبغى بهذا الفهم أن ننفى عن معنى هذه العبارة أمرين :

(أ) صنعة الشعر بمعنى تزييفه ونسبته إلى غير قائله .
(ب) الاشتغال بتفسير الشعر أو بتأريخه .

وأن تفهم صناعة الشعر بأنها عمود الشعر وقواعد عروضه التى يراعيها الشاعر في الصياغة والناقد في التقويم . وعلينا بعد ذلك أن نشرح كيف كان النحو صناعة .

إذا كان الأبيستيمولوجيون أصحاب نظرية المعرفة بفرقون بين العلم المضبوط الدقيق وبين العلم غير المضبوط فإن من الخير أن نسوى في الفهم بين ما كان العرب يقصدونه بـ « الصناعة » وبين العلم المضبوط . أن خصائص العلم المضبوط هى الموضوعية التى تتمثل في الاستقراء الناقص وإمكان اختبار صدق النتائج ثم الشمول الذى يتمثل في ارتضاء مبدأ الحتمية (ويسميه تراثنا العربى القياس) وفي تجريد الكليات أو الثوابت ، ثم التماسك الذى يتمثل في عدم التناقض وفي

التصنيف المتكامل ثم الاقتصاد الذى يتمثل في الاستغناء بالأصناف عن المفردات وفي استعمال القواعد . وكل هذه الخصائص مما يتميز به النحو . فلقد قام النحو فى نشأته على الاستقراء الناقص إذ قنع النحاة بالنظر في المسموع وقاسوا عليه غير المسموع ، وفي النحو إمكان إختبار صدق القاعدة بإيراد الشاهد عليها مما قاله العرب الفصحاء . وفيه الحتمية وهي القياس وفيه تجريد الكليات وهى الأبواب النحوية وفيه عدم التناقض لأن أوله ينسجم مع آخره وفيه التصنيف المتكامل الذى يجعل منه بنية لبناتها الأصناف اى الأقسام وفيه ترك الكلام في المفردات والاستغناء عنه بالكلام في الأصناف وهذه هى الوصية التى ذكرنا منذ قليل كيف وصى بها ابن أبى إسحق تلميذه يونس بن حبيب وأخيراً فيه القواعد المطردة . وبهذا يكون النحو صناعة أو علماً مضبوطا .

إذا كان النحو صناعة فهو بالضرورة بنية مجردة ذات علاقات داخلية عضوية . والسؤال الآن يتجه إلى الكيفية التى توصل بها النحاة إلى بناء هيكل بنيوى مجرد للنحو ، أو بعبارة أخرى ما الصوى والمعالم التى « يستدل » بها النحوى حتى يصل إلى بناء هذا الهيكل ؟ لعل الإجابة على هذا السؤال تكمن في كلمة « يستدل » لأن النحاة أطلقوا على هذه الصوى والمعالم عبارة « أدلة النحو » وأطلقوا على استعمال هذه الأدلة مصطلح « الاستدلال » والمعروف أن « أدلة صناعة الإعراب ثلاثة : وهى كلام العرب الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً ، الخارج إلى حد الكثرة ، وقياس ، وهو حمل ما لم ينقل على ما نقل إذا كان في معناه ، وكذا كل مقيس ، واستصحاب الحال ...»[٤] . ويعنى هذا أن المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح البالغ حد الكثرة وهذه الخطوة الأولى لا تتجاوز النقل والاستقراء والكشف عن هيئات

المسموع وملاحظة اختلاف الصور باختلاف المواقع وكذلك العلاقات الوفاقية والعلاقات الخلافية بين عناصر هذا المسموع .

فإذا انتهى النحوى من الملاحظة والاستقراء اللذين أجراهما على المسموع فقد انتهت المرحلة الحسية من عمله وبدأ في التجريد وهو إستخراج المعقول من المحسوس . ولقد اتجه تجريد النحاة ثلاث وجهات أولاً هن ما أشار إليه الإقتباس الذى سبق منذ قليل بعبارة « استصحاب الحال » والثانية القياس أو الحمل والثالثة جملة القواعد التوجيهية العامة التى يمكن أن نعتبرها ضوابط منهجية يسترشد بها النحوى عند نظرة إلى السماع أو الاستصحاب أو القياس . ومعنى كونها ضوابط منهجية أن من عرف النحو العربى وجهل هذه القواعد فقد عرف مفردات المسائل النحوية وجهل الهيكل البنيوى للنحو فلايستطيع فيه إجتهاداً ولا إليه إضافة إلا خلافاً على إعراب لفظ أو رتبته أو مطابقته .. الخ .

أما فيما يتصل بالاستصحاب فقد كان على النحاة أن يجردوا صورا أصلية لعناصر التحليل النحوى (بدءاً بالحروف وانتهاء بالجمل والقواعد) قبل أن يتكلموا فيما إذا كانت هذه الصور « تستصحب » في الإستعمال أو يعدل بها عن الأصل . ومعنى الإستصحاب البقاء على الصورة الأصلية (سواء صورة الحرف أو الكلمة أو الجملة أو القاعدة) التى جردها النحاة من قبل وكل صورة مجردة للحرف أو الكلمة أو الجملة تسمى « أصل الوضع » كما تسمى الصورة الأصلية للقاعدة « أصل القاعدة » ومعنى أن الإستصحاب معدود في أدلة النحو أن « ما جاء على أصله لايسأل عن علته » ؛ لأن « استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة »[5] ثم إن « من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل[6] ولو كان هذا الدليل شاهداً من المسموع على صحة الحكم

النحوى ، أى واحداً من الشواهد النحوية المعروفة . ولعل هذا هو السبب الذى جعل النحاة يمسكون عن الإستشهاد بكلام العرب على القواعد الأصلية فلم نرهم يستشهدون مثلاً على إسمية الفاعل ولا رفعه ولا على تقدم الفعل عليه كما لم يستشهدوا على إسمية المبتدأ ولا تعريفه ولا على عرائه عن العوامل اللفظية الخ وانما جاءت شواهدهم دائماً عند الحاجة إليها في أحوال مثل :

(أ) تفضيل القول في شرح القواعد بحسب الشروط والقرائن اللفظية كالرتبة والمطابقة والتضام .. الخ .

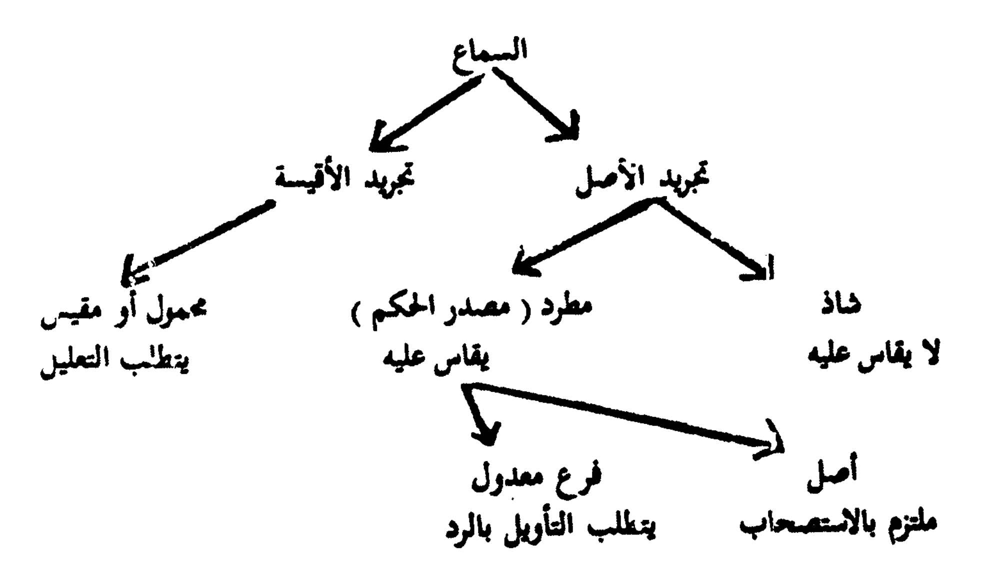
(ب) سوق القواعد الفرعية كجواز الإبتداء بالنكرة وجواز الإخبار بالزمان عن الجثة في حالات خاصة .

(جـ) إيراد الشاذ أو القليل أو النادر ونحو ذلك .

ذلك بأن الكلام في مثل هذه الأمور إما زيادة على إستصحاب الأصل وإما خروج عن الأصل .

وأما القياس فهو بحكم التعريف « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه »(٧) . ولقد عرفنا أن المنقول هو المسموع من كلام العرب الفصيح بطريق الرواية أو المشافهة . أما غير المنقول فإما أن يكون استعمالاً يتحقق فيه القياس كأن نبني جملة لم نسمعها من قبل قياساً على ما سمعناه من العرب (أى ما قرأناه في كتب الأدب الجاهلى الإسلامى) . وإما أن يكون غير المنقول نسبة حكم نحوى حكم النحاة به من قبل على أصل مستنبط من المسموع ثم لوحظ هذا الحكم بحسب الاستقراء في غير هذا الأصل فيعتبر النحوى أن إثبات الحكم لغير الأصل قد جاء بطريق القياس كما في حمل إعراب المضارع على إعراب إسم الفاعل أو قياس إعمال ما على إعمال ليس .

بهذا يصبح الاستدلال مكوناً من ثلاثة عناصر هى : السماع والإستصحاب والقياس وتكون هذه الأدلة هى عمد النظرية النحوية العربية ومحاور الهيكل البنيوى للنحو على نحو ماتتضح صورتها من البيان التالى :



هذا وقد استعمل مصطلح الإستدلال في المنطق وفي أصول الفقه كما استعمل في النحو ومع أن المقصود به في الفروع الثلاثة هو استعمال المقدمات المؤدية إلى الحكم نجد فارقاً بين هذا الإستعمال في أحد هذه الفروع وبينه في الآخر فالاستدلال المنطقى استنتاج وينقسم إلى مباشر ينتقل فيه الحكم من مقدمة واحدة إلى نتيجة وغير مباشر نستعمل فيه أكثر من مقدمة وتلزم النتيجة فيه عن المقدمات . أما في الاستدلال الفقهى فالمقدمات أو الأدلة ليست قضايا منطقية وإنما هى مصادر للتشريع كالقرآن والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة والعرف الخ فإذا وازنا بين معنى الاستدلال في النحو وبين معناه في هذين الفرعين أدركنا أن هناك شبهاً بين الإستدلالين الفقهى والنحوى وأن هناك

بوناً في الفهم شاسعاً بينهما وبين الإستدلال المنطقى فالغاية في الإستدلال الفقهى إستنباط الحكم الشرعى وهى في النحو الوصول إلى القاعدة أما في المنطق فهى إستنتاج قضية لازمة عن قضايا أخرى .

دعنا بعد ذلك نستعرض الأدلة النحوية واحداً بعد الآخر ولنبدأ بأول هذه الأدلة وهو السماع . وتحت السماع قضايا لابد من إيضاحها منها قضية الفصحى واللهجات ومنها الفرق بين لغة الشعر ولغة النثر وأيهما أولى أن يقوم عليها النحو ، ومنها تمسك اللغويين والنحويين بمنهج في الرواية يشبه منهج أصحاب الحديث وأخيراً منها قضية المسموع من الكلام الفصيح ما هو ولماذا كان كذلك ؟ .

هل كانت الفصحى لغة قريش كما يزعم معظم طلاب التراث العربى[٨] ؟ لقد بنى هؤلاء دعواهم على أن قريشاً كان لها من الأهمية في الجاهلية ما أغرى القبائل العربية الأخرى باتخاذ لهجتها لغة مشتركة للعرب جميعاً . فهم جيران الكعبة وسدنتها وبقرب بلدهم مكة تقع سوق عكاظ ولقريش رحلتا الشتاء والصيف والتجارة الرائجة . ولكن هناك مسلمات تحول بين اعتقاد وجاهة هذا الزعم هى :

١ ـــ إن القرآن « نزل » بلسان عربى مبين وليس بلسان قريش .

٢ ـــ إن القرآن نزل على سبعة أحرف وأوضح ما يفهم من ذلك ان هذه الأحرف لايمكن أن تكون بلهجة واحدة .

٣ ـــ أن النبى حين أخبر عن فصاحة نفسه عزا ذلك إلى رضاعته فى قبيلة سعد بن بكر .

٤ ـــ كان للهجة قريش من الخصائص ما لا يشيع فى الفصحى وغيره أشيع منه كتسهيل الهمزة .

٥ ــ معظم نصوص الأدب الجاهلى لغير القرشيين ولم نسمع عن شاعر قرشى جاهلي فحل .

٦ ــ كان النبى صلى الله عليه وسلم يخاطب وفود العرب بلهجات قبائلهم وفي ذلك إشارة إلى فصاحة لهجات هذه القبائل وأن الفصاحة لم تكن لقريش فقط .

٧ ــ أن النحاة حين حددوا القبائل الفصيحة التى يأخذون عنها النحو لم يأخذوا عن قريش وإنما أخذوا عن قيس وتميم وأسد وطيىء وهذيل(٩) .

٨ ــ أن الذين زعموا أن لهجة قريش صارت هي اللغة الفصحى لم يأتوا بدليل واحد مقنع على صدق دعواهم وإنما يعتمدون على قرائن حالية هى دون شك أضعف مما قدمته من هذه الأدلة السابقة .

والذى أراه أقرب إلى الصواب أن العربى الجاهلى والإسلامى كان من أصحاب الإزدواج اللغوى على نحو ما نكون نحن الآن فله لهجة قبلية تقف بإزاء ما نعرفه الآن باسم العامية وله لغة فصحى هى التى نعرفها من خلال الأدب وله سليقة في كل منهما ولكل من اللغتين أدوار في حياته فمن المواقف ما يستعمل فيه اللهجة القبلية ومنها ما يتطلب الاستعمال الفصيح . وليس ذلك غريباً علينا نحن الآن فكل منا يجعل العامية لحياته العادية ويخصص الفصحى لكتابة الخطابات وللصلاة ولشرح المعلومات في التدريس ومواقف أخرى . وكما تختلف الفصحى في نطقها وتراكيبها في هذا العصر بحسب البلدان العربية كانت تختلف في الجاهلية بحسب القبائل ولكنها مع ذلك وعلى رغمه كانت لغة العرب جميعاً ولم تكن لغة قريش فقط .

ثم ما الفرق بين لغة الشعر ولغة النثر ؟ من المعروف أنه إذا اختلفت عبارتان وقد أفهمتا معنى واحداً فالفرق بينهما فرق فى الأسلوب . ولكل شخص منا أسلوبه الذى يعرف به ويمتاز عن غيره ولكل شكل من أشكال الأدب أسلوبه كذلك ولكن الفرق بين الشعر والنثر لايعود إلى الأسلوب فقط وإنما يعود كذلك إلى الإختلاف في الخصائص التركيبية إختلافاً يبرر الثنائية التى نلمحها فى عبارة لغة الشعر ولغة النثر فلقد فرض الشعر على نفسه من القيود الشكلية وزناً وقافية ما حتم عليه أن يلتجأ إلى الترخص فى تراكيبه من جهة وإلى التوسع في استعمال الدلالات الطبيعية كالجرس والتآلف والظواهر الاسلوبية الأخرى المشابهة ثم إلى اللجوء إلى المحسنات يلتمسها حيناً في المعنى وحيناً آخر في اللفظ وأخيراً إلى إختلاف الإيقاع من بحر إلى بحر وارتباط هذا الإختلاف بتوليد الأمزجة في التذوق . والذى يهمنا من كل ذلك هو الترخص فى التراكيب لأنه هو الذى يتصل بكلامنا عن التراث النحوى . فهل يقبل في النثر مثلاً إن يختلف إعراب التابع عن إعراب المتبوع كما في قول امرىء القيس :

كأن ثبيرا في عرانين وبلـــــــه   كبير أنـــاس في بجاد مزمـــــل

أو قول الفرزدق :

وعض زمـان بابـن مروان لم يدع   من المال الا مسحتـا أو مجلـف

وهل يقبل في النثر أن يكون المضاف إليه مصدراً بـ « إما » كما في قول تأبط شرا :

هما خطتـــا إمـــا أسارو منـــة   وإما دم والقتـــل بالحر أجـــدر

وهل يقترن خبر المبتدأ باللام في النثر على نحو ما يقول القحيف العجلى :

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها لشيء يستطاع

وهل تسقط في النثر صلة الموصول كما في قول عبيد بن الأبرص الأسدى :

نحن الألى فاجمع جمو عك ثم وجههم الينا

كل هذا يدل على أن للشعر لغة خاصة به وقد إعتمد النحو العربي على لغة الشعر أكثر من أية لغة أخرى غيرها .

وكل أمة بحاجة إلى ذاكرة قومية تذكر بها ماضيها وتراثها القومي وتستعين بها على المحافظة على شخصيتها بين الأمم . وتاريخ كل أمة هو سجل هذه الذاكرة سواء أكان هذا التاريخ مروياً أم مكتوباً غير أن الكتابة أبعد في التاريخ غوراً وأبقى على الزمان من الرواية والمشافهة . لقد حفظ العرب في الجاهلية أنسابهم وأيامهم وشعر شعرائهم وسجع كهانهم وما وصل إليهم من أساطير الأمم الأخرى وتاريخها . وكان الشعر ديوان العرب على نحو ما يكون التاريخ ديواناً للأمم الأخرى . فمن ذكره الشعر فقد دخل إلى تاريخ العرب من أوسع أبوابه . ومن هنا عظمت العناية برواية الشعر فكان لكل شاعر راوية ينقل عنه شعره للناس كما عظمت العناية بحفظ الأنساب وأيام العرب الخ . وهكذا أصبحت الرواية والمشافهة نمطاً سلوكياً عربياً لحفظ التراث والأمجاد القومية . ولقد سارت رواية القرآن وحفظه جنباً إلى جنب مع تدوينه ومازال أمره كذلك حتى اليوم . وأما الحديث فقد كانت عناية المسلمين بتحقيق روايته وتوثيقها سبباً في نشأة علم المتن وعلم السند أولهما للنقد الداخلى والثانى للنقد

الخارجى للحديث . وأذن نقاد الحديث برواية الأحاديث بالمعنى مع اختلاف في اللفظ وسنرى فيما بعد أن تعدد القراءات في القرآن ورواية الحديث بالمعنى كانا سبباً في تريث النحاة في الإستشهاد بالقرآن والحديث على قواعد النحو ، أو بعبارة أخرى كانا سبباً في توقف النحاة عن بناء النحو على أفصح نصين في اللغة العربية وحفاوتهم ببنائه على لغة الشعر وكلام الأعراب . واصطنع النحاة في توثيق المادة المروية منهج رجال الحديث على رغم اختلاف الغاية بين رواية اللغة ورواية الحديث ولكن الذى شجعهم على ذلك هو ما شاع في العصر الأموى من وضع الشعر ونسبته إلى غير قائله مع ما يلابس ذلك من إختلاف التركيبات الشعرية وترخصها في ظواهر بناء الجمل وذلك أمر يحوج إلى التحرز والتوثيق .

نصل عند هذه النقطة إلى المسموع . قد علمنا أن أداة النحو لم تكتمل في أيدى الدؤلى وأبناء جيله وإنما كانت لهم ملاحظات مفككة هى في أغلب الظن أكثر شبهاً بملاحظات فقه اللغة منها بقواعد النحو . ولم يرحل هؤلاء إلى البادية لأنهم كانوا اصحاب سليقة ، ولم يطعنوا على العرب لأنهم لم يصلوا إلى إستنباط قياسى مطرد . ولقد كان ابن أبي إسحق الحضرمى « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل » فشرع يطعن على العرب وحول القياس من انتحاء كلام العرب إلى « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه «أى حوله من قياس استعمالى إلى قياس نظرى . وكذلك حدد حدود الفصاحة بانتقاء الشكل اللغوى المطلوب وهو اللغة الأدبية (أو لغة القرآن كما نسميها الآن) وانتقاء القبائل التى تؤخذ عنها اللغة وهو الذى فرق بين العربية (النحو) واللغة (المتن أو فقه اللغة) كما عرفنا من قبل من شأنه مع كلمة « السويق » التى عرضها عليه يونس بن حبيب . وإذا كان

الحضرمى بتحديده للفصاحة قد أشار إلى شرط من شروط السماع (إذ يشترط المسموع أن يكون فصيحاً) فقد كان على من بعده من النحاة أن يضعوا قيوداً تفصيلية للفصاحة تتمثل في معايير مكانية وزمانية واجتماعية يتفقون على أساسها القبائل . فعلى المستوى الاجتماعى وقع الاختيار على اللغة الأدبية دون اللهجات القبلية وعلى المستوى المكانى اختار النحاة قبائل وسط الجزيرة التى سبق ذكرها من قبل أما على المستوى الزمانى فقد حددوا عصر الاحتجاج بما بين امرىء القيس وابراهيم بن هرمه . (لاحظ أنهما شاعران مما يدل على إعتداد النحاة بالشعر أكثر مما يعتدون بغيره) .

وقبل أن نتصدى بالنقد لهذه الإختيارات الثلاثة ينبغى أن نذكر ما يتطلبه المعاصرون من الباحثين في اللغة مما يعدونه من حدود المنهج الحديث وذلك كما يلى :

١ ــ ينبغى أن يتجه الوصفى إلى لغة حية (منطوقة) .
٢ ــ وأن تكون لغة الكلام أولى من لغة الكتابة أو الأدب بالبحث والدراسة كلما أمكن .
٣ ــ وأن تختار لهجة واحدة من لهجات اللغة لكل دراسة فلايخلط في البحث الواحد بين لهجتين .
٤ ــ أن تؤخذ اللغة عن شخص واحد من متكلميها يسمى مساعد البحث .
٥ ــ أن يقع الإختيار على مرحلة زمنية واحدة من مراحل اللغة وألا يجمع في بحث واحد بين مرحلتين .

وإذا نظرنا إلى صنيع النحاة وجدنا بالنسبة للنقطة الأولى أنهم إعتمدوا على الرواية حيناً ومشافهة الأعراب حيناً آخر وبذلك يكونون قد

أوفوا بعض مطالب هذه النقطة دون بعض لأن جانب الرواية لا يمثل اللغة الحية لأن موضوعه كلام السابقين . وبالنسبة للنقطة الثانية إتجه النحاة إلى غير الأولى فدرسوا لغة الأدب وبالنسبة للثالثة جمع النحاة بين اللهجات المدروسة ولم يصرفوا إهتمامهم إلى كل لهجة على حدة ــ وكذلك فعلوا بالرابعة والخامسة فجمعوا بين المشافهين المتعددين وجمعوا بين العصور المختلفة التى فرق بينها مؤرخو الأدب واعتبروها مختلفة .

ولكن النحاة معذورون فيما صنعوا للأسباب الآتية :

١ ــ لقد سبق أن عرفنا أن الحفاظ على القرآن ونقاء نصه كان أقوى الدوافع إلى نشأة التراث اللغوى عند العرب وبذلك يصبح إلتزام النحاة بالنقطتين الأولى والثانية لامبرر له إذ كيف يمكن أن يحافظوا على القرآن بدراسة المخاطبة اليومية للعرب ؟ من هنا إتجهوا إلى اللغة الأدبية بالدراسة .

٢ ــ لايمكن مع الاعتماد على الرواية أن يكون النقد صحيحاً بالنسبة إلى النقطة الثالثة والرابعة لأن الراوية كان يروى لجمع من الشعراء ذوى اللهجات المختلفة فيؤدى شعرهم بلهجته هو أو يمثل لهجاتهم من خلال عاداته النطقية الخاصة التى لا يمكن أن توضح كافة الفروق بين هذه اللهجات . فيمكن فى هذه الحالة أن نزعم أن اللهجات تعددت بتعدد الرواة لا بتعدد القبائل . فإذا عرفنا أن الرواة كانوا لايختلفون كثيراً في لهجاتهم خفت وطأة النقد عن النحاة .

٣ ــ وللسبب نفسه يغتفر للنحاة خلطهم بين عصور مختلفة من تطور اللغة في درسهم النحوى إذ لاشك أن معاصرة الراوية للنحوى تجعل كل ما يقدمه الراوية متحداً إلى حد كبير في

طريق الأداء غير صالح للكشف عن إختلاف العصور .
وما كان للنحاة أن يلتمسوا الفوارق بين العصور من أى مصدر آخر .

كان ذلك أمر السماع ولنا أن نلم بعض الإلمام بالدليل الثانى وهو الإستصحاب وتحته تأتى الفلسفة الحقيقية للنحو والنحاة ، لأن في الإستصحاب انتقالاً من الطور الحسي الذى يتمثل في السماع إلى طور تجريدى قوامه إطار فكرى مركب مفارق للحس تنسب إليه عناصر المسموع . وإذا عدنا إلى الرسم البيانى المعبر عن البنية التى جردها النحاة للنحو العربى وجدنا السماع يؤدى إلى نوعين من التجريد أحدهما تجريد الأصول، والآخر تجريد الأقيسة والأول منهما مناط القول بالإستصحاب ، والثانى مناط القول في المحمول عليه والمحمول والعلة والحكم . وسنرى المقصود بكل واحد من هذه المصطلحات .

لم يرتض النحاة العرب لأنفسهم منهجا خالصاً للوصف مبرأ من العقلانية على نحو ما رضى ذلك الوصفيون المحدثون وبخاصة المدرسة التوزيعية الأمريكية . وذلك بأن النحاة العرب كانوا يسعون إلى الإطراد مهما كان الثمن ، وما دامت اللغة نفسها لا تصل إلى هذا النوع من الاطراد فلابد من اختراع كيان مجرد مطرد ترد إليه أوابد اللغة ، ومن هنا جات فكرة أصل الوضع وأصل القاعدة . وفي عبارة « أصل الوضع » ما يفهم منه أن النحاة كانوا يعتقدون أن الواضع الأول للغة بل العربى الفصيح نفسه كان يبنى نشاطه اللغوى على أساس من أصل الوضع . ويبدو ذلك لدى النحاة فى تكرار زعمهم أن العرب أمة حكيمة تدرك أسرار ما تقول وتقوم فى نفوسها علله . قلنا أن اللغة لاتتسم بالإطراد المطلق ومن هنا جرد النحاة أصل الحرف وأصل وضع الكلمة وأصل

وضع الجملة وكذلك جردوا أصل القاعدة ليميزوا بين القواعد الأصلية والفرعية . فبالنسبة للحرف لاحظ النحاة مثلاً عدم الإطراد في نطق النون فهى تنطق بالشفتين في كلمة « ينبغى » وبالشفة السفلى مع الأسنان العليا في « ينفع » ويخرج في نطقها اللسان كما في « ينظر » وتنطق في اللثة في « أنا » وفي النهاة في « ينقل » فرأوا أنهم إذا فرقوا في حدود نظام اللغة بين كل هذه الأنواع التى فرق بينها الإستعمال فإن ذلك يتنافى مع خاصية هامة من خواص « الصناعة » وهى « الإقتصاد » ومن ثم جردوا لكل النونات المذكورة أصلاً سموه «أصل الوضع» وجعلوا معيار الوصول إليه تذوق الحرف وذلك بنطقه ساكناً بعد همزة مكسورة وجعلوا الرمز الذى في الكتابة العربية دالاً على هذا الأصل ومن ثم صالحاً للدلالة على كل أنواع النطق المذكورة منذ قليل . وحين تكلم سيبويه في باب الإدغام من كتابه عن الحروف العربية جعل منها تسعة وعشرين « أصلاً » وجعل غيرها فروعاً وقصد بالأصول أصول وضع الحروف .

وكذلك لاحظ النحاة أن بنية الكلمة لاتطرد فجردوا لبنية الكلمة أصل وضع ولنضرب مثلاً لعدم إطراد الكلمة بما نلاحظه من صحة وإعلال واختلاف صيغ الماضى والمضارع والأمر فيما يلى :

ضرب	يضرب	إضرب
وعد	يعد	عـد
قال	يقول	قل
باع	يبيع	بع
وعى	يعى	ع
نوى	ينوى	انو
أكل	يأكل	كل

رأى	يرى	ره

فنسبوا كل ذلك إلى أصل وضع مركب من حروف ثلاثة لاتتأثر في نطاق النظرية بما تتأثر به حروف الكلمات في نطاق الإستعمال من قلب ونقل وحذف وإبدال وزيادة الخ فلو أخذت الأمر من الأفعال السابقة مثلاً لاحظنا ما يلي :

أصل	فرع
اوعد	عد
ابيع	بع
اوع	ع
ائكل	كل
ارأ	ره

ومعنى ذلك أن الفعل « ضرب » الذى جاء سالماً في جميع صوره يتسم بإستصحاب الأصل لأنه لم يتغير من أصل وضعه شيء لا من حيث الإشتقاق ولا من حيث الصيغة لأن حروفه الثلاثة « الأصلية » باقية وصيغته الصرفية على حالها لم تتغير . وذلك هو المقصود بالإستصحاب . أما الكلمات الأخرى فقد « عدل بها عن الأصل » ومن ثم تتطلب « الرد إلى الأصل » أو بعبارة أخرى تتطلب « التأويل » . ومثل ذلك يقال في أنواع الكلم الأخرى إلا الحروف ومعظم الجوامد .

ورأى النحاة أن بنية الجملة العربية غير مطردة إذ إن جملة واحدة مثل : « أبى فوق الشجرة » يمكن أن تبدو في عدة صور منها الصورة السابقة التى توافر فيها ركنا الجملة ومنها أنها في الإجابة عن سؤال هو : من فوق الشجرة ؟ تبدو الجملة في صورة كلمة واحدة هى : أبى وفى

جواب سؤال يقول : أين أبوك ؟ تبدو الجملة في صورة الظرف وما أضيف إليه أى : فوق الشجرة . لو أن النحاة نظروا إلى كل شكل من هذه الأشكال الثلاثة نظرة مستقلة لكان عليهم أن يقعدوا لثلاث جمل لا لجملة واحدة ومن هنا جردوا أصل وضع للجملة يتحقق لها به ركنا الإسناد فإذا حذف أحدهما كما في الحالتين الثانية والثالثة فلابد من تقديره موجودا لتتحقق بنية الجملة كاملة . ويتمثل في الحالتين الأخيرتين عدول عن الأصل وفى تقدير ما حذف رد إلى الأصل أى تأويل .

ويتمثل الرد إلى الأصل في الحرف والكلمة في قول النحاة : « الأصل كذا » كأن يقولوا إن « قال » أصلها « قول » وإن « باع » أصلها « بيع » أما العدول عن الأصل فإن مسالكه تختلف في حالة الحرف عنها في حالة الكلمة وفيهما عن حالة الجملة . ففى الحرف يكون العدول عن الأصل بالإقلاب أو الإخفاء أو الإدغام وفي الكلمة يعدل عن الأصل بالقلب أو النقل أو الحذف أو الإبدال أو الزيادة أو السبك أو الفك . أما في الجملة فإن العدول عن الأصل يكون بالإستتار أو الحذف أو الزيادة أو الفصل أو الإضمار أو التضمين أو التقديم والتأخير ويكون الرد إلى الأصل بتقدير المستتر والمحذوف الخ .

أما أصول القواعد فهى القواعد التى لاتقيدها الشروط كرفع الفاعل والمبتدأ وتقديم الفعل على الفاعل وكون الفاعل إسما وكون المبتدأ معرفة الخ والقواعد الفرعية عدول عن هذه القواعد مشروط بشروط تتصل بالمعنى كإشتراط أمن اللبس أو بالمبنى كجواز الترخص في مطابقة الفعل للفاعل من حيث التأنيث عند الفصل بينهما وهو الذى ينص عليه ابن مالك بقوله :

وقد يبيح الفصل ترك التاء في   نحو اتى القاضى بنت الواقف

وكجواز الإبتداء بالنكرة عند أمن اللبس وهو الذى يظهر من قول ابن مالك :

ولايجوز الابتـــــدا بالنكـــــرة   ما لم تفـد كعنـد زيـــد نمرة

وكقوله في الإخبار بالزمان عن المبتدأ الحسى :

ولا يكـــون اسم زمـــان خبرا   عن جثـــة وإن يفـــد فأخبرا

فقوله « مالم تفد » وقوله : « وإن يفد » إشتراط لأمن اللبس والاشتراط يجعل القاعدة فرعية معدولاً بها عن الأصل وإنما يكون ردها إلى الأصل بالنص على ذلك الأصل ولكن هناك نوعاً آخر من الرد إلى أصل القاعدة يسميه النحاة التخريج وهو من القاعدة بمكان يشبه مكان التقدير من تأويل أصل وضع الجملة والفرق بينهما أن التقدير يعيد التركيب إلى أصل قريب متبادر إلى الذهن كما سبق في تأويل عبارتى « أبى» و « فوق الشجرة » إذ قدرنا كلاً منهما بأن الأصل « أبي فوق الشجرة » . أما التخريج فإنه يكون عند إحتمال هذا الأصل وذلك فيكون عزو التركيب إلى أى واحد من الأصلين تخريجاً . مثال ذلك قراءة : « يا جبال أوبى معه والطير » بنصب الطير . فالطير معطوف على المنادى وتابع له عند عيسى بن عمر والمقرر أن تابع المنادى له حكم المنادى فى دخول حرف النداء عليه ولما كانت الجبال مسبوقة بحرف النداء « يا » وهى لا تدخل على ما فيه أل لم تصلح الطير لنعطف على الجبال في نظر النحاة الآخرين ولذلك صرفوا المعنى على التخريج بالعطف على فضلاً في قوله تعالى : « ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال أوبى معه والطير » .

وواضح أن أصل الوضع وأصل القاعدة تجريدات عليا تتمثل فيها

فلسفة النحو وتذكرنا إلى حد كبير بالمثل الأفلاطونية . وكثيراً ما وجهنا النقد إلى النحاة العرب لإصطناعهم هذه التجريدات واعتمادهم على المعيارية العقلانية في نشاط يفرض المحدثون له أن يتم بواسطة الوصف ويسترشد النقاد المحدثون في نقدهم لهذه العقلانية النحوية بما كتبه الوصفيون من علماء اللغة في الغرب وبخاصة أتباع دي سوسور العالم السويسرى وبلومفيلد العالم الامريكي . ولكن التطورات الحديثة في الغرب وفي أمريكا بالذات أعلت من شأن وجهة النظر العقلانية إذ نادى تشومسكى أبو المذهب التحويلى بالإعتماد في التحليل على بنية عميقة غير منطوقة تستنبط منها بنيات سطحية متعددة وقال ان الالتزام بالوصف دون التعميم بالتجريد إلتزام بالدقة على حساب العمق . فهل في ذلك ما يرد إعتبار النحاة العرب ؟! الذى أستطيع أن أقوله هنا إن وجهة النظر العقلانية لدى اللغويين الغربيين ليست وليدة اليوم وإنما سادت أيام نحاة بور روايال فى فرنسا ولدى همبولدت في المانيا وإن النحاة العرب لم يكونوا بدعاً في ارتضائها وأن فكرة « الاستصحاب » ما تزال من أنبل ماجاء به النحاة العرب وأقصد بالإستصحاب هنا ما يشمل الأصل والعدول والرد في وقت معاً ، أقول هذا وأضيف إليه أن نقاد التراث قديما وحديثا لم يفطنوا إلى خطورة تجريد فكرة الإستصحاب وإن طبقوها مع كل تقدير وتخريج . بل إن النقاد من بين المستشرقين حين إدعوا أن الفلسفة الحقيقية للعرب هى دراساتهم النحوية ربما كانوا يدركون هذه الحقائق إدراكاً غامضاً لم يمكنهم من التصريح بأساس حكمهم .

وهنا نصل إلى الدليل الثالث وهو القياس ، وهو الوجه النحوى لما يطلق عليه في منهج العلوم « مبدأ الحتمية » . ولقد سبقت الإشارة إلى أن « القياس » مصطلح يتنوع فهمه بتنوع السياقات التى يستعمل

فيها . فهناك القياس الإستعمالى وهو « انتحاء » سمت ما يقوله الآخرون من حول المتكلم ومن ذلك العبارة المشهورة : « انتحاء كلام العرب » وهذا النوع من القياس هو وسيلة إكتساب الطفل للغة أمه وإكتساب الأجنبى للغة الوطنية لقوم غرباء عنه وهو الذى يستعمل في قاعات الدراسة بالمدارس عند التطبيق وكذلك يستعمل عند إشتقاق الألفاظ للمدلولات الجديدة . وهناك القياس المنطقى وقد سبقت الإشارة إليه والقياس النحوى وهو « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » فالقياس الأول عملى والقياس الثانى عقلي والثالث منهجى . وللقياس النحوى أركان هى :

(أ) المقيس عليه (ويسمى تجوزاً الأصل) .

(ب) والمقيس ويسمى الفرع .

(جـ) والعلة (التى تجمع بينهما) .

(د) والحكم (الذى ينسحب من المقيس عليه على المقيس) .

إذا نظرنا إلى الهيكل البنيوى للنحو العربى (الشكل البيانى السابق) وجدنا أنه لا يقاس إلا على المطرد سواء أكان هذا المطرد مستصحباً كضرب أو معدولاً به عن الأصل كقال وباع وشرط الإطراد أن يكون في السماع والقياس جميعاً لأنه لايقاس على مطرد في السماع فقط ولا فى القياس فقط ولا على غير المطرد فيهما . هذا وقد يتعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم كقياس « أى » على « بعض » وهو « نظير » وعلى « كل » وهو « نقيض » ومن القواعد العامة أنه « يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره »(٩) . أما تعدد المقيس عليه مع تعدد الحكم فذلك ما نراه من اختلاف النحاة حول وجوه تخريج المسألة الواحدة فتتعدد إختياراتهم للأصول التى يقيسون عليها

ولكل أصل منها حكمه الخاص به . أى أن بعض النحاة يقيس على أصل ما فيأتى في المسألة بحكم وبعضهم يقيس على أصل آخر فيأتى في المسألة نفسها بحكم آخر وتتعدد الإجتهادات في المسائل على هذا النحو ويطول الكلام في أوجه الخلاف وتتضخم كتب النحو تبعاً لذلك .

أما المقيس أو المحمول فهو المجال الذى حاول فيه النحاة تجربة الطابع الإنتاجى للقياس النحوى إذ تقاس الكلمة على الكلمة والتركيب على التركيب وتنشأ بذلك تراكيب وكلمات لم ينطقها العربى من قبل ويختلف النحاة حول تصغير ما يسمى به من الحروف والأفعال فيقولون إذا سميت شخصاً « على » (وهى حرف جر في الأصل) فكيف تصغره وتثنيه وتجمعه ؟ وإذا سميته « يضع » وهى فعل مضارع فهل ترد الأصل المحذوف وهو الواو فتقول : « يو يضع » أو تصغره كما هو فتقول « يضيع » . وإذا قلت : « الزيدان العمران ضارباهما هما» فهل تبرز الضمير لا محالة أو تبرزه عند خوف اللبس فقط . وفي كتاب الأصول لأبن السراج[10] نماذج من هذه التراكيب تدور حول الإخبار عن « الذى » مع تعدد الموصولات ، ومنها :

١ ــ الذى التى قامت في داره هند عمرو .

٢ ــ اللذان واللتان قامتا في دارهما الهندان العمران .

٣ ــ الذى التى في داره هند عمرو .

٤ ــ الذى الذى ضرب عمرو زيد .

٥ ــ الذى التى أخته أمها هند زيد .

٦ ــ الذى التى أختها هند أخته زيد الخ .

وهكذا نرى النحو العربى ينتج أشكالاً من التراكيب ويحكم لها بالصحة مع أن العرب لم تتكلم بها لأن العلاقات الداخلية في كل تركيب

منها تتحدى ذاكرة المتكلم وتتطلب قدراً من النظر ، وتتنافى مع قاعدة لغوية هامة هي قاعدة الإقتصاد في الجهد العضلي والذهني ولهذا صححها النحو ورفضها الإستعمال . ذلك هو قياس « الأنماط » أو قياس إنتاجية النحو والطابع الخلاق فيه . وهناك قياس « الأحكام » الذى أشرنا إليه سابقاً يحمل المضارع على إسم الفاعل وحمل « ما » على « ليس » وحمل « أى » على « بعض » و « كل » وفي كل ذلك يعطى للمقيس ما نسب من الأحكام التى للمقيس عليه . فقياس الأنماط قياس ما لم يسمع عن العرب ، وقياس الأحكام قياس ما سمع من العرب ولم يطرد على القواعد والأحكام .

بهذا نصل إلى الركن الثالث من أركان القياس وهو العلة . وينبغي أن نشير هنا إلى أن ما جاء على أصله فلا يسأل عن علته لأن إستصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة[١١] وإنما يعلل ما خالف الأصل . ولقد وقر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون ويعللون بعض ذلك ويقول بعضهم[١٢] في ذلك وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ومع إدراك النحاة أن العرب حتى مع زعم معرفتها بالعلل لم تبح إلا بالقليل منها راحوا يجردون العلل تجريداً يبررون به الأقيسة التى يختارونها فكانت غايتهم في ذلك أن يجعلوا تعدية الحكم من المقيس عليه إلى المقيس أمراً مقبولاً ومعقولاً وليحولوا بين الأصول التى جردوها وبين أن تبدو كأنها خبط عشواء أو خطوة فى ظلام دامس إذ تقوم العلة رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلى وتعطى المجرد نوعاً من التفسير والإيضاح الذى هو بحاجة إليه . وليست علل النحاة كعلل المناطقة . فلقد جعل أرسطو العلل أربعاً هى : المادية والفاعلة والصورية والغائية . فالمادية مادة الشيء والفاعلة صانعه والصورية

شكله وتركيبه والغائية الغرض منه فلو أخذنا كرسياً مثلاً لكانت علته المادية الخشب والفاعلة النجار والصورية تكوينه من مقعد وأرجل وسند والغائية إرادة الجلوس عليه . وقامت الفلسفة في جملتها على العلل الغائية، المنطقية وبخاصة الفلسفة الأولى أو ما وراء الطبيعة ثم تبع المتكلمون من المسلمين الفلاسفة في إصطناع هذا النوع من التعليل الغائى للتشابه الذى بين موضوع هؤلاء وأولئك .

ومن جهة أخرى إستخرج الفقهاء أصول الفقه من القواعد والممارسات الفقهية فاستعملوا نوعاً من التعليل يختلف في طابعه عن التعليل الفلسفى والكلامي من حيث كانت العلة عندهم أمارة للحكم لاتظهر فيها لغايات وتكشف عن المصالح المرسلة وتسبق المعلول في الوجود فلا تصاحبه كالعلة الفلسفية .. فلما قام التعليل النحوى إنتزع النحاة عللهم من علل الفقهاء[١٣] إلى درجة إتحاد مصطلحات التعليل الفقهى والتعليل النحوى ولكن طبيعة الموضوع فرضت على النحاة أن تختلف نظرتهم إلى التعليل عن نظرة الفقهاء إليه . وفيما يلى بيان بأوجه الإتفاق والإختلاف بين التعليلات المختلفة لدى الفلاسفة والمتكلمين والفقهاء والنحاة :

العلة	طابعها	منبعها	علاقتها بالمعلول	نوعها	ضرورتها وعدمها
فلسفية	التلازم العقلى	المنطق الصورى	تصاحب المعلول	غائية	ضرورية
كلامية	التلازم العقلى	المنطق الصورى والمادى	تصاحب المعلول	،،	،،
فقهية	التعبد	المصالح المرسلة	تسبق المعلول	،،	،،
نحوية	الإستقراء	المنطق المادى	تلحق المعلول	متنوعة	متنوعة

كان النحاة إذاً يستوحون علل الأعراب الفصحاء ويأخذون ذلك بالإستقراء وفي نطاق المنطق المادى الطبيعى الذى هو اداة التفكير لدى كل فرد والعلة عندهم تلحق المعلول في الوجود بمعنى أن العربى يتكلم أولاً ثم يأتى النحوى بالعلة بعد ذلك والعلة النحوية قد تكون غائية كأن يقال : « لم رفع زيد من قام زيد » فيجاب : « لأنه فاعل » وقد تكون علة صورية تدور حول الهيئة والتكوين إذ يقال : « هكذا ورد عن العرب » وهذه العلة قد تكون ضرورية وتسمى : « موجهة » بكسر الجيم وقد تكون غير ضرورية وتسمى « مجوزه » وقد يطلق على المجوزة لفظ « السبب » لا العلة . والفرق بين « العلة » « والسبب » أن العلة تدور مع الحكم وجوداً وعدماً وليس كذلك السبب .

والركن الرابع من أركان القياس هو الحكم . وقد يحكم النحاة بالوجوب أو الإمتناع أو الحسن أو القبح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة . وحين يقول النحوى : « يجب كذا » فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التى لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يجتاز أسوار النحو فليس لأحد أن ينصب فاعلاً أو يقدمه على الفعل مثلاً . وإذا قال : « هذا ممتنع » أو « لا يجوز » فالمعنى أن ارتكاب ذلك مخالفة وانتهاك للقاعدة ومن ثم للصحة النحوية ، فلا يجوز لأحد أن ينعت الضمير أو يضيفه أو يدخل حروف الجر على الأفعال أو الجزم على الأسماء ولا أن يحذف بلا دليل ويتمثل الحسن والقبح أو القوة والضعف فيما يقوله ابن مالك :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن

كما يتمثل الجواز في قوله :

وجائز رفعك معطوفا على منصوب أن بعد أن تستكملا

ويتمثل خلاف الأولى في قوله :

وكونـه بدون أن بعـد عسى نزر وكاد الأمـر فيـه عكسا

ومثال الرخصة الضرائر الشعرية التى تجوز للشاعر دون الناثر .

وإذا اختلف النحاة في حكم أصل من الأصول كاختلافهم في نيابة « يا » التى للنداء عن الفعل « أدعو » فهل يجوز القياس على هذا الأصل . المعروف أن بعض النحاة يرون أن « يا » حلت محل الفعل وعملت عمله فنصبت ما بعدها لفظاً أو محلاً . ولكن الفراء من النحاة (وتبعه جماعة) يرى أن « يا » أصلية في العمل لم تحل محل الفعل . ومع هذا الخلاف قاس النحاة « إلا » الإستثنائية على « يا » من حيث نابت « إلا » عن الفعل « استثنى » ومن ثم إعتبروها ناصبة لما بعدها بالنيابة عن هذا الفعل ، فقالوا إن المستثنى منصوب بإلا . والعبرة عندهم بقيام الدليل مهما اختلف النحاة .

وهناك « أدلة أخرى » يذكرها النحاة بهذا الوصف ولكنها أدلة تستعمل في الجدل النحوى لا فى استنباط القواعد النحوية أى أن الإستدلال بها إستدلال جدل لا إستدلال منهج ومن ثم لن ندخلها في اعتبارنا .

ولقد نسب بعض المستشرقين ومن تبعهم إلى النحاه العرب أنهم أخذوا عن اليونان بعض أفكارهم النحوية . والآن بعد أن عرضنا الأدلة الثلاثة السابقة لم يعد هناك مجال للزعم أن التأثر كان في حقل السماع لأن اليونان لم يعرف عنهم أنهم استعملوا السماع كالنحاة العرب ولا فى حقل الإستصحاب لأن التجريدات العربية في مجال الأصول لا نظير لها عند اليونان ولا عند غيرهم ولا سيما تفكيرهم في أصل الإشتقاق وأصل

الصيغة وهذا النظام المحكم من الصيغ الصرفية المجردة التى هى أعلى طبقة من الأمثلة المستعملة في اللغة . فلم يبق إلا أن تنحصر شبهة الأخذ في مجال القياس وقد بينا بشرح الأركان الأربعة للقياس أن المنطق الذى يدور في فلكه تفكير النحاة هو المنطق المادى وليس المنطق اليونانى الصورى، وليس المنطق المادى ملكاً لليونان وحدهم لأنه ملكة التفكير الإنسانى، كله فهو نقد الفكر للواقع وليس نقد الفكر للفكر نفسه .

ثانياً : فقه اللغة :

رأينا عند الكلام عن نشأة النحو كيف كان القرآن أساساً لهذه النشأة إذ كان الدافع الدينى لنشأة النحو الحفاظ على نص القرآن وكان الدافع القومى لكل الثقافة العربية (وفيها النحو) جنى ثمار القرآن . كما رأينا في معرض الكلام عن السماع أن المادة المروية شملت القرآن والحديث والشعر والكلام الفصيح بصورة عامة . ولقد كانت الدراسات القرآنية شفيعاً للشعر الجاهلى أن يبقى على رغم كونه ديوان الحياة الوثنية الجاهلية التى أبطلها الإسلام فهذا الشعر يقدم أجل الخدمات للدراسات القرآنية في عدد من المجالات منها الغريب والإعجاز والمجاز والمعانى والتراكيب والأساليب (والمقصود بالأساليب طرق الحذف والزيادة والإضمار والإلتفات والفصل وإختلاف المتعاطفين الخ) مما يمكن العثور على نظيره في الشعر الجاهلى . ولقد رأينا كيف شغف النحاة بالشعر فأجروا عليه استقراءهم وأخذوا منه شواهدهم . « ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ، ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب ، أو معنى صعب يحتاج إلى الإستخراج ، ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل »(١٤)

وإذا كان مفسرو القرآن منذ ابن عباس قد التفتوا إلى ما عرفه

اللغويين من بعد باسم « الغريب » من ألفاظ القرآن كالأبابيل والأب والسجيل أو إلى ما عرف من بعد باسم « المهجور » كالبحيرة والسائبة والوصيلة والحام فقد كان على اللغويين في القرن الثانى الهجرى أن يأخذوا ذلك عنهم وأن يضيفوا إليه كلاماً في ظواهر أخرى كالمترادف والمشترك اللفظى والأضداد والمعرب الخ وأن يستعينوا في إستخراج ذلك بتقليب مادة الشعر وكلام العرب ولم يكن جهدهم بأى حال بمنأى عن إرادة المحافظة على القرآن .

كان لابن أبى إسحق عدد من التلاميذ الذين نقلوا علمه إلى الأجيال اللاحقة وكان منهم عيسى بن عمر وأبو عمر بن العلاء ويونس بن حبيب . فأما عيسى فقد أخذ عنه النحو والسعى وراء إطراد القاعدة فكان كأستاذه يطعن على الفصحاء ويغلطهم ، وأما أبو عمرو فقد أخذ عنه اللغة فكان إماماً فيها يحترم المسموع ويحرص على المحافظة عليه وإن لم يكن مطرداً ولم يكن يطعن على الفصحاء ولم يرو عنه ذلك إلا مرة واحدة فى قوله لأبى خيرة الأعرابى « هيهات لقد لان جلدك » أى لقد أفسدتك الإقامة بالحضر . وأما يونس فقد لفق لنفسه إتجاهاً يأخذ من النحو ولا ينسى اللغة ومن هنا كان يسأل أستاذه فيرده أستاذه إلى « باب من العربية يطرد وينقاد » .

وكان أبو عمرو يتعصب للقديم بسبب قدمه ومن ثم كان يمتنع عن الإستشهاد بشعر أو نثر مجهول القائل خشية أن يكون لمحدث غير فصيح[١٥] ولكن أبا عمرو لم يقصر روايته على الشعر كما فعل حماد وخلف وإنما كان قارئاً ولغوياً يروى كلام الأعراب وأيام العرب وأنسابهم وكل ما يتصل بالحياة البدوية . ولعل أكبر فضل لأبى عمرو على الثقافة العربية أنه منحها سيد نحاتها ولغوييها الخليل بن أحمد تلميذ أبى عمرو وعبقرى

الثقافة اللغوية عبر القرون وصاحب أول معجم في العربية : « كتاب العين » رحل الخليل إلى الصحراء لجمع المادة اللغوية كما رحل أبو زيد الأنصاري والنضر بن شميل وحشد آخر غيرهم من رواة اللغة ولكن هناك جماعة أخرى لم ترحل إلى الصحراء ولم يحل عدم الرحلة بينها وبين التفوق وعلى رأس هؤلاء أبو عبيدة تلميذ الخليل وصاحب « مجاز القرآن » وترجع أهمية مجاز القرآن إلى أمرين : أولهما أن اشتمال عنوانه على لفظ « المجاز » أغرى طائفة من الدارسين بأن يجعلوا أبا عبيدة سلفاً من أسلاف علماء البلاغة ، وثانيهما أن هذا الكتاب يعد فى نظر طلاب فقه اللغة لبنة أولى في بناء معاجم الموضوعات الخاصة ومن ثم يكون إماماً لأصحاب هذه المعاجم (أو الرسائل) أمثال الأصمعى وأبى زيد وأبى حاتم وابن قتيبة وأبى حنيفة الدينورى وابن دريد وغيرهم ، مثله في هذا الاتجاه مثل الخليل وكتاب العين بالنسبة للمعاجم التقليدية .

لقد كانت فكرة التعليم هى السائدة في حقل اللغة كما سادت في حقل النحو وكان من نتيجة هذا الطابع أيضاً ظهور كتب الأمالى والمجالس وهى كتب غير ذات تخصص محدد ولكن فقه اللغة يغلب عليها لأنها كانت تتجه إلى تخريج اللغوى والإخبارى والأديب والمثقف العام .

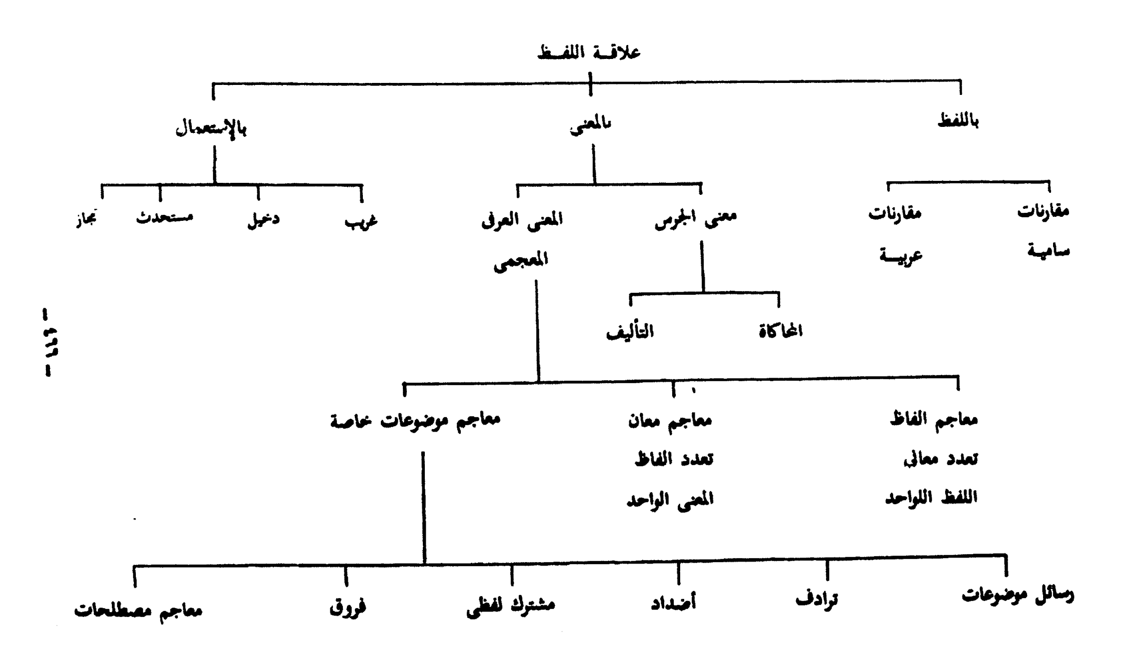
وهناك فارق من حيث الموضوع بين النحو وفقه اللغة لأن النحو يعنى بتجريد الأصول والقواعد ولكن فقه اللغة يعنى برصد المفردات والكلام عن كل مفردة على حده في إطار المباحث الآتية :

١ ــ اللغة العربية واللغات السامية (مقارنة وصراع لغوى) .
٢ ــ العربية الشمالية والعربية الجنوبية .
٣ ــ الفصحى واللهجات .
٤ ــ سليقة الفصحاء .

٥ ــ خصائص العربية وأسرارها (التأليف ــ الحكاية ــ الإشتقاق ــ التصريف الخ) .
٦ ــ لهجتا الحجاز وتميم .
٧ ــ ظاهرة الصيغ القالبية المطردة .
٨ ــ الإتساع .
٩ ــ الدخيل (المعرب ــ المولد) .
١٠ ــ تطورات الخط العربى .
١١ ــ منزلة العربية (وتحت هذا العنوان كثير من الأحكام القيمية غير العلمية) .
١٢ ــ إغناء اللغة بالمفردات الجديدة .

وإذا لم يكن اهتمام فقه اللغة متجهاً إلى تجريد الأصول والقواعد وإنما يتجه إلى المفردات فإن فقه اللغة يعد في المعارف ولا يعد فى الصناعات . ذلك بأن فقه اللغة يعتمد على الإستقراء التام وليس الإستقراء الناقص الذى هو أساس الصناعات وهو لا يستطيع إختبار صحة النتائج كما يفعل النحو ولا يقوم على الحتمية والقياس ولا يستغنى بالأصناف عن الكلام في المفردات ولا يقوم على التقعيد وإنما يقوم على تقرير المعلومات . وبهذا يخرج فقه اللغة عن طابع الصناعات أو العلوم المضبوطة ويسلك في عداد المعارف .

موضوع فقه اللغة إذن هو علاقات اللفظ المفرد وليس علاقات اللفظ في الجملة . وعلاقات اللفظ المفرد تتشعب إذ تقوم العلاقات بينه وبين اللفظ الآخر وبينه وبين المعنى وبينه وبين الإستعمال . ويمكن تخطيط هذه العلاقات على النحو التالى :



علاقة اللفظ
باللفظ
بالمعنى
بالإستعمال
مقارنات سامية
مقارنات عربية
معنى الجرس
المعنى العرفي المعجمي
غريب
دخيل
مستحدث
مجاز
المحاكاة
التأليف
معاجم ألفاظ تعدد معاني اللفظ الواحد
معاجم معان تعدد ألفاظ المعنى الواحد
معاجم موضوعات خاصة
رسائل موضوعات
ترادف
أضداد
مشترك لفظي
فروق
معاجم مصطلحات

فالمقارنات السامية ربما ربطت اللفظ العربي بلفظ عبرى أو حبشى او كلدانى واستخرجت من هذا الربط ملاحظة معينة تضيف بها بعض الايضاح إلى تأصيل اللفظ العربي المفرد ويمكن بالمقارنات العربية أن نلقى ضوءا على اختلاف اللهجات العربية من جهة وعلى دعوى الترادف أو التضاد أو الإشتراك اللفظى الخ من جهة أخرى . والمقصود بالمحاكاة دلالة جرس اللفظ على معناه كالذى لاحظوه في كلمات مثل الخرير والفحيح الخ . والمراد بالتأليف حسن التجاور بين الأصوات في اللفظ المفرد فلا يكون فيه تنافر لفظى هذا من جهة ومن جهة أخرى رصد إمكان التجاور في اللفظ بين الأصوات إذ يقولون مثلاً : إن الدال لا تعقبها الزاى وإن الجيم لا تعقبها الصاد وهكذا . ومعاجم الألفاظ هى المعاجم المشهورة في استعمالنا كالعين والبارع والتهذيب والمحيط والمحكم والجمهرة والمقاييس والمجمل والحروف والأساس والمصباح والصحاح والعباب واللسان والقاموس الخ أما معاجم المعانى فمثل كتاب الألفاظ وتهذيب الألفاظ ومبادىء اللغة وفقه اللغة والمخصص وهكذا نرى أن فقه اللغة معرفة لا صناعة لأن موضوعه لايخضع « التمرن » الذى ورد في تعريف الصناعة وإنما يخضع للاحصاء وليس في فقه اللغة بنية فكرية مجردة يغني العلم بها عن الإطلاع على كل لفظ على حده على نحو ما لاحظنا في صناعة النحو إذ تغني معرفة القواعد عن إحصاء الأمثلة والشواهد . وليس معنى ذلك أن نصوص فقه اللغة خالية تماماً من كل إشارة إلى الأصول المجردة . على العكس من ذلك نجد فقه اللغة فى عرضه لحقائقه يحيل كثيراً إلى تجريدات الأصول النحوية كأصل الإشتقاق وأصل الصيغة .

لعل أكبر جهد في حقل فقه اللغة هو الجهد المعجمى فالعرب

من أول الأمم إهتماما بالمعاجم لم يسبقهم إلا الصينيون في هذا النوع من النشاط . ولكن المعاجم العربية تعانى بعض نقاط الضعف التى لابد من الإشارة إليها ومنها :

١ ـــ أن مداخل المعاجم مبنية على ترتيب المواد الإشتقاقية وليس على ترتيب الكلمات .

٢ ـــ أن طريقة العرض لهذا السبب تفترض فى طالب المعجم أن يكون على علم بقواعد الصرف والإملاء .

٣ ـــ ومعاجمنا تهمل الإشارة إلى علاقة اللفظ بالإستعمال فلا تنص على الغريب والدخيل والمهجور الخ .

٤ ـــ هذه المعاجم تغفل تماماً عن النص على تطور الدلالة وتطور البنية للكلمة .

٥ ـــ هناك عيوب فى شرح الكلمات في المعجم أهمها :

أ ـــ لا ينص المعجم دائماً على ضبط بنية الكلمة فيترك المجال للتحريف .

ب ـــ ولا ينص على قيود التوارد المعجمية للكلمة .

جـ ـــ وقلما تعنى معاجمنا ببيان المعانى الإصطلاحية الفنية للكلمة في مختلف الفروع .

د ـــ ربما اتكل المعجم فى بعض الحالات على معلومات القارىء فيشرح الكلمة بقوله نبات معروف ـــ أو ماء لبنى فلان ـــ أو على مسيرة يوم من كذا .

هـ ـــ يحدث أحياناً أن يهمل المعجم الإستشهاد على المعنى فيحرم القارىء من معرفة البيئة اللغوية للكلمة في السياق .

ثالثاً : البلاغـة :

يقع النظر النحوى في مجال حده الأدنى الصوت وحده الأعلى الجملة ولا يصعد النحو فوق مستوى الجملة الواحدة إلا فى عطف الجمل ذوات المحل وفى ترابط الجمل الصغرى في جملة واحدة كبرى كما في صور الجملة الشرطية . أما ما فوق الجملة بمعناها الشامل الذى أشرنا إليه فليس للنحو دور يؤديه . فلا يتناول النحو الفقرة Paragraph ولا الأسلوب ولا الأفكار ولا الصدق والكذب وإنما يترك كل ذلك لفروع الدراسات الأخرى . وحين نزل القرآن الكريم لم تقتصر العناية به على ضبط نصه نحوياً فقط ولا على توثيق ألفاظه لغويا فحسب وإنما إشتمل القرآن على ظاهرة أخرى هى ظاهرة الإعجاز وكان على المسلمين أن يفسروا هذه الظاهرة كيف كانت وتساءل العلماء عن سر هذا الإعجاز بعد أن ثبت لهم أن النحو وفقه اللغة قاصران عن بيان هذا السر .

فأما أصحاب الفرق فقد تكلموا في الإعجاز بإجتهاداتهم العقلية حتى قال بعضهم « بالصرفة » وأما غيرهم فقد جعل بعضهم الإعجاز للمعنى وجعل بعضهم الإعجاز للفظ وقال آخرون بل لهما معاً . ثم هب اصحاب المعنى وأصحاب اللفظ يكشفون عن مظاهر تفوق القرآن في هذين المجالين واول ما كان من ذلك كتاب « مجاز القرآن » لأبى عبيدة ، ثم تلاه « إعجاز القرآن » و « البيان والتبيين » للجاحظ وكان الجاحظ أوسع أفقاً وأعلى كعباً وأرهف ذوقاً من أبى عبيدة حتى هم بعض الدارسين أن يجعله المؤسس الحقيقى لعلم البلاغة وإن حال بينه وبين هذا الأمر إن كتبه وإن كانت حبلى بجنين البلاغة فإنها لم تعطه فرصة الميلاد لأن الأدب كان أغلب في كتب الجاحظ من العلم كما أن

مصطلحات الجاحظ كانت فضفاضة تدور في فلك العرف اللغوى العام وليس في عرف علمى خاص وإذا كانت فوائد علم البلاغة في نظر الدارسين هى :

أ ــ الوقوف على أسرار البلاغة فى منثور الكلام ومنظومه فنحتذى حذوهما .

ب ــ معرفة وجه إعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف وبراعة التركيب وما اشتمل عليه من عذوبة وجزالة ، وسهولة وسلاسة[١٦] .

فإن الجاحظ فضل أن يخاطب بكتبه الأفئدة لا العقول وأن يتجه إلى قرائه بملكة الأديب لا بمنهج العالم .

ولقد عرفنا أن أبا عمرو بن العلاء كان يفضل القديم لقدمه ويسىء الظن بالمحدث شأنه في ذلك شأن النحاة الذين وقفوا بقصر الإحتجاج عن إبن هرمة وإتهموا ما بعد ذلك من لغة حديثة . ومعنى هذا أن أبا عمرو كان يتمسك بالطرق القديمة لصياغة الشعر من وزن وقافية ومقدمة في النسيب وتخلص إلى الغرض وأخيلة صحراوية وبكاء أطلال وصحبة وحش وتشبيهات تقليدية درج عليها الجاهليون وغير ذلك مما إشتمل عليه « عمود الشعر » والتزم الناس موقف أبى عمرو حتى سخر أبو نواس من بعض عادات الشعر القديم كالوقوف على الأطلال فنشأ بذلك ما عرف من بعد باسم قضية التقليد والتجديد . ثم ظهر أبو تمام فبالغ في إستعمال البديع فعابه بعض النقاد وأطراه بعضهم فتحولت المحاورة التى كانت في عهد أبى نواس إلى خصومه إضطر بعضهم بها أن يؤلف في «الوساطة» بين أطرافها . وكان حصاد كل ذلك تقوية النقد الأدبى والسعى إلى إعطائه نوعاً من الضبط ثم نشأة الدراسات البلاغية .

ألقت هذه الخصومة ظلها على ما كتبه إثنان من كبار النقاد العرب : إبن قتيبة وإبن المعتز . فأما إبن قتيبة فقد رفض معيار القدم فى النقد مخالفاً أبا عمرو وأتباعه[١٧] وأما إبن المعتز فقد فطن إلى أن أبا تمام لم يخترع البديع إختراعاً وإنما بالغ في إستعماله ولاحظ إبن المعتز إن البديع حسن عند المتقدمين لعدم المبالغة وإن إفراط أبى تمام في ذلك مذموم[١٨]

وتناول إبن المعتز ما أمكنه العثور عليه من أنواع البديع فأحصى من ذلك سبعة عشر نوعاً منها الإستعارة والكناية والتورية والتجنيس والسجع مما يكشف عن أن ابن المعتز كان يفهم بمصطلح « البديع » معنى أوسع مما نعرفه الآن .

وفي القرن الخامس ظهر عبد القاهر الجرجانى صاحب الكتابين القيمين : « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » مما يكشف لنا عن أن وظيفة البلاغة لم تبتعد كثيراً عن الكشف عن دلائل الإعجاز حتى في ذلك العصر المتأخر وكان عبد القاهر أشعرياً يؤمن بفكرة الكلام النفسى فاهتدى فى بحثه إلى إستعمال هذا المفهوم فى دراسة عملية التكلم فجعل الكلام النفسى الذي في علم الكلام «نظماً» في دلائل الإعجاز ورتَّبَ عليه عمليات لغوية تقود إلى التلفظ سماها « البناء » و « الترتيب » و « التعليق » وقد ألقيت بعض الضوء على العلاقة الأصولية (الأبيستيمولوجية) بين هذه المفاهيم في كتابى « اللغة العربية معناها ومبناها » وفي كتاب آخر لى تحت الطبع عنوانه « الأُصول » ولايتسع المقام هنا لمناقشة ذلك .

تكلمنا حتى الآن عن الرافد النقدى للبلاغة . ولكن هناك رافداً آخر لها بدأ بكتاب « نقد الشعر » لقدامة بن جعفر الذى أكمل أنواع البديع ثلاثين نوعاً ولكنه مال بالدراسة إلى الضبط والصناعة أكثر من

ميله إلى الذوق النقدى : فلقد إتجه إلى إقامة هيكل بنيوى تجريدى ذى، أصناف وتعريفات تشبه ما لدى المناطقة والنحويين . ثم جاء ابو هلال العسكرى صاحب الصناعتين فأنشأ مباحث للفصاحة والبلاغة والإيجاز والإطناب والحشو والتطويل وجمع خمسة وثلاثين نوعاً من البديع أحسن في الإستشهاد على كل واحد منها ولكنه تبع قدامة في الميل إلى طابع الصناعة . وجاء بعدهما السكاكى في نهاية القرن السادس وأوائل السابع فجعل البلاغة أقرب ما تكون لطابع الصناعة وكاد يبرئها من الإعتماد على الذوق وقسم فروعها إلى معان وبيان وبديع وأودع كل ذلك كتابه (مفتاح العلوم) الذى لقى عناية كبيرة من الشراح من بعده .

على أن البلاغة بعضها صناعة وبعضها معرفة . فأما جانب المعرفة فيتمثل في مفهومها في دور النشأة إذ كانت البلاغة أدخل في الذوق منها في التصنيف أما بعد تطور البلاغة وظهور مباحث قدامه والعسكرى ثم السكاكى فذلك يحتمل بعض التفصيل . فأما من حيث الموضوعية فلا جدال في موضوعية البلاغة برمتها ولكننا نفرق هنا بين الموضوعية بشروطها التى رصدناها للصناعات والموضوعية التى تقف بإزاء الذاتية فتكون عامة غير مشروطة . وموضوعية الصناعات مشروطة بالإستقراء الناقص وإمكان إختبار النتائج ولقد نرى أن الإستقراء الناقص قد أستعمل في الوصول إلى حقائق البلاغة لأن البلاغيين حين نظروا في الأدب العربى لم يجروا الإستقراء على كل شعر ونثر فيه وإنما إختاروا نماذج فجعلوها موضع بحثهم يصمموا نتائج ذلك على كل كلام العرب . فإذا نظرنا في الشرط الثانى وهو إمكان إختبار النتائج وجدنا بعض البلاغة يسمح بذلك وبعضها لا يتأتى فيه الإختبار فقد نختبر إجراء الإستعارة أو المجاز المرسل أو نتحقق من أسلوب خبرى أو شرطى ولكننا إذا ادعينا

لكلمة أنها فصيحة فلا مجال للتأكد من فصاحتها (أى أخذها عن قبائل وسط الجزيرة) لأننا لانستطيع الآن أن نعود إلى قبائل الفصاحة ولابد من أن نقنع برواية الرواة . وفي البلاغة حتمية وقياس ما دامت قواعدها تنطبق على ما لم نعرفه من الكلام ، ولكن هناك جانباً ذوقياً من البلاغة لا يخضع للقواعد كحسن التأليف ورصانة الأسلوب او جزالته والظلال النفسية التى تأتى عن ظواهر بلاغية كالتقديم والتأخير والفصل والوصل الخ فهذا الجانب لا ينطبق عليه القياس أو الحتمية .

وأما تجريد الثوابت فإن البلاغيين قد قبلوا بعض القواعد المنهجية العامة من النحاة وأضافوا إليها ما يتصل ببحوثهم من هذه القواعد المنهجية كقولهم : الأصل في التعجب الإستفهام ، أو الأصل في النهى طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء الخ . وفي البلاغة تصنيف كما في النحو وفقه اللغة وليس فيها كما ليس فيهما تناقض . وفيها استغناء بالأصناف عن المفردات فالمشبه صنف مفرداته كل المشبهات فنستغنى بهذا اللفظ عن كل مفردات أمثلته وفي البلاغة ما يخضع للقواعد وفيها ما لا يخضع كما سبق منذ قليل . وإذا كان الأمر كذلك جاز لنا أن نقول إن البلاغة تقف بإحدى رجليها في الصناعات وبرجلها الأخرى في المعارف وذلك شأن البلاغة فيما بعد السكاكى .

البلاغة دراسة العلاقة بين الأسلوب والمعنى فإذا كان الأسلوب على مستوى ما يعرض للجملة فذلك موضوع علم المعانى واذا كان الأسلوب على مستوى ما يعرض للمفرد فذلك موضوع البيان وكل تقلب للأسلوب فهو ذو أثر في المعنى أو على الأصح يتم هذا التقلب تبعاً لمطالب المعنى المراد . فما هذا المعنى ؟ إذا صح أن نعرف المعنى بأنه العلاقة بين الرمز والمدلول فإن هذه العلاقة قد تكون طبيعية لا دخل

في إدراكها للعرف أو المنطق كإدراك حلاوة الجرس والوزن والقافية والمحسنات ونغمات الإلقاء ونحو ذلك مما يترك في النفس أثراً خاصاً . وقد تكون العلاقة عرفية كالعلاقة القائمة بين الألفاظ ومدلولاتها في المعاجم وكالمعانى النحوية التى تعطى للالفاظ والجمل كالفاعلية والمفعولية والخبر والإنشاء والشرط الخ وكالنغمات التى يفرق بها بين الإستفهام والتقرير ، وقد تكون العلاقة ذهنية كالعلاقة بين الإستقراء والنتيجة أو الإستنباط ونتيجته وكالإستدعاء الذهنى والإدراك المنطقى المادى . وكل هذه العلاقات مستعمل في البلاغة . فلقد حاول النقاد والبلاغيون العرب أن يعبروا عن العلاقات الطبيعية بين الألفاظ ومدلولاتها فجاء تعبيرهم عنها محوطاً بتهاويل المجاز البعيد المتناول فقالوا في النص الأدبى حين أعجبوا به : حسن الجرس رقيق الديباجة طلي العبارة رائع التأليف فيه جزالة وسلاسة وله ماء ورونق . ومن قبيل ذلك كلامهم عن الآثار النفسية التى تأتى عن التقديم والتأخير أو الفصل أو الوصل أو القصر الخ ومنه ما يسمى في الدراسات اللغوية onomatopoea أما العلاقة الثانية فيمكن بحسبها أن نقسم المعنى إلى وظيفى ومعجمى ودلالى فالوظيفى المعنى الصرفى والنحو على مستوى معانى الصيغ المجردة كالطلب والصيرورة والمطاوعة الخ . أو مستوى الأبواب كالفاعلية والمفعولية . الخ . والمعجمى معنى اللفظ في المعجم والدلالى معنى الجملة في محيطها الإجتماعى الذى يراعى فيه المقام ولقد امتدت دراسات المعنى المعجمى حتى شملت الترادف والتضاد والمشترك اللفظى والتوارد والحقول المعجمية الخ . ولايتسع المقام لتفصيل القول في ذلك ولكنه يوجد مفصلاً في كتاب الأصول الذى أقدمه للمطبعة الآن .

أما فروع البلاغة فهى المعانى والبيان والبديع . والمعانى قمة النحو

لأنها تَبْدأ عندما ينتهي النحو لقد ذكرنا أن النحو يبدأ بالصوت وينتهي بالجملة التامة ثم لايتناول ما فوق ذلك ونضيف الآن أنه يترك دراسة ما فوق الجملة التامة لعلم المعانى فمن موضوعاته الذكر والحذف والإظهار والإضمار والفصل وزيادة الحرف مما يتصل بنظم الجمل في إسلوب متصل أى أن النحو تحليلى والمعانى تركيبى أضف إلى ذلك أن علم المعانى يدرس أضرب الأساليب ويربط الأسلوب بمقتضى الحال ويجعل إنطلاقه في كل ذلك عكس إنطلاق النحو فالنحو يبدأ من المبنى ويبحث عن المعنى وعلم المعانى ينطلق من المعنى باحثا عن الأسلوب أو الأساليب التى تصلح للتعبير عنه . ولكن لعلم المعانى مطمحاً آخر لا يتوق إليه النحو . مطاب يتخطى المعانى الوظيفية إلى العلاقات الطبيعية والمعانى الذوقية والخلجات النفسية فيستريح به المرء من جفاف الصناعة ويستروح به ندى التذوق ويجد به الناظر مبرراً للفصل بين علمى النحو والمعانى اللذين تشاركا فيما عدا ذلك وهكذا نرى علم المعانى يكشف عن بعض الطموح للاتصال بالإعتبارات الجمالية التى يمكن الكشف عنها في الحكاية onomatopea وتنافر الحروف والتأليف والتعقيد اللفظى والمعنوى وكل ذلك ينتمى إلى العلاقة الطبيعية بين الرمز والمدلول . وهى علاقة تحيط بها المعرفة ولا تؤديها الصفة[٢٠] وهى مما يشم ولا يفرك ومن هذا القبيل ما ينسب من حسن للحذف أو الذكر أو الوصل أو الفصل الخ . واتمد عنى علماء المعانى بالعلاقة الذهنية بين الرمز ومدلوله في صورة الكلام عن القرائن الحالية ومقتضى الحال . وهكذا يكون علم المعانى قد إعتمد على العلاقات الثلاث بين الرمز ومدلوله .

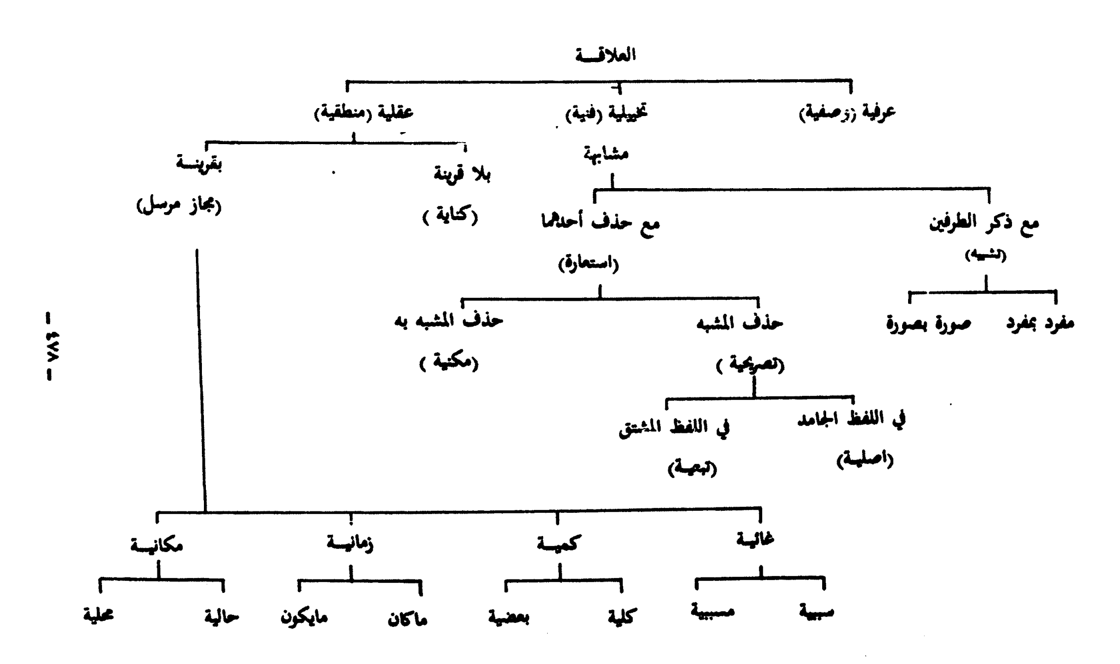
لعل من الظواهر الهامة جداً في دينامية الاستعمال اللغوى أمرين أحدهما يرجع إلى النظام والآخر يرجع إلى التوسع . فأما الذى يرجع إلى

النظام فهو تعدد المعنى للمبنى الواحد سواء على مستوى الصرف أو على مستوى المعجم . لاحظ مثلا أن « ما » تصلح نافية واستفهامية وزائدة وموصولة وشرطية ونكرة تامة ونكرة ناقصة وهلم جرا وكل ذلك داخل النظام ومن ثم ينتمي إلى طبيعتها الصرفية والنحوية وكذلك نجد « ضرب » على المستوى المعجمي بتعدد معناها بين : ضرب زيد عمراً وضرب الله مثلاً وضرب له موعداً وضرب له قبة وضرب في الأرض وضرب خمسة في ستة الخ . فلا يتضح معنى « ما » ولا معنى « ضرب » إلا فى جملة تامة ويظل خارج الجملة متعددا او محتملا .

والأمر الثانى وهو الذى يرجع إلى التوسع هو النقل والمقصود نقل المبنى عن معناه الأشهر إلى معنى آخر ويكون ذلك أيضاً على المستوى النحوى وعلى المستوى المعجمى فالنقل النحوى أشار إليه النحاة في باب أسماء الأعلام وفي باب التمييز ونحوها كما أشاروا إليه في أنماط الجمل كأداء معنى الدعاء بالجملة الخبرية (بارك الله) وأداء معنى الإنكار بالجملة الإستفهامية (أتنكر نعمة الله عليك) والتقريرية أيضاً « ألم يجدك يتيماً فآوى » وأما النقل على مستوى المعجم فهو موضوع علم البيان . فلظاهرة النقل في البيان عدة مظاهر يستعمل فيها اللفظ المفرد بغير معناه الحقيقى كما أن اللفظ قد يعرض له ما يخصص دلالته أو يعممها أو يغيرها كما في نقل المعنى اللغوى إلى المعنى الإصطلاحى وكما في مجاز الحذف . وهذا النقل البيانى فى صورته الشاملة هو أقرب شيء إلى ما فهمه أبو عبيدة بلفظ « المجاز » ولعل مكان علم البيان من فقه اللغة كمكان علم المعانى من النحو فكلاهما يبدأ من حيث ينتهى قرينه ولكن الصورة النهائية لعلم البيان لم تكتمل إلا فى جو النقد الأدبى .

ولقد عرف القزوينى[21] البيان بأنه « علم يعرف به إيراد المعنى

الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه « ولولا أن المعنى الوارد في عبارة « ايراد المعنى الواحد » هو معنى اللفظ المفرد وليس معنى النسبة لكان هذا التعريف أحسن ما يعرف به « الأسلوب » غير أن المقصود بالمعنى هنا كما تصرح به المتون هو المعنى الذى ينبنى على تصور مفرد وهذا ما يجرى عليه العمل عند التطبيق . ذلك أن موضوع البيان هو « اللفظ العربي من حيث التفاوت في وضوح الدلالة بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال » . وما دام المعنى البياني مفرداً في طابعه فقد عدل البيانيون عن فهمهم لتشبيه التمثيل والتشبيه الضمنى والإستعارة التمثيلية عن إعتبار الكلام المتصل المؤلف من عدد من الألفاظ إلى إعتبار الصورة المفردة أو الحالة المفردة الحاصلة من التركيب وهما في نظرهم « تصور مفرد » أما المجاز العقلى فعجباً للبيانيين أن قبلوه في مباحثهم وإنما أولى الأماكن به علم المعانى لأنه إسناد من الإسناد وهو بحكم تعريفه : « اسناد الفعل أو ما فى معناه إلى غير من هو له لعلاقة مع قرينة » ولعل الذى شفع له عند البيانيين هو طابع « النقل » ثم ما يصاحبه من علاقة وقرينة . وفيما يلى تصور للعلاقات البيانية للفظ المفرد .


العلاقــة
عرفية (وصفية)
تخييلية (فنية)
عقلية (منطقية)
مشابهة
مع ذكر الطرفين
(التشبيه)
مع حذف أحدهما
(استعارة)
مفرد بمفرد
صورة بصورة
حذف المشبه
(تصريحية)
حذف المشبه به
(مكنية)
في اللفظ الجامد
(أصلية)
في اللفظ المشتق
(تبعية)
بلا قرينة
(كناية)
بقرينــة
(مجاز مرسل)
غاليـة
سببية
مسببية
كميـة
كلية
بعضية
زمانيـة
ماكان
مايكون
مكانيـة
حالية
محلية

ومعنى هذا أن البيانيين وقد أسلموا الإهتمام بالعلاقة الطبيعية لعلم المعانى والبديع إستحدثوا لأنفسهم من الإستعمال الأدبى للألفاظ علاقة أخرى سموها العلاقة الفنية أو علاقة المشابهة وعلاقات عقلية هى اللزوم والغائية والكمية والزمانية والمكانية ولقد نص البيانيون على أن العلاقة الوضعية (العرفية المطابقية التى بأصل الوضع) لا يتطرق إليها التفاوت في الوضوح والخفاء لأنها إما أن تكون معلومة فتتضح أو مجهولة فلا تتضح ولا فرصة هنا للزيادة أو النقص في اللفظ أو فى المعنى لأن الزيادة والنقص تغيران المعنى . فمن زيادة اللفظ أن نعمد إلى فعل مثل « كثر » مثلاً فنضعف عينه . ومن نقصانه أن نعمد إلى فعل مثل « إنكسر » فنحذف منه حرف المطاوعة . ولكن هل يزاد في المعنى أو ينقص فيه ؟ الجواب نعم ! فلو أخذ الفعل « كسر » مرة أخرى لوجدنا معناه مكوناً مما يأتى :

أ ـ أصول الإشتقاق أو مادته وهى الكاف والسين والراء وهى تفيد الحدث .

ب ـ صيغة « فعل » بفتح الفاء والعين واللام وهى تفيد الزمن .

جـ ـ تطلب الفعل المفعول يقع به الكسر وهذا هو «التعدية» .

د ـ كون هذا المفعول مما يصح أن يقال فيه إنه كسر فلا يقال مثلاً كسرت الثوب .

كل أولئك يعتبر من المكونات النحوية لمعنى « كسر » وهى عرضة للزيادة والنقص فقد يتغير الزمن إلى الإستقبال مع بقاء الصيغة على حالها لقصد الدعاء وقد تنعدم فكرة وقوع الحدث كأن يكون « كسر » مثالاً نحوياً أو لفظاً محكياً وقد لا تتحقق التعدية ويكون عدم

تحققها بحذف المفعول كأن تقول : « كم حطم هذا الأحمق وكم كسر » .

أما العنصر الأخير الذى تحت رقم (د) ، فهو يمثل ما يسمى قيود التوارد أو شروط التوارد المعجمية لأن مفعول « كسر » ينبغي أن يكون من نوع ما يصدق عليه الكسر بأن يكون مصنوعاً من مادة هشة مثلاً . ومخالفة هذه القيود التى أطلقنا عليها « شروط التوارد » يخلف لنا ما يسمى « مفارقة معجمية » كالمفارقة بين « كسر » وبين « الثوب » وما دمنا قد أوضحنا هذه المسألة على هذا النحو فإنه يجدر بنا أن نتكلم في مفهومين هامين من مفاهيم البيان وهما « العلاقة » و « القرينة » فأما العلاقة فقد أشرنا منذ قليل إلى أن الأساليب البيانية تجتاز المعنى العرفى الوضعى المطابقى الأصلى وما يناسبه من علاقة عرفية بين الرمز والمدلول أو بعبارة أخرى بين اللفظ والمعنى وإن البيان قد أستبدل بهذه العلاقة العرفية علاقة أخرى فنية هى المشابهة كما اختار علاقات أخرى عقلية كاللزوم والغائية والكمية والزمانية والمكانية فإذا قلنا « العلاقة » فليس المقصود العلاقة العرفية وإنما المقصود العلاقة الفنية (المشابهة) أو العقلية (اللزوم الخ) وإذا قلنا : « القرينة » فالمقصود ما ذكرناه منذ قليل من « المفارقة المعجمية » إذ لولا هذه المفارقة المعجمية ما سهل على السامع أن يسارع إلى الإغضاء عن العلاقة العرفية وإلى إحلال علاقة أخرى بيانية محلها . فإذا نظرنا إلى قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين إشتروا الضلالة بالهدى ﴾ تبادر إلى ذهننا المعنى فى صورة « إستبدلوا » الضلالة بالهدى ولم تأخذ لفظ « اشتروا » مأخذاً حرفياً يؤدى إلى معناه العرفى . ومعنى ذلك إننا أدركنا أن الآية تهدر العلاقة العرفية وتضع موضعها علاقة بيانية فنية يمكن تفسيرها بأن

نقول : شبه مطلق الإستبدال بالشراء ثم حذف المشبه (مطلق الإستبدال) وأقام المشبه مقامه ثم اشتق من الشراء « اشتروا » بمعنى « استبدلوا » فإذا سئلنا عن القرينة هنا قلنا أن القرينة لفظية ويقول البعض إنها هى لفظ الضلالة وأقول إنها المفارقة المعجمية بين « اشتروا » وبين « الضلالة » لأن الضلالة ليست مما يشترى « فأنت ترى إذن أن القرينة هى المفارقة المعجمية بين اللفظين المتواردين . ويقال مثل ذلك في المجاز المرسل نحو : « بنى الأمير المدينة » و « يجعلون » أصابعهم فى آذانهم و «غرست نخلة » ومجاز الحذف نحو « وأسأل القرية » الخ ولكن لا قرينة في الكناية لأن كلا المعنيين (القريب والبعيد) صالح أن يقصد .

نصل الآن إلى فكرة المحاور التى ترتكز عليها بعض التصنيفات البلاغية في البيان والبديع لنرى مقدار السداد في تصنيف مفهوماتهم وتوزيعها على هذين الفرعين من فروع البلاغة . فمن الواضح أن المحور الأكبر في الدراسات البيانية هو محور الحقيقة والمجاز وأن أحد طرفى هذا المحور وهو المجاز هو الذى يهم الدراسات البيانية ليشمل المجازين اللغوى والمرسل . وهناك محور القرب والبعد وهو المحور الذى يدور حوله عدد من الأبواب الموزعة بين البيان والبديع والتى تستحق جميعاً أن توضع في البيان ومن ذلك :

١ ــ الكناية ويمكن لكل من المعنيين (القريب والبعيد) فيها أن يكون مراداً .

٢ ــ التورية والمعنى القريب فيها أوضح من المعنى البعيد واعل خفاء المعنى البعيد فيها ووضوحه باللزوم في الكناية هو الفارق بينهما إلى جانب فارق آخر وهو أن التورية تتكىء على الجناس

أو المشترك اللفظى بخلاف الكناية أضف إلى ذلك ضرورة القرينة في التورية وعدم الحاجة إليها في الكناية .

٣ ـ الإستخدام حيث يعد معنى اللفظ قريباً ومرجع ضميره بعيداً كما في نحو : « لما إقتحمت مصر القناة رمت بها أعداءها » إذ يعود الضمير على قناة الرمح وفي هذا إستعانة بالمشترك أيضاً .
وإذا لم يكن الضمير هنا راجعاً إلى قناة السويس وهي المذكورة في المثال على الحقيقة فإن الذى ربط بين الضمير وبينها إنما هو التطابق المعجمى الذى ينطوى عليه المشترك وذلك في غيبة التطابق الإشارى الذى يتحتم أن يكون بين الضمير ومرجعه .
وبيان ذلك أنك إذا قلت : « قتل الرجل الرجل » فبين « الرجل » و « الرجل » تطابق معجمى ولكننا لا ندرى إن كان بينهما تطابق إشارى بمعنى أن الرجل الثانى هو الرجل الأول أو لم يكن فإن كان صح الإضمار فقلت : « قتل الرجل نفسه » والا لما صح الإضمار لأن الرجل الثانى غير الأول فلا يصلح الأول مرجعاً لضمير الثانى ولكن الاضمار ساغ في الإستخدام لورود الضمير في جملة غير الجملة التي فيها مايشارك مرجعه في اللفظ .

٤ ـ التوجيه والايهام وهو أن يحتمل اللفظ معنيين لايتعين أحدهما إلا بقرينة حالية وذلك كإستعمال لفظ « سواء » في قول الشاعر في خياط أعور :

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء

فلاتتعين التسوية في الإبصار أو التسوية في العمى إلا بالقرينة ومع ذلك يظل أحد المعنيين أقرب من الآخر لأن اختيار عين الخياط للكلام يجعل التمنى عليه أقرب من التمنى له

لأنه لو كان يريد التمنى له لتحرج من تذكيره بالعاهة ولتمنى له شيئاً آخر .

٥ ـ القول بالموجب وهو أن تسمع كناية فتقلب معناها القريب بعيداً والبعيد قريباً كما في نحو قوله تعالى : « يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل » فقد أرادوا بالأعز أنفسهم وبالأذل المسلمين ولكن القرآن عكس عليهم ماأرادوا فقال : « ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين » فصدق ما اشتمل عليه الكلام السابق ولكنه غير موضع العزة . وتجد مثل ذلك في قول الشاعر :

وقالوا قد صفت منا قلوب نعم صدقوا ولكن من ودادى

وهناك أيضاً محور التوافق والتضاد وهو يتوزع عدداً من المحسنات البديعية فمن التوافق الإرصاد والمشاكلة والمزاوجة وحسن التعليل وتشابه الأطراف والسجع ومن التضاد الطباق والمقابلة والعكس والرجوع وتأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح وكل ذلك محسنات معنوية .

كان ينبغى لكل ما سبق من المحاور والأبواب التى تقع في نطاق تقلب معنى اللفظ المفرد أن تحتل مكانها في حظيرة الدراسات البيانية وألا يعدها البلاغيون السكاكيون في المحسنات البديعية . أما مايعد في البديع فهو محور الترتيب والتشويش ويدور عليه اللف والنشر مرتباً ومشوشاً والإطراد والإستتباع وكذلك محور الجمع والتفريق ويدور حوله الجمع وأيضاً التفريق والتقسيم والتفريع والإدماج ومراعاة النظير وهناك أخيراً محور الزيادة والنقص وربما دارت عليه المبالغة والتجريد .

لقد كانت البلاغة العربية سليلة للنقد العربي ثم أصبحت وارثة له بسبب ضعف الذوق النقدى وبقيت البلاغة عبر القرون هى المنظار الذى يكشف به طلاب الأدب مواطن الجمال في النص . ولقد إتضح لنا في بداية الكلام عن المبالغة أنها تقف بإحدى رجليها في معسكر الصناعات وبرجلها الأخرى في حلبة المعارف ومن المسلم به أن الذوق لايقنن وأن معظم النقد تذوق وإذا كان الأمر كذلك فلا تصلح البلاغة منهجاً نقدياً بسبب إرتباطها بالشكل اللغوى والتزامها بالقواعد .

وهنا يرد علينا سؤال هام إذا كنا نرى أن القدماء قد تجاوزوا الصواب في إعتمادهم على البلاغة في عملية النقد فأين نضع البلاغة في سياق فهمنا الابيستيمولوجى المعاصر ؟ والإجابة على هذا السؤال أن البلاغة حتى مع تفريعها إلى فروع ثلاثة مختلفة تعتبر منجهاً موحداً يتجه إلى دراسة الأسلوب Stylestics فالمعاني يبدأ موضوعها بالتفريق بين أسلوبي الخبر والإنشاء ثم التفريق بين أضرب الخبر وأضرب الإنشاء ثم يدرس فيما بقى من موضوعه ظواهر أسلوبية كالفصل والوصل والحذف والإيجاز والإطناب الخ . والبيان يرى في الإستعمال الحقيقى اسلوباً يختلف عن الأستعمال المجازى ويفرق بين أنواع المجاز باعتبارها أساليب وكذلك بين المجازات والكنايات وأما البديع فطرق التحسين عنده أساليب أيضاً فقد يكون الأسلوب مسجوعاً أو غير مسجوع مشتملاً على الطباق أو غير مشتمل الخ . لأن الأسلوب هو الإختيار الفردى للمتكلم أو الكاتب وهذا الاختيار يبدأ عند النقطة التى نقتنع فيها بأننا قد وفينا مطالب الصواب النحوى . فإذا صح هذا فإن البلاغة في مجموعها تدرر حول الأساليب .

وإذا صح في أذهاننا أن البلاغة دراسة الأساليب فإنها عندئذ

تتناول جانبا من جوانب النقد الشكلى الذى يشتمل على البلاغة والعروض وكل ما يبحث في شكل النص الأدبي كتصميم القصة ومجرى الحوار المسرحى والترقيم والإلقاء والتقطيع إلى فقرات Paragraphs والبدء والختام الخ ولا تصلح البلاغة أن تكون كما كانت في الماضى منهجاً متكاملاً لتناول النص بالنقد لأن النقد بصورته الحاضرة قد إمتد حتى اتسع لحقائق علم الإجتماع ونتائج علم النفس وثمرات الفلسفة واعتمد على ركائز من فروع المعرفة المختلفة وليست البلاغة أكثر من لبنة في هذا البناء الشامخ .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى : ٣١ .

(٢) في الفهرست لابن النديم اشارات الى عدد كبير من كتاب المختصرات في ذلك الوقت المبكر .

(٣) فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح لابن الطيب اللفارسي الشرق : ص ٢٤ مخطوطة المكتبة العامة بالرباط ١٩١٥ .

(٤) الاعراب في جدل الأعراب لابن الأنبارى ، وكذلك ابن الطيب الشرقى ٢٩ .

(٥) الانصاف لابن الأنبارى المسألة رقم ٤٠ ص ٣٠٠

(٦) المرجع والصفحة .

(٧) الاقتراح للسيوطى ٣٨ .

(٨) انظر : فقه اللغة على وافى ١١٢ ودراسات في فقه اللغة لصبحى الصالح ١٠٩ .

(٩) الفارابى : كتاب الحروف ١٤٧ .

(١٠) الانصاف مسألة ٢٣ ص ١٨٦ ، ٣ هـ/٣٦٧ ، ٧٢ /٥٢٨ ، ٨٧ /٦٣٠ .

(١١) الجزء الثانى ص ٣٣٤ تحقيق الدكتور حسين الفتل .

(١٢) الاقتراح للسيوطى ٧٢ .

(١٣) الخصائص لابن جنى ١ /٤٨ . الاقتراح للسيوطى ٤٦ .

(١٤) الجاحظ : البيان والتبيين ٣ /٣٢٣ بتحقيق السندوبي .

(١٥) الاقتراح للسيوطى ٢٧ .

(١٦) علوم البلاغة للمراغى ٤٤ ـــ ٤٥ .

(١٧) الشعر والشعراء ٥ .

(١٨) البديع ٢ ـــ ٥ .

(١٩) سبق شرح معنى الصناعة .

(٢٠) النقد المنهجى عند العرب لمندور ١٠٢ .

الفهـرس

الموضـــوع | الصفحة



طبعت بمطابع
الفاروق الحديثة للطباعة والنشر
ت : ٤٣٠٧٥٢٦ - ٢٠٥٥٦٨٨
القاهرة





عالم الكتب

ISBN 977-232-495-4



www.alamalkotob.com